

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه العلوم

التخصص: المعجمية وقضايا الدلالة

إعداد الطالب: بوزيد طبطوب

عنوان الأطروحة:

الظواهر اللغوية في القراءات الثلاث المتممة للعشر

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. محمد بوادي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سطيف 2	رئيسا
أ.د صلاح الدين زرال	أستاذ	جامعة سطيف 2	مشرفا ومقررا
د. خالد هدنة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سطيف 2	ممتحنا
أ.د محمد زهار	أستاذ	جامعة مسيلة	ممتحنا
أ.د عز الدين صحراوي	أستاذ	جامعة باتنة	ممتحنا
د. مسعود بودوخة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سطيف 2	ممتحنا

2015-2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ

اللَّهِ لَوْجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾

[النساء: 82]

كلمة شكر

أشكر الله العظيم الذي وفقني لإتمام هذا العمل.

يقول عليه الصلاة والسلام: «من أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه». (رواه أبو داود)

ويقول عليه الصلاة والسلام: «لا يشكر الله من لم يشكر الناس».

(رواه أحمد وأبو داود)

من هذا المنطلق أرى أنه من الواجب عليّ أن أقدم شكري وتقديري لجامعة محمد لمين دباغين التي أتاحت لي فرصة الدراسة والتدريس بها.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور صلاح الدين زرال على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة وعلى ما بذله من جهد، وتوجيه، وما أسداه لي من نصح، وأرجو من الله أن أردّ بعض الجميل الذي غمّرنى به ولو بدعوة صادقة في ظهر الغيب.

كما أودّ أن أزجي آيات الشكر والعرفان بالجميل إلى والدي الكريمين اللذين أحاطاني بكامل رعايتهما وعطفهما خلال سنوات دراستي التي امتدت زمنا طويلا، فذلك فضل ما بعده فضل.

كما أقدم شكري وتقديري لكل من فاتني شكره.

مقدمة

الحمد لله؛ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴾ [الكهف:

01]، ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ [الزمر: 28]، والصلاة والسلام على النبي العربي

القرشي، أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم وبعد:

لقد كان من نعم الله على البشرية أن بعث فيها نبيه محمدًا - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ليخرجها من الظلمات إلى النور، ولينظم لها أمر دنياها وما ستؤول إليه في آخرها، وأنزل عليه كتابًا تولى حفظه بنفسه فجعله محفوظًا - على تعاقب الأزمان والدهور - في الصدور قبل السطور، يتلا آناء الليل وأطراف النهار، وقد بھر بفصاحته وبلاغته أرباب الفصاحة وأساطين البلاغة، وعجز عن معارضته الإنس والجن، أودع فيه ما تحتاجه الأمة في أمر دينها ودنياها، واختار له أفصح اللغات وأبينها وأوسعها، لما تحويه من غزارة في المادة اللغوية، ومن تنوع في التراكيب وروعة في الأساليب، فقد وسعت اللغة العربية كتاب الله وسنة نبيه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وتراث العرب الأدبي والعلمي منذ العصر الجاهلي إلى يومنا هذا.

وقد كان من رحمة الله - عَزَّ وَجَلَّ - بهذه الأمة أن أذن لها بأن تقرأه على سبعة أحرف رحمة بها وتوسعة عليها؛ لأنّ العرب كانوا متعددي اللغات، ويعسر على أحدهم أن ينتقل من لغته إلى لغة غيره؛ لأنّ لسانه قد تعود على عادات نطقية معينة، وأنّ فيهم الشيخ الفاني، والطفل الصغير، وفيهم البدوي الجافي.

ونزول القرآن على سبعة أحرف يسهّل عملية التلقين، وتتوسع دائرته لتشمل جميع العرب، فتعم الفائدة، وتزيد ثروة اللغة العربية، ورغم كثرة القراءات القرآنية وتنوعها فهي يصدّق بعضها بعضًا، ويفسّر بعضها بعضًا، وهي سهلة ميسرة؛ لأنّها من القرآن الكريم وصدق الله حين قال: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ [القمر: 17]، ولمّا كان القرآن الكريم دستور الأمة الخالد، فقد عُني به العرب وصرّفوا همتهم إليه يتعاهدونه بحفظ ألفاظه وحروفه، وتفسير كلماته وآياته، وبيان أحكامه العادلة آناء الليل وأطراف

التَّهَار، وَخَلَفَهُمْ آخَرُونَ تَنَاولُوا نَصَهُ بِالضَّبْطِ وَالشَّكْلِ إِعْرَابًا وَإِعْجَامًا، بَعْدَمَا فَشَا اللَّحْنُ وَانْتَشَرَ نَتِيجَةُ اخْتِلَاطِهِم بِالْأَعْجَامِ الَّذِينَ دَخَلُوا فِي هَذَا الدِّينِ، وَأَعْقَبَهُمْ جِيلٌ بَعْدَهُمْ فَابْتَكَرُوا أَشْيَاءَ، وَأَضَافُوا إِلَى أبحاثِ الْأَوَائِلِ مَسَائِلَ مَهْمَةً، وَبَدَأَتْ تَظْهَرُ الْعُلُومُ تَتْرَى، فَتَنَاولُوا لُغَةَ الْقُرْآنِ بِالدَّرْسِ وَالْبَحْثِ، وَقَرَأَتْهُ بِالْحَفْظِ وَالتَّدْوِينِ، وَوُضِعَتْ اللَّبَنَاتُ الْأُولَى لِلدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي تَبَايَنَتْ أَشْكَالُهَا وَاخْتَلَفَتْ جَوَانِبُهَا، فَاهْتَمَّ الْعُلَمَاءُ بِهَذَا الْكِتَابِ الْعَظِيمِ؛ وَذَلِكَ بِتَفْسِيرِهِ وَتَأْوِيلِهِ، وَتَذَوُّقِ بَدِيعِ أَسْلُوبِهِ، وَجَمَالِ بَيَانِهِ، كَمَا اهْتَمَّ آخَرُونَ بِطَرِيقَةِ أَدَائِهِ وَنَطْقِهِ، وَانصَرَفَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْإِهْتِمَامِ بِرِسْمِهِ وَتَدْوِينِهِ، ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعُلُومِ الْعَدِيدَةِ الَّتِي نَشَأَتْ فِي ظِلَالِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

إِنَّ عِلْمَ الْعَرَبِيَّةِ؛ مِنْ أَصْوَاتٍ وَصَرَفٍ وَنَحْوٍ وَدَلَالَةٍ وَبَلَاغَةٍ لَا تَنْفَصِلُ عَنِ كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -، لِأَنَّ الْقُرْآنَ بِالنِّسْبَةِ لِلْعُلُومِ اللُّغَوِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ كَالْأَمِّ لِلرُّضِيعِ؛ لَا يَنْفَصِلُ وَلَا يَقْبَلُ الْإِسْتِقْلَالَ عَنْهَا، فَإِذَا فُصِّلَ عَنِ أُمِّهِ اعْتَلَّتْ وَمَرَضَتْ وَرَبَّمَا مَاتَ، فَإِنْ لَمْ يَمْتِ نَشَأَ ضَعِيفًا، وَفَقَدَ رُونَهُ وَجَمَالَه، فَكَذَلِكَ الْعُلُومُ اللُّغَوِيَّةُ إِذَا أُبْعِدَتْ عَنِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَقَرَأَتْهُ أَصْبَحَتْ قَوَاعِدَ جَافَةٍ، وَغَدَوْنَا لَا نَسْتَشْعِرُ سِرَّ جَمَالِهِ وَإِعْجَازِهِ وَقِيَمَةَ اللُّغَةِ الَّتِي أَنْزَلَ بِهَا، فَكُلُّ الْعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ نَشَأَتْ فِي ظِلَالِ الْقُرْآنِ أَوْ نَشَأَتْ خِدْمَةً لَهُ، أَوْ رَدًا عَلَى أَعْدَائِهِ، أَوْ لِإِظْهَارِ سِرِّ إِعْجَازِهِ وَجَوَانِبِ بَيَانِهِ.

وَقَدْ شَكَّلَتْ خِدْمَةُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ حَافِزًا مَهْمًا لِقِيَامِ الدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ، وَمِنْ بَيْنِهَا، عِلْمُ الْقَرَأَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الَّذِي هُوَ ذِرْوَةٌ سَنَامِ الْعُلُومِ، لِاتِّصَالِهِ اتِّصَالًا مَبَاشَرًا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَالشَّيْءُ يَشْرَفُ بِشَرَفِ مَوْضُوعِهِ، وَمَوْضُوعُهُ هُوَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ. وَالْقَرَأَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ زَاخِرَةٌ بِالظُّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ سَائِدَةً زَمَنَ نَزُولِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَهِيَ مَعِينٌ لَا يَنْضَبُ لِأَسَالِيْبِهِمُ الْبَيَانِيَّةِ، وَمَصْدَرٌ أَصِيلٌ مِنْ مَصَادِرِ الدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ، كَمَا تُعَدُّ مِيدَانًا رَحْبًا وَسِعَ الدِّرَاسَاتِ الصَّوْتِيَّةَ وَالصَّرْفِيَّةَ وَالنَّحْوِيَّةَ وَالدَّلَالِيَّةَ.

والقرآن الكريم حجّة في الشريعة والعربية وهو المصدر الأول من مصادر الاحتجاج؛ لأنّ توثيقه حقيقة لا يختلف فيها اثنان، فقد وصل إلى الدّروة في الحفظ والضّبط. وشواهد ماثورة في كتب اللغة والنحو والبلاغة، وهي أصحّ الشواهد وأعلاها، في حين نجد أن القراءات القرآنية لم تحظ بما حظي به القرآن الكريم، فقد طعن في بعض الحروف كثير من النحاة واللغويين، وخطّوا الأئمة الكبار الذين تلقوا قراءتهم بالأسانيد المتصلة المتواترة، وتلك القراءات تلقتها الأمة بالقبول، وانتشرت في الآفاق، بل بعض الأمصار لا يعرف غيرها، فقد ذكر العلماء أن زمن ازدهار الدراسات الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغة في البصرة كانت القراءة السائدة آنئذ، هي قراءة يعقوب الحضرمي، وهو حفيد ابن أبي إسحاق الحضرمي، الذي كان أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل، والقراءة التي كانت منتشرة في المدينة قبل قراءة نافع هي قراءة شيخه أبي جعفر المدني. وهذه القراءات هي متصلة الأسانيد، متواترة، وتوافرت فيها الشروط الثلاثة التي هي أركان القراءة الصحيحة المقبولة، وهي: صحة السند، وموافقة رسم أحد المصاحف العثمانية التي أرسلها عثمان إلى الأمصار، وموافقة العربية ولو بوجه من الوجوه؛ لأنّ لغات العرب تتفاوت في الحسن، فيها الفصح والأفصح.

وقراء الكوفة هم أكثر القراء الذين تعرضوا للرد، وهم من هم في الفصاحة والبلاغة والضّبط، والتقوى والورع، وكان ينبغي للنحويين أن يحترموا القراءات ويكبحوا اندفاعهم وتسرعهم إلى تخطئة كل من خالفهم وخالف أصولهم؛ لأنّ القراءات تُقرأ وتُروى سماعاً، ولا تؤخذ بالتشهي والاجتهاد، ودليل ذلك أنّ بعض القراء خالف القراءة الشائعة في بلده، بل وبعضهم خالف حتى اختياراته النحوية، لأنّ القراءة يأخذها الآخر عن الأول كما سمعها ويؤديها كما تلقّاها، وهذه القراءات هي أوثق ما وصل إلينا من ألفاظ العربية وتراكيبها. وأصواتها نقلت إلينا وأدّاها القراء كما سمعوها بالصوت والصورة؛ ونقصد بالصورة حرص القراء على إظهار حركات الفم وهيئاته أثناء القراءة، وهذه الأصوات لم تتطور أبداً منذ نزول

القرآن إلى يوم الناس هذا، وهذا أمر مخالف لسنن التطور المعروفة، والتي خضعت لها كل اللغات، ومن هنا نقول إنّ القرآن الكريم، قد حفظ للغة العربية آداءها ونطقها، كما حفظ لها أصواتها، وعدد حروفها، وحفظ لها مادتها المعجمية، وبنيتها الصرفية، وتراكيبها النحوية وأكثر من هذا أعطاه صفة الخلود، وجعلها لغة عالمية؛ وأخرجها من بادية نجد والحجاز، وجعلها لغة حضارة وعلم بعدما كانت لغة فن وأدب.

وإذا كانت القراءات الشاذة التي هي أقل رتبة من القراءات المتواترة، قد أجمع العلماء على قبولها فكيف بالقراءة المتواترة التي نقلها جماعة عن جماعة في زمن الاحتجاج قبل فساد اللسان العربي، وفُشُوّ اللحن، ولأجل هذه الثقة اخترت ثلاث قراءات متواترة، وهي قراءة الإمام يعقوب الحضرمي إمام وخطيب جامع البصرة زمن الخليل وسيبويه، وقراءة الإمام أبي جعفر المدني قارئ المدينة النبوية، دار هجرة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وقراءة الإمام خلف بن هشام البزار (البغدادي - الكوفي)، وهذه القراءات تنتمي إلى بيئات مختلفة (المدينة والبصرة والكوفة)؛ المدينة المنورة هي بيئة القبائل المتحضرة الحجازية، والعراق هو بيئة القبائل البدوية؛ حيث إنّ عمر - رضي الله عنه - لما مصرّ البصرة وبعدها بثلاث سنوات مصرّ الكوفة نزحت إليهما القبائل البدوية التي كانت تسكن شرق الجزيرة العربية وعمّرتها واتخذتها موطنًا، فالبصرة والكوفة هي مساكن القبائل التي اشتهرت ببعض العادات النطقية التي تخالف لغة الحجاز.

وأعضاء النطق متشابهة عند جميع الناس، لكنها تختلف في منهج تطورها وما تعودت عليه باختلاف الخواص العضوية الفيسيولوجية التي زوّد بها كل قوم، والتي تنتقل عن طريق الوراثة، وتؤثر فيها بعض العوامل النفسية والاجتماعية والبيئية، ويكمن هذا التأثير في اختلاف نبرات الأصوات، وطريقة الأداء، وفي سرعة النطق، وفي تفضيل بعض القبائل لمقاطع دون أخرى. ومع ذلك يجمعها اللسان العربي؛ لأنّه واسع لا يحيط به إلا نبي؛ فقد تفرّعت منه منذ قديم الزمان لهجات متعددة صوتيا وداليا وصرفيا ومعجميا.

وكان أكثر المستويات تباينا واختلافًا المستوى الصوتي وبدرجة أقل المستوى الدلالي؛ فالاختلافات الصوتية في غالب الأحيان هي تلونات صوتية وألفونات نطقية، لا تؤدي إلى تغير المعنى، أما الاختلاف الدلالي فيحدث نتيجة سنن التطور الدلالي؛ فيكثر الترادف، والمشارك اللفظي، والأضداد وغير ذلك من الظواهر، كما نجد بعض الاختلافات الصرفية، فالقبائل البدوية تميل إلى المقاطع المغلقة التي تساعد على السرعة في النطق والاختصار في الجهد العضلي، وهذا يعود إلى أثر البيئة والتعصب للعادات النطقية وغير ذلك من الأسباب، أما القبائل المتحضرة فتميل عمومًا إلى الأناة والهدوء، وإلى إعطاء الحروف حقوقها.

ولئن كان القرآن قد نزل بلسان قريش، في بيئة الحجاز الفصيحة، وكان ممثلًا لما يسمى باللغة المشتركة النموذجية التي سادت في المجتمع العربي قبل نزوله والمتمثلة في الشعر العربي الجاهلي؛ فإن كثيرًا من اللهجات العربية كانت ممثلة في قراءته القرآنية المتواترة والشاذة، وهذه القراءات هي وجوه للغة النموذجية، وصورة حية عاكسة لتلك اللهجات التي نقلها علماء القراءات والتجويد.

مما شجعني على دراسة هذا الموضوع الموسوم بـ : (الظواهر اللغوية في القراءات الثلاث المتممة للعشر) أمور عدة:

أولاً: اهتمامي بالدراسات القرآنية منذ سنوات عديدة فقد قطعت شوطاً في دراسة علم توجيه القراءات في مذكرة الماجستير.

ثانياً: نظراً لأهمية علم القراءات، ولاتصاله بالدرس اللغوي ولاسيما الدرس الصوتي والنحوي. فهو يأخذ بيد الطلاب إلى مادة غنية وأصيلة، وشواهد صحيحة، ويفتح الباب أمامهم لارتداد ميدان جديد وخصب، ونحن نلاحظ عزوف الطلاب عن دراسة القراءات وتركيزهم على دراسة القرآن والشعر.

ثالثا: تحدوني رغبة كبيرة في محاولة استثمار ما توصل إليه علم الأصوات الحديث من نتائج من أجل تطبيقها على دراسة القراءات القرآنية، واللهجات العربية.

رابعا: محاولة إزالة بعض الإشكالات التي نسمعها وتُطرح علينا، وإثبات أنّ قراءة القراء الثلاثة لا يعترئها الوهن من ناحية موافقة قواعد الفصحى، ولا من ناحية الرواية والسند.

خامسا: لاختلاف بيئات هؤلاء القراء وتباعد أمصارهم، ارتأينا أن نقوم بالموازنة والمقارنة بين قراءة هؤلاء القراء للتوصل إلى أنّ قراءة يعقوب كانت متماهية مع مذهب البصريين عموماً وأن قراءة خلف بن هشام كانت متماهية مع مذهب الكوفيين.

ولدراسة الظواهر اللغوية في القراءات الثلاث فقد درست جميع المستويات اللغوية، فدرست الجانب الصوتي والصرفي والنحوي، أما الجانب الدلالي فقد كنت أعرضه بالتحليل أثناء دراسة المستويات الأخرى، وقد اعتمدت المنهج الاستقرائي الوصفي، مع الموازنة بين القراءات الثلاث.

وقد تطلبت طبيعة الموضوع ومنهجه أن تقسم هذه الرسالة إلى ثلاثة فصول يسبقها مدخل وتليها خاتمة، وهذه الخطة تشمل جميع المستويات اللغوية.

قسّمت المدخل إلى عدة مباحث، تناولت فيه مصطلحات القراءة والقرآن، وعلم القراءة، والقراءات المتواترة وشروطها، ومعنى الحرف، وعلاقة ذلك باللهجات العربية، ومعنى الأحرف السبعة وعلاقتها بالقراءات السبع، تناولت كل ذلك باختصار شديد غير مخل، واخترت ما ترجح عندي، أو ما ظهر لي أنه صواب؛ لأنّ الموضوع شائك ومعقد، والأقوال فيه متعددة ومتعارضة ومتناقضة. وعرّفت بالقراء الثلاثة.

الفصل الأول: المستوى الصوتي: تناولت فيه بعض الظواهر الصوتية في قراءتهم، وكنت أتعرّض للظواهر اللغوية البارزة التي تخالف المشهور من كلام العرب. كما كنت

أكتفي ببعض الأمثلة؛ لأنّ الهدف هو الإشارة إلى الظاهرة ومحاولة تفسيرها، ولم يكن الهدف تخريجها أو جمع حروفها، لأنّ هذا موجود في الكتب. وقدما قالوا: يكفي من القلادة ما أحاط بالجيد.

-المبحث الأول: تناولت فيه ظاهرة الهمز التي تعد أكبر مشكلات الدرس الصوتي قديماً وحديثاً، وتناولت الظواهر البارزة التي تميز بها القراء الثلاثة وبينت آراء القدماء والمحدثين.

-المبحث الثاني: تعرضت فيه لظاهرة مشهورة في اللغة العربية وهي ظاهرة الإدغام بنوعيه: الصغير والكبير، وبينت آراء القدماء والمحدثين.

-المبحث الثالث: تناولت فيه ظاهرة الإمالة وأنواعها وآراء العلماء قديماً وحديثاً، وبيّنت أنّ الإمالة عند القراء لا تخرج عما وضع الصرفيون والنحاة من قواعد، وأن الاختلاف الواقع بينهم هو نتيجة اختلاف منهج القراء عن منهج النحاة؛ لأنّ القراء لا يُميلون إلا إتباعاً للرواية، بينما النحاة يتعرضون لها من الناحية القياسية، وفي بعض المواضع التي يجيز النحاة إمالتها امتنع القراء عن إمالتها؛ لأنّها لم ترد عن الأئمة ممالة.

-المبحث الرابع: تناولت فيه ظاهرة النبر؛ وهي ظاهرة لم تذكر عن الأئمة الأوائل، وأعطيت بعض الأمثلة التي تميزت بها قراءة الإمام خلف.

-المبحث الخامس: تناولت فيه ظاهرة صوتية كانت مشهورة في الفصحى هي ظاهرة الإشمام؛ بنوعيه الإشمام الحركي والإشمام الحرفي.

-المبحث السادس: تناولت فيه ظاهرة المماثلة الصوتية، التي يطلبها الصوت إذا انتظم في كلمة أو تركيب.

-المبحث السابع: تناولت فيه ظاهرة الاختلاس التي اشتهرت بها القبائل التي تميل إلى السرعة في الأداء.

-المبحث الثامن: خصصته لظاهرة الإشباع وهي ظاهرة صوتية بارزة في قراءة أهل الحجاز .

-المبحث التاسع: تناولت فيه ظاهرتي التخفيف والتثقيب؛ وهما من الظواهر الصوتية الصرفية.

-المبحث العاشر: تناولت فيه ياءات الإضافة، وذكرت آراء القدماء والمحدثين في ذلك.

الفصل الثاني: تناولت فيه المسائل الصرفية وقسمته إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: ظاهرة التبادل بين صيغتي الجمع والإفراد.

المبحث الثاني: ظاهرة التذكير والتأنيث واختلافهم في ذلك.

المبحث الثالث: أبنية الأسماء والمشتقات.

المبحث الرابع: الفعل وأوزانه.

الفصل الثالث: بحثت فيه الظواهر النحوية، وقد قسمته إلى مبحثين: الأول خاص

بالاسم، والثاني خاص بالفعل والحرف.

فالمبحث الخاص بالاسم تناولت فيه ما قرئ بالرفع، وما قرئ بالنصب، وما قرئ بالجر. وتناولت ظاهرة التنوين.

وخصصت المبحث الثاني لدراسة الفعل والحرف: تناولت فيه الفعل المبني للمعلوم في الأزمنة الثلاثة. وتناولت فيه المبني للمجهول.

كما تعرضت لإعراب الفعل، وتناولت الحرف والضمير.

ثم ختمت البحث بخاتمة تضمنت أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

وقد اعتمدت في جمع حروف القراء الثلاثة على مصادر عديدة منها: كتاب الروضة في القراءات الإحدى عشرة لأبي علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي (ت 438هـ)، وكتاب المستنير في القراءات العشر لأبي طاهر أحمد بن علي بن سوار البغدادي (ت 496هـ)، وكتب ابن الجزري (ت 633هـ) (النشر، وتقريب النشر، وتجويد التيسير)، وكتاب الكنز في القراءات العشر لعبد الله بن عبد المؤمن الواسطي (ت 740هـ)، وكتاب إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز الجامع للقراءات الأربعة عشر لمحمد بن خليل بن أبي بكر الشهير بالقباقي (ت 843هـ)، ومصحف دار الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريق طيبة النشر، وغيرها، وأما كتب التوجيه فاتكأت على الكتب التي تعنى بالتوجيه اللغوي والنحوي، مثل: الحجة لابن خالويه، والحجة لأبي زرعة، والحجة للفارسي. وكتب معاني القرآن، في مقدمتها: معاني القرآن للزجاج، ومعاني القرآن للفراء، ومعاني القراءات للأزهري، والكشف لمكي بن أبي طالب القيسي، واعتمدت على كتب التفسير التي اعتنت بالجانب اللغوي، كتفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، وتفسير القرطبي والطبري.

وقد واجهتني عدة صعوبات أثناء البحث لعل أهمها صعوبة توثيق المادة العلمية، فكنت أعود إلى أكثر من مرجع للتأكد من القراءة؛ وألزمت نفسي بأن لا تقل مراجع التوثيق في أي حرف عن خمسة مصادر، فالموضوع خطير والخطأ في نسبة القراءة عظيم، لأنه دين، ولا ينبغي للمرء أن يتساهل في نسبة القراءة أبداً، بالإضافة إلى صعوبة توجيه القراءات، فكل الكتب التي تحدثت عن هذا الموضوع ألفت في القرون الأولى، وينبغي لمن أراد أن يشتغل عليها أن يكون مزوداً بذخيرة لغوية، وأن يكون ذا دراية واسعة بالعربية صوتاً و صرفاً ونحواً وبلاغةً ودلالةً.

وقد رسمت منهاجها والتزمت به، ويتمثل فيما يلي:

- كنت أكتب الظاهرة التي أريد دراستها أولاً.
 - ثم أكتب الآية القرآنية المتضمنة للظاهرة بخط المصحف الموافق للمطبوع برواية حفص عن عاصم (مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي)، ولم يكن اختيار قراءة حفص اعتباطاً أو زهداً في قراءة ورش؛ قراءة أهل البلد. وإنما لسببين الأول: للتقارب الواضح بين قراءته وقراءة شيخه، فلو اعتمدت على روايته لما ظهر لنا وجه الخلاف في بعض الحروف، والأمر الآخر: هو محاولة إظهار الاختلاف البين بين قراءة حفص من جهة وقراءة يعقوب وخلف من جهة أخرى، وهم ينتمون إلى بيئة لغوية واحد. والخلاف بينهما واسع.
 - ثم أذكر قراءة القراء الثلاثة، وأعزوها إلى مصادرها، ثم أقوم بتوجيه قراءة القراء الثلاثة دائماً وأفضل في ذلك، وبعدها أقوم بتوجيه قراءة حفص ومن وافقه باختصار إلا إذا وافقه واحد من الثلاثة فأفصل في ذلك.
 - وفي الأخير وضعت ملحقا مفهرسا للآيات القرآنية ذكرت فيه رقم الصفحة في الرسالة، ولم أذكر فيه القراءة لأني اكتفيت برقم الصفحة.
- وفي الختام يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للرجل الذي كان وراء هذا البحث منذ أن كان فكرة إلى أن استوى على سوقه، توجيهًا وتقويماً، وكان حريصاً على البحث أكثر من صاحبه، الأستاذ الدكتور صلاح الدين زرال، فقد ترك بصمات جدّ واضحة على الرسالة وصاحبها، وأقول صدقاً وأشهد حقاً بأنّ المشرف قد عامل طالبه منذ مرحلة الدراسة في التدرج معاملة الزميل والصديق، لا معاملة الأستاذ والطالب، فشكراً له، ولا أجد ما أجازيه به إلا دعوة صادقة في ظهر الغيب، فجزاه الله خيراً.

مدخل:

- 1- علم القراءات (الاسم، والموضوع، والفائدة)
- 2- مصطلحات القراءة
- 3- القراءات
- 4- الفرق بين القرآن والقراءات
- 5- كيفية نزول القرآن الكريم
- 6- كتبة الوحي الشريف
- 7- أدوات كتابة القرآن زمن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
- 8- جمع القرآن في عهد عثمان بن عفان
- 9- أنواع القراءات
- 10- الفرق بين القراءة والرواية والطريق
- 11- فوائد تعدد القراءات
- 12- نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف
- 13- أسباب تنوع القراءات فيما احتمله خط المصحف
- 14- تعريف اللهجة
- 15- فوائد دراسة اللهجات
- 16- الاختلاف في لغة القرآن
- 17- القراء المشهورون من الصحابة
- 18- جواز القراءة باللهجات تيسيرا على الأمة

1- علم القراءات (الاسم، والموضوع، والفائدة):

اسمه: علم القراءات، جمع قراءة؛ أي وجه من وجوه التلاوة، مقروء به.

تعريفه: علم يبحث فيه عن صور نظم كلام الله تعالى من حيث وجود الاختلافات المتواترة، ومبادئه مقدمات تواترية، وله أيضا استمداد من العلوم العربية⁽¹⁾.

موضوعه: كلمات القرآن الكريم من حيث يبحث فيه عن أحوالها كالممد والقصر والنقل⁽²⁾. إذا موضوعه كلمات القرآن الكريم من حيث كيفية أدائها، وأحوال نطقها؛ أي يبحث في الأحوال الأدائية.

استمداده: يستمد علم القراءات من السنة الصحيحة المتواترة، ومن إجماع علماء الأمة الحفاظ المتقنين الثقة، الذين يتصل إسنادهم بالنبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

فائدته: له فوائد عظيمة وجليلة، فهو يصون كلام الله عزَّ وجلَّ من التحريف والتبديل، ومعرفة المتواتر من المشهور من الشاذ، مع ما فيه من التخفيف والتسهيل على هذه الأمة، كما قد يبحث فيه أيضا عن صور نظم الكلام من حيث الاختلافات، ومبادئ مقدمات مشهورة أو مروية عن الآحاد الثقة. واختلاف الأحرف ثروة ضافية ونعمة سابغة على هذه الأمة.

ثمرته: له ثمار متعدد نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- منها ما يكون لبيان حكم مجمع عليه.

(1)- حاجي، خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، بيروت، لبنان، (286/2).

(2)- البناء، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ت: أنس مهرة، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006 (67/1).

- ومنها ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين كقراءة ﴿يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: 222] بالتخفيف والتشديد، وهما قراءتان صحيحتان.

فالأولى الجمع بينهما؛ وهو أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها وتغتسل.

- ومنها ما يكون من أجل الاختلاف بين حكمين شرعيين، كقراءة ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾ [المائدة: 6] بالجر والنصب، فالمسح للابس الخفين، والغسل لغيره، ومنها ما يكون لترجيح قول بعض الفقهاء فكل حرف يقرأ به قارئ يستنبط منه العلماء معنى لا يوجد في غيره، وهي حجة.

فضله: هو من أشرف العلوم؛ وذلك لشرف موضوعه فهو متعلق بكلام الله جلا وعلا، الذي أنزله على أفضل نبي.

نسبته بغيره من العلوم: هو متباين عنها ومختلف.

واضعه: أئمة القراءات، وقيل أبو حفص الدوري، لكنَّ أوَّل من أَلَّف فيه أبو عبيد القاسم بن سَلَّام، صاحب أوَّل معجم في المعاني، معجم (الغريب المصنَّف).

حكمه: فرض كفاية تعلِّمًا وتعلِيمًا، إذا قام به أفراد سقط عن الباقي، قال البناء: «وحفظ القرآن فرض كفاية على الأمة؛ ومعناه: أن لا ينقطع عنه التواتر؛ فلا يتطرق إليه التبديل والتحريف، وكذا تعليمه أيضًا فرض كفاية، وتعلم القراءات أيضًا وتعليمها»⁽¹⁾. ومعنى فرض الكفاية؛ أنه إذا قام به ما يكفي سقط عن البقية.

(1)- البناء، إتحاف فضلاء البشر (7/1).

مسائله: «قواعده الكليّة، كقولهم: كل ألف منقلبة عن ياء يميلها حمزة والكسائي وخلف، ويقللها ورش بخلف عنه»⁽¹⁾.

2- مصطلحات القراءة:

القرآن الكريم:

القرآن لغة: اختلف أهل اللغة في لفظة (القرآن) على فريقين؛ فريق يرى أنها مشتقة من (قرأ)، وفريق آخر يرى أنها غير مشتقة⁽²⁾.

1- والفريق الذي يرى أنها مشتقة انقسموا إلى ثلاثة أقوال:

أ- إنها مشتقة من (قرأ) التي بمعنى ضمّ وجمع، واستدلوا بقول عمرو بن كلثوم (ت نحو: 400 قبل هـ) في معلقته:

ذِرَاعِي عَيْطَلٍ أَدَمَاءَ بَكْرٍ هِجَانِ اللَّوْنِ لَمْ تَقْرَأْ جَنِينًا⁽³⁾

(1)- عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة - القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ص 7.

(2)- ينظر: الشنقيطي، إبراهيم بن أب الحسن، طريقة حفظ القرآن الكريم عند الشناقطة، دط، دار الرشاد، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 17.

(3)- عمرو بن كلثوم، الديوان، جمعه وحققه وشرحه: إميل بديع يعقوب، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1996م، ص 68.

أي؛ لم تضم في رحمها ولدًا قط، قال الراغب: «لا يقال لكل جَمَعِ قرآن، ولا لجمع كل كلام قرآن»⁽¹⁾، قرأ بمعنى ضم وجمع الحروف بعضها إلى بعض، أو لأنه جامع لثمرة كنبه.

ب- إنها مشتقة من (قرأ) بمعنى أظهر وبيّن؛ لأنّ القارئ يظهره ويبينه من فيه، وهو رأي قطرب.

ج- إنها مشتقة من (قرأ) بمعنى تلا، فالقرآن مصدر مرادف للقراءة، وهو على وزن فعلان، كرجحان وغفران.

2/- الفريق الآخر: يرى أن لفظة القرآن غير مشتقة؛ وإنما هي علم على كتاب الله المنزل على محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فإن أطلقت لا تنصرف إلا إليه، مثلها مثل التوراة والإنجيل والزيور. أي أن القرآن اسم علم غير مشتق، خاص بكلام رب العالمين. وهو رأي الشافعي.

قال الزرقاني تعليقا على الأقوال السابقة: «وأما القول بأنه وصف من القرء بمعنى الجمع، أو أنه مشتق من القرائن، وأنه مشتق من قرنت الشيء بالشيء، أو أنه مرتجل أي موضوع من أول الأمر عَلَمًا على الكلام المعجز المنزل، غير مهموز، ولا مجرد من (أل)، فكل ذلك لا يظهر له وجه وجيه، ولا يخلو توجيهه بعضه من كلفة، ولا من بُعد عن قواعد الاشتقاق وموارد اللغة، وعلى الرأي الراجح المختار فلفظ القرآن مهموز، وإذا حذف همزه، فإنما ذلك للتخفيف، وإذا دخلته (أل) بعد التسمية؛ فإنما هي لِلْمَحِ الْأَصْلِ لا

(1)- الأصفهاني، الراغب، مفردات ألفاظ القرآن، ت: مصطفى بن العدوي، دط، مكتبة فياض للتجارة والتوزيع، المنصورة، مصر، 2009.

للتعريف»⁽¹⁾، فهو يرى أن القرآن مصدر مرادف للقراءة ثم نقل من هذا المعنى المصدرى وجعل اسماً لكلام الله المعجز من باب تسمية المفعول بالمصدر، أي مصدر لقرأت.

القرآن اصطلاحاً:

عرّفه الأصوليون والفقهاء وعلماء العربية: هو كلام الله تعالى المعجز المنزل على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله القرشي بواسطة الأمين جبريل عليه السلام، المنقول بالتواتر، والمحفوظ في الصدور والمسطور في المصاحف، والمتعبد بتلاوته، والذي أوله سورة الفاتحة وآخره سورة الناس. وهذا التعريف شائع، وحفظناه منذ الصغر.

(1) - ينظر: الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ت: أحمد بن علي، دط، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2001 (3/1). السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتيان في علوم القرآن، ط1، دار ابن حزم، بيروت لبنان، 2008، (98).

3- القراءات⁽¹⁾:

القراءات اصطلاحًا:

اختلفت عبارات المؤلفين في تعريف القراءات اصطلاحًا:

عرّفها ابن الجزري (ت 833هـ) بأنها «علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزّوًا لناقله»⁽²⁾.

وعرفها الزركشي (ت 794هـ) بقوله: «القراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كفيّتها، من تخفيف وتثقيل وغيرهما»⁽³⁾.

(1)- القراءات لغة: مفردھا قراءة، وهي مصدر قرأ يقرأ قرآنًا؛ بمعنى (تلا) فهو قارئ [ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1992. مادة (قرأ) (1/128)]، وهي في الأصل بمعنى الجمع.

قال ابن فارس (ت 395هـ): «أصل الفعل (قرأ) يدل على الجمع واجتماع، يقولون: ما قرأت هذه الناقة سلى، كأنه يراد أنها ما حملت قط» [ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، اعتنى به، محمد عوض مُرعب، والأنسةفاطمة محمد أصلان، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2001 مادة قرى، ص 853].

قال حميد بن ثور:

أراها غلامانا الخلا فتشذرت مراحا ولم تقرأ جنينا ولا دما

أي لم تضم في رحمها ولدًا قط.

قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: «سمي القرآن، لأنه يجمع السور فيضمها» [الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، ت: شهاب الدين أبو عمر، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1998م، مادة (قرأ) (1/104)].

(2)- ابن الجزري، أبو الخير، محمد بن محمد بن محمد، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ت: الشيخ زكريا عميرات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999، ص 09.

(3)- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1980 (1/318).

فابن الجزري يذهب إلى أن القراءات هي العلم بكيفية الأداء، والاختلاف، فهو بذلك يتوسع فيشمل تعريفه المتفق عليه والمتفق فيه، بينما نجد الزركشي قصر تعريف القراءات على المختلف فيها من ألفاظ القرآن الكريم. ولعلّ الذي ذكره ابن الجزري هو الأقرب إلى الصواب والأكثر وضوحاً ومطابقة.

أما عبد الهادي الفضلي فقد عرفها بأنها «النطق بألفاظ القرآن الكريم كما نطقها النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أو أنها نطقت أمامه فأقرها، سواء كان النطق باللفظ المنقول عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فعلاً أو تقريراً واحداً أم متعدداً»⁽¹⁾، يعني أن كل قراءة قرأها النبي، أو أقرها فهي قراءة صحيحة؛ لأنّ اللغة نظام من الرموز معقّد، تتطور عبر سياقات وظروف تاريخية واجتماعية وثقافية محددة، وجهاز النطق هو جهاز مرّن إلى أقصى حدّ، وهو يتكيّف مع العادات النطقية التي نشأ عليها، وهناك سلوكات صوتية وذهنية ونفسية وبيئية تؤثر في صوت الإنسان وأدائه.

4- الفرق بين القرآن والقراءات:

- القرآن الكريم هو كلام الله الذي أنزل على محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وسُجِّلَ نصّه فورَ نزوله في الوسائل المتاحة آنئذٍ (العظام، والجلود، وسعف النخل)، وفي زمن أبي بكر جمعت في مصحف واحدٍ، ثم نسخ من هذا المصحف عدة مصاحف في زمن عثمان - رضي الله عنه - . أمّا القراءات: فهي هيآت الأداء الكثيرة للقرآن الواحد الذي أنزل على محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

- القرآن الكريم نص مقدس تعهد الله بحفظه فوقّ - جلّ وعلا - لم يتعرض هذا الكلام للنقد ولا للمعارضة ولا للنقاش، فإذا وجه إليه نقد إلى كلمة منه أو إلى تركيب جملة

(1)- الفضلي، عبد الهادي، القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف، دط، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1985، ص 56.

أو بنية كلماته أو إلى عدالة أحكامه وصدق أخباره، فإن ذلك الناقد يكون عرضة للاتهام ومحلّ تشكيك في إسلامه، في حين إذا وُجّه نقد إلى أمر أدائي في قراءة القرآن الكريم لا يعد عرضة للتساؤل ولا محلّ تشكيك في دينه، ومن اطّلع على كتب النحو واللغة وكتب معاني القرآن والتفاسير وجد بعض النقد الذي وجه إلى بعض القراءات القرآنية ونقدوا وجوها قرائية ونسبوا إلى الضعف، وذلك لمخالفة هذه الوجوه للأداء العربي الفصيح حسب القواعد والقوانين النحوية والأدائية التي استنبطها النحاة من كلام العرب، ولا شك أن هؤلاء الناقدين لهذه القراءات يؤمنون بأن القرآن الكريم كلامُ الله منزّه عن الوجوه الضعيفة في العربية، وقد نسبت تخطئة القراءات إلى بعض الصحابة وبعض التابعين وإلى أعلام النحاة أمثال سيبويه، والكسائي، وابن جني والفرّاء... وغيرهم، ودفّعهم لتخطئة هذه القراءات غيرتهم وحبهم لكتاب الله - عزّ وجلّ -، علماً منهم بأن هذا الذي نقدوه من الأداء مصدره اختيار القارئ أو شيخه، فهو اجتهاد بشري؛ لأن الصحابة الكرام قد أذن لهم أن يقرؤوا القرآن بما تعودته ألسنتهم، وسنذكر جملة من أقوال أهل العلم الثقة، ومن شهادات الأئمة التي تبين أن الصحابة الكرام كانوا يقرؤون بلهجاتهم وما ألفته ألسنتهم. وسنقله بطوله لأهميته.

5- كيفية نزول القرآن الكريم:

تلقى جبريل القرآن من رب العزة عزَّ وجلَّ؛ لأنَّه كلام الله، ألقاه على جبريل الروح الأمين، الذي أنزله على سيد المرسلين: قال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ [الشعراء: 192 – 195]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ [النحل: 102]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١١﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ ﴾ [التكوير: 19 – 20]، وقد كانت مدة نزوله (23) سنة، وبعد نزول القرآن الكريم يدعو النبي إلى كتابته فوراً، حيث يأمر كتبة الوحي الشريف، وهم قليل؛ لأن العرب أمة أمية لا تجيد القراءة والكتابة، ولم يكن في العرب زمن بدء نزول الوحي أكثر من 30 كاتباً منهم 13 نفر في قريش، يأمرهم بكتابته في الوسائل المتاحة آنئذٍ، ولما هاجر النبي إلى المدينة كان زيد بن ثابت جازه، فمجاورة زيد للرسول تتيح سرعة وفورية كتابته. وقد جاء في المعجم الأوسط للطبراني عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، قال: «كنت أكتب الوحي لرسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وكان إذا نزل عليه الوحي أخذته بُرحاء شديدة، وعرق عرقاً شديداً مثل الجمان، ثم سُري عنه، فكنت أدخل عليه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بقطعة الكتف أو كسرة، فأكتب وهو يملي عليّ، فما أفرغ حتى تكاد رجلي تنكسر من ثقل القرآن حتى أقول: لا أمشي على رجلي أبداً، فإذا فرغت قال: اقرأه، فأقرأه، فإن كان فيه سقط أقامه، ثم أخرج به إلى الناس»⁽¹⁾.

وهذا الحديث وغيره يفيد التوازي الزمني في توثيق القرآن كتابة وحفظاً، وقد وعده الله عزَّ وجلَّ بأن لا يدع النبيَّ يَنْسَى، قال تعالى: ﴿ سَنَقْرُوكَ فَلَا تَنْسَى ﴾ [الأعلى: 06]، وأما

(1)- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي، المعجم الأوسط، ت: طارق بن عوض بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، مصر (257/2).

تبديله عمداً فمستحيل فقد قال الكفار للنبي إئت بغيره أو بدله، فنزل قوله تعالى: ﴿أَتَتْ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي﴾ [يونس: 15]. وقال تعالى: ﴿وَأْتَلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الكهف: 27] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ ٤٤ ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ ٤٥ ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ ٤٦ ﴿[الحاقة: 44 - 46].

والنبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أحرص الناس وأعلم بقداسة كلام الله عز وجل، وهو الصادق الأمين فمستحيل أن يتهاون في حفظه كما أسلفنا - عمداً أو نسياناً -، ومن حرصه على ذلك نهى عن كتابة شيء من غير القرآن مخافة أن يختلط بغيره.

6- كُتِبَ الْوَحْيُ الشَّرِيفُ:

بلغ كُتَابُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثلاثة وأربعين كتاباً⁽¹⁾، وكان بعضهم منقطعاً لكتابة الوحي، وأشهرهم، عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله ابن أبي سرح، وحنظلة ابن الربيع، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب، ومن قصة زيد بن ثابت التي مرت بنا آنفاً ندرك أنَّ الكاتب كان يقرأ على النبي، فإن كان هناك سقط أصلحه - عليه السلام -، وقد ذكر العلماء أنَّ القرآن الكريم كُتِبَ كُلُّهُ على عهد رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، لكنه غير مجموع في مصحف لاختلاف وسائل الكتابة وكان أيضاً موزعاً عند كثير من الصحابة، وغير مرتب السور والآيات.

7- أَدْوَاتُ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ زَمَنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -:

نهى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، عن كتابة غير القرآن الكريم، مخافة اختلاطه بغيره، وأمر من كتب عليه الأحاديث أو الأحاديث القدسية أن يمحوها، وحذر من الكذب

(1)- غانم قدوري الحمد، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، ص 96.

عليه متعمداً، وتوعده بالنار قال عليه الصلاة والسلام: «لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه وحدثوا عني ولا حرج ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»⁽¹⁾ رواه مسلم في صحيحه، وأما وسائل الكتابة في عهد رسول الله فقد كانت متعددة، حسب ما تيسر وحضر، فقد كُتب في العُشب واللخاف والرقاع وعظم الأكتاف والأضلاع والأقتاب، وقطع الأديم، **فالعشب**: جمع عَسيب وهي جريدة مستقيمة من النخل يكشطون خوصها، ويكتبون على الطرف العريض منها. **واللخاف**: جمع لخفة: وهي الحجارة الرقيقة، **والرقاع**: جمع رقعة، وتكون من جلد أو ورق. **وعظم الأكتاف**: وهو عظم عريض في كتف الحيوان يكتبون فيه لقلة القراطيس ولندرتهما. **والأضلاع**: وهي جمع ضلع وهي عظام الجنين. **والأقتاب**: جمع قتب، هي الأمعاء والأكف التي توضع على نقالة الأحمال وهي المقصودة؛ لاستحالة الكتابة على الأمعاء حتى وإن جففت، إذا هي الخشبة التي توضع على ظهر البعير لنقل الحمولة.

فالملاحظ هو أن الصحابة لم يتكلفوا وسيلة من وسائل الكتابة، بل يكتبون فيما تيسر لهم من وسائل الكتابة في ذلك الزمن، فالقرآن الكريم كتب كله في زمن النبي، لكن لم يجمع في مصحف واحد لما كان يترقبه من النزول، ونسخ بعض الآيات، ولاستحالة جمع هذه المواد، فهو مكتوب في اللخاف أو العظام أو الرقاع أو الجلود، فالمواد مختلفة ولا يمكن جمعها بين غلافين، أضف إلى ذلك أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - انتقل إلى الرفيق الأعلى بعد أيام من نزول آخر آية، لكن النبي لم يتوف إلا والقرآن الكريم مكتوب كله في تلك المواد، وهو محفوظ في الصدور، إذاً هو محفوظ في السطور والصدور.

فقد كان كثير من الصحابة الكرام يحفظون القرآن الكريم ويتلونه آناء الليل وأطراف النهار، فقد كان يحفظه الخلفاء الأربعة، وكثير من الصحابة من المهاجرين والأنصار، فلم تغرب شمس النبوة إلاً والقرآن محفوظ كله في السطور والصدور، فلما تولى أبو بكر الصديق

(1)- أخرجه مسلم (3004)، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبيت في الحديث.

الخلافة واجهته محن وشدائد عظام على رأسها محنة الردّة، واشتعال فتيل الحرب بين الصحابة من جهة وبين المرتدين وعلى رأسهم مسيلمة الكذاب، وفي معركة اليمامة استشهد كثير من الحفاظ والقراء ووصل عددهم إلى سبعين صحابيا، وهال ذلك المسلمين، وخاف عمر بن الخطاب ففرغ إلى أبي بكر الصديق، وأخبره بما حدث، واقترح عليه جمع القرآن الكريم خشية الضياع بموت الحفاظ والقراء، فتردد أبو بكر أول الأمر وقال لعمر كيف أصنع شيئا لم يصنعه رسول الله، فقال له عمر: إنه خير، وبعد أخذ ورد، اقتنع أبو بكر بصواب فكرة عمر وشرح الله صدره للذي شرح له صدر عمر.

فاختار أبو بكر الصديق لهذه المهمة الجليلة والعسيرة رجلا توفرت فيه عدّة شروط أهله لتولي هذه المهمة باقتدار، فقد انتدب أبو بكر الصديق زيد بن ثابت الأنصاري، لاجتماع المواهب فيه ما لم تجتمع في غيره، فقد كان من حفاظ القرآن، وكتاب الوحي وشهد العرصة الأخيرة للقرآن، وقد كان معروفاً بذكائه وأمانته واستقامته وكان شابا عاقلا، فعرض عليه أبو بكر الفكرة، فرفض في البداية وبعد أخذ ورد وافق، بعدما شرح الله صدره كما شرح صدر أبي بكر وعمر، وبذلك شرع في جمع القرآن، وأبو بكر وعمر وكبار الصحابة يشرفون على هذا العمل ويتعاهدونه، وقد تتبع القرآن يجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال حتى وجد آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، لم يجدها مع غيره؛ أي لم يجدها مكتوبة، أما الحفظ فزيد كان يحفظ القرآن، والآية ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ حتى خاتمة براءة. «وهذا الذي فعله أبو بكر كأنما استحيا به طائفة من القراء الذين استحروا بهم القتل بعد ذلك في المواطن التي شهدوها»⁽¹⁾.

(1) - الرافي، إعجاز القرآن، ص 36.

فكانت الصحف عند أبي بكر حتى وفاته، ثم كانت عند عمر مدة خلافته، ثم عند ابنته حفصة بنت عمر. فقد كان زيد يعتمد على مصدرين اثنين؛ أولهما ما كتب بين يدي النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، والثاني ما كان محفوظاً في صدور الرجال، وقد كان أهلاً لهذه المهمة فلم يتكل على حفظه، وأخذ نفسه بالعزم فكان يجمع بين الكتابة والحفظ وبالغ في ذلك، فلا يقبل من أحد جاءه بشيء مكتوب إلا إذا شهد شاهداً عدل أن ذلك كُتب بين يدي الرسول «وعلى هذا الدستور الرشيد تم جمع القرآن بإشراف أبي بكر وعمر، وأكابر الصحابة، وإجماع الأمة عليه دون نكير، وكان ذلك منقبة خالدة لا يزال التاريخ يذكرها بالجميل لأبي بكر في الإشراف، ولعمر في الاقتراح، ولزيد في التنفيذ، والصحابة في المعاونة، والإقرار، وللأمة بالقبول»⁽¹⁾.

ففي خلافة أبي بكر كتب القرآن الكريم كله في الصحف وفق العرضة الأخيرة مرتب الآيات في كل سورة على حدة، مجرداً مما نسخت تلاوته، وسلم زيد بن ثابت هذه الصحف إلى أبي بكر وربطت بخيط حتى لا يضيع منها شيء. وظلت عنده ثم عند عمر ثم حفصة إلى أن طلبها عثمان بن عفان في خلافته حيث اعتمدها في استنساخ مصاحف القرآن التي بعثها إلى الأمصار.

8- جمع القرآن في عهد عثمان بن عفان:

لما جاء زمن عثمان اتسعت الفتوحات وخرج الصحابة للغزو وتفرقوا في الأمصار ونشأ جيل لم يدرك الرسول ولم يشهد التنزيل، وكان كل قوم يأخذون القرآن عن صحابي، فقد كان أهل الكوفة يقرؤون بقراءة ابن مسعود، وأهل الشام بقراءة أبي بن كعب، وغيرهم بقراءة أبي موسى الأشعري فكان بينها بعض الاختلاف في بعض الحروف، ووجوه القراءة والأداء فدبّ بينهم النزاع والشقاق وبدأ بعضهم يخطئ بعض كما فعل الصحابة قبل أن يعلموا أن

(1)-أبو عبد الله سعيد بن مختار أبو شادي، إرشاد الطالبين إلى تاريخ المصحف وعلوم القرآن المبين، ط1، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، 2011، ص 33.

القرآن أنزل على سبعة أحرف، واتسع الخرق، واستفحل الشقاق، وبدأت تظهر بوادر فتنة عظيمة وفساد كبير، ولم يكن هذا في المناطق البعيدة، والأقاليم القاصية، بل وصل الأمر إلى الحجاز وأهل المدينة فقال عثمان «أنتم عندي تختلفون فمن نأى عني من الأمصار أشد اختلافاً»⁽¹⁾ وصدق عثمان، فالاختلاف كان في الأمصار البعيدة عظيمًا وصل حد الملاحظة والخصومة والشقاق؛ لأنّ كثيرًا منهم لم تصله الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، بل وصله حرف واحد. ففزع حذيفة بن اليمان إلى عثمان وأخبره ما حدث بين الجند في الغزو من الاختلاف والتنازع، وقد رأى عثمان - رضي الله عنه - بنور بصيرته، وصادق نظره أن يجمع الناس على مصحف واحد، وأن يدرك الأمة قبل أن تفترق ويتسع الخرق على الراقع وأن يحسم مادة الخلاف التي دارت حول كتاب الله جلاً وعلا. وأراد أن يئد هذه الفتنة وهي في المهد وأن يعصم الأمة من أن تختلف اختلاف اليهود والنصارى في كتبهم، فطلب من حفصة أن ترسل إليه صحف أبي بكر التي كانت عند أبيها عمر فعهد إلى نسخ المصاحف إلى أربعة من الصحابة الكرام وهم: زيد بن ثابت الذي جمع القرآن في عهد أبي بكر، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وكلهم من قريش إلا زيد بن ثابت فهو أنصاري.

وقد نسخوا أربع نسخ أو سبع، وهذه المصاحف لم تختلف عن المصحف الذي جمعه أبو بكر في زيادة ولا نقص، إلا ما يوافق وجوه القراءات المتواترة واحتمال المصحف العثماني لها؛ لأنه كان مجرداً من الشكل والنقط، وقد وقع الخلاف في ألفاظ محدودة حددتها كتب الرسم العثماني، وأرسل عثمان هذه المصاحف إلى الأمصار المعروفة، وأرسل مع كل مصحف معلماً يعلم الناس القرآن.

- أرسل مع مصحف مكة عبد الله بن السائب المخزومي (ت حدود 70هـ).
- أرسل مع مصحف المدينة زيد بن ثابت (ت 45هـ).

(1)- أخرجه أبو داود (74).

- أرسل مع مصحف الشام المغيرة بن أبي شهاب المخزومي (ت 70هـ ونيف).
- أرسل مع مصحف الكوفة أبا عبد الرحمن السلمي (ت 47هـ).
- أرسل مع مصحف البصرة عامر بن عبد الله (ت حوالي 55هـ)

وقيل أرسل مصحفا إلى اليمن وآخر إلى البحرين.

وكان كل مصحف موافق لقراءة القارئ الذي أرسله معه ليعلم الناس.

وكان أهل دمشق والشام يقرؤون بقراءة أبي بن كعب، وأهل الكوفة يقرؤون بقراءة عبد الله بن مسعود، وأهل البصرة يقرؤون بقراءة أبي موسى الأشعري، وأهل حمص يقرؤون بقراءة المقداد بن الأسود، فكانت مصاحف هؤلاء الصحابة منتشرة بينهم، وكل صحابي أرسل مع كل مصحف إلى بلد من البلاد يقرأ بقراءة أهل هذه البلدة، أي بوجه من وجوه القراءات.

ومصحف عثمان يسمى المصحف العثماني أو المصحف الإمام، فقد جمعه عثمان على ما لا من الصحابة بعد مشاورتهم، وإجماعهم على نسخه من صحف حفصة - رضي الله عنها - . وكان جمع عثمان في سنة 25 للهجرة. وأمر بتحريق ما عدا ذلك من صحيفة أو مصحف، ولم يستثن أحداً من ذلك حسماً لمادة الخلاف؛ ولأنه لا يدري ما يحدث بعده؛ لأن العرب بدأت تتغير ألسنتهم نتيجة الفتوحات واحتكاكهم بالأعاجم، واللغة العربية لغة مُعربة، سرعان ما يتسرب إليها اللحن، فتنقل ألسنتهم، وتختلف لغاتهم، وقد أدرك بذكائه ما وقع للشعر من تبديل وانتحال في روايته. والاختلاف مدخل إلى التنازع والزيادة والنقصان، ورحم الله الزرقاني حين قال: «وقد توخى عثمان في اختيار هؤلاء الموفدين أن يكون مع كل مصحف قارئ توافق قارئه أهل ذلك المصر في الأكثر الغالب تيسيراً لهم»⁽¹⁾، وبعد إرسال عثمان - رضي الله عنه - المصاحف إلى الأمصار ومع القراء الذين اختارهم واصطفاهم، أقبل أهل تلك الأمصار على تعلم القرآن وأخذوا غضا طريا من

(1) - الزرقاني، مناهل العرفان (406/1).

أفواه الموفدين، فكثرت القراءة والحفاظ، وظهر بعد ذلك ما يعرف بالاختيار. ومعناه: أن القارئ اختار قراءة «وهو الحرف الذي يختاره القارئ من بين مروياته مجتهدا في اختياره»⁽¹⁾ وهذا الاختيار لا يكون بالتشهي وإنما يشترط فيه أن يوافق أثرا مرويا، وقد ذكر مكّي بن أبي طالب القيسي أن اختيارات يعقوب الحضرمي، وعاصم الجحدري وابن حاتم السجستاني، اجتمعت فيها ثلاثة أشياء قال: «أكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربيّة، وموافقته للمصحف واجتماع العامة»⁽²⁾.

أما إضافة القراءة إلى القارئ فهي إضافة اختيار ودوام، لا إضافة ابتداء، واختراع، والقارئ اختار قراءة «بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فأثرت على غيره وداوم عليه، ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه وأخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة، إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد»⁽³⁾.

وظاهرة الاختيار لم تدم طويلاً، فقد رأى العلماء أن اختيارات الأئمة قد كثرت، فضبطوها وقصروا نشاطهم على ضبط الرواية عن تقدمهم من الأئمة، «وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أنّ كلّ واحد منهم اختار فيما روى وَعَلِمَ وَجْهَهُ من القراءات ما هو الأحسنُ عنده والأولى، فالتزمه طريقةً ورواهُ وأقرأ به واشتهر عنه وعُرفَ به، ونُسبَ إليه، فقليل حُرِفَ نافع وحرف ابن كثير»⁽⁴⁾.

وقد ذكر العلماء أن زمن الاختيار لم يتعد النصف الأول من القرن الثاني الهجري، وبعد هذه المرحلة أشرقت في سماء العالم العربي شمس اعتنوا بضبط القراءة، وأفنوا أعمارهم

(1)- الفضلي، تاريخ القراءات، ص 105.

(2)- القيسي، الإبانة، ص 187.

(3)- ابن الجزري، النشر (541). غانم قدوري الحمد، رسم المصحف ص 627.

(4)- القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، ت: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1964 (46/1).

في إقراء الناس، فرحل الناس إليهم وضربوا أعناق الإبل «ثم تجرد قوم للقراءة والأخذ واعتنوا بضبط القراءة أتمّ عناية، حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم، ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم، أجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم بالقبول، ولم يختلف عليهم فيها اثنان، ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم.

- فكان بالمدينة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع (ت 130هـ) على الأرجح، ثم شيبه بن نَصّاح (ت 130هـ)، ثم نافع بن أبي نعيم (ت 169هـ).

- وكان بمكة: عبد الله بن كثير (ت 120هـ)، وحמיד بن قيس الأعرج (ت 130هـ)، ومحمد بن محيصن (ت 123هـ).

- وكان بالكوفة: يحيى ابن وثّاب (ت 103هـ)، وعاصم بن أبي النجود (ت 129هـ)، وسليمان الأعمش (ت 148هـ)، ثم حمزة الزيّات (ت 156هـ)، ثم الكسائي (ت 189هـ).

- وكان بالبصرة: عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت 129هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ)، ثم عاصم الجحدري (ت 128هـ)، ثم يعقوب الحضرمي (ت 205هـ) وهو حفيد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي.

- وكان بالشام: عبد الله بن عامر (ت 128هـ)، وعطية بن قيس الكلابي (ت 121هـ)، وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر، ثم يحيى بن الحارث الذماري (ت 145هـ)، ثم شريح بن يزيد الحضرمي (ت 203هـ)»⁽¹⁾.

ووجود هؤلاء العلماء الأعلام وأمثالهم أثرى ووَقَّر المادة لوضع علم القراءات، وتدوينه والتأليف فيه، وأغلبهم توفي قبل نهاية النصف الأوّل من القرن الثاني، وتواريخ وفاتهم تشهد

(1)- ابن الجزري، النشر (1/8-9).

على ذلك. إلا خلف بن هشام البزار العاشر فقد توفي في القرن الثالث، وقراءته لا تخرج عما في السبع؛ لأنه لم ينفرد بقراءة قط.

كما نجد من بينهم أئمة النحو واللغة؛ ابن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى ابن عمر، وأبا عمرو بن العلاء؛ شيخ الرواة وشيخ الخليل، والكسائي إمام نحاة الكوفة، ويعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة.

ثم بعد ذلك بدأت مرحلة التأليف والتدوين في القراءات، وقد اختلف المؤرخون في أول من ألف في هذا الفن، فمنهم من قال إنه أبو عبيد القاسم بن سلام (224هـ) صاحب معجم (الغريب المصنف)، وذهب ابن الجزري إلى أنه أبو حاتم السجستاني (255م) ورجح الهادي الفضلي، يحيى بن يعمر (90هـ)، ثم بعد ذلك تتابع التأليف وانتشر، ويحيى بن يعمر هو الذي وضع النقط الإعجمي مع نصر بن عاصم الليثي، ويحيى بن يعمر هو أول من نقط المصاحف، قال هارون بن موسى «أول من نقط المصحف يحيى بن يعمر»⁽¹⁾، وفي رواية أخرى «نصر بن عاصم الليثي أول من نقط المصاحف وعشرها وخمسة»⁽²⁾ وقد عتب أبو عمر الداني بقوله «يحتمل أن يكون يحيى ونصر أول من نقطها للناس بالبصرة، وأخذ ذلك عن أبي الأسود؛ إذا كان السابق إلى ذلك، والمبتدئ به، وهو الذي جعل الحركات والتنوين لا غير... ثم جعل الخليل بن أحمد الهمز والتشديد والرّوم والإشمام، وقفنا للناس في ذلك أثرهما واتبعوا فيه سنتها، وانتشر ذلك في سائر البلدان، وظهر العمل به في كل عصر وأوان، والحمد لله على كل حال»⁽³⁾، والذي نراه في هذه المرويات هو أن أول من نقط المصاحف النقط الإعرابي هو أبو الأسود الدؤلي (69هـ) كما في القصة المشهورة لَمَّا

(1)- أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصاحف، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004، ص 12.

(2)- المصدر نفسه، ص 13.

(3)- المصدر نفسه، ص 13.

قال للرجل الذي اختاره من بين ثلاثين رجلاً: خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله، فإن اتبعث شيئاً من هذه الحركات غنة (تنوينا) فانقط نقطتين، وهذا النقط هو نقط إعرابي، نقط حركات، لا يكون إلا على الحرف الأخير، أما نقط نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر فهو نقط إعجمي للتفريق بين الحروف المتشابهة مثل (ج ح خ)، (د ذ)، (ت ب ث)، أما شكل الخليل فهو ما عليه الناس اليوم؛ لأنه غيّر نقط أبي الأسود الدؤلي الأول، وأبقى على النقط الثاني وأضاف علامة الهمزة، والشدة، والروم، والإشمام، ولأنّ تغير ستة رموز أسهل من تغيير ثمانية وعشرين رمزاً.

والنقط هو نور للمصحف، ولآي الكتاب، من أجل أمن اللبس، والتقليل من الخطأ في القراءة. والذي دعا السلف إلى نقط المصاحف بعد أن كانت مجردة من النقط والشكل زمن رسمها في خلافة عثمان، هو ما شاهده العلماء من تغير الألسنة وفساد اللغات واختلاف ألفاظهم، وتغير طباعهم وتسرب اللحن، وانتشاره على ألسنة أبنائهم كانتشار النار في الهشيم، حتى لم يسلم منه العوام والخواص، ففرغوا وأرعبتهم هذه الحالة التي آل إليها الأمر؛ لأنهم أدركوا زمن الفصاحة وصفاء السلائق، ونقاء الفطر السليمة. «ثم إنهم لما رأوا ذلك، وقادهم الاجتهاد إليه بنوه على وصل القارئ بالكلم، دون وقفة عليهن، فأعربوا وأخرهن لذلك، لأن الإشكال أكثر ما يدخل على المبتدئ المتعلم، والوهم أكثر ما يعرض لمن لا يبصر الإعراب ولا يعرف القراءة في إعراب الأسماء والأفعال، فلذلك بنوا النقط على الوصل دون الوقف، وأيضاً فإنّ القارئ قد يقرأ الآية والأكثر في نفس واحد ولا يقطع على شيء، من كلمها فلا بد من إعراب ما يصله من ذلك ضرورة»⁽¹⁾ والشكل سمة للكتاب كما أنّ الإعراب سمة لكلام اللسان ولولا النقط والشكل لالتبس الأمر ولم تعرف المعاني، وابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي

(1)- أبو عمر الداني، المحكم في رسم المصحف، ص 21.

(324هـ) هو أول من سَبَّعَ السبعة في كتابه الموسوم (السبعة في القراءات) ويرجع اختياره لهؤلاء السبعة لعدة أسباب منها:

- معرفتهم بالقراءة ووجوهها.
- واللغة ومعانيها.
- وفصاحتهم وتركهم للحن والخطأ.
- ولقوة حفظهم.
- ولأمانتهم في النقل.

وقد لام كثير من العلماء ابنَ مجاهد على اختياره سبعة قراء؛ لأنه مدعاة إلى التلبس على العوام، فيتوهموا أنَّ القراءات السبع هي الأحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن، وقد قال غير واحد لو كنت مكان ابن مجاهد لجعلت مكان الكسائي يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة، لذلك خالف كثير من العلماء من بعد ابن مجاهد اقتصاره على سبعة، فمنهم من أَلَفَّ في القراءات الثمان والقراءات العشر، والقراءات الأحد عشر، والقراءات الأربع عشر. وقد صاحبت هذه المرحلة التأليف في وجوه القراءات والعلل والاحتجاج لها، وانصب التأليف على الجوانب اللغوية: الصوتية، الصرفية، والنحوية، فألّف ابن خالويه (270هـ) كتاب الحجة في القراءات السبع وأبو علي الفارسي (377هـ) الحجة في علل القراءات السبع، ابن جني (392هـ) المحتسب في القراءات الشاذة، ومكي ابن أبي طالب القيسي (437هـ) كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، وألف أبو زرعة ابن زنجلة حجة القراءات، والزجاج (311هـ) معاني القرآن وإعرابه. وقد أصبح التأليف في حجج وعلل والقراءات والكشف عن وجوهها ظاهرة من ظواهر التأليف في القراءات.

وبعدها ألف أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (444هـ) كتاب التيسير في القراءات السبع، الذي يعد أعظم وأصح كتاب ألف في القراءات السبع، ثم ألف الإمام أبو القاسم بن فيره الأندلسي الشاطبي (590هـ) منظومته النفيسة المعروفة بالشاطبية، والمسماة (حرز

الأمازيغية (وجه التهاني) وهي نظم كتاب التيسير لأبي عمرو الداني، نظمها في ألف ومائة وثلاثة وسبعين بيتاً، وقد حظيت بشروح عدة، وتمتاز بجزالة العبارة، وعضوبة الألفاظ، وعلى الرغم من أنها منظومة والنظم عادة ما يكون فيه تكلف واستكراه في الألفاظ، ورموز أشبه بالغاز. وتعد بحق أعظم نظم ألف في القراءات.

وبعدها أصبح العلماء يركزون على قراءة واحدة، ويفردونها بالدراسة، ومنهم من ألف في القراءات الست وآخر في الثمان، وثالث في العشر، دفعا وإزالة للبس والتوهم الذي علق بكثير من العوام، قال الإمام أبو الفضل عبد الرحمن ابن أحمد الرازي (454هـ): «وإنَّ الناس إنما ثمنوا القراءات وعشروها وزادوا على عدد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد لأجل هذه الشبهة»⁽¹⁾ وعلى الرغم من التنوع الحاصل في عدد القراءات بين الست والثمان والعشر إلا أنَّ السبع التي جمعها ابن مجاهد بقيت هي المشهورة والمعروفة وعليها مدار البحث والدراسة، وقد اعتمد علماء القراءة في اختيارهم للقراءات الصحيحة على مقياس واضح وأركان معلومة هي:

(1) - قوة وجهها في العربية.

(2) - موافقتها لرسم المصحف العثماني (الإمام).

(3) - اجتماع العامة عليها.

وقد حكم مكي بن أبي طالب عن اختيارات يعقوب الحضرمي، وعاصم الجحدري وأبي حاتم السجستاني، وذكر أن «أكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربيَّة، وموافقته للمصحف واجتماع العامة عليه»⁽²⁾.

يقصد مكي بالحرف اختلاف الأداء، ولا يقصد بالحرف الأحرف التي أنزل عليها القرآن، لأنه قال: «وإذا كان المصحف بلا اختلاف كتب على حرف واحد من الأحرف

(1) - ابن الجزري، النشر (43/1).

(2) - القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، ص 174.

السبعة التي نزل بها القرآن، وعلى لغة واحدة، والقراءة التي يقرأ بها، لا يخرج شيء منها عن خط المصحف، فليست هي إذن السبعة الأحرف التي نزل بها القرآن كلها. ولو كانت هي السبعة كلها، وهي موافقة للمصحف، لكان المصحف قد كتب على سبع قراءات، ولكن عثمان - رضي الله عنه - قد أبقى على الاختلاف الذي كرهه⁽¹⁾، وقد كتب المصحف على لغة قريش على حرف واحد ليزول الاختلاف بين المسلمين، لكن خطّه يمتثل أكثر من حرف، إذ لم يكن منقوطة ولا مشكولة.

أما القراءات التي كانت تتوفر فيها الشروط التي ذكرها مكي فهي كثيرة «وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين، ممن هو أعلى رتبة وأجل قدرا من هؤلاء السبعة، على أنه قد ترك جماعة من العلماء في كتبهم في القراءات ذكر بعض هؤلاء السبعة وأطرحهم. وقد ترك أبو حاتم وغيره ذكر حمزة، والكسائي وابن عامر وهم من القراء السبعة، وزاد نحو عشرين رجلا من الأئمة ممن هو فوق هؤلاء السبعة»⁽²⁾.

ملاحظة: القراء الذين هم أجلّ من السبعة لم يكتب لقراءتهم الانتشار فلا توجد قراءة متواترة وراء القراءات العشر؛ لأنّ السند مقطوع وهذه القراءات موجودة في الكتب لذلك فهي الآن شاذة، وفي وقتها كانت صحيحة ومتواترة.

ودليل ذلك أن قراءة الحسن البصري شاذة، بينما في زمانه كانت هي قراءة أهل البصرة فقد أمّهم أزيد من خمسين سنة، أتكون صلاته باطلة أو صلاة من صلى خلفه من الصحابة والتابعين، وكذلك قراءة ابن مسعود وهو من الصحابة فلم يقل أحد من العلماء أنها كانت باطلة في زمانه، وكذلك قراءة الأعمش فهي من القراءات الشاذة وهو الإمام المشهور صاحب المناقب، وأحد الرواة الكبار في علم الحديث، فقد روى عنه البخاري ومسلم وغيرهما من العلماء.

(1)- المصدر السابق، ص 135.

(2)- المصدر نفسه، ص 128.

وقد تطور مقياس قبول القراءات إلى الأركان الآتية:

- 1- صحة السند.
- 2- موافقة العربية.
- 3- موافقة المصحف العثماني.

ثم تطور هذا المقياس على يد شيخ الإسلام، شيخ السنة، الإمام أبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجوزي (833هـ) لتصبح أركانها:

- 1- صحة السند.
- 2- موافقة العربية ولو بوجه.
- 3- موافقة أحد المصاحف ولو احتمالاً.

مراحل اختلاف أركان القراءة:

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
1- اجتماع العامة عليها.	1- صحة السند.	1- صحة السند.
2- قوة وجهها في العربية.	2- موافقة العربية.	2- موافقة العربية ولو بوجه.
3- موافقتها لرسم المصحف العثماني.	3- موافقة رسم المصحف العثماني.	3- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

واختلفوا في ركن صحة السند، فذهب بعضهم إلى اشتراط التواتر فيه، بحجة أنه قرآن؛ والقرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وذهب آخرون إلى عدم اشتراط التواتر، بل تكفي الاستفاضة، ومن هؤلاء أبو شامة، وابن الجزري، ومكي بن أبي طالب القيسي وحجتهم في ذلك أن التواتر إذا حصل لا يكون بحاجة إلى الركنين الآخرين.

ومن أصحاب الرأي الأول الشنقيطي، قال: «والذي ترتاح له النفس وتطمئن إليه هو رأي الجمهور، قال النووي (857هـ): إنَّ عدم اشتراط التواتر قول حادث مخالف لإجماع

الفقهاء والمحدثين وغيرهم؛ لأنّ القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً، وعلى ذلك أجمع القراء إلا بعض المتأخرين»⁽¹⁾.

والراجع هو القول الأول؛ لأنّ الذي جمع القراءات الثلاث المتممة للعشر هو ابن الجزري، وهو يرى صحة السند كافية، ولا يشترط التواتر.

خلاصة القول:

إن صحة السند (التواتر) هي الركن الأعظم في قبول القراءة، وأما الركنان الآخران فهما مكملان للصحة، لأنّ القراءة إذا صحّ سندها وجب قبولها حتى وإن خالفت العربية، لأنّ القراءة يحتج لها ولا يحتج عليها، فصحة السند تكفي، والشرطان الآخران زيادة في الحيطة فقط.

9/- أنواع القراءات:

تنقسم القراءات باعتبارات مختلفة، فإذا نظرنا إليها من حيث تواتر السند وعدمه فهي تنقسم إلى متواترة ومشهورة وآحاد وشاذة وموضوعة ومدروجة (تفسيرية).

أما إذا نظرنا إليها من حيث القبول وعدمه فهي تنقسم إلى مقبولة يقرأ بها، ومردودة لا تقبل ويقرأ بها.

أولاً: أقسام القراءة من حيث تواتر السند وعدمه

1/- القراءة المتواترة⁽²⁾:

(1)- الشنقيطي، أبحاث في القراءات، ص 17.

(2)- التواتر، لغةً: التتابع، وهو تتابع الأشياء، وبينها فجوات وفترات، يقال تواتر الإبل والقطا، أي جاء بعضها في إثر بعض وتراً وتراً من غير أن تنقطع [ينظر: الرازي، مختار الصحاح (وتر)، ص 341. الفيومي، المصباح المنير، ص 421]، وأصل هذا كله من الوتر وهو الفرد. =

التواتر اصطلاحًا:

التواتر: هو الخبر الثابت على ألسنة قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب⁽¹⁾.

أو هو ما بلغت رواته الكثرة مبلغا، أحالت العادة تواطؤهم على الكذب، ويدوم هذا، فيكون أوله كآخره، ووسطه كطرفيه، كالقرآن، وكالصلوات الخمس.

قال الخطيب البغدادي (463هـ): «هو ما يخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حدًا يستحيل منهم اتفاق الكذب عادة، ويكون التواطؤ منهم وقت انتشار الخبر عنهم فيه متعذر، وإنّ ما أخبروا عنه لا يجوز دخول اللبس والشبهة في مثله، وتكون أسباب القهر والغلبة ودواعي الكذب منتفية عنهم»⁽²⁾، ومعناه أن ينقل جماعة عن جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب من كل طبقة إلى الطبقة التي فوقها إلى رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، واختلف في عدد التواتر، منهم من ذهب إلى أربع، وذهب آخرون إلى أكثر من ذلك حتى منهم من وصل إلى عدد أهل بدر ثلاثمائة وبضعة عشر، لكن الراجح أنه ليس له حدّ معين، بل ما يثبت به العلم اليقين وما يذهب معه الشك.

والقراءة المتواترة: «هي كل قراءة نقلها جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهى السند الذي ثبتت به القراءة عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -»⁽³⁾ مثلها ما اتفقت الطريق على نقله عن السبعة وعن العشرة.

= قال حميد بن ثور نحو (30هـ):

قَرِينَةٌ سَبْعُ إِنْ تَوَاتَرْنَ مَرَّةً ضُرِبْنَ وَصَفَّتْ أَرْؤُسُ وَجُنُوبِ

(1)- علي الجرجاني، كتاب التعريفات، ت: نصر الدين التونسي، ط1، شركة ابن باديس للكتاب،

الجزائر، الجزائر، 2009، ص 118.

(2)- الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 16.

(3)- ينظر: السيوطي، الإتقان، ص 144.

2/- القراءات المشهورة: هي ما صح سندها بأن رواها العدل الضابط عن مثله وهكذا، ووافقت العربية، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، سواء أكان عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين، واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ، إلا أنه لم يبلغ درجة المتواتر.

مثاله: ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض⁽¹⁾.

3/- القراءات الأحاد: وهي ما صح سندها، وخالفت الرسم أو العربية، أو لم تشتهر الاشتهار المذكور، ولا يقرأ به.

مثاله: ما رواه أبو هريرة أنه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قرأ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَاتٍ أَعْيُنٌ﴾⁽²⁾.

4/- القراءات الشاذة: ما لم يصح سندها، كقراءة ابن السميع: ﴿الْيَوْمَ نُنْحِيكَ بِيَدِنَا﴾ بالحاء المهملة ﴿لَتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةٌ﴾ بفتح اللام من كلمة (خَلْفَكَ)⁽³⁾.

كل قراءة مخالفة لرسم المصحف، أو ضعف سندها أو عدم موافقتها للعربية، أو لكونها خارج العشر تعد شاذة.

ومنها قراءة البدو: وهي لا تخرج عن الشذوذ. مثل قراءة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفتحة: 02]، (بالحمد لله) وهو الإتيان الحركي تتبع حركة الإعراب حركة البناء، أو (الحمد لله) وهي إتيان حركة البناء حركة الإعراب.

(1)- الزرقاني، مناهل العرفان (357/1).

(2)- السيوطي، الإتيان، ص 145.

(3)- الزرقاني، مناهل العرفان، (357/1).

وهذا الاختلاف يعود إلى اللهجات العربية المختلفة، لأنهم لكثرة قولهم (الحمد لله) أو قراءة الفاتحة أجروها كالكلمة الواحدة، فكأنهم استثقلوا ارتفاع اللسان ثم انخفاضه، فقرأوا بالضم في الحالتين، وهذه قراءات شاذة لا يجوز القراءة بها. أو بالكسر في الحالتين وهناك قراءة ثالثة (الحمد لله) كأنها كلمة واحدة.

5/- القراءات الموضوعة: هي ما نسبت إلى قائل من غير أصل، أو قرأ بها عن طريق القياس، مثل ما جمعه الخزاعي، ونسبه إلى أبي حنيفة.

6/- القراءات المدرجة أو (ما يشبه الحديث المدرج): الإدراج لغة الإدخال والتضمين ومعناه إدخال الراوي في سياق الحديث كلاماً من عنده، والمدرج هو ما أدرج وأضيف على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص: (وله أخ أو أخت من أم) بزيادة لفظ (من أم).

قال ابن الجزري: «ربما كانوا يدخلون التفسير في الكلام إيضاحاً لأنهم متحققون لما تلقوه عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قرآناً، فهم آمنون من الالتباس»⁽¹⁾، ثم غلط فيه بعض الرواة فأدخله في القرآن.

وهذا التقسيم واضح أنه متأثر بالتقسيم في علم الحديث.

ثانياً: أنواع القراءات من حيث القبول والرد⁽²⁾:

وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

1/- القراءات المقبولة: وهي التي يقرأ بها اليوم، واجتمعت فيها ثلاث خلال هي:

أن ينقل عن الثقات إلى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

(1)- ابن الجزري

(2)- ينظر: القيسي، الإبانة، ص ص 150-151.

ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعاً.

ويكون موافقا لخط المصحف.

فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به، وقطع بصحته وصدقه؛ لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف.

2/- القراءات المقبولة لا يقرأ بها: ما صح نقله عن الآحاد الثقات، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يقبل، ولا يقرأ به لعلتين؛ لأنه مخالف لرسم المصحف، ومخالف لما أجمع عليه.

3/- القراءات المردودة: ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل، وإن وافق خط المصحف.

ملاحظة: من خلال هذه الأقسام يتبين خطأ المستشرقين وكثير من أتباعهم الذين قالوا إن اختلاف القراءات يعود إلى خط المصحف، وعدم نضوج الخط العربي في ذلك الزمن، فإن كثيرا من القراءات الشاذة، يحتملها المصحف ولكنها مردودة، لعدم توفر شرط التواتر.

10/- الفرق بين القراءة والرواية والطريق:

القراءة: هي كل خلاف ينسب لإمام من الأئمة مما أجمع عليه الرواة وصاحبها (إمام) مثل قراءة نافع، الكسائي، يعقوب أبي جعفر، خلف.

الرواية: هي كل ما ينسب للآخذين عن الإمام ولو بواسطة، وصاحبها (راوٍ) مثل قراءة نافع رواية ورش ورواية قالون.

الطريق: هو ما ينسب لمن أخذ عن الرواة وإن نزل مثل قراءة نافع رواية ورش وطريق الأزرق.

11- فوائد تعدد القراءات:

للقرآيات القرآنية فوائد كثيرة ومتعددة تدل على رحمة الله بهذه الأمة، وعلى رفع الحرج عنها؛ لأن لغاتهم مختلفة وألسنتهم متعددة، ومن فوائد التعدد نذكر الآتي:

1- نهاية المبالغة، وكمال الإعجاز مع الاختصار، إذ كل قراءة بمنزلة آية؛ لأن تنوع وتغاير اللفظ يقوم مقام آيات، ولو جعلت دلالة كل لفظ آية وحدها، لم يخف ما في ذلك من التطويل والإطناب، بالإضافة إلى ما في ذلك من عظيم البرهان وواضح الدلالة، إذ هو على كثرته وتنوعه واختلاف طرق أدائه، لم يتطرق إليه التناقض والتضاد، بل يصدق بعضه بعضاً. وعدم التناقض دليل قاطع، وبرهان ساطع على أنه إعجاز من الله لجميع البشر.

2- سهولة حفظه، وتيسير نقله، فإن حفظ كلمة ذات أوجه أسهل وأقرب من حفظ كلمات تؤدي معاني تلك القراءات، لاسيما ما اتفق خطه؛ فإنه أسهل حفظاً وأيسر لفظاً⁽¹⁾. قال القاري في شرح الفقه الأكبر: «إذا كان في الآية قراءتان، لكل قراءة معنى غير معنى الأخرى فالله تكلم بها جميعاً، وصارت القراءتان بمنزلة الآيتين، وأما إن كانت القراءتان معناهما واحداً؛ فالله تكلم بإحدهما، ورخص بأن يقرأ بها جميعاً»⁽²⁾ إذا كان المعنى متفقاً فالاختلاف في الأداء. فالله أنزل القراءتين جميعاً، وأنزل الكلمة بأحد الأداءين، ورخص بالأخرى. وكما هو معلوم فإن القرآن أنزل بلغة قريش، فالأداء المنزل بلغة قريش دون غيرها من قبائل العرب؛ لأن عثمان - رضي الله عنه - قال للرهط القرشيين الثلاثة: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش؛ فإتما نزل بلسانهم

(1)- ابن عجيبة، أبو العباس بن أحمد بن محمد بن المهدي، الإدريسي الحسني، الدرر النائرة في توجيه القراءات المتواترة، ت: عبد السلام العمراني الخالدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2013، ص 22.

(2)- القاري، ملا علي، منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، ت: وهي سليمان غاوجي، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ص 96.

ففعّلوا ذلك»⁽¹⁾ ولغة قريش هنا يُقصد بها تعدد الأداء الذي لا يغير المعنى. ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال: «أنزل القرآن أولا بلغة قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيع للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلف بعضهم الانتقال من لغة إلى غيرها لمشقة ذلك عليهم»⁽²⁾، إذا قراءة الصحابة بلغاتهم هو إذن عام من الرسول إلى الصحابة.

3- الجمع بين حكمين مختلفين، كما في قراءة، (يَطْهَرُن، وَيَطْهَرُن) بالتخفيف والتشديد. فينبغي الجمع بين هاتين القراءتين، فالمرأة لا يقربها زوجها حتى تطهر وينقطع الدم، وتتطهر وتغتسل.

4- الدلالة على جواز الحكمين معًا، مثل قراءة ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6] بالجر والنصب في (أرجلكم)، فقد أمر الله في قراءة النصب بال غسل عطفًا على الوجه. وأمر الله في قراءة الجر بالمسح عطفًا على الرأس، وقد بين النبي ذلك، فغسل، ومسح، فمسح على الخف إذا كان لابسه، وغسل إذا كان حافيا.

12- نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف:

هذه المسألة شائكة كثيرًا ومخيفة لكثرة القيل فيها والقال، أضف إلى ذلك أنها قد تتخذ مدخلا إلى الطعن في كتاب الله عزّ وجلّ. وهي من المسائل الجليلة التي تكلم فيها العلماء والفقهاء والقراء وأهل الحديث والأثر، والمفسرون وعلماء الكلام، وعلماء اللغة وشراح الغريب وغيرهم، بل هناك من أفرد كتابا لشرح معنى الأحرف السبعة⁽³⁾. فأما ذكر آراء

(1)- أخرجه البخاري، رقم (3506)، (4/180).

(2)- أبو شامة، المحرر الوجيز، ص 89.

(3)- حسن ضياء الدين عز، الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها.

العلماء وأدلتهم فيحتاج إلى أن يفرد له كتاب، والمسألة طويلة ومتشعبة تحتاج إلى ذكر الأحاديث الواردة في معنى الأحرف السبعة وتخريجها وشرحها، وتحتاج إلى ذكر آراء الناس وأدلتهم، وهذا لا يليق بمثل هذا البحث، لكن سنقتصر على القضايا الكبرى، فنقول:

1- لا خلاف بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، ليست هي القراءات السبعة المعروفة؛ لأنّ أول من جمع القراءات السبع هو الإمام أبو بكر بن مجاهد (ت 324هـ)، وقبله جمع أبو عبيد 25 قراءة، وبعدها اتسعت رقعة الإسلام، وتكلم في هذا الفن من ليس من أهله قال ابن الجزري: «فلما كانت المائة الثالثة، واتسع الخرق، وقل الضبط، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان من ذلك العصر، تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات. فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب واحد أبو عبيد القاسم بن سلام (224هـ)، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة»⁽¹⁾.

وكان هدف ابن مجاهد جمع القراءات المشهورة من قراءات الحرمين (مكة والمدينة) والعراقين (البصرة والكوفة) والشام؛ لأنّ هذه الأمصار الخمسة هي التي خرج منها علم القرآن والسنة واللغة والفقهاء وسائر علوم الشريعة، فجمع من مكة قراءة ابن كثير، ومن المدينة قراءة نافع، ومن البصرة قراءة أبي عمرو بن العلاء، ومن الكوفة قراءة عاصم ومن الشام قراءة ابن عامر، ورأى بأن في الكوفة قارئين كبيرين هما حمزة الزيات والكسائي فأضافهما إلى البقية وأصبحوا سبعة، ليكون هذا العدد موافقاً لعدد الحروف التي نزل بها القرآن الكريم، قيلَ فَعَلَهُ تَبَرُّكًا، لا لاعتقاده أو لاعتقاد غيره من العلماء أن قراءات هؤلاء القراء السبعة هي الأحرف السبعة الواردة في الحديث، لأنّ نزول القرآن على سبعة أحرف كان زمن النبي قبل أن يوجد هؤلاء القراء أصلاً.

(1)- ابن الجزري، النشر (34/1).

ولهذا قال بعض الأئمة؛ لولا أنّ ابن مجاهد سبقني إلى حمزة لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي، إمام جامع البصرة، وإمام قراء البصرة في زمانه في رأس المائتين، فقد أمّهم سنين طويلة والبصرة مشحونة بالعلماء والفقهاء والنحاة. ولم ينكر عليه أحد، إنما الذي يعتقد ذلك العوام أو من لا صلة له بعلوم القرآن.

2- لم يثبت في حديث أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بيّن المراد من الأحرف السبعة، ولم يثبت أنّ الصحابة الكرام قد سألوه عن معناها، فدلّ على أنّ الأحرف كانت معروفة عندهم لا تحتاج إلى بيان أو إيضاح، لاستحالة أن يكلمهم النبي بكلام لا يعرفوه، ولا يسألوه عنه، ومن رأى حرصهم على فهم كلامه والعمل به أدرك ذلك.

3- لا نزاع بين المسلمين أن الحروف السبعة لا تتضمن تضادًا ولا تناقضًا، بل هو خلاف تنوع وتغاير. والاختلاف في القراءات ثلاثة أنواع:

أولاً: اختلاف اللفظ والمعنى واحد

ومثال النوع: اختلاف في قراءة (الصراط) فمنهم من قرأ بالصاد ومنهم من قرأ بالسين ومنهم من قرأ بالزاي المشممة، وهذه تُعد في علم الأصوات الفونولوجي (ألفونات) Allophone، وهي تلونات صوتية.

واختلاف الألفاظ له ضروب منها التقديم والتأخير، نحو ما روي (وجاءت سكرة الحق بالموت). ومنها ما يكون بالزيادة: (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العصر)، ومنها ما يكون بنقصان، نحو (حم سق) بغير عين، ومنها ما يكون بإبدال كلمة مكان أخرى نحو (إن كانت إلا زقية واحدة)، ومثل (الصوف المنفوش). تغييرها لا يؤدي إلى تغير المعنى.

وكذلك اختلافهم في عليهم، عليهم، والقدس، والقدس، وغيرها، وهذه التغيرات كما أسلفنا لا تؤدي إلى اختلاف المعنى.

وقد يكون المعنى متقاربا، كما قال عبد الله بن مسعود: «إنما كقول أحدكم أقبل وهلم وتعال»⁽¹⁾.

ثانيا: اختلاف اللفظ والمعنى، مع جواز اجتماعهما في شيء واحد

مثال ذلك: اختلافهم في قراءة (ملك): فمنهم من قرأها (مالك) اسم فاعل، ومنهم قرأها (ملك) صفة مشبهة، وقراءة (بظنين) (بضنين) الأولى لست بشكاك، متهم، والثانية لست بخيل.

ففي الحالة الأولى يكون وصف الله بأنه مالك وملك، وبين هذين اللفظين اختلاف في المعنى والمرجع واحد.

ثالثا: اختلاف اللفظ والمعنى، مع امتناع اجتماعهما في شيء واحد

بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد، وكلاهما حق مثل قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدٌ ۗ وَلَا يُوثِقُ وِتَاقَهُ أَحَدٌ ۗ﴾ [الفجر: 25 - 26]، فقرأ (يُعذَّب)، (يُعذَّب)، (يوثق)، (يوثق)، ولكل قراءة توجيه مخالف للآخر، وهذا النوع يكون بمثابة التفسيرين، كما جاء في الحديث المرفوع عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بيان حديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف» «إن قلت غفورا رحيفا أو قلت عزيزا حكيفا فالله كذلك، ما لم تحتم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة»⁽²⁾ وهذا كان جائزا في صدر الإسلام قبل أن يجمع القرآن في مصحف واحد، وأما الآن فلا يجوز مخالفة المصحف العثماني لأنه شرط من شروط القراءة الصحيحة، وقد حمه بعض العلماء على سبيل الخطأ من القارئ، إذ أن ذلك كله من صفات الله جلا وعلا. ومثل قراءة: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: 15] برفع المجيد وجره، فبالرفع يكون (المجيد) صفة ل(ذو)، وبالجر يكون (المجيد)

(1)- أبو عبيد بإسناد صحيح في فضائل القرآن، ص 361.

(2)- رواه أبو داود ح 1297.

صفة ل(العرش)، كذلك (يُخدعون) (يُخادعون) وهذه القراءات التي يتغاير ويتنوع فيها المعنى كلها حق، والقراءتان بمنزلة الآيتين، يجب الإيمان بهما، وتصديق ما تتضمنه من معنى علمًا وعملاً، لا يجوز ترك ما أوجبه الأولى لأجل الأخرى ظنًا أن ذلك من باب التعارض والتضاد، وقد قيل: «من كفر بحرف منه فقد كفر به كله»⁽¹⁾، فالاختلاف بين القراء اختلاف تنوع وتغاير، وهو حق محض ومنكره منكر للحق.

رابعاً:

وأما ما اختلف لفظه واتحد معناه، فالاختلاف في صفة النطق به كالهمز والتسهيل، والإدغام، والإظهار، والفتح، والإمالة، والاختلاس والإشباع، والترقيق والتغليظ، والروم والإشمام، ونحو ذلك مما يسمى عند القراء بالأصول، فهو ظاهر جلي وبيّن في أنه ليس فيه تناقض ولا تضاد كما في تنوع اللفظ أو المعنى إذ إن هذه الصفات في النطق ترجع لاختلاف اللغات واللهجات التي كانت سائدة زمن نزول القرآن الكريم، ولا يعد هذا اختلافاً كما سبق ذكره مثل (البُخل) (البِخل).

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية الإجماع على أنّ من ثبتت عنده قراءة صنّفها العلماء من الشواذ كقراءة الأعمش شيخ حمزة، فله أن يقرأ بها، قال: «لذلك لم يتنازع علماء الإسلام المتبوعين من السلف والأئمة في أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة في جميع أمصار المسلمين، بل من ثبت عنده قراءة الأعمش شيخ حمزة أو قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي ونحوهما كما ثبت عنده قراءة حمزة والكسائي فله أن يقرأ بها، بلا نزاع بين العلماء المعترين المعدودين من أهل الإجماع والخلاف، بل أكثر العلماء الأئمة الذين أدركوا قراءتهما كسفيان بن عُيينة وأحمد بن حنبل وبشر بن الحارث وغيرهم يختارون قراءة أبي

(1)- البيهقي، أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، ت: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط1، مكتبة الرشد، بومباي، الهند، 2003 (رقم: 2077) (538/3).

جعفر بن القعقاع وشيبة بن نصاح المدنيين وقراءة البصريين كشيوخ يعقوب بن إسحاق وغيرهم على قراء حمزة والكسائي»⁽¹⁾.

نلاحظ أن ابن تيمية قد ذكر الإجماع على جواز القراءة على ما زاد على القراءات العشر، كقراءة الأعمش وهي من القراءات الأربع عشر وتعد قراءة شاذة، وقراءة شيبة بن نصاح المدني، قراءة شاذة أيضا لأنّ الذي عدّها شاذة لم تثبت عنده ولم يتواتر سندها أما من ثبتت عنده كثبوت قراءة نافع أو عاصم أو حمزة أو الكسائي فيجوز أن يقرأ بها بلا خلاف بين العلماء المعتبرين الريانيين.

ملاحظة: هذا في زمنه أما في عصرنا هذا، بل ومنذ زمن ابن الجزري لم تتواتر إلا القراءات العشر المشهورة.

وقد كان أهل العراق يقرؤون بالقراءات الأحد عشر في الصلاة وخارجها لثبوتها عندهم، ولم ينكر عليهم هذا الفعل أحد رغم شهرته. أما الذي يُنكر من القراءات الشاذة حتى وإن اتصل سندها وتواترت ووافقت العربية، هي القراءات المخالفة لرسم المصحف الإمام، كقراءة ابن شنبوذ فقد كان يجتهد في مسألة قراءات الصحابة كقراءة أبي بن كعب، وابن مسعود، وبما صحّ في الأحاديث فكان يقرأ (فامضوا إلى ذكر الله) و(تجعلون شكركم أنكم تكذبون)، و(كل سفينة صالحة غصبا)، (كالصوف المنفوش)، (تبت يدا أبي لهب وقد تب)، (فلما خر تبينت الإنسُ أنّ الجنّ لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا حولاً في العذاب المهين)، و(النهار إذا تجلى والذكر والأنثى)، (فقد كذب الكافرون فسوف يكون لزاماً)،

(1) - جواب سؤال المراد بالأحرف السبعة، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: أحمد بن فارس السَّلوم، دار ابن حزم، ط1، 2006، بيروت لبنان، ص ص 71 72.

(وينهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم وأولئك هم المفلحون) و(فساد عريض)⁽¹⁾.

ولا شك أن هذه القراءات قد ثبتت عن الصحابة - رضي الله عنهم - أو كانت في مصاحفهم قبل أن تحرق، منها ما هو من الأحرف السبعة المسموح بها، ومنها ما هو تفسير من الصحابي الحقه بمصحفه، والمسألة خلافية قال الذهبي: «كان له رأي في القراءة بالشواذ التي تخالف رسم الإمام، فنقموا عليه ذلك، وبالغوا وعزروه. والمسألة مختلف فيها في الجملة، وما عارضوه أصلاً فيما أقرأ به ليعقوب، ولا لأبي جعفر، بل فيما خرج به عن المصحف العثماني»⁽²⁾.

وقد كان ابن شنبوذ وهو من القراء يجيز الصلاة بما جاء في مصحف ابن مسعود وأبي بن كعب، وكان ثقة في نفسه صالحاً ديناً متبحراً في هذا العلم، وكان ينسب من أنكر عليه إلى قلة العلم والمعرفة، وأنه لم يسافر في طلب هذا العلم كما سافر، وقصة مناظرته واستتابته مشهورة انتهت بضربة سبع درر.

وقد ذكر أبو شامة القصة كاملة وأطال في ذكر تفاصيلها ثم ختمها بقوله: «وابن شنبوذ وإن كان ليس بمصيب فيما ذهب إليه، ولكن خطأه في واقعة لا يسقط حقه من حرمة أهل القرآن والعلم، فكان الرفق به، ومداراته أولى من إقامته مقام الدعار المفسدين في الأرض وإجرائه مجراهم في العقوبة، فكان اعتقاله وإغلاظ القول له كافياً في ذلك إن شاء الله تعالى»⁽³⁾.

(1)- ينظر: أبو شامة، المحرر الوجيز، ص 145.

(2)- الذهبي: سير أعلام النبلاء (265/10).

(3)- أبو شامة، المرشد الوجيز، ص ص (142-145).

هناك مسألة مهمة وهي أنّ الذي لم تثبت عنده القراءة حتى ولو كانت من العشر، فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه، أما من ثبتت هذه القراءة عنده وتوفرت فيها الشروط فلا ينكر عليه؛ لأنها «سنة يأخذها الآخر عن الأول»⁽¹⁾.

القراءات العشر المتواترة صح سندها إلى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وهي مثل ما ثبت عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من أنواع صفة الأذان والإقامة ودعاء الاستفتاح وأذكار السجود والتحية وغير ذلك، فكلها متنوعة ومختلفة ويشرع التعبد بها، وأما من علم نوعاً ولم يعلم غيره لا ينبغي له أن يقع في الإنكار على المخالف ولا يترك ما هو عليه إن لم يثبت عنده الطرق الأخرى، وقد نهى النبي عن الاختلاف قال: «كلاكما محسن، ولا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»⁽²⁾.

وهناك نوع من القراءة ثبت سنده ولكنه مخالف لرسم المصحف مثل قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء - رضي الله عنهما - ﴿والليل إذا يخشى والنهار إذا تجلى والذكر والأنثى﴾⁽³⁾ كما في الصحيحين.

ومثل قراءة ﴿إن كانت إلا زقية واحدة﴾ وقراءة عبد الله ﴿فصيام ثلاثة أيام متتابعات﴾ فهي قراءة ثابتة عن بعض الصحابة وليس عن جمهور الصحابة والخلاف في جواز الصلاة بها قائم ومعروف على قولين هما روايتان عن مالك وأحمد⁽⁴⁾:

(1)- المقرئ، أحمد بن علي بن عبد القادر، امتناع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة، ت: محمد عبد الحميد النميسي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1999 (314/4).

[والحديث مقطوع].

(2)- البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وسننه وأيامه، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ (175/4).

(3)- المصدر نفسه (25/5).

(4)- ينظر: ابن تيمية، جواب سؤال عن المراد بالأحرف السبعة، ص 66.

إحداهما: الجواز؛ لأنها قراءة بعض الصحابة والتابعين، وقد كانوا يقرؤون بها في صلاتهم.

والثانية: المنع، وهو قول أكثر أهل العلم؛ لأنها وإن ثبتت عن الصحابة لم تثبت متواترة عن النبي، أضف إلى ذلك لأنها قد نسخت بالعرضة الأخيرة في العام الذي توفي فيه النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

والعرضة الأخيرة: «هِيَ قِرَاءَةُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَغَيْرِهِ، وَهِيَ الَّتِي أَمَرَ الخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ بِكِتَابَتَيْهَا فِي المَصَاحِفِ، وَكَتَبَهَا أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ فِي صُحُفِ أَمْرِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ بِكِتَابَتَيْهَا، ثُمَّ أَمَرَ عُثْمَانُ فِي خِلَافَتِهِ بِكِتَابَتَيْهَا فِي المَصَاحِفِ وَإِزْسَالِهَا إِلَى الأَمْصَارِ وَجَمَعَ النَّاسَ عَلَيْهَا بِاتِّفَاقٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلِيِّ وَغَيْرِهِ»⁽¹⁾.

القراءات السبع أو العشر هي حرف من الأحرف السبعة أم لا؟

المسألة خلافية انقسم فيها الناس إلى قسمين:

الأول: وهو الذي ذهب إليه جمهور العلماء من السلف والخلف والأئمة، وهو أن القراءات العشر حرف من الأحرف السبعة، وهو متضمن للعرضة الأخيرة، ومصحف عثمان هو أحد الحروف، والأحاديث فيه والآثار مشهورة تعزز هذا الرأي وتؤيده. بل القراءات التي كانت شائعة، بعد كتابة المصحف الإمام، كلها حرف واحد.

(1) - ابن تيمية، جواب سؤال عن المراد بالأحرف السبعة، ص 77.

الثاني: الذي ذهب إليه واختاره القراء والفقهاء، وأهل الكلام، وهو أن المصحف العثماني مشتمل على الأحرف السبعة، لأنّ الأمة لا يجوز لها أن تحمل حرفاً منه، وهو الذي اختاره أبو بكر الباقلائي في كتابه (الانتصار للقرآن)⁽¹⁾، وغيره من العلماء.

والراجح أنّ القول الأول هو الصواب، لأنّ النبي أذن للأمة أن تقرأ على سبعة أحرف تيسيراً لها ودفعاً للمشقة، وليس إلزاماً، فلما انتشر القرآن وقرأه الصغير والكبير والحضري والبدوي والمرأة، اختار عثمان بمشورة الصحابة حرف العرضة الأخيرة، ونسخ عدة مصاحف وأرسلها إلى الأمصار وأحرق ما سواها، دفعا لاختلاف الأمة، وغلقاً لباب التنازع والتدابير، لأنّ حذيفة بن اليمان رأى بأنّ الجند قد كثر فيهم الخلاف وكل واحد منهم يعلي من شأن قراءته وينتقص الأخرى، ففرع إلى عثمان - رضي الله عنه -، والقصة مشهورة معلومة. وقد يقول قائل كيف لعثمان والصحابة أن ينهوا عن القراءة ببعض الأحرف السبعة وهي ثابتة عن بعض الصحابة ومكتوبة في مصاحفهم الخاصة بهم، فنقول اجتماع الصحابة لا يكون على ضلالة. بالإضافة إلى ذلك أنهم لم يرتكبوا محظوراً ولم يتركوا واجباً، بل منعوا الأمة من الافتراق والاختلاف والتقاتل، ورحمه الله الرافعي حين قال: «ولم يفعل عثمان شيئاً أكثر من أنه حصّن القرآن، وأحكم الأسوار حوله، ومنع الزمن أن يتطرق إليه بشيء، وجعله بذلك فوق الزمن»⁽²⁾. وهناك من يقول بأن الحروف المروية عن الصحابة التي تخالف رسم المصحف منسوخة؛ لأنّ الإذن كان في أول الإسلام، لما كانت هناك مشقة كبيرة في قراءة القرآن بحرف واحد، وهم قبائل شتى ولغات (لهجات) متعددة، فلما تذلت ألسنتهم بالقرآن كان اتفاقهم على حرف واحد، أفضل لهم وأحسن. جمعاً لكلمتهم، وتوحيداً للغتهم.

(1) - الباقلائي، أبو بكر محمد بن الطيب، الانتصار للقرآن، ت: محمد عصام قضاة، ط1، دار الفتح، عمّان، الأردن، 2001 (351/1).

(2) - الرافعي، مصطفى صادق، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2001، ص 40.

ولا يجوز القراءة بالمعنى باتفاق العلماء.

قال ابن مسعود «قد نظرت إلى القراءة فرأيت قراءتهم متقاربة، وإنما هو كقول أحدكم أقبل وهلم وتعال، فاقرؤوا كما علمتم أو كما قال»⁽¹⁾.

قال ابن تيمية: «وأما من قال عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه يجوز القراءة بالمعنى فقد كذب عليه»⁽²⁾.

لكن من تدبر قول ابن مسعود - رضي الله عنه - أدرك أنه لا يميز القراءة بالمعنى لسببين:

الأول: قال نظرت إلى القراءة فرأيت قراءتهم متقاربة، فهو تتبع واستقرى ما كان سائداً، وبعد ذلك أصدر هذا الحكم.

الثاني: قال - رضي الله عنه -، فاقرؤوا كما علمتم، فهو يأمر الناس بأن يقرؤوا بالأثر كما علمهم شيوخهم وأساتذتهم، ويتبعوا الأثر ولا يبتكروا حروفاً جديدة لا سند لها ولا أثر حتى وإن كانت هذه الحروف قريبة من الأولى أو مرادفة لها. أو قوية في العربية.

وخلاصة القول في مسألة جواز القراءة بما يخالف المصحف الإمام: إن المجوزين يقولون، إنه من الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها رفعاً للخرج، ودفعاً للمشقة وجلباً للتيسير لهذه الأمة المرحومة.

وأما المانعون فهم يتقبلون بين هذه المآخذ الأربعة⁽³⁾:

- تارة يقولون: هذه حرف ليست من السبعة.

(1)- ابن تيمية، جواب سؤال المراد بالأحرف السبعة، ص 80.

(2)- ابن تيمية، جواب سؤال المراد بالأحرف السبعة، ص 80.

(3)- ينظر: ابن تيمية، جواب سؤال المراد بالأحرف السبعة، ص 80.

- وتارة يقولون هي من الحروف المنسوخة.
- وتارة يقولون: حتى وإن كانت من الأحرف السبعة، فقد انفق الإجماع على ترك ما يخالف المصحف العثماني، لأنّ عثمان - رضي الله عنه - أمر بإحراق كل الصحف الأخرى وهذا الفعل صنعه بإجماع الصحابة وبمشورتهم أو برضاهم، وقد اخبر علي - رضي الله عنه - أنه لو كان مكان عثمان لفعل في المصاحف ما فعل.
- وهناك مسألة معروفة في أصول الفقه تقول: قد ينعقد الإجماع بعد الخلاف، ولا يقع الخلاف بعد الإجماع.
- وتارة يقولون: لم ينقل إلينا نقلاً يثبت بمثله القرآن، أي لم ينقل هذه الحروف جماعة عن جماعة يستحيل اتفاقهم على الكذب، فهي إما أحاديث صحيحة لا تبلغ مرتبة نقل القرآن، أو أنها كانت مكتوبة في مصاحفهم ولم تنقل إلينا نقلاً يثبت بمثله القرآن.
- عدم ثبوت بعض القراءات بأنها من الأحرف السبعة لا يستلزم الجزم والقطع بكونها ليست من الأحرف السبعة، وهذا خلافاً لما عليه أهل الكلام الذين يقولون اختلافنا دليل على أنه ليس من الأحرف السبعة، وهذا خطأ فاحش منهم يخالف الواقع، فقد كان ابن مسعود - رضي الله عنه -، بعد موت النبي يحك المعوذتين من مصحفه الذي خطه بيده، فهل هذا الاختلاف يقتضي بالضرورة نفي المعوذتين من القرآن، بالإضافة إلى إنكار القاضي أبي بكر الباقلاني على الشافعي اعتقاده بأن البسملة آية من القرآن في غير سورة النمل، لزمه أنّ الشافعي اجتهد في ما ذهب إليه، وما كان من موارد الاجتهاد في كتاب الله فإن يجب أن يقطع بنفيه؛ وحجتهم في ذلك أن القرآن قطعي الثبوت، بينما البسملة فيها اختلاف بين العلماء، مما يعني أنها ظنية الثبوت، وعليه يقطع بنفي أن تكون من القرآن الكريم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والصواب القطع بخطأ هؤلاء، وأن البسملة آية من كتاب الله حيث كتبها الصحابة في المصحف، إذ لم يكتبوا فيه إلا القرآن، وجرّده عما ليس منه، كالتخميس، والتعشير، وأسماء السور. ولكن مع ذلك لا يقال هي من السورة التي بعدها، كما أنها ليست من السورة التي قبلها، بل هي كتبت آية أنزلها الله في أول كل سورة،

وهذا أعدل الأقوال الثلاثة في هذه المسألة»⁽¹⁾. والخلاف في المسألة مستساغ وجائز والمسألة فيها سعة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وسواء قيل بالقطع في النفي أو الإثبات، فذلك لا يمنع كونها من موارد الاجتهاد التي لا تكفير ولا تفسيق فيها للنافي، ولا للمثبت، بل قد يقال ما قاله طائفة من العلماء: إن كان واحد من القولين حق، وأنه آية من القرآن في بعض القراءات، وهي قراءة الذين يفصلون بها»⁽²⁾، ومعلوم أن القراء العشرة قد اختلفوا في الوصل والفصل، فحمزة الزيات، وخلف العاشر، ويعقوب، وأبو عمرو بن العلاء من غير رواية السوسي وشجاع عنه، فهؤلاء جميعا لا يفصلون بين السور بالبسملة، والباقون بسملا بين السورتين إلا بين الأنفال والتوبة.

قال الشاطبي:

وبسمل بين السورتين بسنة
ووصلك بين السورتين فصاحة
رجال نموها درية وتحملا
وصل واسكتن كل جلاياه حصلا

ثم قال:

ومهما تصلها أو بدأت براءة
ولا بد منها في ابتدائك سورة
لتنزيلها بالسيف لست مبسما
سواها وفي الأجزاء خير ما تلا

(1)- المصدر السابق، ص ص 82-83.

(2)- المصدر نفسه، ص 83.

اختلاف الأحرف لا يؤدي إلى اختلاف الحكم:

إن الاختلاف الواقع في الأحرف يكون في الأمر الواحد، لا يختلف في حلال ولا في حرام، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف أيها قرأت أصبت»⁽¹⁾ لأنَّ الاختلاف في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن اختلاف في ألفاظ مختلفة مسموعة، منطوقة وليست في معان مفهومة مستترة في القلوب، يدل على ذلك قصة عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم، فعمر سمعه يقرأ سورة الفرقان في الصلاة، فالاختلاف كان في الأداء والتلاوة والألفاظ المنطوقة والمسموعة، فهي ألفاظ تسمع في القراءة، مختلفة في السمع⁽²⁾ متفقة في المعنى. ولم يختلفا في التأويل والتفسير.

القراءة الصحيحة توافق خط المصحف ولو احتمالاً:

إنَّ الاختلاف الواقع بين القراء فيما احتمله خط المصحف مرده إلى الشرطين الآخرين من شروط صحة القراءة؛ صحة السند النقل الصحيح، موافقة العربية ولو من وجه، لأنَّ النبي أجاز لهم القراءة بذلك كلّه، لأنَّ الأمر سنة متبعة يأخذ الآخر عن الأول ولا دخل للرأي فيها أبداً، فإذا قرأ أحدهم مثلاً (نشرها) وقرأ الآخر (ننشزها) فخط المصحف يحتمل القراءتين، والعربية تميز ذلك، وسند القراءتين صحيح فكلاهما مصيب، وبعض القراءات، تكون بالياء وبعضها بالتاء، فكل مصيب، لأنه أقرئ بهذه القراءة، ودليل ذلك أنَّ الأمر ليس هوى، واعتباطاً واستحساناً، بل هو أثر، لذلك نجدهم يتفقون في بعض المواضع، كما

(1)- ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، الأحاد والمثاني، ت: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، ط1، دار الراية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1411هـ-1991م (104/6).

(2)- قلنا السمع ولم نقل اللفظ؛ لأن اللفظ الواحد قد يقرأ بعدة قراءات كأن يدغم أو يشمم أو يمل أو يهمز إلى غير ذلك من أنواع الأداء المختلفة التي تعود في مجملها لاختلاف اللغات والعادات اللهجية، لذلك يتعين خطأ من قال: إنها حلال وحرام وناسخ ومنسوخ، وأمر ونهي وغير ذلك، فهذه معان ثابتة في النفس مستترة في القلب لا تعلم من ظاهر التلاوة، بل تعلم بسؤال من يعتقددها.

اتفقوا في قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ في موضع وتنوعوا في موضعين [البقرة: 74] و[البقرة: 85].

فإن الآية التي تُقرأ بقراءتين تكون القراءة الأخرى كآلية، وهذا اختصار في الرسم؛ لأن الخط يحتمله وهذا من إعجاز القرآن الكريم، مادام أنّ الاعتماد في إثبات ونقل القرآن هو الحفظ لا الخط، وبذلك يتبين خطأ بعض المستشرقين الحاقدين الطاعنين في القرآن، الذين زعموا أن الاختلاف في القراءات يرجع إلى عدم تطور الخط في ذلك الزمن؛ لأنه لم يكن لا شكل ولا نقط، فالاختلاف في زعمهم يعود إلى أنّ كل واحد كان يقرأ من المصحف فيقع الخلاف بين التاء والياء، الراء والزاي، وهذا باطل كما أسلفنا لأنه أخذ مشافهة ونقل بالصوت قبل الصورة الموجودة في المصحف، ودليل ذلك الحديث الصحيح عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الذي يقول: «(إِنَّ رَبِّي قَالَ لِي قُمْ فِي قَرِيْشٍ فَأَنْذِرْهُمْ)، فقلت له: (أي ربّ، إذا يثلغوا رأسي)، فقال: (إني مبتليك ومبتل بك، ومنزل عليك كتاباً لا يغسله الماء، تقرؤه نائماً ويقظان، فابعث جنداً، أبعث مثلهم، وقاتل بمن أطاعك من عصاك. وأنفق أنفق عليك»⁽¹⁾.

فقد بيّن عليه الصلاة والسلام أنّ الله بعثه ونزل عليه كتاباً لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تغسل بالماء، بل هو محفوظ في القلوب والصدور، يقرأ على كل حال بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه بل هو مدون في الكتب والقراطيس، ولا يستطيع واحد منهم أن يقرأه كلّه إلا إذا نظر إلى كتاب، كما تفعل هذه الأمة.

(1)- رواه مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها (197/17).

القراءات السبع أو العشر ليست هي مجموع حرف واحد

اتفق العلماء المعتبرين على أنّ القراءات الثابتة عن الأئمة كالقراءات السبع والعشر والأربع عشر، وقراءة شيبه بن نصاح ونحوهم هي بمنزلة القراءات الثابتة عن القراء العشرة، عند من ثبت ذلك عنده، كما ثبتت عنده قراءات العشرة وهذا أمر لم يتنازع فيه أحد من الأئمة؛ لأنّ أركان القراءة تحققت عند من ثبت ذلك عنده.

ملاحظة: هذا كان زمن تلك القراءات لا اليوم لأنه لم يثبت منذ قرون إلا القراءات العشر، فلينتبه المرء لهذا، ولا يخلط بين هذا وذاك.

خلاصة القول في هذه المسألة:

شاع في زمن الصحابة ترك الإنكار على من خالفت قراءته قراءة غيره؛ لنهي النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن التماري في القرآن.

القراءات الثابتة عن الأئمة سواء أكانت السبع أم العشر أم الأربع عشر أم ما فوقها هي بعض الأحرف السبعة باتفاق العلماء. وليست هي مجموع حرف واحد؛ لأنّ هذه القراءات هي من حرف واحد (يقصد بالحرف الأداء).

أما النزاع فوق في مصحف عثمان الذي يسمى المصحف الإمام، هل هو مشتمل على حرف أو على سبعة أحرف والمسألة خلافية، والرأي الراجح هو أنّ كل القراءات الثابتة اليوم التي توافق خط المصحف هي حرف واحد الذي أجمع عليه الصحابة والتابعون، وطرحوا ما سواه مما خالف خطه، حتى لو كانت القراءة يحتملها الخط فهي ليست خارجة عن المصاحف التي أرسلها عثمان إلى الأمصار وجمع المسلمين عليها، وصارت كل ما خالفها خطأ. (نقصد بالحرف الرسم في المصحف).

فالمصحف الإمام كتب على لغة قريش على حرف واحد، ليلتئم شمل المسلمين ويزول الخلاف، وتطوى بذلك بدائر فتنة بدأت تطل برأسها، وساعدهم على ذلك الخط الذي

كتب به المصحف - دون شكل ولا نقط - لِيَحْتَمَلَ كل القراءات الثابتة اليوم. وهذا محل إجماع كما ذكره مكّي بن أبي طالب القيسي في كتابه (الإبانة)⁽¹⁾، ولو كتب على كل الأحرف لكان المصحف كتب على سبعة أحرف وهذا متعسر، ومثال ذلك. قول مالك بن أنس وغيره: الحرف: «هو كقراءة القارئ (عزيز حكيم)، في موضع (غفور رحيم)»⁽²⁾ وهذا لا يهتمله المصحف حتى إذا جُرد من النقط والشكل، فدَل على أنه كتب بحرف واحد. قال مكّي بن أبي طالب القيسي: «وهذا الذي يخالف الخط لا تجوز القراءة به اليوم لمخالفة المصحف، وهو المنهي عنه»⁽³⁾.

13- أسباب تنوع القراءات فيما احتمله خط المصحف:

لقد جوّز الشارع تنوع القراءات فيما احتمله خط المصحف إذا كان ذلك اتِّباعًا للسنة والرواية لا ابتداءً وهوى، فالشارع أذن للناس أن يقرؤوا القرآن على سبعة أحرف مع تنوع الرسم فيها مثل ﴿إن كانت إلا صيحة واحدة﴾ ﴿إن كانت إلا زقية واحدة﴾ وهي قراءة عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - (وهي اليوم شاذة). وكما ثبت في الصحيحين ﴿والليل إذا يخشى والنهار إذا تجلى والذكر والأنثى﴾ وهي قراءة أبي الدرداء، وابن مسعود، فمن باب أولى أن يبيح الاختلاف في القراءة مع اتفاق رسم المصحف. قال شيخ الإسلام: «وسبب تنوع القراءات فيما احتمله خط المصحف هو تجويز الشارع وتَسْوِغُه ذلك لهم، إذ مرجع ذلك إلى السنة والإتباع لا إلى الرأي والابتداع. أما إذا قيل: إن ذلك هي الأحرف السبعة فظاهر، وكذلك بطريق الأولى إذا قيل: إن ذلك حرف من الأحرف السبعة، فإنه إذا كان قد سوغ لهم أن يقرؤوه على سبعة أحرف كلها شاف كاف مع تنوع الأحرف في

(1)- ينظر: مكّي بن أبي طالب القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، ت: فرغلي سيد عرباوي، ط1،

كتاب- ناشروون، 2011، بيروت، لبنان، ص (133-149).

(2)- المصدر نفسه، ص 166.

(3)- المصدر نفسه، ص 166.

الرسم، فَلأَن يَسُوغ ذلك مع اتفاق ذلك في الرسم وتَنوعه في اللفظ أولى وأحرى»⁽¹⁾. وساعدهم في ذلك عدم ابتكار النقط والشكل ليحتمل رسم المصاحف تنوع القراءات، كالتاء والياء، والفتح والضم والكسر، وهم يضبطون الألفاظ. والخط يحتمل القراءتين المسموعتين المنقولتين المتلوتين. فلو أراد التفريق بينهم لابتكروا رموزاً للتفرقة بينهما كما فعلوا في الألف المفحمة التي كتبت واوًا مثل الصلوة وغيرها. فإنّ الصحابة تلقوا القرآن الكريم غضاً طرياً من فم رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم - وهو بلّغه كما أقرّاه جبريل، والقراءات منزلة من عند الله؛ لأنّه قال: «إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقراءوا ما تيسر منه»⁽²⁾ وروى الحاكم وابن حبان بسندهما عن ابن مسعود قال: «أقرّاني رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم - من آل حم، فرحت إلى المسجد، فقلت لرجل: اقرأها. فإذا هو يقرؤها حروفا ما أقرؤها. فقال: أقرّانيها رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم -، فانطلقنا إلى رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم - فأخبرناه فتغير وجهه وقال: (إنما أهلك من قبلكم الاختلاف) ثم أسرّ إلى علي شيئا. فقال علي: إنّ رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم - يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علّم. قال: فانطلقنا وكل رجل يقرأ حروفا لا يقرؤها صاحبه»⁽³⁾.

(1)- ابن تيمية، جواب سؤال عن المراد بالأحرف السبعة، ص 87.

(2)- سنن أبي داود، ت: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قرّة بللي، ط1، دار الرسالة العالمية، 2009 (600/2)، رقم 1475.

(3)- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحیحین، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1990. (234/2)، رقم 2885.

خلاصة هذا المبحث:

- حديث نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف حديث متواتر رواه عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سبعة عشر صحابياً.
- اختلف الناس في معنى هذا الحديث اختلافاً كبيراً وصل إلى أربعين قولاً ذكرها السيوطي في الإتيان، ولم تختلف الأمة في حديث مثل هذا الحديث.
- أكثر العلماء على أن معناه في الألفاظ المتنوعة لا في المعاني المفهومة، ولذلك نجد أكثر العلماء فسّر الأحرف باللغات.
- الخلاف في القراءات خلاف تنوع لا خلاف تضاد، فالقرآن يصدق بعضه بعضاً، بل هذا وجه من وجوه إعجازه الكثيرة التي لا تحصى؛ لأنّ النبي كان يصوّب الجميع وينهاهم عن الاختلاف في القرآن.
- المصحف العثماني الذي أجمعت عليه الأمة منع كل قراءة لا يحتملها رسمه.
- أباح النبي الاقتصار على بعض الحروف لأنه قال: «فاقرؤوا ما تيسر منه»، أباح الاقتصار على بعضها، ولم يلزمنا بجمعها.
- القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها هي التي اجتمع فيها ثلاثة أشياء: صحة السند، موافقة رسم المصحف، غير خارجة عن لسان العرب.
- القراءات السبع ليست هي الأحرف السبعة، وقد لام ابن مجاهد كثيراً من العلماء وقالوا ليته جعل القراء أكثر من سبعة أو أقل منها لكي لا يشكل ذلك الجهال والعوام. وأزال شبهة توهم الناس أنّ الأحرف السبعة هي القراءات السبع.

الاختلافات الواقعة بين لغات العرب تشمل بعض الأصوات والكلمات والتراكيب،
فمن الاختلافات الصوتية:

الاختلاف في نطق بعض الأصوات:

كلمة الصراط: هي لغة قريش، والسرائط: لغة عامة العرب غير قريش، والزراط بإشمام
الصاد زايا: لغة قيس، وكلها قراءات قرآنية متواترة سبعية.

الاختلافات الصرفية:

صيغة فعل الامر:

يقول بنو تميم: شُدِّ، وُضِنَّ، واستعدَّ، وقرَّ، واطمئنَّ يا غلام بينما يقول أهل الحجاز:
اشدُّد، واضنن، واستعدد، وافرر، واطمأنن.

وهناك لغتان في (استطاع) و(اسطاع)، قال تعالى: ﴿فَمَا اسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا
اسْتَطَعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ [الكهف: 97].

وقد يكون الاختلاف في الحركات، مثل: نستعين ونستعين بفتح النون وكسرهما، فالفتح
لغة قريش وأسد، والكسر لغة تميم وعامة العرب، وهي تكسر في الفعل المضارع، وهذه حركة
بناء لا حركة إعراب، ومنها اذكر واذكر.

وقد يكون الاختلاف لهجيا أي الكلمة:

يقول النجديون وتمرهم: حصاده، ويقول عامة العرب: حصاده.

قُرح: لغة عامة العرب، قُرح: لغة تميم.

فصِرهن بكسر الصاد: لغة هذيل وسليم، فصُرهن: لغة باقي العرب.

وقديكون الاختلاف معجميا: مثل: نشر ونشر

وقد يكون الاختلاف في بنية الكلمة، إذا كانت الكلمة ثلاثية وعينها أحد حروف الحلق، فبعض العرب تفتحها، نحو: المَعز المَعز، دَأبًا دَأبًا، ظَعنكم ظَعنكم، البخل البخل. وقد يكون الخلاف في الهمز والتسهيل نحو: هزؤًا (تميم)، وهزؤًا، تؤصده (تميم)، تؤصده.

وقد يكون الخلاف الفتح والإمالة، قضى، رمى، الضحى، ففريش تفتح وتفخم، أما ربيعة فهي تقرأ بالإمالة.

وقد يكون الاختلاف في التحقيق والاختلاس نحو: يأمركم، يأمركم.

وقد يكون الاختلاف في التخفيف والإشباع نحو: عليهم عليهم.

ما ذكرناه آنفا من اختلافات هي اختلافات يسيرة بين القبائل العربية العدنانية التي تقع شمال الجزيرة العربية. أما الاختلافات بين اللغة العدنانية واللغة الحميرية فهو كبير البون شاسع، فقد قال أبو عمرو بن العلاء: «ما لغتهم بلغتنا ولا لسانهم بلساننا» وذلك للاختلاف الواضح بين لغة عرب اليمن (الحميريين) ولغة العدنانيين.

«وروي أن زيد بن عبد الله بن دارم، وفد على بعض ملوك حمير، فألفاه في مُتَصَيِّدَ لَهُ على جبل مشرف، فسلم عليه، وانتسب له، فقال له الملك (ثب)، أي اجلس، وظن الرجل أنه أمر بالوثوب من الجبل فقال: (ستجدني أيُّها الملك مطوِّعًا)، ثم وثب من الجبل فهلك، فقال: الملك: ما شأنه؟ فخبّروه بقصته وغلطه في الكلمة، فقال: (أما أنه ليست عندنا عربية: من دخل ظفار حمّر)، أي فليتعلم الحميرية»⁽¹⁾، ورويت القصة بطرق مختلفة. وما حكاه الأصمعي عن أبي عمر: «وقال: سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته

(1)- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997، ص 28.

كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟! قال: نعم، أليس بصحيفة»⁽¹⁾، وما يهمننا في هذه القصة التي حكاها الأصمعي، هو اختلاف اللغة بين اليمينيين وعرب الشمال، أما جواز القياس فهي مسألة أخرى ليست من صلب هذا البحث، قال ابن جنى: «فلسنا نشك في بعد لغة حمير ونحوها عن لغة بني نزار»⁽²⁾.

وجميع لغات العرب صحيحة محتج بها في اللسان العربي، وهي تتقلب بين الفصيحة والفصحى، ولا يحق لأحد كائناً من كان أن يخطئ عربياً، قد يقال له قد خالفت الأفتح والأولى، ولكن لا يقال له أخطأت، فكل منهما يمتثل جزء من الصواب، ويتوجه إليه اعتراض.

وسام أحد أبناء نوح - عليه السلام - وهو أبو العرب. وهذا الذي حدث للعربية وهو نفسه الذي حدث للغة السامية، قال ابن حزم: «إن الذي وقفنا عليه، وعلمناه يقينا أن السريانية، والعبرانية، والعربية والتي هي لغة مضر وربيعة لا لغة حمير، واحدة تبدلت بتبدل بمساكن أهلها... فمن تدبر العربية والعبرانية والسريانية أيقن أن اختلافها إنما هو من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان، واختلاف البلدان، ومجاورة الأمم، وأنها لغة واحدة في الأصل»⁽³⁾.

بل قد أشار ابن تيمية إلى الصلات القوية والعلاقات اللغوية بين العربية والعبرية قال: «والألفاظ العبرية تقارب العربية بعض المقاربة، كما تتقارب الأسماء في الاشتقاق الأكبر،

(1)- ابن جنى، الخصائص، (220/1).

(2)- ابن جنى، الخصائص (329/1).

(3)- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، ت: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان (33-32/1).

وقد سمعت ألفاظ التوراة بالعبرية من مسلمة أهل الكتاب، فوجدت اللغتين متقاربتين غاية التقارب، حتى صرت أفهم كثيراً من كلامهم العبري بمجرد معرفة العربية»⁽¹⁾.

أما سبب إعراض علماء العربية عن المقارنة بين العربية واللغات السامية الأخرى لاعتقادهم أن لغتهم لغة مقدمة، هي أسمى من اللغات الأخرى، وهذا الاحتفاء والتقدير جعلهم يربؤون بأنفسهم عن مقارنتها بغيرها.

لا شك أن القرآن الكريم نزل بلغة عربية قال تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ

تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: 02]، لكن العلماء تساءلوا عن العربية هذه، التي نزل بها القرآن، ورؤي بها الشعر، وخطب بها الخطباء، وكتب بها تراثنا الإسلامي الزاخر الذي تجاوز ثلاثة ملايين مخطوطة ماثورة في مكتبات العالم بعضها مازال بكر، الخبر ملتصق بالصفحات، لم تمتد إليها يد لامس، وهي نفسها تلك اللغة التي يتواصل بها المسلمون اليوم، ويستخدمونها في عباداتهم، وفي شؤون حياتهم، تساءلوا: هل هذه اللغة هي لغة قريش وحدها هيمنت وسادت بعد مجيء الإسلام ونزول القرآن، وفتح الأمصار أو هي لغة نموذجية أدبية؛ لغة العرب جميعاً تتكلم بها.

والمسألة خلافية بين العلماء، منهم من زعم أنها لغة قريش، وفريق آخر ذهب إلى الرأي الأول أي هي لغة مشتركة بين العرب، استعملوها في تجارتهم وفي نواديهم وفي أسفارهم، واحتكاكهم بالقبائل الأخرى، مع تمسكهم بلغتهم (لهجتهم) الخاصة بهم إذا كانوا يتكلمون مع أبناء قبيلتهم.

ويظهر أن هذا الرأي هو الأرجح لأن لهجاتهم الخاصة بعيدة عن الفصحى، وبعضها فيه سمات لهجية مستهجنة، وقبيحة، يستحي صاحبها أن يتكلم بها في الأسواق والنوادي

(1) - ابن تيمية، أبو العباس عبد الحلیم، مجموع الفتاوى، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1995. (110/4).

ولا يرى حرجا في التكلم بها إذا كان مع أبناء قبيلته «تلك هي الحال التي كانت شائعة عن الخاصة من رؤساء القبائل، يرونها عيبًا أن يخطبوا في سوق عكاظ بتلك اللهجة الخاصة بهم، كما يرونها عيبًا أن يتحدثوا إلى قبائلهم بغير تلك اللهجات، هذه حال كانت مألوفة بين القبائل، متواضعًا عليها، ولهذا لم ترد لنا روايات جاهلية عن السخرية بصفات كلامية لقبيلة من القبائل أو القدح فيها»⁽¹⁾. لكن الحديث عن اللهجات التي كانت سائدة قبل نزول القرآن الكريم يلفه الكثير من الغموض والوصول إلى الحقيقة صعب لأمر منها:

1/- الروايات التي وصلتنا عن اللهجات العربية قبل الإسلام قليلة جدًا ونادرة ولا يستطيع الباحث أن يرسم صورة عن ذلك الواقع اللغوي الذي كان سائدًا.

2/- يخلو الشعر الجاهلي من اللهجات الخاصة بالقبائل، فلو تأملنا المعلقات العشر مثلاً، نجدها تمثل العربية الفصحى الراقية والتي تمثل لهجات القبائل التي تنسب إلى بعدها عن الفصاحة، فقد نسب اللغويون الكشكشة، والكسكسة الوكم⁽²⁾ إلى ربيعة، وهي قبيلة كبيرة نزل منها عدة بطون وأفخاذ، منها ابنا وائل بكر وتغلب، ومن قبيلة بكر ثلاثة فحول من أصحاب المعلقات هم: الأعشى، وطرفة بن العبد، والحارث بن حلزة اليشكري البكري، ومن تغلب: عمرو بن كلثوم، فإن الناظر في هذه المعلقات الأربع يجدها تخلو من هذه العادات النطقية المستقبحة، فنعلم أن أصحابها كانوا يتكلمون لغة نموذجية مشتركة بين العرب، إذاما استبعدنا فكرة تدخل الرواة، واصطلاحهم لهذه الأشعار، وهو بعيد لم يذكره أحد عن المعلقات، وإن كان ذكر وروي شعرا آخر بروايتين مثل قول المجنون:

فعيناك عيناها وبيدك جيدها سوى أنّ عظم الساق منك دقيق

(1)- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 41.

(2)- الكشكشة: إبدال كاف الخطاب في المؤنث شينا في حالة الرفع، وهو الأشهر، وبعضهم شينا في حالة النصب.

الكسكسة: إبدال كاف الخطاب سينا، أو زياد سين على كاف المخطابة.

الوكم: كسر كاف الخطاب في الجمع ما كان قبلها ياء أو كسرة عليكم بكم.

وروي:

فعيناش عيناها وجيئدش جيئدُها سوى أنّ عظم الساق منش دقيق

3/- القراءات القرآنية نقلت لنا جانبا مهما من اللهجات، لكن المتمعن فيها يجدها بأنها اختلافات صغيرة لا تكاد تذكر، غالبيتها اختلافات صوتية (أدائية نطقية) مثل إمالة صوت، أو إدغامه، أو إشمامه أو رومه، واو اختلاسه، أو إشباعه أو تسهيله، وهذه الاختلافات أو التنوعات أو كما يسميها المحدثون (ألفونات) هي تلونات صوتية لا تؤدي إلى اختلاف المعنى، وقد يكون الاختلاف دلاليا بين قبيلة وأخرى، أو اختلاف صرفي أو نحوي، وكلها لا ترقى إلى مرتبة الاختلاف الكبير ولا تبلغ إلى درجة الزعم بأن القبيلة الأخرى لا تفهمها.

14/- تعريف اللهجة⁽¹⁾:

اللهجة اصطلاحًا: اللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث: «هي مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة. وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعًا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما يدور بينهم من حديث فهمًا يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات»⁽²⁾، مما سبق يتضح لنا أن اللهجة هي الخصائص أو الصفات التي يتميز

(1)- اللهجة لغة: «اللَّهَجَةُ وَاللَّهَجَةُ: طَرَفُ اللِّسَانِ أَوْ اللِّسَانُ، أَوْ اللُّغَةُ أَوْ طَرِيقُ أَدَاءِ اللُّغَةِ، أَوْ النُّطْقُ، أَوْ جَرَسُ الكَلَامِ وَنَغْمَتُهُ أَوْ اللِّسَانُ» [ينظر: ابن منظور، لسان العرب مادة (ل. ه. ج). (359/2)] وَفِي الحَدِيثِ: «مَا أَظَلَّتِ الحُضْرَاءُ وَلَا أَقَلَّتِ العَبْرَاءُ أَوْ قَالَ البَطْحَاءُ مِنْ ذِي لَهْجَةٍ أَصْدَقَ مِنْ أَبِي دَرٍّ» [القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن (36/1)].

(2)- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، 2010، ص 15.

بها أهل بيئة ما في طريقة أداء اللغة ونطقها، واللغة تتشعب منها لهجات مختلفة، لها نظام واحد يحكمها.

واللهجات تختلف في الجوانب الصوتية والدلالية، وبدرجة أقل الجوانب الصرفية والنحوية؛ لأنّ للصرف والنحو قوانين ثابتة بخلاف الجانب الصوتي الذي يخضع للأداء، وأما الجانب الدلالي فالمعاني مختزنة في العقل، ولا تخضع في الغالب لقانون، واللهجات العربية تختلف غالبا في الجانب الصوتي، مثل نطق الهمزة، أو الألف، أو الجيم، أو الذال، أو تفخيم صوت أو ترقيقه، أو اختلاف في مواضع النبر. قال الأصمعي: «اختلف رجلان فقال أحدهما: (الصقر)، وقال الآخر: (السقر)، فتراضيا بأول وارد يرد عليهما، فإذا رجل قد أقبل، فسألاه. فقال: ليس كما قلت أنت، ولا (كما قلت أنت)، إنما هو الزقر»⁽¹⁾.

وتنشأ اللهجات العربية نتيجة لانعزال بعض القبائل وتمسكها بعاداتها وتقاليدها، وهناك سبب ثان هو الصراع اللغوي نتيجة الاحتكاك إما بالهجرات أو الغزو، وهذا الاحتكاك يؤدي إلى تداخل اللغات وتأثيرها في بعضها البعض، قال إبراهيم أنيس: «هناك عاملان رئيسيان يعزى إليهما تكوّن اللهجات في العالم هما:

أ/- الانعزال بين بيئات الشعب الواحد.

ب/- الصراع اللغوي نتيجة غزو، أو هجرات.

وقد شهد التاريخ نشوء عدة لهجات مستقلة كلغة واحدة. نتيجة أحد هذين العاملين، أو كليهما معًا.

فحين نتصور لغة من اللغات قد اتسعت رقعتها، وفصل بين أجزاء أراضيها عوامل جغرافية، أو اجتماعية، نستطيع أن نحكم على إمكان تشعب هذه اللغة الواحدة إلى

(1)- ابن جني، الخصائص (217/3).

لهجات عدة»⁽¹⁾، واللغة التي تتسع وتفصل بين أراضيها عوامل جغرافية واجتماعية نستطيع أن نتصور إمكانية تشعبها إلى عدة لهجات نتيجة قلة الاحتكاك، خاصة إذا طال هذا الانعزال قرناً أو قرنين؛ لأنّ اللغات في تطور دائم. ومثال ذلك ما حدث للغة العربية في شبه الجزيرة العربية، فاللغة العربية يُتكلم بها في أرض شاسعة، صحراوية فيها الكثير من الجبال والحرار⁽²⁾ التي تقف حائلاً دون احتكاكهم، وقد ذكر الجغرافيون سبب تسمية الحجاز؛ لأنه يحجز اليمن عن الشام، أضف إلى ذلك كثرة أسفارهم وترحالهم طلباً للماء والمرعى والمسكن الآمن. وليست العوامل الجغرافية وحدها هي سبب نشوء اللهجات وتطورها، فهناك عوامل اجتماعية أخرى مثل بعض المهن التي تشتهر بها بعض القبائل، فأبناء هذه البيئة لهم ظروف اجتماعية تفرض عليهم الحديث عن ما يشغلهم، فيؤدي ذلك إلى اختلاف اللهجات، و«خير مثل يمكن أن يضرب لهذا الانعزال الذي يشعب اللغة الواحدة إلى لهجات، تلك اللهجات العربية القديمة في جزيرة العرب قبل الإسلام، وأحدث الأمثلة لهذا الانعزال ما حدث للإسبانية والإنجليزية حين انتشر كلاهما في بقاع بعيدة، الأولى في أمريكا الجنوبية، والثانية في أمريكا الشمالية، وبدأنا نلاحظ فروقا صوتية بين إسبانية أوروبا وإسبانية أمريكا، وإنجليزية أوروبا وإنجليزية أمريكا»⁽³⁾.

أما العامل الثاني عامل الاختلاط أو الاحتكاك، فهو ضرورة تاريخية لاستحالة انقطاع شعب أو قبيلة عن أي احتكاك خارجي لمدة طويلة جداً. والاختلاط بين لغتين أو لهجتين، لا يكون دائماً على وتيرة واحدة، لأنّ اللغات تختلف في القوة والضعف، منها من تصمد عند الاحتكاك وتُظهر قدرًا كبيرًا من المقاومة، وذلك لأسباب متعددة نذكر منها، تطور أهلها؛ وحرصهم عليها كأن تكون لغة دين يتعبدون بها، أو ربما تكون بعض الخصائص في اللغة نفسها.

(1)- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 20.

(2)- الحرار: جمع حرة، وهي حجارة سود يحيط بها.

(3)- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 21.

وقد تكون عوامل سياسية مثل خضوعهم لسلطة واحدة، او اعتناقهم لدين جديد، سيساعد على دخول ألفاظ واصطلاحات جديدة، وقد يرجع السبب إلى اللغة نفسها التي تحمل قوة الثبات بين جنباؤها مثل اللغة العربية التي لها منظومة صوتية رائعة، أصواتها موزعة توزيعًا عادلا على المدرج الصوتي، وهي لغة أوزان فأوزانها معلومة معدودة، بالإضافة إلى أنها لغة معربة الكلمة فيها حرة تقدم أو تؤخر؛ لأن الإعراب هو الذي يحدد وظيفة الكلمة في الجملة، وتحمل أيضًا قوة التطور لأنها لغة اشتقاقية.

وللصراع اللغوي بين اللغات أو اللهجات مراحل منها: غزو ألفاظ اللغة القوية، لتحل محل اللغة المقهورة تدريجيا. طبعًا لقوة اللغة أو لضعفها وربما انتصرت وطمغت عليها، كما طمغت لهجة قريش في جزيرة العرب، وكما صنعت اللغة العربية لما غزت اللغات القبطية والبربرية، فلم تترك لها شيئًا إلا بعض المفردات.

أما إذا كانت اللغتان متكافئتين فإن الصراع سيطول، وإذا قُدر لواحدة منهما أن تنتصر، فستخرج من هذا الصراع منهكة قد احتفظت بمفردات كثيرة من اللغة المنهزمة، قد تصل إلى خمسين بالمئة.

وأما المرحلة الثانية، فهي تغير مخارج الحروف، ويقترّب النطق بها من النطق بأصوات اللغة الجديدة، حتى تُطابق اللغة المنتصرة أو تقترب منها؛ لأن المغلوب مولع بمحاكاة الغالب في كل شيء حتى في نطق الأصوات، وتعد هذه المرحلة من أخطر مراحل الاحتكاك والصراع؛ لأنها تقترب من اللغة الغالبة وتزداد بعدًا عن اللغة الأصلية، فإذا ذهب جيل وجاء جيل آخر نجد الأمر يزداد سوءًا.

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الذوبان، حيث تفرض اللغة المنتصرة قوانينها الصوتية والصرفية والنحوية، وتبدأ في إحلال المعاني المجازية والاستعارات، محل اللغة المغلوبة، التي قد أشرفت على الموت، ولكن اللغة المنتصرة لا يكتب لها النصر إلا بعد أجيال متعددة وأزمة

طويلة، وقد لا يكتب لها النصر أبدًا إذا كانت اللغتان تعودان إلى أصل لغوي واحد أو هما شقيقتان.

«متى اجتمعت لغتان في صعيد واحد، فإنه لا مفر إطلاقًا من أن تتأثر كل منهما بالأخرى، سواء في ذلك أتغلبت إحدهما على الأخرى، أم بقيت كل واحدة منهما بجوار أختها»⁽¹⁾ فعندما تغلب لغة لغة أخرى، فاللغة الغالبة تجعل من كل ما تأخذه غنيمة حرب وتجعله من عناصرها فتزداد قوة ونشاطًا وتجددًا، دون أن يؤثر في بنيتها الأساسية، أما اللغة المغلوبة، فهي لا تستطيع أن تصمد أمام إغارة اللغة المنتصرة، وما تقذفها به من ألفاظ، وقواعد وقوانين، وأخيلة وأساليب، فتضعف ويدب فيها الوهن إلى أن تموت، كما فعلت العربية باللغات الكنعانية والآكادية، والنبطية، والآرامية التي كانت متاخمة للغة العربية من الناحية الشمالية في العراق والشام.

أما إذا كتب للغتين البقاء، فإن كل لغة تحاول استثمار ما أخذته من اللغة الأخرى في صراعها الطويل، مع اللغة الأخرى، وتضيفه إلى مكوناتها وقواعدها وأساليبها، وتتخلى عن الآثار الضارة سواءً أكانت هذه الآثار صوتية أم صرفية أم نحوية أم معجمية، أم أخيلة وأساليب، وكل ما ينطبق على اللغات ينطبق على اللهجات.

15- فوائد دراسة اللهجات:

- اللهجة ظاهرة لغوية موجودة في كل اللغات، كما أسلفنا، لأن اللغات تميل إلى الانشطار والانقسام، ودراسة اللهجات تمكننا من التعرف على تطور اللغة، ومراحل هذا التطور بالنسبة للأصوات أو المفردات أو التراكيب أو الدلالة.

(1)- سعيد رسلان، فضل اللغة العربية ووجوب تعلمها على المسلمين، ط1، دار المحسن، القاهرة، مصر، ص ص 118-119.

– تفيدنا دراسة اللهجات في تفسير بعض القضايا العربية مثل: ظاهرة الترادف والمشارك اللفظي، والتضاد، والإبدال، وغيرها من القضايا التي نرجع جزءًا منها إلى الاختلافات اللهجية.

– تفيدنا في تفسير وتخرّيج كثير من القراءات القرآنية وتفسيرها، لأن الكثير من الاختلافات يعود إلى اختلافات لهجية، والقراءات القرآنية هي مصدر أصيل من مصادر دراسة اللهجات، ومرآة صادقة تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائدًا زمن نزول الوحي، ودراسة اللهجات ليس دعوة إلى العاميات، بل لها مسوغاتها، لأنها تفيد الفصحى في معرفة مراحل وأسباب وقوانين تطورها، وما هي العوامل التي تسهم في التوحد والانقسام. واللهجات تزودنا بصورة صادقة وحية عن الواقع، بخلاف اللغة المكتوبة التي تفتقر إلى الجانب الحي في اللغة وهو المستوى الصوتي، و«دراسة اللهجات ضرب من ضروب المعرفة الصحيحة لفهم دقائق اللغة وبيان أسرارها، وإذا كان علماء الاجتماع وغيرهم، استفادوا من دراستهم للهجات في معرفة سلوك الجماعات اللغوية، فإن من باب أولى أن يهتم بدراسة اللهجات دارس العربية وخاصة المهتم بها؛ لأن دراستها في حقيقة الأمر تعني معرفة تاريخها اللغوي، وانتقاله من طبقة إلى طبقة، فاختلاف لهجات القبائل إنما هي درجات في سلم التطور والارتقاء»⁽¹⁾.

ولقد أدرك علماءنا الأوائل المشكلات التي تحدث نتيجة الجوار اللغوي، وحتمية التأثير والتأثر، لذلك نجد علماء اللغة والنحو في تقييدهم للقواعد أخذوا عن القبائل المنقطعة في الصحراء، وتركوا الأخذ عن القبائل التي كانت التي كانت متاخمة للأعاجم. قال الفارابي⁽²⁾:

(1)- فلا يؤخذ من لحم، ولا جذام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقبط.

(1)- عبد التواب موسى حسن الأكرت، ميزان الذهب في معرفة لهجات العرب، ط2، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2010، ص 17.

(2)- السيوطي، الاقتراح، ص ص 56-57.

- (2)- ولا من قضاة ولا من غسان، ولا من إياد؛ لمجاورتهم أهل الشام.
- (3)- ولا من تَعْلِب، ولا النَّمِر؛ لمجاورتهم اليونانية.
- (4)- ولا من بكر، لأنهم كانوا بالجزيرة مجاورين للنبط والفرس.
- (5)- ولا من عبد القيس؛ لأنهم كان سكان البحرين مخالطين للهند والفرس.
- (6)- ولا من أزد عُمان؛ لمخالطتهم الهند والفرس.
- (7)- ولا من أهل اليمن؛ لمخالطتهم الهند والحبشة.
- (8)- ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم.
- (9)- ولا من حاضرة الحجاز؛ لمخالطتهم عند نقل اللغة غيرهم من الأمم ففسدت ألسنتهم.

وقال ابن خلدون: «وأما من بعد عنهم - أي قريش - من ربيعة ولخم، وجذام، وغسان، وإياد، وقضاة، وعرب اليمن المجاورين للأمم الفرس، والروم، والحبشة، فلم تكن لغتهم تامة الملكة بمخالطتهم الأعاجم»⁽¹⁾.

ولا شك أن الاحتكاك اللغوي قد أثر في اللغة العربية بشكل من الأشكال، وفي لهجاتها المختلفة، ويقع التأثير في المعجم والدلالة ثم الأصوات وأخيرا النحو، فنتيجة قوانين النحو الصارمة يبقى هذا المستوى صامداً في وجه الحملات، وفي الأخير يستسلم نتيجة استسلام المستويات الأخرى، وبعد ذلك تتغير اللغة تماماً، ويستعير متكلموها من اللغات الأخرى أخطر شيء وهو الأحيلة والاستعارات وطريقة التفكير؛ لأن اختلاف لغتين هو اختلاف عالمين.

(1)- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ت: خليل شحادة، ط1، دار الفكر، بيروت، 1988. (765/1).

16- الاختلاف في لغة القرآن:

• نزول القرآن بلغة قريش:

نزل القرآن بلغة قريش، ذكر ابن عطية، أنه «سمع عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - رجلا يقرأ (عتى حين) ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: 35]، فقال له: من أقرأك؟ قال: ابن مسعود، فكتب عمر إلى ابن مسعود: إن الله عز وجل أنزل القرآن عربياً بلغة قريش، فبها أقرئ الناس، ولا تقرئهم بلغة هذيل»⁽¹⁾، فقول عمر (فجعله عربياً)، و(أنزله بلغة قريش) دليل على أن القرآن أنزل بلغة قريش؛ لأنها أفصح قبائل العرب قاطبة، ولغتها راقية، ترفعت عن سمات اللغات المستبشعة المجوجة؛ فقد كانت تنتقي من اللغات الأخرى الأفصح من الألفاظ، وهي لغة نقية وواضحة جلية.

وقد صرح أمير المؤمنين عثمان بن عفان بنزول القرآن بلغة قريش، فقد قال لرهط القرشيين الذين كتبوا المصاحف مع زيد بن ثابت: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن، فاكتبوه بلسان قريش فإن القرآن أنزل بلسانهم، ففعلوا»⁽²⁾ وفي رواية أخرى «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما أنزل بلسانهم، ففعلوا ذلك»⁽³⁾، وقد وردت في بعض الأحاديث ولكن ليست في الصحيح، تقيد نزول القرآن الكريم بلغة قريش بـ غالباً أو الأكثر وتصفه بأن أكثر ما نزل بلسانهم. ومجيء القرآن بغير لغة قريش أندر من النادر، فقد ذكر اللغويون أن مجموع الكلمة التي نزلت بلغة غير قرشية مئة وثمانون كلمة من مجموع كلمات القرآن، ومجموع كلماته نحو ثمانية وسبعين

(1)- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ، (3/343).

(2)- البخاري، صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن 4984 (6/182).

(3)- المصدر نفسه 3506 (4/180).

ألف كلمة، أي نحو كلمتين وبعض كلمة في الألف. وهذا العدد نادر، لا يجعلنا نقول بأنه نزل بغير لغة قريش.

وقد قال أمير المؤمنين عليّ - رضي الله عنه -: «نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا جبرائيل - عليه السلام - نزل بالهمزة على النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ما همزنا»⁽¹⁾، صرّح عليّ - رضي الله عنه - بأن القرآن نزل بلغة قريش، كما صرح بأن الهمز ليس من لغة قريش، وهذه المسألة معلومة مشهورة صحيحة، فقد كانت قريش تقرأ بالتسهيل ولا تنبر، و(النبر هو الهمز). ولما حجّ المهدي قدّم الكسائي يصلي بالمدينة، فهمز، فأنكر أهل المدينة عليه، وقالوا: «تنبر في مسجد رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بالقرآن»⁽²⁾.

الأمر الثالث في كلام علي هو أنه همز جبرائيل، ولم يقل جبريل.

والأمر الرابع، أن قراءة القرآن لا تكون بالتشهي والعصبية إنما أثر وإتباع ولولا نزول القرآن بالهمز الذي لا يجوز مخالفته - لما همزنا هكذا قال علي، وقال ابن عباس - رضي الله عنه - في قوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: 195]، قال: بلسان قريش، ولو كان غير عربي ما فهموه»⁽³⁾.

خلاصة المسألة:

- (1) - الإسترابادي، محمد بن الحسين الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ت: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975. (32/3).
- (2) - ابن منظور، لسان العرب، مادة (همز). (189/5).
- (3) - السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر، بيروت، لبنان. (322/6).

- إن نزول القرآن بلغة قريش حقيقة ثابتة، معلومة صحيحة، قررها أمراء المؤمنين (عمر، وعثمان، وعلي) وحرر هذه الأمة (ابن عباس) - رضوان الله عليهم - . وقد ذكرنا الأدلة النقلية.
- وجود بعض الكلمات بلغة غير قريش، لا يخرجها عن كون لغته قرشية، لأنها كلمات نادرة أقل من أن تذكر، لجواز القراءة بذلك.
- وهناك أدلة عقلية.
- استحالة إنزال القرآن بغير لغة قريش، لأنّ القرشيين كانوا أحرص الناس على معارضة هذا الدين، ومحاوله الطعن فيه، والانتقاص من نبيه، ولو أنزل بغير لغتهم، لقالوا له: هذا القرآن أنزل بغير لغتنا. والله عزّ وجلّ أنزل على كل نبي بلسان قومه، لأجل أن يفهموه ويعملوا به، فهو نور وهداية، ودستور، وحجة قائمة لهم أو عليهم. واللسان العربي كما معلوم له لغات (لهجات) تزيد عن مئة وثلاثين لهجة، لكن تعدد اللهجات وتنوعها لا يشكل صعوبة كبيرة للقبائل الأخرى لأن هذه الاختلافات يسيرة وأغلبها صوتي، خلاف في الأداء، وحتى وإن كان الاختلاف غير صوتي، فالسياق والمقام يحددان معاني هذه الكلمات، فلم ينقل لا من قريب ولا من بعيد، أن القبائل العربية كانت لا تفهم بعضها في الحديث.
- وقد ذكر السيوطي في الإتقان عن (جمال القراءة) «أن صفوان بن عسال سمع رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقرأ: ﴿يَلِيحِي﴾ [مريم: 12]، قيل له: يا رسول الله، تميل وليس في لغة قريش؟ فقال: هي لغة الأخوال بني سعد»⁽¹⁾، وتعجب صفوان بن عسال واستغرابه قراءة رسول الله بغير لغته دليل قاطع على أنه كان يقرأ بلغته القرشية وهو ديدنه، وعادته، وإن قراءته بغير لغته مستغرب، وكان يقع نادراً، ربما من أجل أن يبين بأن ذلك جائز، أو لغرض آخر، والله أعلم.

(1)- السيوطي، الإتقان، ص 171. جمال القراءة، السخاوي (498/2).

— مسألة أخرى — فصاحة النبي تنويه بفصاحة قريش فقد نشأ النبي في قريش واسترضع في بني سعد بن بكر، فقد قال أبو بكر الصديق: قريش هم أوسط العرب في العرب دارًا وأحسنه جوارًا وأعربه ألسنة، وقال قتادة: كانت قريش تجتني أفضل لغات العرب حتى صار أفضل لغاتها لغة لها⁽¹⁾، وقال ابن خالويه: «إنما النحوي الذي ينقر عن كلام العرب ويحتج عنها، ويبين عما أودع الله تعالى من هذه اللغة الشريفة هذا القبيل من الناس وهم قريش»⁽²⁾، وقد علل العلماء قديمًا سبب فصاحة قريش بخلوها من مستبشع اللغات، لأنها كانت تنتقي الأفصح من لغات غيرها «العرب كانت تحضر المواسم في كل عام، وتحج البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب»⁽³⁾.

• نزول القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب:

القول الأول: وهو قول الصحابين: علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس، فقد قالوا: «نزل القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب»، ثم قال ابن عباس: «إن النبي — صَلَّى الله عليه وسلّم — كان يقرئ الناس بلغة واحدة، فاشتد ذلك عليهم فنزل (جبريل) فقال: يا محمد أقرئ كل قوم بلغتهم»⁽⁴⁾.

وهذا القول وجيه لعدة أسباب منها:

أنه قول صحابين كريمين من علماء الصحابة شهدا نزول القرآن، وفهموا قول النبي — صَلَّى الله عليه وسلّم —: «نزل القرآن على سبعة أحرف».

(1)- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، ت: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، 2001، مادة (عرب). (222/2).

(2)- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهري علوم اللغة وأنواعها، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998. (213/1).

(3)- السيوطي، المزهري، (221/1).

(4)- أبو شامة، المرشد الوجيز، ص 96.

نزوله على لغات مختلفة، علامة التيسير وتوسعة على الأمة، التوسعة شملت جميع العرب.

قال أبو شامة: «هذا هو الحق؛ لأنه إنما أبيض أن يقرأ بغير لسان قريش توسعة على العرب، فلا ينبغي أن يوسع على قوم دون قوم، فلا يكلف أحد إلا قدر استطاعته، فمن كانت لغته الإمالة، أو تخفيف الهمز، أو الإدغام، أو ضم ميم الجمع، أو صلة هاء الكناية، أو نحو ذلك فكيف يكلف غيره»⁽¹⁾.

وقد قال بهذا القول جمهور أهل العلم، قالوا أنزل على سبع لغات من لغات العرب، واختلفوا في تحديد هذه اللغات.

القول الثاني: نزول القرآن بلغة عجز هوازن: وهذا القول هو لابن عباس - رضي الله عنهما - (68هـ)، روى محمد بن السائب الكلبي والأعمش عن ابن عباس - رضي الله عنهما - فقد قالوا نقلا عن (أبي صالح) مولى (أم هانئ بنت أبي طالب) عن ابن عباس، قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، منها خمسة بلغة العجز من (هوازن)»⁽²⁾.

وهوازن: هم بنو هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، كانت منازلهم في نجد ومن الأودية التي عمروها وادي حنين⁽³⁾، وحنين واد قريب من الطائف وبينه وبين مكة المكرمة بضعة عشر ميلاً، وهم مجاورون لقريش. وعجز هوازن هم:

(1) - سعد بن بكر بن هوازن.

(2) - جشم بن بكر بن هوازن.

(1) - المصدر نفسه، ص 97.

(2) - أبو شامة، المرشد الوجيز، ص 92.

(3) - القلقشندي، أحمد بن علي، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ص 331.

(3)- نصر بن معاوية

(4)- ثقيف.

وهؤلاء هم الذين قال فيهم أبو عمر بن العلاء (154هـ): «أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم»⁽¹⁾، وقال لا أقول قالت العرب إلا ما سمعت من عالية السافلة وسافلة العالية، لأنه يعدهم أفصح العرب لبعدهم عن الأعاجم من كل الجهات، وانقطاعهم في الصحاري المقفرة والمفاوز المهلكة.

القول الثالث: نزل بلغة الكعبين: كعب قريش، وكعب هوازن.

أخرج أبو عبيد من وجه آخر، عن ابن عباس، قال: «نزل القرآن بلغة الكعبين: كعب قريش، وكعب خزاعة، فقليل: وكيف ذلك؟ قال لأن الدار واحدة، يعني أن خزاعة كانوا جيران قريش، فسهلت عليهم لغتهم»⁽²⁾.

وخزاعة: هم بنو عمرو بن ربيعة بن حارثة، وقد تسلمت خزاعة ولاية البيت بعد حربهم، وكانت خزاعة حليفة لقريش⁽³⁾، وذلك بعد تعاقد عقد مع كنانة على التناصر والتعاقد، ودخلوا في عهد رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في السنة الثامنة من الهجرة، وقد حاربوا مع علي - رضي الله عنه -.

القول الرابع: نزول القرآن بسبع لغات من لغات العرب.

قال أبو حاتم السجستاني: «نزل بلغة قريش، وهذيل، وتميم، والأزد، وربيعه، وهوازن، وسعد بن بكر»⁽⁴⁾.

(1)- أبو شامة، المرشد الوجيز، ص 93.

(2)- السيوطي، الإتقان، ص 91.

(3)- القلقشندي، نهاية الأرب، ص 228.

(4)- السيوطي، الإتقان، ص 91.

إن المتمعن في هذا القول يرى بأن هذه القبائل كثيرة العدد، لهم بطون وأفخاذ.

- **فقريش:** قبيلة غنية عن التعريف، اشتهرت قبل الإسلام، فهي التي تشرفت بخدمة البيت،، وينتمي إليها تجار كبار، وذات قوة وسطوة بين القبائل.

- **هذيل:** هم من مضر، ومن القبائل التي أرادت الدفاع عن مكة حين عزم صاحب الفيل على هدم الكعبة، عام ولادة النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ويسكنون في الأماكن الوعرة، والقمم العالية.

- **تميم:** وهم من مضر، وهم كما وصفهم ابن حزم «قاعدة من أكبر قواعد العرب»⁽¹⁾، وعددهم عظيم، يعرفون بالشدة والمنعة، وقد قال - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «هم أشد أمتي على الدجال» رواه البخاري (840/2).

- **الأزد:** وهم من حمير ليسوا عدنانيين، هم أعظم أحياء العرب تجمع قبائل كثيرة في اليمن ومنهم عدة قبائل: خزاعة، الأوس، الخزرج، .

- **ربيعة:** هم ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، هم شعب كبير العدد، فيه قبائل عظام وبطون وأفخاذ، كانوا يقطنون بلاد نجد وحمالة، لكن وقعت حرب بينهم فتفرقوا عن بعضهم، وانتقلت بطونهم إلى بقاع مختلفة فتوزعوا بين البحرين واليمامة والعراق⁽²⁾، ومنهم أسد بن ربيعة، وعنزة، ووائل، ومن وائل نزلا ابنا وائل بكر وتغلب الذين دامت نيران الحرب المستعرة والعداوة بينهم أربعين سنة. من قبيلة بكر شعراء فحول في الجاهلية هم: طرفة بن العبد، الحارث بن حلزة اليشكري البكري، الأعشى، ومن قبيلة تغلب عمرو بن كلثوم.

(1)- ابن حزم، أبو محمد علي بن سعيد، الاندلسي، جمهرة أنساب العرب، لجنة من العلماء، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1983. (207/1).

(2)- كحالة، عمر رضا، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1994. (425-424/2).

- هوازن: أشرنا إليها في ما سبق وهي أربعة بطون.

- وسعد بن بكر: بطن من بطون هوازن.

وهذه القبائل منها؛ قبائل عدنانية وأخرى يمنية، ولها لهجات كثيرة متعددة، وقد استنكر ذلك ابن قتيبة وقال: «لم ينزل القرآن إِلَّا بلغة قريش»⁽¹⁾، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: 04]، فعلى هذا تحمل اللغات السبع بأنها كلها من قريش.

ويعد القرشيون من نسل بني فهر، حيث تفرقوا في زمن كنانة ثم جمعهم قصي بن كلاب في ظواهر مكة وبطاحها، وهي تشمل على بطون كثيرة منها: بني عبد مناف، وبني زهرة، وعبد العزى بن قصي، وبني عبد الدار، وبني عامر بن لؤي، وتميم، وأسد، وبني مخزوم، وبني عدي وغيرها من البطون.

وقال بهذا القول: ثعلب، وابن عطية صاحب المحرر الوجيز، وأنكر هذا القول كثير من العلماء، لأنَّ لغات العرب كثيرة تزيد عن مئة وثلاثين لغة (لهجة)، وقال بعض العلماء أن المراد هو أفصحها، واللغات التي ورد القرآن ومازلنا نقرأ بها اليوم أكثر من سبعة.

القول الخامس: الأحرف السبعة: هي سبعة معان في القراءة.

وهو قول أبي العباس أحمد بن واصل.

أحدها: أن يكون الحرف له معنى واحد تختلف فيه قراءتان تخالفان بين نقطة ونقطة مثل: (تعلمون) و(يعلمون).

الثاني: أن يكون المعنى واحداً وهو بلفظين مختلفين، مثل قوله تعالى: ﴿فاسعوا﴾ و﴿فامضوا﴾ [الجمعة: 09].

(1)- السيوطي، الإتيان، ص 91.

الثالث: أن تكون القراءتان مختلفتين في اللفظ إلا أن المعنيين مفترقان في الموصوف، مثل قوله تعالى: ﴿مَلِكٌ﴾ و﴿مَالِكٌ﴾ [الفاتحة: 05].

الرابع: أن يكون في الحرف لغتان والمعنى واحد، وهجاؤهما واحد، مثل قوله تعالى: ﴿الرُّشْدُ﴾ و﴿الرَّشْدُ﴾ [الأعراف: 146].

الخامس: أن يكون الحرف مهموزا، وغير مهموز، مثل (النيء) (الني).

السادس: التثقيب والتخفيف مثل ﴿الأَكْلُ﴾ و﴿الأَكْلُ﴾ [الرعد: 04].

السابع: الإثبات والحذف، مثل ﴿المنادي﴾ و﴿مناد﴾ [ق: 41].

وقد ذكر هذا القول أبو شامة في المحرر الوجيز، وقد ذكر السيوطي حمسة وثلاثين قولاً ولم يذكر هذا القول، وقد نسب لإمام دار الهجرة الإمام مالك - رحمه الله - (179هـ).

القول السادس: الأحرف السبعة أنها لغات.

وصاحب هذا القول هو الإمام أبو محمد البغوي (510هـ). قال: «أظهر الأقاويل، وأصحها وأثبتها بظاهر الحديث هي أن المراد من هذه الحروف اللغات»⁽¹⁾، وذكر سبع ظواهر صوتية لهجية هي الإدغام، والإظهار، والإمالة، والتفخيم، والإشمام، والإتمام، والهمز والتلين. وقد بين أن القراءة لا تكون بالتشهي، أي يقرأ ما يوافق لغته بغير توقيف وإتباع، بل يكون بالأخذ سماعاً عما سبقه من الحفاظ والقراء.

وهناك أقوال قريبة منها هذا، ذكرها السيوطي في الإتيان.

القول السابع: تفسير الأحرف بسبعة أوجه في الاختلافات، وهو قول أبي الفصل الرازي (606هـ).

(1)- أبو شامة، المحرر الوجيز، ص 135.

الأول: اختلاف الأسماء من إفراد، وتثنية.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماضي، ومضارع، وأمر.

الثالث: اختلاف وجوه الإعراب.

الرابع: الاختلاف بالنقص والزيادة.

الخامس: الاختلاف بالتقديم والتأخير.

السادس: الاختلاف بالإبدال.

السابع: اختلاف اللغات، كالفتح، والإمالة، والترقيق، والتفخيم، والإدغام، والإظهار، ونحو ذلك⁽¹⁾.

وهذا القول قريب من بعض الأقوال السابقة، ولا جديد فيه، بل هو تتبع الأوجه في القراءات، ورصدها ثم سجلها.

القول الثامن: قول الإمام أبي الحسن السخاوي (643هـ):

فإن قيل أين السبعة الأحرف التي أخبر رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أن القرآن أنزل عليها في قراءتكم هذه المشهورة؟

أقول: هي متفرقة في القرآن، وجملة ذلك سبعة أوجه:

الأول: كلمتان تقرأ بكل واحدة في موضع الأخرى، نحو (يسيركم) و(ينشركم).

الثاني: زيادة كلمة، نحو: ﴿هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحديد: 24].

الثالث: زيادة حرف، نحو: ﴿مَنْ تَحْتَهَا﴾ [التوبة: 100].

الرابع: مجيء حرف مكان آخر، نحو: (يقول، ونقول) [آل عمران: 181].

الخامس: تغيير في الحركات، نحو: (فتلقى آدم من ربه كلمات) [البقرة: 37].

السادس: التشديد، والتخفيف، نحو: (تساقط) [مریم: 25].

(1)- السيوطي، الإتقان، ص 89.

السابع: التقديم والتأخير، نحو: (وقاتلوا، وقتلوا) [آل عمران: 195]⁽¹⁾.

يعتقد الإمام السخاوي أن الأحرف السبعة مازالت إلى الآن في القراءات المتواترة، وهذا خلاف الجمهور الذي يعتقد بأن عثمان كتب المصحف بحرف واحد حسما لمادة الخلاف، وجمعا للأمم على كلمة واحدة؛ لأنه لو ترك جميع الأحرف التي أنزل بها القرآن في المصحف الإمام، لبقى الخلاف، ولقال قائل ماذا فعل عثمان، فهو لم يصنع شيء، فقد أبقى الخلاف الذي كرهه، وهناك من يقول بأن القراءات المتواترة هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن دون تحديد هذه الأحرف.

القول التاسع: هي سبعة أوجه من الأصول المطردة، وهو قول أبي شامة (665هـ).

1- الأصل الأول: صلة ميم الجمع، وهاء الضمير، وعدم ذلك.

2- الإدغام، والإظهار.

3- المد، والقصر.

4- تحقيق الهمز وتخفيفه.

5- الإمالة، وتركها.

6- الوقف بالسكون، وبالإشارة إلى الحركة.

7- فتح الياءات، وإسكانها، وإثباتها أو حذفها.

وهذا رأي ابتكره أبو شامة، ولم يسبق إليه أحد، إذ لم نجد في الاختلافات التي ذكرها السيوطي، والتي وصلت إلى خمسة وثلاثين قولاً، لم نجد قولاً يشبه قول أبي شامة، فهذا رصد للاختلافات الموجودة في القراءات المتواترة اليوم.

القول العاشر: وهو قول ابن الجزري.

(1)- أبو شامة، المرشد الوجيز، ص 123-125.

قال: «ولا زلت استشكل هذا الحديث وأفكر فيه، وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة، حتى فتح الله عليّ بما يمكن أن يكون صوابًا - إن شاء الله تعالى - وذلك أني تتبعت القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها، فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلافات لا يخرج عنها، وذلك:

أولاً: إما اختلاف في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة، نحو: (قرح) بضم القاف وفتحها [آل عمران: 140].

ثانياً: أو في الحركات بتغيير في المعنى فقط، (وادّكر بعد أمة) [يوسف: 45]، (وادكر بعد أمة) والأمة النسيان.

ثالثاً: أو في الحركات بتغيير المعنى، لا الصورة، نحو: (هناك تبلو كل نفس ما أسلفت) [يونس: 30]، قرئت (تبلو).

رابعاً: تغيير في الصورة لا المعنى، نحو: (الصراط، السراط).

خامساً: أن يكون في الحروف والصورة (كالعهن المنفوش)، (كالصوف المنفوش).

سادساً: الاختلاف بالتقديم والتأخير: (وجاءت سكرة الموت بالحق)، (وجاءت سكرة الحق بالموت).

سابعاً: الاختلاف بالزيادة والنقصان، نحو: (ووصى بها إبراهيم بنيه يعقوب) [البقرة: 132]، قرئت (وأوصى).

وهذا القول الذي ذكره الإمام ابن الجزري، سبقه إليه أو إلى قريب منه أبو الفضل الرازي، وأبو الفضل السخاوي، فهو قول غير مبتكر.

الرأي الحادي عشر: هو رأي أحمد محمد إسماعيل البيلي في أرجوزة اسمها: الجمانة، أرجوزة في الأحرف السبعة، فقد أرجع الخلاف إلى⁽¹⁾:

(1) - أحمد محمد إسماعيل البيلي، الجمانة، أرجوزة في الأحرف السبعة، دار الكتب العلمية، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005.

- أولاً: الاختلاف بحروف الهجاء، نحو: (تبينوا، تثبتوا).
- ثانياً: الاختلاف بحركات البنية وسكناها، (عتيا، عْتيا).
- ثالثاً: الاختلاف النحوي، (سأل) (سأل).
- رابعاً: الاختلاف بالمرادف، (يَضْرُكُم) (يَضْرِكُموا).
- خامساً: الاختلاف بكلمات مختلفة المعاني (هذا صرط، عَلِيٌّ) (هذا صراط عليّ).
- سادساً: الاختلاف بالذكر والحذف، نحو: (دَكَّا، دَكَّاء).
- سابعاً: الاختلاف بالتقديم والتأخير، نحو: (قاتلوا وقُتلوا)، (وقتلوا وقتلوا).
- وهذا الرأي قريب من الآراء التي سبقته مثل رأي ابن الجزري، والسخاوي، والرازي، ولا جديد فيه، رغم أن صاحبه من المحدثين.

وختلاصة المسألة:

- نزل القرآن أولاً بلغة قريش وأذن للصحابة أن يقرؤوا بلغاتهم توسعة لهم، ودليل ذلك حديث عثمان، لما قال لكتابة إذا اختلفتم مع زيد في شيء فاكتبوه بلغة قريش.
- ألزمهم بكتابته بلغة قريش عند الاختلاف، فلو تراضوا بغير لغة قريش لكان لهم ذلك، وهذا دليل بقاء بعض الكلمات التي كتبت بغير لغة قريش. والله أعلم.

17- القراء المشهورون من الصحابة:

ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام (224هـ) في أول كتابه (في القراءات) من نُقل عنهم شيء من وجوه القراءة من الصحابة - رضوان الله عليهم -، فذكر من الصحابة أبا بكر الصديق (13هـ)، وعمر بن الخطاب (23هـ)، وعثمان بن عفان (35هـ)، وعلي بن أبي طالب (40هـ)، وسالم مولى أبي حذيفة (12هـ)، وابن مسعود (32هـ)، وحذيفة بن اليمان (35هـ)، وطلحة بن عبد الله (36هـ)، وحفصة أم المؤمنين (25هـ)، وسعد بن أبي وقاص (51هـ)، وعائشة أم المؤمنين (58هـ)، وعمرو بن العاص (58هـ)، وأبا هريرة (59هـ)، وعبد الله بن عمر (63هـ)، وعبد الله بن عمرو بن العاص (65هـ)، وعبد الله بن عباس (68هـ)، وعبد الله بن السائب (70هـ)، وعبد الله بن الزبير (73هـ)، وكلُّهم من المهاجرين، وذكر من الأنصار: أبي بن كعب (20هـ)، وأبا الدرداء (32هـ)، ومعاذ بن جبل (33هـ)، وزيد بن ثابت (45هـ)، ومجمع بن جارية (توفي في خلافة معاوية)، وأنس بن مالك (31هـ)⁽¹⁾.

وقد اشتهر منهم بقراءة القرآن سبعة: عثمان، وعلي، وأبي، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو موسى الأشعري.

قال الذهبي: «فهؤلاء الذين بلغنا أنهم حفظوا القرآن في عهد النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأخذ عنهم عَرَضًا وعليهم دارت أسانيد الأئمة العشرة»⁽²⁾.

(1)- نقلا عن: السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، ت: عبد الكريم الزبيدي، ط2، دار البلاغة، بيروت، 1993م، (2/185).

(2)- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ط1، دار الكتب العلمية، 1997. (20/1).

18- / جواز القراءة باللهجات تيسيرا على الأمة:

لقد يَسَّرَ اللهُ على هذه الأمة المرحومة، خير أمة أخرجت للناس، وأذن لها أن تقرأ القرآن الكريم على طبائعها، توسعة من الله على عباده ورحمة لهم؛ لأن العربي المجبول على لغته تعسر عليه لغة قريش، قال الإمام أبو مسلم عبد الله مسلم بن قتيبة (276هـ) «فكان من تيسيره -عزَّ وجلَّ- أن أمره - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم - بأن يقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم: فالهذليّ يقرأ «عتي حين» يريد حتى حين [يوسف: 35]، لأنه هكذا لفظ بها ويستعملها، والأسديّ يقرأ: تعلمون [البقرة: 22]، وتعلم [المائدة: 116]، و(تَسَوَّدُ وُجُوهُ) [آل عمران: 106]، و(أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ) [يس: 60] (يعني كسر حرف المضارعة في ذلك كله). والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز. والآخر يقرأ (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ [البقرة: 11]، (وَعِضَ الْمَاءِ) [هود: 44] بإشمام الضم مع الكسر، (وهذه بضاعتنا رُدَّتْ إِلَيْنَا) [يوسف: 65] بإشمام الكسر مع الضم، و(مَا لَكَ لَا تُؤْمِنُ) [يوسف: 11] بإشمام الضم مع الإدغام، وهذا ما لا يَطُوعُ به كل لسان. ولو أن كل فريق من هؤلاء، أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً، لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضةٍ للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة. فأراد الله - برحمته ولطفه -، أن يجعل لهم متسعاً في اللغات، ومُتَصَرِّفاً في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين حين أجاز لهم به على لسان رسوله - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم -، أن يأخذوا باختلاف العلماء من صحابته في فرائضهم وأحكامهم، وصلاتهم وصيامهم، وزكاتهم وحجهم، وطلاقهم وعتقهم، وسائر أمور دينهم»⁽¹⁾. فالله عزَّ وجلَّ يسر على الأمة بما شاء، فقد أذن للعرب أن تقرأ بلغاتها بناء على الأصل الفطري، وقد توقف هذا الإذن عندما تلقاه أئمة القراءات العشر، فالقرآن الكريم دستور الأمة الخالد، وهو حياة هذه الأمة في دينها معاشها

(1)- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، الدينوري، تأويل مشكل القرآن، ت: سعد بن نجدت عمر، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2011، ص 64.

ومعادها، وقد كلفهم بتدبره وتلاوته والعمل به وأمرهم بتبليغه للناس كافة، فهو عز وجل خالق البشر يعلم ما طبع عليه الإنسان من تمسك العربي بلهجته التي نشأ عليها، وصعوبة انتقاله إلى غيرها، لاسيما الشيخ الفاني والعجوز، والأعرابي الجلف، وقد أجاز للناس على لسان رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أن يأخذ باختلاف العلماء من صحابته كما قال: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»⁽¹⁾.

وقال أيضا: «أن المتقدمين من الصحابة والتابعين، قرؤوا بلغاتهم، وجروا على عادتهم، وخلّوا أنفسهم وَسَوِّمَ طباعهم، وكان ذلك جائزا لهم، ولقوم من القرءاء بعدهم مأمونين على التنزيل، عارفين بالتأويل؛ فأما نحن معشر المتكلفين، فقد جمعنا الله بحسن اختيار السلف لنا على مصحف هو آخر العرض، و ليس لنا أن نعدّوه»⁽²⁾.

وهو حين يقرر أن الصحابة والتابعين قرؤوا بلهجات قبائلهم وبلهجاتهم، لا يجيز للذين أتوا بعدهم أن يقرأ بلهجاتهم؛ لأنهم كانوا فصحاء أصحاب سليقة ينطقون على سجيّتهم وطباعهم. ويرى اللغويون العرب القدماء أن السليقة ترتبط بالجنس والوراثة، فالعربي السليقي هو الذي جمع ثلاث صفات وهي أن يكون عربي الجنس من أب عربي، ويسكن في بلاد العرب ويتكلم لغة العرب، فلا يتصور عند العرب أن يسيطر على ناصية اللغة العربية غير العربي، كما أنه يستحيل أن يتقنها إتقان العربي لها، فالعربي السليقي لا يخطئ أبدا، ولو تعمد الخطأ لما جازاه لسانه، «وهم بذلك كأنما تصوروا أنّ هناك أمرا سحريا هو سر السليقة، ذلك هو الجنس، فكأن الأمهات يرضعن أبناءهن السليقة في ألبانهن، وكأن تلك السليقة تتصل اتصالا وثيقا برمالهم وآثارهم وأطالهم ودمنهم»⁽³⁾، ثم إن تباهي العربي بلغته

(1)- قال أحمد والبخاري لا يصح، وهو في الضعيفة.

(2)- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 66.

(3)- رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، دار الرفاعي، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط2، 1983، ص 107.

أمر معلوم فاق الطبيعة، وما شغف العرب بالشعر وحفظه وروايته إلا وجها من وجوه حفظ اللغة والحرص على سلامة السليقة من أدنى شائبة. ويرى المحدثون أن السليقة: لا تعدو أن تكون مرحلة من مراحل إتقان اللغة، عندما لا يكاد المتكلم يشعر بخصائص كلامه، من حيث الأصوات وأبنية الألفاظ، وتراكيب الجمل، فهو يؤدي الكلام بصورة آلية، دون أن يكون له أي اختيار في هذه النواحي، فاللغة (ملك) من يتعلمها لا دخل فيها للجنس أو الوراثة؛ مثل الطفل الذي ولد من أبوين عربيين ثم سافر إلى أوروبا، فيشب وينمو يتكلم تلك اللغات مثل أبنائها. وهي حقيقة ثابتة، وليس لدى المحدثين، شيء، غامض في السليقة يعمل عمل السحر.

وهناك كلمة أخرى للقاسم بن ثابت (302هـ): «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بَعَثَ نَبِيَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالْعَرَبُ مَتَنَاوِثُونَ فِي الْمَحَالِّ وَالْمُقَامَاتِ، مَتَبَايِنُونَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ وَاللُّغَاتِ وَلِكُلِّ عِمَارَةِ لُغَةٍ ذَلَّتْ بِهَا أَلْسِنَتُهُمْ وَفَحَوَى قَدِ جَرَتْ عَلَيْهَا عَادَاتُهُمْ، وَفِيهِمُ الْكَبِيرُ الْعَاسِي، وَالْأَعْرَابِيُّ الْفُحُّ، وَمَنْ لَوْ رَامَ نَفْيَ عَادَتِهِ وَحَمَلَ لِسَانَهُ عَلَى غَيْرِ دُرْبَتِهِ تَكَلَّفَ مِنْهُ حِمْلًا ثَقِيلًا، وَعَالَجَ مِنْهُ عِبْنًا شَدِيدًا، ثُمَّ لَمْ يَكْسِرْ عَزْبَتَهُ، وَلَمْ يَمْلِكْ اسْمَرَارَهُ إِلَّا بَعْدَ التَّمْرِينِ الشَّدِيدِ وَالْمَسَاجِلَةِ الطَّوِيلَةِ، فَاسْقَطَ اللَّهُ عَنْهُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى هَذِهِ الْمِحْنَةَ وَأَبَاحَ لَهُمُ الْقِرَاءَةَ عَلَى لُغَاتِهِمْ، وَحَمَلَ حُرُوفَهُ عَلَى عَادَتِهِمْ، وَكَانَ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقْرَأُهُمْ بِمَا يَفْقَهُونَ، وَيَخَاطِبُهُمْ بِالَّذِي يَسْتَعْمَلُونَ بِمَا طَوَّقَهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ، وَشَرَحَ بِهِ صَدْرَهُ، وَفَتَقَ بِهِ لِسَانَهُ، وَفَضَلَهُ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ»⁽¹⁾.

فمن خلال هذا القول وغيره نستنتج أن الله أباح أن يقرأ القرآن بغير لسان قريش توسعة على العرب، لأن الله لا يكلف أحدًا فوق استطاعته، وإذا وسع على العرب وسع عليهم جميعًا لم يوسع على قوم دون قوم؛ لأن من العرب من يدغم ومنهم من يظهر، وبعضهم يميل والآخر يفتح، ومنهم من يشمم ومنهم من يتمم، إلى غير ذلك من وجوه

(1)- أبو شامة، المرشد الوجيز ص 128.

اللغات، وهذا الاختلاف لا يكون داخلاً تحت قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82]، إذا ليس كل شخص أن يقرأ بما يشاء مما يوافق لغته، من غير توقيف، بل كلها منصوطة أو مأذون بها، ودليله قوله - عليه الصلاة والسلام - «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف» فقد صرح بنزول الأحرف السبعة كلها. وقد كانت العرب أمة أمية لا تعرف القراءة والكتابة إلا القليل منهم، فكان يشق عليهم الانتقال من لغتهم إلى لغة غيرهم، لو طلب ذلك لما استطاع إلا بمشقة كبيرة، وجهد عظيم، فوسع عليهم اختلاف الأداء والنطق، وتخفيفاً عنهم لأنهم طبعوا وتعودوا على الكلام بلغتهم، وقد قال رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها. وقد قال أبو عمر: بلحونها وأصواتها مذاها وطباعها»⁽¹⁾.

وهذا دليل على أنّ اللغة العربية مثلها مثل جميع اللغات، لم تكن موحدة منذ الجاهلية، وأنها كانت لهجات متعددة، وأنّ الازدواج اللغوي قديم في العربية. وهو يحدث لكل لغة تنتشر في رقعة واسعة تفصل بينها حواجز أو تختلط بغيرها، وهذا لا يضيرها في شيء، ولم يمنعها من أن تكون بعد ذلك لغة علم وحضارة، وأن تتغلب لغة من لغاتها على غيرها في أزمنة طويلة، ومن أجل هذا الاختلاف أذن الله لهم بأن يقرأوا القرآن بسبعة أحرف.

وقد قال أبو عمر بن عبد البر (665هـ): «وأما العربي المجهول على لغة، فلا يكلف لغة قريش لتعسرها عليه، وقد أباح الله تعالى له القراءة على لغته والله أعلم»⁽²⁾، معلوم أن القرآن الكريم أنزل بلغة قريش ومن جاورهم من أهل الحجاز، ثم أباح للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي ألفوها ونشئوا عليها على اختلاف في الألفاظ والإعراب، ولم يكلفوا الانتقال من لغتهم إلى غيرها. لذلك فقد صح في أحاديث كثيرة بعض قراءات الصحابة التي كانت

(1)- أبو عمر الداني، جامع البيان في القراءات السبع، ت: عبد الرحمن الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2006، (1/109).

(2)- أبو شامة، المرشد الوجيز، ص 102.

مخالفة للمصحف قبل جمع عثمان نحو: الصوف و(العهن) [القارعة: 05]، وزقية وهي (صيحة) [يس: 28]، وخططنا وهي (وضعنا) [الانشراح: 02]، حطب جهنم وهي (حصب) [الأنبياء: 98]، ونحو ذلك، فقبض رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وكل رجل منهم متمسك بما أجاز له الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وإن كان مخالفا لقراءة صاحبه، وهي رخصة مؤقتة انتهت بكتابة المصحف الإمام زمن عثمان وإجماع الصحابة عليه، وقد يقول قائل إن ما صح من قراءة بعض الصحابة مثل (صيحة) (زقية)، هل هو قرآن أم لا؟ فالجواب والله أعلم، أن القرآن كان يكتب لحظة نزوله بلغة قريش، ثم أذن لمن لا يستطيع أن يقرأ بلغته أن يقرأ بأحرف أخرى فكان الاختلاف موجود، لكن لما جمع المصحف زمن عثمان أخذوه من صحف أبي بكر، وصحف أبي بكر جمعها زيد مما كتب بحضرة الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

ومصحف عثمان كان يشتمل على لغات بعض القبائل؛ لأنه لم يلزمهم بكتابته بلغة قريش إذا تراضوا وتوافقوا، إنما أمرهم أن يكتبوه بلغة قريش إذا اختلفوا، ودليل ذلك قوله: «إذا اختلفتم مع زيد بن ثابت فاكتبوه بلغة قريش»، قال أبو شامة: «هذا هو الحق؛ لأنه إنما أبيع لهم أن يقرأ بغير لسان قريش توسعة على العرب، فلا ينبغي أن يوسع على قوم دون قوم، فلا يكلف أحد إلا قدر استطاعته، فمن كانت لغته الإمالة، أو تخفيف الهمز، أو الإدغام، أو ضم ميم الجمع، أو صلة هاء الكناية، أو نحو ذلك فكيف يكلف غيره؟ وكذا كل من كان من لغته أن ينطق بالشين التي كالجيم في نحو (أشدر)، الصاد التي كالکاف، ونحو ذلك، فهُمْ في ذلك بمنزلة الأثغ، والأرت، لا يكلف ما ليس في وسعه، وعليه أن يتعلم ويجتهد، والله أعلم»⁽¹⁾.

ومن خلال ما سبق نستنتج الآتي:

(1) - أبو شامة، المرشد الوجيز، ص 90.

– صعوبة انتقال الإنسان من لغته إلى لغة غيره وفيه من المشقة والتكلف الشيء الكثير.

– إباحة القراءة باللغات لمن عسر عليه القراءة بلغة قريش.

إلزام العرب بالقراءة بلغة قريش كان يمكن أن يثير فيهم التعصب والحمية للغتهم، «لأنّ العربي إذا فارق لغته التي طبع عليها يدخل عليه الحمية من ذلك، فتأخذه العزة»⁽¹⁾. وهذا كان في الصدر الأول في زمن الصحابة فلينتبه إلى هذا الأمر.

(1) - المصدر السابق، ص 89.

أبو جعفر المدني:

اسمه: هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، مولى أبي الحارث عبد الله عيَّاش المخزومي⁽¹⁾.

كنيته: أبو جعفر.

مولده: لم تذكر الكتب التي اطلعت عليها تاريخ مولده، ولكنها ذكرت تاريخ وفاته سنة ثلاثين ومائة عن نيف وتسعين سنة، فيكون زمن ولادته في خلافة معاوية - رضي الله عنه -.

شيوخه: عرض القرآن على مولاه عبد الله بن عيَّاش بن أبي ربيعة، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة، وروى عنهم⁽²⁾.

مناقبه: تابعي مشهورٌ كبير القدر تصدّر لإقراء القرآن دهرًا، وهو إمام أهل المدينة في القراءة مع كمال الثقة وتمام الضبط⁽³⁾.

- وقال يحيى بن معين: كان إمام أهل المدينة في القراءة فسمي القارئ بذلك، وكان ثقة قليل الحديث.

- قال مالك: كان أبو جعفر رجلًا صالحًا يقرئ الناس بالمدينة.

- وقال ابن زياد: لم يكن بالمدينة أحد أقرأ للسنة من أبي جعفر، وكان يقدم في زمانه على عبد الرحمن بن هرمز الأعرج⁽⁴⁾.

(1)- الذهبي، معرفة القراء الكبار (40/1) و(23/1) الهامش.

(2)- ابن الجزري، أبو الخير، محمد بن محمد بن محمد بن محمد، تجبير التيسير، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، 2004، ص 19.

(3)- الذهبي، معرفة القراء الكبار (40/1).

(4)- ابن الجزري، أبو الخير، محمد بن محمد بن محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، عُني بنشره لأول مرة ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، 1351هـ. (383/2).

وفاته: توفي بعد أن عمّر طويلاً وعاش نيفاً وتسعين سنة، سنة ثلاثين ومائة (130هـ)

رحمه الله.

رواته: اشتهر من رواته اثنان:

عيسى بن وردان: وهو أبو الحارث بن وردان المدني الحذاء، إمام مقرئ حاذق، وراو محقق ضابط، عرض على الإمام نافع، وهو من قدماء أصحابه، وشاركه في الإسناد⁽¹⁾، توفي في حدود (160هـ)⁽²⁾.

ابن جمّاز: وهو أبو الربيع بن مسلم بن حجاز، وقيل سليمان بن سالم بن جمّاز الزهري مولاهم المدني، مرئ جليل ضابط، وكذلك عرض على الغمام نافع توفي بعد السبعين والمائة، بعد (170هـ)⁽³⁾.

(1) - الذهبي، معرفة القراء الكبار (43/1).

(2) - ابن الجزري، غاية النهاية (616/1).

(3) - ابن الجزري، غاية النهاية (315/1).

يعقوب الحضرمي:

اسمه: يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مولاهم البصري⁽¹⁾.

مولده: ولد بعد الثلاثين والمائة، وذكر ابن الجزري بأنه توفي أبو عمرو بن العلاء (154هـ) وعمره سبع وثلاثين سنة⁽²⁾.

شيوخه: أخذ القراءة عرضا عن: أبي المنذر سلام بن سليمان الطويل المدني، وعن شهاب بن شريفة، وأبي يحيى، ومهدي بن ميمون، وأبي الأشهب جعفر بن حيان العطاري⁽³⁾.

مناقبه: هو أحد القراء العشرة، وإمام أهل البصرة، مولاهم المقرئ النحوي أحد الأعلام تصدر للإقراء والتحديث.

وكان يعقوب أعلم الناس في زمانه بالقراءات والعربية ووجوهها والرواية، وكلام العرب، والفقه، وكان فاضلاً تقياً، ورعاً زاهداً، سُرق رداؤه في الصلاة وردّ إليه ولم يشعر لشغله بالصلاة⁽⁴⁾.

انتهت إليه رياضة الإقراء بعد أبي عمرو بن العلاء، وكان إمام جامع البصرة سنين، والبصرة مشحونة بالعلماء. قال ابن أبي حاتم: سُئل أبي وأحمد بن حنبل عنه فقال كل منهما (صدوق).

وقال السعدي: كان يعقوب من أعلم أهل زمانه بالقرآن والنحو وغيره، وأبوه وجدّه، فهو عالم بن عالم بن عالم، وكلهم عاش 88 سنة، وجده هو ابن أبي إسحاق الحضرمي. قال الأهوازي: أنشد فيه أبو عبد الله محمد بن أحمد اللاكاني⁽⁵⁾:

(1)- الذهبي، معرفة القراء الكبار (94/1).

(2)- ابن الجزري، غاية النهاية (386/2).

(3)- المصدر نفسه (387/2)

(4)- الذهبي، معرفة القراء الكبار (95/1).

(5)- الذهبي، معرفة القراء الكبار (94/1).

أَبُوهُ مِنَ الْقُرَّاءِ كَانَ وَجَدُهُ
وَيَعْقُوبُ فِي الْقُرَّاءِ كَالْكُوكَبِ الدُّرِّيِّ
تَفَرَّدَهُ مَحَضُ الصَّوَابِ وَوَجْهُهُ
فَمَنْ مِثْلُهُ فِي وَقْتِهِ وَإِلَى الْحَشْرِ

وقال ابن غليون: إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب. فقد كانت قراءته منتشرة في البصرة مدة خمسة قرون⁽¹⁾.

مصنفاته: له كتاب سماه (الجامع) جمع فيه عامة اختلاف وجوه القراءات، ونسب كل حرف إلى من قرأ به.

كتاب (وقف التمام) وكان يأخذ أصحابه بعد آي القرآن العزيز فإن أخطأ أحدهم في العدّ أقامه.

رواته: روى عنه خلق كثير.

روح: هو أبو الحسن روح بن عبد المؤمن الهذلي مولاهم البصري، النحوي، مقرئ جليل ثقة ضابط مشهور، وهو من جلة أصحاب يعقوب الحضرمي، عرض عليه محمد بن وهب الثقفي، والزيبري وغيرهما، وروى عنه البخاري في صحيحه، وذكره ابن حبان في الثقات، توفي سنة (أربع وثلاثين ومئتين) (234هـ)⁽²⁾.

رويس: وهو أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، المعروف برؤيس، مقرئ حاذق ضابط مشهور، أخذ القراءة عرّضاً عن يعقوب الحضرمي، قال عنه الداني: وهو من أحذق أصحابه⁽³⁾ روى عنه التمار الزيبري، وغيرهما توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين (238هـ) بالبصرة⁽⁴⁾.

(1)- ابن الجزري، غاية النهاية (94/1).

(2)- ابن الجزري، غاية النهاية (285/1).

(3)- الذهبي، معرفة القراء الكبار

(4)- ابن الجزري، غاية النهاية (280/1).

خلف بن هشام العاشر:

اسمه: خلف بن هشام بن خلف بن ثعلب بن هشيم بن داود بن مقسم الأسدي البزار البغدادي⁽¹⁾.

كنيته: أبو محمد.

مولده: ولد سنة خمسين ومائة (150هـ)⁽²⁾.

شيوخه: أخذ القراءة عن سليم بن عيسى، وعبد الرحمان بن حماد عن حمزة، وعن أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري عن المفضل الضبي⁽³⁾.

مناقبه: هو أحد القراء العشرة، وهو راو من رواة حمزة. كان إماما عُلما زاهدا عالما كبيرا. وثقه يحيى بن معين والنسائي وغيرهما، وروى له الحديث الإمام مسلم في صحيحه، والإمام أحمد في مسنده، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في مستدركه.

وقد ذكر الذهبي أنه كان يسرد الصوم، ولعله ما بلغه النهي عن ذلك أو تأول الحديث⁽⁴⁾.

مصنفاته: ألّف خلف مجموعة من الكتب، لم يصلنا منها شيء، ذكرها ابن النديم، وهي: 1- كتاب القراءات، 2- كتاب الوقف والابتداء، 3- كتاب اختلاف المصاحف، 4- كتاب متشابه القرآن، 5- كتاب العدد في عدّ آي القرآن، 6- كتاب حروف القرآن⁽⁵⁾.

رواته:

(1)- ابن الجزري، غاية النهاية، (272/1).

(2)- ابن الجزري، غاية النهاية، (273/1).

(3)- ابن الجزري، تاريخ القراء، (273/1)..

(4)- الذهبي، سير أعلام النبلاء، (8/9).

(5)- ابن النديم، الفهرست، ص 54، 55، 55، 56، 57، 58.

إسحاق الورّاق: وهو أبو يعقوب بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله المرّوزي ثمّ البغدادي، ورّاق خلف وراوي اختياره عنه، ثقة، كان قيما بالقراءة، وتوفي سنة (280هـ)⁽¹⁾.

إدريس: وهو أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحدّاد، البغدادي، إمام ضابط متفقه ثقة، أقرأ الناس ورّحل إليه من البلاد؛ لاتقانه، وعلو إسناده، سئل عنه الدارقطني، فقال ثقة وفوق الثقة بدرجة، توفي (292هـ)⁽²⁾.

وفاته: توفي الإمام أبو محمد خلف بن هشام البزار، شيخ القراء والمحدّثين ببغداد سنة تسع وعشرين ومائتين (229هـ). هو مختلف زمن الجهمية⁽³⁾.

(1)- ابن الجزري، غاية النهاية، (568/1).

(2)- الذهبي، معرفة القراء الكبار، (145/1).

(3)- ابن العماد، شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998، (178/2).

الفصل الأول: المستوى الصوتي

- 1- تعريف اللغة
- 2- الفرق بين اللغة واللهجة
- 3- المقطع الصوتي
- 4- الهمز
- 5- الإدغام
- 6- الإمالة
- 7- النبر
- 8- الإشمام
- 9- المماثلة بين الصوائت
- 10- اختلاس الحركة
- 11- الإشباع
- 12- التشديد والتخفيف
- 13- ياءات الإضافة

درس العرب أصوات لغتهم في مرحلة زمنية مبكرة على يد الخليل وسيبويه، وابن جني وغيرهم، وكانت هذه الدراسة وسيلة لا غاية، فدراسة الخليل خدمة لعلم المعاجم، ودراسة سيبويه خدمة للدراسات الصرفية والنحوية، ثم جاء ابن جني الذي وضع أركان هذا العلم ورفع بنيانه بتأليف كتابه «سر صناعة الإعراب» الذي خصصه لعلم الأصوات، ثم حمل لواء العلم القراء وعلماء التجويد واعتنوا به عناية خاصة، ولم تخرج أقوالهم عما رسمه اللغويون والنحاة الأوائل، فقد سلكوا طريقهم، وترسموا خطاهم وكان هدفهم خدمة كتاب الله، ولم تتعد هذه الأمور إلى مجالات تطبيقية أخرى.

ولما كان الكلام البشري يتألف من جمل، وتتألف الجمل من كلمات، والكلمات من أصوات، فالأصوات هي جوهر اللغة أو المادة الأساسية التي يتشكل منها الكلام، واللبننة الأولى في بنية اللغة، والدراسة العلمية تقتضي البدء بأصغر مكونات هذه البنية؛ لأن دراسة العناصر التكوينية ينبغي أن يكون مقديما على غيره، والتحليل العلمي والمنطقي للغة يقول بأن دراسة الأصوات يخدم المستويات اللغوية الأخرى ويقدم لها المساعدة، إذ يستحيل دراسة علم الصرف دراسة علمية صحيحة دون الاعتماد على الأصوات؛ لأن كثيراً من قضايا علم الصرف هي من صريح علم الصوت، مثل الإعلال والإبدال والإدغام وغيرها. وعلم الدلالة يمتح من علم الأصوات، ويحتاج إليه لدراسة التبادلات الصوتية في الموضع الواحد. مثل (نضح، نضح)، (خضم، قضم). وعلم النحو يحتاج إلى علم الأصوات وإلى الصرف، فبعض القضايا النحوية تحتاج إلى علم الأصوات مثل قضايا الممنوع من الصرف، والإعراب التقديري، كذلك يقدم لعلم النحو خدمة جلية في التفرقة بين الجمل الاستفهامية والجمل الإثباتية، وذلك بالاعتماد على ظاهرة التنعيم، أو التلوين الصوتي، وكذلك ظاهرة النبر، وخاصة نبر الكلمات، لا الحروف؛ لأن اللغة العربية لغة غير نبرية ولا تنغيمية بخلاف بعض اللغات الأخرى.

1- تعريف اللغة:

أَصْلُهَا لُغِيٌّ أَوْ لُغَوٌ، والهَاءُ عَوْضٌ - عن الياء والواو - وَتَجْمَعُ عَلَى لُغِيٍّ مِثْلُ بُرَّةٍ وَبُرِّيٍّ، وَ(لُغَاتٌ) أَيْضًا. أَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا (لُغَوِيٌّ) وَلَا يُقَالُ: لُغَوِيٌّ⁽¹⁾.

وقد تنوعت عبارات العلماء، قديمًا وحديثًا في بيان حدّ اللغة وتعريفها فقال ابن جني: «أَمَّا حُدُّهَا، فَإِنَّهَا أَصْوَاتٌ يَعْبُرُ بِهَا كُلُّ قَوْمٍ عَنْ أَغْرَاضِهِمْ، هَذَا حُدُّهَا»⁽²⁾، وقال ابن سنان الخفاجي (466هـ): «هي كل ما يتواضع القوم عليه من الكلام»⁽³⁾، وابن سنان هنا يرجح أن اللغة تواضع واصطلاح، والحديث عن هذه المسألة غير علمي، لعدم توفر الأدلة في هذه المسألة.

وعرفها أحمد مختار عمر: «معنى موضوع في صوت»⁽⁴⁾.

جوهر اللغة أصواتها، وهي تلك الرموز الملفوظة لا المكتوبة، وهذه الأصوات المنتظمة تعاقبها تحمل معنى، وهي اجتماعية، يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، هدفها التواصل بين أفراد المجتمع؛ لأنّ الإنسان اجتماعي بطبعه، وننبه إلى الخصائص العامة التي تشترك فيها كل اللغات وهي: 1- كلها أصوات. 2- لكل لغة نظام خاص بها بل هي نظام من الأنظمة، أي نظام صوتي، صرفي، نحوي، معجمي. 3- اللغات كلها اعتباطية، وهو سبب اختلافها، فلو كانت العلاقة بين الدال والمدلول معللة، لكانت لغة واحدة. 4- اللغات كلها متشابهة ومختلفة في آن واحد؛ متشابهة في الخصائص العامة مختلفة في اعتباطية العلامة. واختلاف

(1)- زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، ت: أحمد إبراهيم زهرة، دط، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2004، (ل، غ، ا)، ص 291.

(2)- ابن جني، سر صناعة الإعراب (44/1).

(3)- ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ت: علي فؤاد، ط2، الخنجي، 1994م، ص 43.

(4)- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، دار العروبة للنشر والتوزيع، ط1، 1982، ص 05.

اللغات آية من آيات الله جلا وعلا، قال تعالى: ﴿ وَمَنْ آتَيْنَاهُ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَأَخْلَفَ لِسَانِكُمْ وَالْوَنُكُمُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [الروم: 22].

2- الفرق بين اللغة واللهجة:

استخدم القدماء مصطلح (اللسان واللغة) فاللسان يقصدون به ما نقصد نحن اليوم
باللغة، فيقولون لسان عربي، لسان فارسي، لسان رومي، لسان حبشي، وأما اللغة فيقصدون
بها ما نقصد نحن اليوم باللهجة، فيقولون لغة قريش، لغة تميم، لغة هوازن، لغة بكر، لغة
قيس.

عند القدماء		عند المحدثين
لسان	←	لغة
لغة (لحن)	←	لهجة

ونُقِلَ عنهم لفظة (لحن) أيضاً، فإذا سمع العربي كلمات غير مألوفة قال: «ليس هذا
لحني، ولا لحن قومي» أي ليست هذه الكلمات من لغتي، ولا لغة قومي؛ لأن عدد لغات
العرب كثير.

وقد تجتمع في الرجل أكثر من لغة، فقد أفرد ابن جني بابا سماه: (باب في الفصح
يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً)⁽¹⁾.

وذكر عدة أمثلة منها قول لبيد بن أبي ربيعة العامري:

سَقَى قَوْمِي بِنِي مَجْدٍ وَأَسْقَى نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هَلَالِ

فقد وردت في هذا البيت لغتان (سقى) و(أسقى).

ووردت لغتان في كلمة (وفى) و(أوفى).

(1)- ابن جني، الخصائص (315/1).

قال طفيل الغنوي:

أَمَا ابْن طَوْقٍ فَقَدْ أَوْفَى بِذِمَّتِهِ كَمَا وَفَى بِقِلاصِ النَّجْمِ حَادِيهَا

والناس تختلف أحوالها في تلقي اللغات، فمنهم من يخف ويسرع، ومنهم من يستعصم ويتمسك بلغته ولا يجيد عنها، بسبب حبه لها وإيثاره إياها، أو لصعوبة تحول لسانه إلى لغة غيرها، ومن ذلك ما رواه أبو حاتم قال: «قرأ عليّ أعرابي بالحرم: (طِيبي لهم وحسن مآب)، فقلت: ﴿طُوبَى لَهُمْ وَحَسُنُ مَأَابٍ﴾ [الرعد: 29]، فقال طيبي، فقلت: طُوبى، فقال: طيبي، فلما طال عليّ قلت: طُوطُو، فقال: طي طي، أفلا ترى استعصام هذا الأعرابي بلغته وتركه متابعة أبي حاتم»⁽¹⁾، وواضح من هذه القصة أن الأعرابي امتنع عن نطق لغة غيره تعصبا. فلو أراد ذلك لاستطاع ودليل ذلك أنّ أبا حاتم طلب منه قول طو طو فقال طي طي.

جاورت العربية عدة لغات منها ما هو من فصيلها السامي، ومنها ما هو من الفصيل الحامي ومنها ما هو من اللغات التي يطلق عليها اسم الهندوأوروبية، فقد جاورت الفارسية من الشرق، والسريانية والرومية والنبطية من الشمال، واحتكت بالعبرية والقبطية من الغرب، وخالطت الحبشية واليمينية القديمة من الجنوب، «فالكلمات العربية الدالة على مظاهر الحياة الحضرية، وما إليها من الأمور التي لم تكن مألوفة في البيئة العربية الأولى، ومعظم الكلمات المتعلقة بمنتجات الصناعة، وشؤون التفكير الفلسفي انتقلت إلى العربية من الآرامية، وصراع العربية مع الفارسية أثر في كلتا اللغتين في كثير من المفردات والتراكيب بل في الأساليب والأخيلة»⁽²⁾. واللغات تتطور وتنقسم نتيجة عملي الانعزال أو الاختلاط.

(1)- ابن جني، الخصائص (326/1).

(2)- عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص 130.

3- المقطع⁽¹⁾ الصوتي:

يتألف كلامنا من جمل وتتألف الجمل من كلمات وتتألف الكلمات من أصوات، والأصوات هي حروف وحركات، وتتنظم الحروف والحركات وفق أشكال محددة أكبر من الوحدات الصوتية، أُطلق عليها اسم المقطع.

ذكر ابن جني المقطع وقصد به المخرج، قال: «اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تشبه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها»⁽²⁾.

وورد في أول كتاب (تقويم النظر) لابن الدهان (592هـ): «ومن الألفاظ والحروف المقاطع، والمقاطع تنقسم إلى خفيفة وثقيلة، فالخفيف مركب من صامت ومصوت، والثقل من صامتين ومصوت»⁽³⁾.

ولم يُعَنَّ اللغويون العرب الأوائل وعلماء القراءات والتجويد بعلم الأصوات القطعية الذي يُعنى بالصوامت والصوائت، ولا بعلم الأصوات الفوققطعية الذي يبحث في الأصوات التطريزية أو التركيبية مثل النبر والتنغيم، لكون مباحثه أقرب إلى المسائل النظرية منها إلى التطبيق والأداء النطقي، ويذهب كثير من الدارسين إلى أن العرب لا تعرف المقطع ولا النبر ولا التنغيم لكون اللغة العربية ليست لغة نبرية ولا تنغيمية.

(1)- المقطع لغة: اسم مكان على وزن مَفْعَل، وهو موضع قطع الشيء. والمصدر القطع، وهو إبانة بعض أجزاء الشيء من بعض، ومقطع كل شيء ومنقطعة آخره حيث ينقطع [ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: (قطع) (145/10)].

(2)- ابن جني، سر صناعة الإعراب، (19/1).

(3)- ابن الدّهان، محمد بن علي بن شعيب، تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة، ونبذ مذهبية نافعة، ت: د. صالح بن ناصر بن صالح الخزيم، ط1، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، 1422هـ - 2001م (57/1).

وقد تعددت تعريفات المقطع وتباينت بسبب اختلاف نظرهم إليه واختلاف منطلقاتهم في التعريف، فإذا نظرنا إلى المقطع من زاوية الوضع العضوي لآلة النطق فهو ضغطة أو نبضة صدرية واحدة لأنَّ ضغط الحجاب الحاجز على التجويف الصدري لا يكون مرة واحدة ولا يسير على وتيرة واحدة، بل تكون النبضات مختلفة طولاً وقصراً، فعند نطق (ضَرَبَ) بصورة متأنية فإن الواحد منا يستطيع تمييز ثلاثة ضغطات تنتج من ثلاثة مقاطع صوتية هي: (ضَ، رَ، بَ)، وعند نطق (لم يضرب) يمكن ملاحظة وتمييز ثلاثة مقاطع أيضاً هي: (لم، يض، رب) تقابلها ثلاث ضغطات للحجاب الحاجز.

وإذا نظرنا إلى المقطع من جهة التحليل الفيزيائي للموجة الصوتية «بأنه قمة إسماع تقع بين حدين أدنيين من الاستماع»⁽¹⁾. فعند القيام بالتجارب في المعمل بواسطة أجهزة متطورة يظهر الكلام الذي تحول إلى موجة صوتية على شكل خط متموج مكوّن من قمم ووديان، تحتل الصوامت القواعد (الوديان) وتحتل الحركات القمم، وتوجد ثلاثة صوامت (جوامد) تقترب من الحركات (الدوائب) في قوة الإسماع وهي حرفا الغنة وحرف الانحراف (الميم والنون، واللام)، فالمقطع يتكون من قاعدة تتبعها قمة وقد تتلوها قاعدة أخرى أحيانا وقد لا تتلوها بناء على نوع المقطع.

كما يعرف المقطع بالاستناد إلى المكونات الصوتية له، وهو تتابع من الأصوات الكلامية أصغر من الكلمة وأكبر من الصوت، ويمكن أن توجد بعض الكلمات تتكوّن من مقطع واحد، مثل: ما، من، في، (تمرّ) في الوقف، وهذه الكلمات يطلق عليه مصطلح (أحادية المقطع). والكلمة التي فيها مقطعان فأكثر تسمى (متعددة المقاطع). والمقطع يبدأ بصامت يتبعه مصوّت (صائت، حركة) قصير أو طويل، متبوع بصامت آخر أو غير متبوع. «ويتم ذلك في كل لغة على حدة، حيث إن لكل لغة خواصها ومميزاتها في تتابع هذه الحزم

(1)- ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، دط، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1997، ص

أو العناقيد ومكوناته، على ما هو ثابت مقرر الدراسة التركيبية أو النباتية للغات»⁽¹⁾. وهو وحدة في كل لغة على حدة، وأنواعه مختلفة وخاصة بكل لغة أو مجموعة لغات، إذاً المقطع في أبسط صوره يتكون من حركة قصيرة أو طويلة محاطة أو مكتنفة بصامت أو أكثر، ولا يمكن أن نتصور كلمة تتكون من أقل من مقطع، أما أكبر كلمة تتكون من مقطع فهي تختلف باختلاف اللغات، لكنَّ عدد المقاطع محدود ولا يمكن تجاوزه. وقد أحصى الباحثون خمسة من المقاطع الموجودة في اللغة العربية.

هناك معياران لتصنيف المقاطع: الأول من حيث الانفتاح والانغلاق، وهي تنقسم إلى قسمين طبقاً لهذا المعيار:

أ- المقطع المفتوح: وهو الذي ينتهي بحركة طويلة أو قصيرة.

نحو: كتب: ك/ت/ب: ص ح/ ص ح/ ص ح فكل هذه المقاطع مفتوحة.

ونحو: ما: (ص ح ح) وهذا المقطع مفتوح لأنه ينتهي بحركة طويلة.

ب- المقطع المغلق: وهو الذي ينتهي بصامت (ساكن).

نحو: قد: (ص ح ص) فهو ينتهي بصامت.

ونحو: نار: (ص ح ح ص) فهو مقطع مغلق.

والقسم الثاني من حيث الطول والقصر ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- قصير: وهو الذي يتكون من (ص ح) مثل (س).

(1)- كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، دط، القاهرة، مصر، 2000، ص 506.

ب/- متوسط: وهو الذي يتكون من (ص ح ص) مثل (كم)، و(قد)، أو (ص ح ح) مثل (ما)، (لا).

ج/- طويل: وهو الذي يتكون من (ص ح ح ص) مثا (نار)، أو (ص ح ص ص) مثل (بحر) في حالة الوقف.

وتعد المقاطع الآتية: (ص ح)، و(ص ح ح)، و(ص ح ص) أكثر الأنواع شيوعا في النسيج العربي، أما المقاطع (ص ح ح ص)، و(ص ح ص ص)، (ص ح ح ص ص) فهي قليلة الشيوع لا تكون إلا في الوقف، وغالبا ما يحتال العربي للتخلص منها، بتحويلها إلى المقاطع الشائعة.

«وهناك عبارة تجمع أنواع المقاطع العربية مرتبة حسب ما سبق (أ/ لا/ تَشُدْ/ تَأَقْ/ كلُّ/ سارّ) يلحظ الوقف بالسكون على المقطع الثالث وما بعده»⁽¹⁾.

لا وجود لمقطع يتكون من صوت واحد أو يكون خاليا من الحركة، كما لا يبدأ المقطع في العربية بصوتين صامتين إلا نادراً،

لا يبدأ المقطع بحركة، ولكن كلمة (اسم/ إ س م) تبدأ بحركة.

لا ينتهي المقطع بصوتين صامتين إلا في الوقف أو في حالة إهمال الإعراب؛ أي التسكين.

لا يتوالى ثلاثة صوامت داخل الكلمة إلا في وسط الكلام، وعندئذ يتحايل عليهم العربي بتحريك واحد منهم ليكون النسيج العربي مقبولا ومستساغاً.

(1)- محمد حسن حسن جبل، المختصر في أصوات اللغة العربية (دراسة تطبيقية نظرية)، ط7، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2012، ص 172.

والغالب في النسيج العربي هو أن تتكون الكلمة من مقطعين إلى خمسة، وقد تتكون من مقطع وقد تصل إلى أحد عشر مقطعاً، كما في قولنا (فَلأَتَعَجَّلَنَّكموها)

فَ لَ أ ت ع ج ج ل ن ن ك م ه
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11

وفي القرآن لا تزيد على سبعة مقاطع مثل (فسيكفيكهم) و(أنلزمكموها).

4/- الهمز:

تُعدّ مسألة الهمز من الظواهر اللغوية البارزة التي أثارت إشكالات كبرى في الدرس اللغوي العربي وبالخصوص الصوتي؛ لأنّ لها علاقة وثيقة وصلة محكمة بالقراءات القرآنية واللّهجات العربية إلى جانب اتصالها بقضايا إملائية وأخرى صوتية، فقد اختلف العرب في جاهليتهم في نطقها إلى قسمين الأوّل حَقَّقها والثاني سَهَّلها وخَفَّفها، كما اختلف الكُتَّاب في رسمها إلى فريقين؛ فريق التحقيق رسمها ألقًا مطلقًا في جميع مواقعها، والفريق الآخر رسمها مرة ألفا وتارة واوًا وأخرى ياءًا، كما أنّ لها علاقة بحروف المدّ نطقًا ورسمًا، فقد جعلها الخليل جوفية هوائية لا مخرج لها مع حروف المدّ، أي مخرجها مقدر لا محقق، بالإضافة إلى أنّها «إذا رَفَّه عنها [أي سهلت وخففت] لانت، فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصحاح»⁽¹⁾، والهمزة تناولها العلماء من جوانب مختلفة، فقد أفردت لها كتب كما ذكر ابن النديم (ت 385هـ) في الفهرست: أن محمدًا بن المستنير (206هـ) الملقب بقطرب وأبا زيد الأنصاري (ت 215هـ)، وعبد الله بن قريب الأصبعي (ت 213هـ)، قد ألّف كل واحد منهم كتابًا بعنوان (الهمز)⁽²⁾. وقد أفردت لها أبواب في كتب القراءات والتوجيه بعنوان باب الهمز أو أصولهم في الهمز، تُبيّن مذهب كل قارئ في نطق الهمزة، كما خصصت أبواب في كتب رسم المصحف تبين أحكامها وطريقة رسمها. ولها أبواب في كتب الخط والإملاء.

وقد اعتنى بها المحدثون اعتناءً كبيراً واهتموا بها اهتمامًا بالغًا، حتى إنّ المتأمل ليجد أنّ البحث فيها يفوق باقي الظواهر اللغوية والصوتية، وقد اختلف فيها القدماء والمحدثين اختلافًا كبيرًا، وقد أخذت حظًا وافراً من المدارس بل حتى المناضرة بين جهابذة اللغة، فهذا

(1)- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، ت: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دط، دار ومكتبة الهلال، (52/1).

(2)- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق، الفهرست، ت: إبراهيم رمضان، ط2، دار المعرفة بيروت، لبنان، 1997، ص 58 و60 و61.

أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ) شيخ البصرة وعالمها في النحو واللغة والغريب والقراءات والرواية يقول: «ما ناظرني أحد قط إلا غلبته وقطعته، إلا ابن أبي إسحاق (يقصد ابن أبي إسحاق الحضرمي (117هـ)، فإنه ناظرني في مجلس بلال بن أبي بردة (ابن أبي موسى الأشعري أمير البصرة (ت 126هـ) في الهمز فقطعني، فجعلت إقبالي على الهمز حتى ما كنت دونه»⁽¹⁾. وما غلب أبو عمرو إلا لصعوبتها ولطافتها ودقة مباحثها، فهذا الأمر جعله ينكب عليها ويصرف همه إليها حتى بلغ شأو ابن أبي إسحاق الحضرمي.

واختلاف القراء في نطق الهمزة يرسم لنا صورة صادقة للواقع اللغوي الذي كان سائداً زمن النبي، ويُرينا اختلاف العرب في لهجاتهم، وفي طريقة آدائهم لبعض الأصوات، حتى كأنك تستمع إليهم وهم يحققونها أو يسهلونها يقول الطاهر بن عاشور: «وَمَزِيَّةُ الْقِرَاءَاتِ مِنْ هَذِهِ الْجَهَةِ عَائِدَةٌ إِلَى أَنَّهَا حَفِظَتْ عَلَى أَبْنَاءِ الْعَرَبِيَّةِ مَا لَمْ يَحْفَظْهُ غَيْرُهَا، وَهُوَ تَحْدِيدُ كَيْفِيَّاتِ نُطْقِ الْعَرَبِ بِالْحُرُوفِ فِي مَخَارِجِهَا وَصِفَاتِهَا، وَبَيَانِ اخْتِلَافِ الْعَرَبِ فِي لَهَجَاتِ النُّطْقِ بِتَلْقِي ذَلِكَ عَنْ قُرَاءِ الْقُرْآنِ مِنَ الصَّحَابَةِ بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ، وَهَذَا غَرَضٌ مِنْهُمْ جَدًّا»⁽²⁾، والأصواتيون الأوائل أمثال الخليل وسيبويه وابن جني وغيرهم في دراستهم للأصوات اعتمدوا في المرتبة الأولى على القرآن والقراءات بنوعها المتواترة والشاذة، والقراءات تضمنت شواهد شعرية كثيرة في بيان أوجه هذه القراءات، كما حرصوا على الربط بين القراءات القرآنية والبيئات اللغوية التي تنتمي إليها، وبينوا القبائل العربية الناطقة بها وأهي فصيحة أم لا؟ قال سيبويه في باب الإدغام في حديثه عن الأصوات الفرعية: «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: ... تكون خمسةً وثلاثين حرفاً بحروفٍ هن فروعٌ، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرةٌ يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، ... وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروفٍ غير مستحسنة ولا كثيرةٍ في لغة من ترتضي عربيته، ولا

(1)- الزجاجي، مجالس العلماء، ت: عبد السلام هارون، الكويت، 1962م، ص 243.

(2)- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، دط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، (51/1).

تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر⁽¹⁾، ويقع في القرآن وقراءاته المتعددة، ويجيء كلها في الفصح من كلام العرب.

والهمز سمة من سمات القبائل البدوية كتميم، وقيس، وأسد ومن جاورها؛ أي قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقها، أما قبائل التخفيف فهي القبائل الحضرية كأهل الحجاز، وبخاصة قريش في مكة المكرمة، والأوس والخزرج في المدينة، وثقيف في الطائف، وهي الحواضر الكبرى في غرب جزيرة العرب. «ولما كانت القبائل البدوية تميل إلى السرعة في النطق وتلمس أيسر السبل إلى هذه السرعة؛ فإن تحقيق الهمزة كان في لسانها الخاصة التي تخفف من عيب هذه السرعة، أما القبائل الحضرية - فعلى العكس من ذلك - كانت متأنية في نطقها، متعده في أدائها، فأهملت همز كلامتها (...) واستعاضت عن ذلك بوسائل عبر عنها النحاة بعبارات مختلفة، كالتسهيل والتخفيف»⁽²⁾، ولصوت الهمزة خصوصية على مستوى النطق والرمز انفرادًا واشترًا. والهمز في اللغة: الغمز والضغط، ومن الهمز في الكلام؛ لأنه يضغط، وقد همزت الحرف فانهمز، والهمزة من الحروف المعروفة، وسميت الهمزة؛ لأنها تُهمز وتُهمزُ فتنهمز⁽³⁾، وهي النبر والغمز والضغط. والنبر في اللغة: مصدر نبر، يُقال: نبرت الشيء أنبره نبرًا: رفعته، وسمي المنبر منبرًا لارتفاعه، والنبر بالكلام: الهمز، يقال نبر الحرف ينبره نبرًا: همزه، والنبرة الهمزة⁽⁴⁾.

وتسمى القطع أيضًا والعصر «الهمز كالعصر»⁽⁵⁾، وقد استعمل العلماء مصطلح الهمز ولم ينتشر مصطلح النبر إلا على نطاق ضيق فقد استعمله بعض اللغويين كقول أبي زيد

(1) - سيبويه، الكتاب (572/4).

(2) - عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، د ت، ص 30-31.

(3) - ينظر: لسان العرب (294-293/7) (همز).

(4) - ينظر: لسان العرب (40-39/7) (نبر).

(5) - الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص 657، (همز).

الأنصاري (ت 215هـ): «أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون، وقف عليها عيسى بن عمر (ت 149هـ)، فقال: ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر، وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا»⁽¹⁾.

ويستعمل سيبويه مصطلح (الهمزة) ولا يذكر (النبرة) إلا في موضع واحد ذكرها بمعناها اللغوي، قال: «واعلم أن الهمزة إنما فَعَلَ بها هذا من لم يخففها؛ لأنه بُعد مخرجها؛ ولأنها نبرة في الصدر، تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجًا، فثقل عليهم ذلك؛ لأنه كالتهوع»⁽²⁾.

ويطلق على الهمزة اسم الألف من باب التوسع والمجاز؛ لأنها ترسم ألفًا أحيانًا، ويُطلق أحيانًا على همزة الوصل والقطع مصطلح الألف فنقول ألف الهمز وألف القطع، والفرق بين الهمزة والألف هو أن الألف إذا كانت يابسة فهي همزة وإن كانت لينة فهي ألف.

صوت الهمزة: تعددت المواصفات التي وضعها العلماء للهمزة، فقد وصفها الخليل؛ بأنها هوائية جوفية لا مخرج لها، وسيبويه وصفها بأنها من أقصى الحلق⁽³⁾ وهي مجهورة، ووافقها ابن جني فقال: «ثلاثة منها في الحلق، فأولها من أسفله وأقصاه، مخرج الهمزة والألف والهاء»⁽⁴⁾.

وهي من أصعب الحروف مخرجًا، لأنها كالتهوع أو كالسعلة، ووصفها مكّي بن أبي طالب القيسي بأنها حرف جرسى قال: «الحرف الجرسى وهو الهمزة، سميت بذلك؛ لأنّ الصوت يعلو بها عند النطق بها، ولذلك استثقلت في الكلام، فجاز فيها التحقيق،

(1)- ينظر: لسان العرب (14/1) (نبر).

(2)- سيبويه، الكتاب (548/3).

(3)- سيبويه، الكتاب (433/4).

(4)- ابن جني، سر صناعة الإعراب (60/1).

والتخفيف، والبدل، والحذف، وبينَ بينَ، وإلقاء الحركة⁽¹⁾، والجرس في اللغة الصوت، يقال أجرس الحلي: إذا صَوَّتْ؛ كأن لها زيادة صوت على بقية الحروف، وهي ثقيلة على اللسان، وصفها القدماء جميعاً؛ بأنها شديدة ومجهورة، وهي أول الحروف مخرجاً مما يلي الصدر من الحلق، والحلق عند القدامى يشمل الحنجرة. أمَّا المحدثون فيحددون مخرجها من الحنجرة من بين الوترين الصوتيين «إنها صوت حنجري ينتج من انطباق الوترين الصوتيين انطباقاً تاماً بحيث لا يسمح للهواء بالمرور مطلقاً، فيحتبس الهواء داخل الحنجرة، ثم يسمح له بالخروج على صورة انفجار، وهو ما يُعبر عنه بالهمزة، كما أنَّ بعضهم وصفها بالهمس، والبعض الآخر وصفها بأنها صوت لا مجهور ولا مهموس⁽²⁾، إذاً هي وقفة انفجارية تخرج من الحنجرة، لا بالمهموسة ولا بالمجهورة، وأكثر أجزاء الحنجرة رقة وحساسية هما الوتران الصوتيان اللذين يتخذان أشكالاً متعددة؛ فهما يشبهان الشفتين:

الشكل الأول: وهو تباعد الوترين الصوتيين فتكون فتحة المزمار الكائنة بين الوترين الصوتيين مفتوحة، على شكل مثلث، ويتخذان هذا الشكل في حالتين:

الحالة الأولى: التنفس العادي: فيكون الوتران متباعدين وفي حالة استرخاء، فيمر النَّفْس من غير أن يحدث أي أثر للتصويت.

الحالة الثانية: تشبه حالة التنفس العادي، ولكن يحدث نشاط في أعضاء النطق في التجايف العليا فوق الحنجرة، بالتضييق أو الغلق، وينتج عن ذلك أصوات لغوية تسمى بالأصوات المهموسة مثل: الفاء والحاء والشين والشاء.

(1)- مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة، ت: فرغلي سيد عرباوي، ط1، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، 2009، ص 239.

(2)- عبد الغفار هلال، اللهجات العربية نشأة وتطوراً، مطبعة جبلاوي، القاهرة، ط2، 1988، ص 210.

الشكل الثاني: التضام: ويتضام الوتران الصوتيان، فيلتقيان التقاءً، ويعترضان هواء الزفير ولكنهما لا يمنعان تيار الهواء الصاعد من الاندفاع خلالهما فيفتحهما ويغلقهما بانتظام وسرعة فائقة وبذلك يتذبذب الوتران، ويتفاوت عدد الذبذبات المتولدة في ثانية بحسب طول الوترين، ومقدار انشدادهما أو ارتخائهما، وبحسب شدة ضغط الحجاب الحاجز، ويبلغ عدد الذبذبات عند الرجل 200 ذبذبة في الثانية وعند المرأة 300 ذبذبة في الثانية و400 ذبذبة في الثانية عند الطفل، وتنتج نغمة صوتية تسمى النغمة الحنجرية، والأصوات التي تصاحبها تسمى الأصوات المجهورة وهي واضحة في السمع قياسًا بالأصوات المهموسة.

الشكل الثالث: الانطباق: في هذه الحال ينطبق الوتران انطباقًا تامًا، فلا يسمحان بمرور الهواء إلى التجويف الحلقي مدة من الزمن ثم ينفرجان بعد انطباقهما لحظة يُسمع صوت اندفاع الهواء المضغوط خلفهما على نحو يشبه الانفجار الذي يحدث عند انفراج الشفتين عند نطق الباء، ويعد الصوت الناتج عن انفراج الوترين الصوتين أحد أصوات اللغة، وهو ما نسميه في العربية بصوت الهمزة، ولهذه التسمية علاقة بطبيعة نطق هذا الصوت فأصل الهمز في اللغة الضغط، ومنه الهمز في الكلام لأنه يضغط⁽¹⁾، إذًا هي عند المحدثين صوت حنجري «يتم بإقفال الأوتار الصوتية إقفالًا تامًا، وحبس الهواء خلفها، ثم إطلاقه فجأة»⁽²⁾.

وذهب الدكتور محمد حسن حسن جبل إلى وصف الهمزة بالجهر؛ لأن جسمها أو حقيقتها زمير معصور قصير، والزمير هو عين الجهر «وما احتجّت به دراسات الغربيين من أن الهمزة تحدث بإغلاق الوترين الصوتيين، ولا زمير معها حينئذ، فإما أن توصف بأنها

(1)- ينظر: أحمد غانم القدوري، شرح المقدمة الجزرية، ط1، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الشاطبي، المملكة العربية السعودية، جدة، 2008، ص 197.

(2)- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دط، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 97.

مهموسة، وإما أن توصف بأنها لا مجهورة ولا مهموسة، هذه (الحجة) غير مقبولة؛ لأن الهمزة لا تتكون بنفس حالة انغلاق الأوتار بل تخرج بعصر زمير سابق للانغلاق أو مسبق به - كما قلنا: أي أن حالة كون الوترين مغلقين ليست هي الهمزة ولا هي هيئة خروج الهمزة، بل ولا هيئة خروج أي صوت آخر، ولو تركوا تقليد الأوروبيين لأدركوا أن انفجار النفس من الحنجرة لا بد أن يولد زميراً، فيجب أن يعترفوا بجهر الهمزة»⁽¹⁾.

فهو يقرر استحالة خروج الهمزة وغيرها عند انطباق الوترين الصوتين انطباقاً تاماً، فصوت الهمزة عنده هو عصر سابق لانطباق الوترين أو هو عصرة بعد الالتقاء، أو هو صوت مصاحب لانفجار النفس بعد الانغلاق، والهمزة جسمها وحقيقتها زمير (أي جهر) معصور قصير.

وقد أدرك علماء العربية صعوبة نطق الهمزة قال سيبويه: «واعلم أن الهمزة إنما فَعَلَ بها هذا من لم يخففها؛ لأنه بُعد مخرجها؛ ولأنها نبرة في الصدر، تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً، فنقل عليهم ذلك؛ لأنه كالتَهْوُوع»⁽²⁾. جمعت بين الجهر والشدة على رأي القدماء وهي صوت صامت حنجري مزماري شديد، على رأي المحدثين ويمكن قبول رأي القدامى، بأن مخرجها من الحلق، وليس ثمة خلاف لن تحديد العلماء القدامى يمكن أن يقبل على أساس التوسع في إطلاق المصطلح كما أشار إلى ذلك د. كمال بشر.

والهمزة لا صورة لها في الرسم لأنها تستعير صور أحرف العلة غالباً وأحياناً لا صورة لها قال مكّي بن أبي طالب القيسي: «وكل الحروف المذكورة لها صورة في الخط يُعرف الحرف بها اصطلاحاً متفقاً عليه، لا تتغير تلك الصورة، إلا الهمزة، فإنها لا صورة لها تعرف بها، وإنما تُستعار لها صورة غيرها، فمرة تُستعار لها صورة الألف، ومرة صورة الواو، ومرة صورة الياء،

(1)- محمد حسن جبل، المختصر في أصوات اللغة العربية، ط7، مكتبة الآداب، مصر، القاهرة، 2012، ص 76.

(2)- سيبويه، الكتاب (4/434).

ومرة لا يكون صورة»⁽¹⁾. وفعلت بها العرب هذا لصعوبتها وثقلها، والناس تميل دائماً إلى الاختصار في الجهد العضلي، والسعي إلى الوصول إلى أسرع مراتب الخفة، فكلمة (المؤمن) أصعب من (المومن)، و(المومن) أسرع في النطق وأخف بالإضافة إلى أنّ صوت الهمزة شديد يمنع جريان الصوت معه وفي هذا ثقل، فالشدة صفة قوة والرخاوة صفة ضعف، لأن الأصل هو انطلاق النفس واسترساله عند الشهيق والزفير، وقد حمل هذا الثقل العرب (أو بعض العرب) إلى التصرف فيها وتخفيفها.

وتصرف العرب فيها أتى على سبعة أوجه مستعملة في القرآن والكلام وهي⁽²⁾:

- 1- محققاً.
- 2- مخففاً.
- 3- مبدلاً بغيره.
- 4- ملقي حركته على ما قبله.
- 5- محذوفاً.
- 6- مثبتاً.
- 7- مسهلاً بين حركته والحرف الذي منه حركته.

وأكثر العلماء جعلها على أربعة أوجه:

- التحقيق.

- التخفيف: وتخفيف الهمزة يجمعه كما قال ابن الحاجب (646هـ) «الإبدال

والحذف وبينَ بينَ»⁽³⁾.

أرى أن مكّي بن أبي طالب القيسي جعلها سبعة أوجه ليست في الآداء والنطق وإنما أضاف إليها الرسم وإلا ما معنى مثبتة ومحذوفة، وبناءً على ما ذكر سابقاً يمكن أن نتصور أحوال الهمزة عند العرب:

(1)- القيسي، الرعاية، ص 195.

(2)- المصدر نفسه، ص 195.

(3)- الاستربادي، محمد بن حسن الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، د/ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975 (30/3).

1/- يؤثّر في نطق الهمزة ما يسبقها، أو ما يليها من الحركات أو حروف اللين، وهذا يؤدي إلى اختلاف نظرة اللغويين قديماً وحديثاً إلى الهمزة.

2/- وظيفتها هي أحد حروف المعجم (أي حروف العربية الثمانية والعشرون) ولها دور مثل بقية الحروف في بناء الكلمة (صرفياً، ومعجمياً) شأنها شأن الحروف الأخرى، كما تكون حرف زيادة وحروف الزيادة يجمعها (سألتمونيها) وهي عشرة حروف، كما تساعد على النطق بالساكن حين تكون للوصل.

وتكون الهمزة فاءً للكلمة، وعيناً، ولاماً، ولمّا كانت العربية لغة اشتقاقية فحروف الزيادة تقوم بدور مهم في توليد الصيغ الصرفية للدلالة على معاني الزيادة. والهمزة تزداد غالباً إذا كانت الكلمة أكثر من أربعة أحرف، كما تزداد لتؤدي وظائف نحوية كما في أول الفعل المضارع المسند إلى المتكلم في مثل: أدخل.

وللهمزة دور معجمي أيضاً مثل: الهمزة السالبة (قسط، أقسط) و(باع، ابتاع)، (شرى، اشترى) فهذه الهمزة تعكس المعنى تماماً.

وقد انتبه ابن جني (392هـ) إلى شيء مهم في أسماء حروف العربية، وهو أنّ كل حرف من حروف المعجم لفظه في أول حرف اسمه، فإذا قلنا: ألف، باء، تاء، ثاء، جيم،... فإن أول الاسم يتضمن دائماً صورة النطق به «اعلم أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة، وإنما كتبت الهمزة، واوا مرة وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف، ولو أريد تحقيقها ألبتة لوجب أن تكتب ألفا على كل حال،... وفيها دلالة أخرى، وهي أنّ كل حرف سمّيته ففي أول حروف تسميته لفظه بعينه، ألا ترى أنك إذا قلت: جيم، فأول حروف الحرف (جيم)، وإذا قلت: دال، فأول حروف الحرف (دال)

وإذا قلت: حاء، فأول ما لفظت به حاء، وكذلك إذا قلت ألف، فأول الحروف التي نطقت بها همزة. فهذه دلالة أخرى غريبة، على كون صورة الهمزة مع التحقيق ألفاً»⁽¹⁾.

وقال المالقي (ت702هـ): « والدليل على أنّ الألف هي الهمزة شيئان:

أحدهما: أنّا إذا ابتدأنا بالهمزة على أيّ صورة تحركت، من الضمّ أو الفتح أو الكسر كتبناها ألفاً، لا خلاف بين جميعهم في ذلك.

والثاني: أنّا إذا نطقنا بحرف من حروف المعجم، فلا بدّ من النطق بأول حرف منه في أول لفظه، نحو: باء وتاء وجيم وحاء، إلى آخر حروف المعجم؛ ولما كنا نقول: ألف، فتكون الألف في أوله، علمنا أنّه كسائر الحروف في ما ذكرنا»⁽²⁾. كما كان علماء العربية الأوائل يميزون بين اسم الحرف ومسماه، قال سيبويه: «قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لك، والكاف التي في مالك، والباء التي في ضرب؟ ف قيل له: نقول: باء، كاف، فقال: إنّما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أقول: كه، وبه، فقلنا: لِمَ ألحقت الهاء؟ فقال: رأيتهم قالوا: عه، فألحقوا هاءً حتى صيروها يُستطاع الكلام بها، لأنه لا يلفظ بحرف»⁽³⁾، يعني لا يستطيع العربي أن ينطق بصوت ساكن بل لا بد له من حركة. وهذا يدل على ذكاء الخليل، وعلى اطلاعه تصرف العربي في الكلام وعلى معرفة بكنه اللغة العربية ونواميسها والقوانين التي تحكمها، والطرائق التي تسير عليها ولا تخرج عليها أو تحيد عنها.

يرى المحدثون أن القدماء أخطأوا في عدّ الهمزة صوتاً محهوراً. والهمزة في اللغة: الدفع

بسرعة، والهمز اسم جنس، وجمعه همزات. والتسهيل في عرف القراء: مطلق التغيير

(1)- ابن جني، سر صناعة الإعراب (1/55-56).

(2)- المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ت: أحمد محمد الخراط، ط3، دار القلم، دمشق، سوريا، 2002، ص 104.

(3)- سيبويه، الكتاب (3/320).

والعرب تنطق الهمزة في أحوال مختلفة:

أولا التحقيق: وهو إعطاء كل حرف حقه؛ أي ينطق به على صورته الأصلية، وقد قرأ النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - محققاً⁽¹⁾، والظاهر أنه أحياناً أو بعض الكلمات فقط؛ لأنَّ النبي قرشي ولغته التسهيل لا التحقيق. والتحقيق هو الإبقاء على نبرة الهمزة دون حذف أو تخفيف أو تغيير يقول الأزهري: «وللعرب مذاهب في الهمزة فمنهم من يحقق الهمز ويسمونه النبر»⁽²⁾، ويعزى التحقيق إلى القبائل البدوية: تميم وقيس وكثير من نجد.

ثانياً التخفيف: وهو على ثلاثة أوجه كما ذكرنا: الإبدال، والحذف، وبينَ بينَ.

1/- الإبدال: وهو أن تبدل الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها فتصير بعد الفتحة ألفاً وبعد الضمة واوًا، وبعد الكسرة ياءً، نحو: (يأكلون، الذئب، يؤمنون)⁽³⁾. يأكلون ← ياكلون، الذئب ← الذيب، يؤمنون ← يومنون.

2/- التسهيل بينَ بينَ (وهذه تسمية سيبويه في الكتاب): أو همزة بينَ بينَ: «وهي الهمزة التي تجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها»⁽⁴⁾.

3/- الحذف: حذفها وإسقاطها ألبتة، وذلك على صورتين:

(1)- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، ت: علي محمد الضباع، دط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دت. (206/1).

(2)- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، معاني القراءات، ت: عيد مصطفى درويش، عوض بن حمد القوزي، دار المعارف، مصر، 1991 (129/1).

(3)- سيبويه، الكتاب (543-544).

(4)- ابن يعيش، شرح المفصل، (107/9).

الأولى: الحذف مع نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، سواء أكان الساكن لام

تعريف مثل: (الأرض) أو تنوينًا، مثل: ﴿مُبِينٌ ۝٢﴾ **﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾** [نوح: 02 - 03] أو غير ذلك من الحروف ما لم يكن حرف مد، نحو: قد أفلح»⁽¹⁾.

الأخرى: الحذف من غير نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، وذلك نحو (الصابعين)⁽²⁾.

1/- التحقيق: وهو الأصل؛ لأنه يعطي كل حرف حقه في النطق. وتحقيق الهمز لغة القبائل البدوية، مثل: تميم، وقيس، وأما التخفيف، فهو لغة القبائل الحضرية، مثل: قريش، وأكثر أهل الحجاز. وذهب بروكلمان إلى أنّ تحقيق الهمز ظاهرة سامية قيمة عرفت لها اللغة السامية الأم وبقيت آثارها في اللغات السامية، ومنها اللغة العربية⁽³⁾.

والتحقيق يكون لهمزة مفردة أو لهمزتين في كلمة أو كلمتين. فتحقيق الهمزة المفردة حيث ما وجدت في فاء الفعل أو عينه، أو لامه، سببه أن ذلك هو الأصل، ولو خففت لظن ظانّ أن الكلمة غير مهموزة أصلاً، وقد يكون تخفيفها أثقل على القارئ من تحقيقها، قال مكّي بن أبي طالب القيسي: «فلما كان التخفيف للهمزة أثقل من الهمز آثر الهمز وترك التخفيف لثقله»⁽⁴⁾، وقد يستغرب بعض الناس هذا كيف يكون التخفيف أثقل من التحقيق الذي تستثقله العرب لخروجه كالتهوع؛ لكن إذا نظرنا إلى كلمة (تؤويه، وتؤوي) نجد أنها أسهل من (توويه، تووي)، فقد اجتمع واوان وضمة وكسرة، وذلك ثقيل جداً، فالتسهيل صار صعباً وثقيلاً وأعسر من الهمز.

(1)- الواسطي، عبد الله بن عبد المؤمن، الكنز في القراءات العشر، ت: خالد أحمد المشهداني، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2004، ص 61.

(2)- المرجع نفسه، ص 61.

(3)- ينظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، 1977م، ص 41.

(4)- القيسي، أبو محمد مكّي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ت: عبد الرحيم الطرهوني، د ط، دار الحديث، القاهرة، 2007، (1/163).

للهمز في اللغة العربية حالات متعددة، وهي كذلك في القرآن الكريم والقراءات القرآنية، فقد تجيء الهمزة مفردة في الكلمة وتكون تارة فاءها وأخرى عينها وثالثة لامها.

الهمز المفرد:

والهمز المفرد هو الذي لم يجتمع مع همز آخر، والتحقيق هو الأكثر، وسنتناول الهمزة كظاهرة صوتية عند القراء واختلافاتهم في أحكامها.

فأبو جعفر يبدل الهمز المفرد أو يحذفه أو يسهله، وذلك لما فيه من المشقة والعسر، قال أبو عمر الداني في المنبهة:

وَالْهَمْزُ فِيهِ كُفْلَةٌ وَتَعَبٌ لِأَنَّهُ حَرْفٌ شَدِيدٌ صَعْبٌ
يُخْرِجُهُ النَّاطِقُ بِاجْتِهَادٍ مِنْ صَدْرِهِ وَقُوَّةِ اعْتِمَادٍ
يَعْيِبُهُ الْكُفْلَةُ وَالتَّنَطُّعُ إِذْ هُوَ كَالسَّعْلَةِ وَالتَّهْوُوعُ
لِذَاكَ فِيهِ النَّقْلُ وَالتَّسْهِيلُ بِالْجَعْلِ بَيْنَ بَيْنٍ وَالتَّبْدِيلُ⁽¹⁾

ولصعوبته يتكلف الناس إخراجهم فيقعون في المبالغة في نطقه فيخرجوا به إلى التنطع والمبالغة. والهمزة حرف مجهور شديد ثقل، ولثقلها جرى أكثر العرب على تخفيفه، واستغنوا به على إدغامه فهو لا يدغم أبداً، ولم يرسموا له صورة في الخط، وأول من وضع ذلك هو الخليل، وقريش لا تهمز.

والهمز المفرد يأتي ساكناً كما يكون متحركاً.

1/- الهمز الساكن: ويأتي باعتبار حركة ما قبله على أقسام:

- ساكن مضموم ما قبله نحو: (يؤمنون، رؤيا).
- ساكن مكسور ما قبله نحو: (بئس، جئت، رؤيا).
- ساكن مفتوح ما قبله نحو: (اقرأ، مأوى، فأذنوا).

والقراء مختلفون في أداء هذا النوع من الهمز.

(1)- الداني، أبو عمر، الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، ت: محمد بن محقان الجزائري، ط1، دار المغني، الرياض، 1999، ص 235.

فيعقوب وخلف يحققان ذلك كلّهُ، ولم يبدل يعقوب إلا همزة لفظي (يأجوج ومأجوج).

وأما أبو جعفر فيقرأ جميع ذلك بإبدال الهمز حرف مد من جنس حركة ما قبله إن كانت ضمة فواو، وإن كانت كسرة فياء، وإن كانت فتحة فالف. وقرأ الباقون بتحقيق الهمز إلا ورشا عن نافع فقد قرأ كأبي جعفر⁽¹⁾.

مثال: الساكن المضموم ما قبله:

الكتابة الصوتية:

1- يؤمنون: ي ء | م م | ن ن | ن ن | ص ص | ص ص | ح ح | ح ح

2- يومنون: ي ء | م م | ن ن | ن ن | ص ص | ص ص | ح ح | ح ح

القراءة الأولى بالهمزة الساكنة: النطق بالهمز ثقيل وفيه مشقة، لأن الهمزة ساكنة، والساكنة أثقل من المتحركة؛ لأنها تخرج من الصدر ولا تخرج إلا مع حبس النفس، والهمزة المتحركة تعينها حركتها، وتعين المتكلم على النطق بها، لأنّ الحركة تقلق الحرف وتزعجه لذلك أبدل أبو جعفر الهمزة الساكنة بعد الضمة واوا، ف(يؤمنون) أصبحت (يومنون).

وعند تحليل الكلمتين صوتيا نجد:

(يؤمنون): تحوي أربعة مقاطع: الأول مغلق والباقي مفتوحة.

(يومنون): تحوي أربعة مقاطع كلها مفتوحة.

(1) ابن الجزري، أبو الخير، محمد بن محمد بن محمد، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ت:

جمال الدين محمد شرف، دط، دار الصحابة، طنطا، مصر، دت، ص 56.

والأصواتيون المحدثون يكرهون توالي الحركات المفتوحة فقد قال عبد الصبور شاهين: «من المسلم به أن العرب كانوا يكرهون النطق بمقاطع مفتوحة متوالية، ومن ثم لجأوا إلى إقفال بعض هذه المقاطع المفتوحة، وهو ما اتخذ أحيانا صورة (الإسكان) وأحيانا شكل (الإدغام) في الكلمة الواحدة وفي الكلمتين وقياسًا على هذا يبدو لنا أن العرب كانوا يكرهون توالي الحركات الكثيرة الذي يضعف النظام المقطعي، فينتج عنه ثقل في النطق على ما ذكر ابن جني فيما سبق، كما كان بعض قبائلهم يكره الحركات الطوال ويعمد من أجل تجنبها (أي تخفيف طولها) إلى همزات، حين تكون في مواقع معينة»⁽¹⁾، وعلى الرغم من اعتراض علماء الأصوات المحدثين على توالي الحركات، فإننا نرى أن القراءة الثانية أسهل على اللسان، خاصة عند من تعود على التسهيل، ويجد صعوبة في قراءة الهمز، ورغم هذه الكراهة فالقراءتان متواترتان، ولا يمكننا أن نفاضل بينهما، وهما أثر من أثر التخفيف على هذه الأمة المرحومة.

ولا يمكن أن نجعل قراءة أشهر من الأخرى، ونحن في بلادنا (الجزائر) نقرأ بالتسهيل، وكما أسلفنا فإن الهمزة تحتاج إلى مجهود عضلي زائد والناس تميل إلى اليسر ولا تتكلف، لذلك أبدلت الهمزة القوية بعيدة المخرج حرفا من حروف اللين وهو الواو، وقد ذكر إبراهيم أنيس أن الهمزة صوت يحتاج إلى مجهود عضلي، وللتيسير يبدل بها أحد أصوات اللين وقد سماه بالمخالفة، قال إبراهيم أنيس: «الإنسان في نطقه لأصوات لغته، يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، وتلتمس أسهل السبل للوصول إلى ما يهدف إليه، من إبراز المعاني وإيصالها إلى المتحدثين معه، فهو لهذا يميل إلى استبدال السهل من أصوات لغته بالصعب الشاق الذي يحتاج إلى مجهود عضلي أكبر، ومثل الإنسان في هذا، مثله في كل الظواهر الاجتماعية، يحاول عادة الوصول إلى غرضه عن أقصر الطرق كلما أمكن، وليس معنى هذا

(1)- عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، دط، القاهرة، مصر، دت، ص 79.

أن هذه النظرية تنطبق على كل الحالات، وإنما يمكن تطبيقها على كثير من التطورات الصوتية في اللغة، فإذا وجد الباحث أن التطور الصوتي كان عكسيا، أي من السهل إلى الصعب - كما وجد فعلا في بعض الحالات - فعليه أن يبحث عن أسباب أخرى خاصة تبرر هذا التطور⁽¹⁾. وليس معنى هذا أنّ الإنسان يميل إلى الكسل ويهمل إعطاء الحروف حقوقها وإنما فيه نوع من التحايل، للاختصار في الجهد العضلي. ولكن النتيجة هي واحدة، لا نقص فيها ولا إخلال.

مثال آخر: قال تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: 43].

رؤيا: قرأ أبو جعفر (الرويا)، وقد انفرد بهذا.

قال ابن الجزري: «فأما (رُؤْيَا، وَالرُّؤْيَا) كيف جَاءَتْ فإنه إذا أَبْدَلَ الهمزة قلب الواو ياءً لوقوع الياء بعدها، ثم يُدْغِمُ الياءَ فِي الياءِ»⁽²⁾.

الخطوات:

1- رؤيا: ر ر ي | ء ء
ص ح ص | ص ح ح

2- رويا: ر ر ي | ء ء
ص ح ص | ح ح ح

3- ريبا: ر ر ي | ي ي
ص ح ص | ص ح ح

(1)- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، دط، مطبعة نهضة مصر، دت، ص ص 165-166.

(2)- ابن الجزري، تحبير التيسير، ص 59.

4- رِيَا: رُ ي | ي - -
ص ح ص | ص ح ح

تحول المقطع الأول من مقطع مغلق إلى مقطع مفتوح ثم تحول إلى مقطع مغلق، وقد زعم الزجاج والفرّاء أن قراءة الإدغام لا تجوز في القرآن لعدم وجود قراءة بالإدغام، وهذا مخالف لقراءة أبي جعفر فقد ذكرنا آنفا قول ابن الجزري في تحبير التيسير.

قال الزجاج: «الرؤيا فيها أربع لغات: رُؤْيَا بالهمز، ورويا بالواو بلا همز، وهاتان يُقْرَأُ بِهِمَا وَرِيَّاءٌ بِالْإِدْغَامِ، وَرِيَّاءٌ بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَلَا تَقْرَأُ بِهَاتَيْنِ»⁽¹⁾، وقال الفرّاء: «إذا تركت الهمزة قالوا: الرّوياً طلباً للهمزة. وإذا كان من شأنهم تحويل الهمزة قالوا: لا تقصص رِيَّاءٌ في الكلام، فأما في القرآن فلا يجوز لمخالفة الكتاب. أنشدني أبو الجراح:

أحبّ إلى قلبي من الديك رِيَّة

أراد: رُؤْيُة، فلمّا ترك الهمزة، وجاءت واو ساكنة بعدها ياء، تحولت ياءً مُشَدَّدَةً، كما يُقال: لويته لِيَّاءً، وكويته كِيَّاءً، والأصل لُويًا وكُويًا. وَرَعَمَ الكِسَائِي أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: 43]»⁽²⁾.

وخلاصة القول: إنّ نصوص الهمز تنقسم إلى قسمين: قياسي وسماعي، فالقياسي: الهمزة الساكنة المسبوقة بفتحة أو ضمة أو كسرة، فإن سُبقت بفتحة قلبت ألفا نحو: رأس، راس، وإن سبقت بضمة قلبت واوًا نحو: مومن في مؤمن، وإذا سبقت بكسرة فياء نحو بير في بئر.

(1) - الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، معاني القرآن وإعرابه، ت: أحمد فتحي عبد الرحمن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007 (92/3).

(2) - الفرّاء، أبو زكرياء يحيى بن زياد، معاني القرآن، ت: أحمد بن يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دط، دار الكتب المصرية، 1955 (36-35/2).

وأما الهمز السماعي وهو غير قياسي، ويسمى الإبدال الشاذ.

2/- ساكن مكسور ما قبله: (بئس، جئت، رأيا)⁽¹⁾.

الكتابة الصوتية:

بئس: ب ـ ء | س ـ
ص ح ص | ص ح

بيس: ب ـ ـ | س ـ
ص ح ص | ص ح

رئيا: ر ـ ء | ي ـ ـ
ص ح ص | ص ح ح

رئيا: ر ـ ي | ي ـ ـ
ص ح ح | ص ح ح

نلاحظ أنّ شكل المقطع الأول هو الذي تحول من مقطع مفتوح إلى مقطع مغلق «إن تأملنا للعلاقة بين الصورتين المهموزة وغير المهموزة، في الكلمة الواحدة، يوقفنا على طريقة كل من التميميين والحجازيين في النبر، إذ هو يضع تحت نظرنا صورتين متقابلتين لسلوك كل من الشعبين، شعب تميم، وشعب الحجاز، وقد أصبح الآن مسلماً أنّ نبر بادية تميم كان نبر توتري همزي، وأن نبر حاضرة الحجاز كان في الغالب نبر طول، وأحيانا كان يأخذ صورة التوتر غير المهموز اعني صورة التضعيف، وحيناً كان يُعَدَّل - فيما يبدو - عن نبر المقطع المؤلف للنبر، وينقل إلى موضع آخر من الكلمة»⁽²⁾.

(1)- ابن الجزري، تحبير التيسير، ص 58.

(2)- عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية، ص 109.

إدًا نبر التميميين نبر توتري همزي، ونبر الحجازيين إما نبر طول، أو نبر توتر بواسطة التضعيف، هذا إذا كان الانتقال من الأول إلى النوعين الآخرين يحدث في المقطع نفسه من الكلمة، وهذا يشكل نوعًا ثالثًا يضاف إلى النوعين الأولين لنبر الحجازيين.

5- الإدغام:

والإدغام يخص الصوامت. وهو أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله من موضعه من غير وقف ولا حركة تفصل بينهما، فيتداخلان فيصيران كحرف واحد، ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة ويشتد الحرف، ويلزم في الأول أن يكون ساكنا، وإلا قد وقع الفصل بالحركة، والثاني أن يكون متحركا، وذلك من أجل الاستخفاف، وإزالة الحركة بالتسكين تؤدي إلى التلاصق بين الصوتين وقد سمّاه المحدثون التماثل؛ إذ يعدّه المحدثون أقصى درجات تأثير الأصوات المتجاورة حتى يفنى أحد الصوتين في الآخر، بحيث ينطق بالصوتين غالبًا صوتًا واحدًا مثل الثاني.

والإدغام يؤدي إلى التخفيف النطقي والاقتصاد في الجهد العضلي المبذول من اللسان عند نطقه بأصوات متحركة متماثلة متتالية. واللجوء إلى الإدغام يُسهل عمل اللسان بدمج الحركات والأصوات. وإدغام الأضعف في الأقوى. هذا ما أكّده بعض المحدثين فيما يعرف بقانون الأقوى الذي أطلقه وصاغه اللغوي الفرنسي (Maurice Grammont) وهو يذهب إلى أنه «حينما يؤثر صوت في آخر فإن الأضعف بموقعه في المقطع، أو بامتداده النطقي (...) هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر»⁽¹⁾، وإذا كان هذا القانون⁽²⁾ لا يطرد وغير قطعي؛ لأنّ بعض الأصوات القوية قد تخضع للضعيفة ويتأثر الضعيف بالقوي مثل همس المجهور، أو ترقيق المفخم؛ فإنه يفسر بعض الظواهر الصوتية مثل المماثلة. وقد ذهب من القدامى مثل ابن السراج إلى كراهة إدغام الحرف الأصلي فيما هو ليس بأصلي ومبدل

(1)- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 272.

(2)- تطلق كلمة القانون في علم الأصوات على الأصول العامة التي تبين ارتباط الأسباب بالمسببات، والمقدمات بالنتائج وهذه الكلمة (قانون) تحمل من الحتمية والاطراد ما لا تحمله غيرها من التغيرات الصوتية، لكن بعض اللغويين مثل أحمد مختار عمر أطلق عليها مصطلح اتجاهات أو ميول.

من الزائد، قال ابن السراج: «من العرب من يكره أن يُدغم الأصلي فيما هو بدل من الزائد فيقول متذكر وهي قليلة»⁽¹⁾.

خطوات الإدغام (قانون صوتي): يتحول الصامت المهموس إلى مجهور إذا سبق أو تلي بصوت مجهور.

– مذتكر

– مذدكر ← جهرت التاء المهموسة المجاورة للذال بتأثير الذال المجهور فأصبحت ذالاً.

– مذذكر ← ثم قلبت ذالاً، لتحقيق التماثل التام.

– مذكر ← أدغمت الذال في الذال وأصبحت ذالا مشددة.

إن مجاورة صوت لصوت نتيجة التناسب بينهما في المخرج، وإسكان الحرف الأول، يجعل المتكلم ينجح نحو الخفة ويفرّ من الثقل. وهنا قد حوّل الثاني إلى مثل الأول لقوة الأول.

وقد عبّرت كتب الاحتجاج وكتب معاني القرآن عن قانون المماثلة بـ:

- التناسب
- التشاكل
- الموافقة
- الملاءمة
- التقريب
- التشابه
- المجانسة

كل هذه المصطلحات تخص الصوامت.

أما ما يخص الصوائت فقد عبروا عنه بمصطلح الاتباع.

(1) - ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، دط، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان (271/3).

وقد كان فارس القراء في هذا الباب (الإدغام) أبا عمرو بن العلاء. يقول ابن الجزري: «والمنسوب إليه والمختص به من الأئمة العشرة هو أبو عمرو بن العلاء، وليس بمنفرد به، بل قد ورد أيضاً عن الحسن البصري وابن محيصن والأعمش....، ويعقوب الحضرمي، ووجهه طلب التخفيف»⁽¹⁾.

وإذا نظرنا إلى قراءة القراء الثلاثة (يعقوب، وأبي جعفر، وخلف) نجد أن الإدغام وقع في قراءتهم في الحرفين المتماثلين والمتقاربين، فالمتماثلان ما اتفقا مخرجاً وصفة كالباء والباء، والمتقاربان مخرجاً وصفة كالتاء والطاء، أما وقوع ذلك في كلمة واحدة فهذا قد اتفق عليه أكثر القراء مثل: (صدّ، يصدّ، وضلّ، يضلّ) في المثليين، وكذا في المتقاربين مثل (مدكر، واثاقتهم، ويذكرون) وهذا هو عرف العربية؛ لأنهم ليس من عادتهم فك الإدغام في مثل هذا، وإنما وقع الاختلاف في المثليين أو المتقاربين وهما متحركان من كلمتين، وكذا في المتقاربين من كلمة واحدة.

أولاً: المثلان المتحركان من كلمتين: (الإدغام الكبير)

قرأ يعقوب الحضرمي، بإدغام الأول في الثاني في أربعة وعشرين موضعاً في القرآن⁽²⁾ الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ [النساء: 36]، أدغم الباء بالباء، وأدغم النون في النون في ﴿أَتَمِدُّونَنِي بِمَالٍ﴾ [النمل: 36]، والتاء في التاء ﴿فِي أَيِّ آيَةٍ آيَةٍ رَبِّكَ نَتَمَارَى﴾ [النجم: 55].

هذه المواضع اتفق فيها راويها. واختلفا في المواضع الأخرى التي ذكرت في مواضعها في كتب القراءات.

(1)- ابن الجزري، النشر (1/275).

(2)- الحضرمي، محمود خليل، نور القلوب في قراءة الإمام يعقوب، ط1، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، 2007، ص ص 12-13.

سنحاول دراسة مثال من هذه الأمثلة:

قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: 20].

لذهب بسمعهم.

الكتابة الصوتية

لَ - ذَ - هَ - بَ - بَ - سَ - مَ - عَ - هَ - مَ

يتألف من خمسة مقاطع مفتوحة.

في هذا المثال نجد أن الإدغام والإظهار (البيان) كلاهما جائز، غير أننا نجد أن الإدغام أفضل بالنظر إلى علة توالي الحركات (أي توالي المقاطع المفتوحة). وقد قال سيبويه (ت180هـ): «فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواءً إذا كانا منفصلين، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعداً، وذلك نحو قولك: جَعَلَ لَكَ وَفَعَلْ لَبِيدٌ. والبيان في كل هذا عربيٌّ جيد حجازيٌّ. وكلما توالى الحركات أكثر كان الإدغام أحسن، وإن شئت بيّنت»⁽¹⁾. ففي نص سيبويه إضاءة لقراءة يعقوب، وتفسير لها، ونلاحظ أن المقاطع الأربعة الأولى مقدمات للإدغام بصورته المثلى ويكون المقطع الخامس تحققاً للإدغام، ويحسن الإدغام. ولكن الإظهار أو البيان أفضل وأحسن وهو عربي جيد وهو لغة الحجاز الفصيحة. فإذا كان الإدغام حسناً فإن البيان أكثر حسناً.

وقد بيّن القراء واللغويون أن الهدف من الإدغام هو التخفيف، وذلك أن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه ثم عاد إلى المخرج نفسه مرة أخرى، صعب عليه ذلك، وشبهه بمشي المقيد يرفع رجلاً ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منها مرة أخرى. وهو كإعادة الحديث مرتين، وذلك ثقيل على السامع. ولا نستطيع المفاضلة بين القراءتين (بالإدغام وبالبيان)؛ لأنّ القراءتين متواترتان رغم كراهة العرب لتوالي أربع متحركات فما بالك بخمسة.

(1) - سيبويه، الكتاب (437/4).

قال سيبويه: «ومما يدلّك على أنّ الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة، وذلك نحو قولك: (جعل لك، وفعل لبيدٌ)»⁽¹⁾.

هذا من الناحية الصوتية أما من ناحية الحجة:

فإنّ من أظهر فقد اتبع الأصل، بالإضافة إلى أنّ الواقف يضطر إلى الإظهار، فالإدغام يكون في الوصل، وسيبويه كان يعقب كل إدغام بجواز الإظهار والبيان ويحسّنه، قال: «والبيان في كل هذا عربيٌّ جيد حجازيٌّ»⁽²⁾. والعربية تكره توالي الحركات أي كراهية توالي عدد من المقاطع المفتوحة، وميلها إلى الساكنة، قال سيبويه: «ألا ترى أن بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة، لا تتوالى حروفها متحركة، استثقلاً للمتحرّكات مع هذه العدة، ولا بد من ساكن. وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل (عَلِيط)؛ ولا يكون ذلك في غير المحذوف»⁽³⁾. وقال: «فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحرّكين اللذين هما سواءً إذا كانا منفصلين، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعداً»⁽⁴⁾.

ويعني هذا أنه يمتنع في كلمة واحدة اجتماع خمسة مقاطع مفتوحة، لكنّ اجتماع أربعة نادر، أما اجتماع خمسة مقاطع مفتوحة فصاعداً في كلمتين منفصلتين فيقع ولكن لا يخلو من كراهة. ولتجنب هذه الكراهة يعمدون بسببها إلى الإدغام.

قرأ يعقوب قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: 17]. أدغم اللام في اللام، (فتمثّل لها).

(1)- سيبويه، الكتاب (437/4).

(2)- ينظر: سيبويه، الكتاب (576/4)، (599/4) و(604/4)، (605/4)، (607/4)، (608/4)، (609/4).

(3)- سيبويه، الكتاب (437/4).

(4)- سيبويه، الكتاب (437/4).

اللام: صوت أسناني - لثوي جانبي مجهور؛ وهي من حروف الذلاقة التي هي أكثر الأصوات دوراً في كلام العرب، وتأتي اللام من بينها في الدرجة الأولى من حيث الاستعمال، وحروف الذلاقة هي (فر من لب)، ولا تخلو كلمة عربية رباعية أو خماسية لا تتركب على الأقل من حرف من حروف الذلاقة، وهي حروف طيبة تُحسِّنُ التجانس مع غيرها. واللام «أكثر الأصوات الساكنة شيوعاً في اللغة العربية؛ لأنَّ نسبة شيوعها حوالي (127) مرة في كل ألف من الأصوات الساكنة»⁽¹⁾.

واللام صوت مجهور لتذبذب الأوتار الصوتية حالة النطق به، وسماء الأقدمون بـ(المنحرف) والمحدثون (جانبياً)، وهو من الأحرف المتوسطة بين الشدة والرخاوة، وأطلق عليه كمال بشر (أشباه الحركات) قال: «فهي - كما رأيت - تتسم بخواص الأصوات الصامتة، ولكنها في الوقت نفسه تبدي شبيهاً معيناً بالحركات، ومن ثم أطلقنا عليها نحن أشباه الحركات»⁽²⁾، وشبهت بالحركات لقوة الوضوح السمعي، فلهواء عند نطقها يخرج حرّاً طليقاً كالحركات تماماً، لكنه مع الحركات من وسط الفم، ومع اللام من جانبي الفم.

وهي أشباه حركات لا حركات هي والميم والنون، وتعلو نسبة شيوعها في كلام العرب. وهي أوضح الصوامت العربية سمعاً.

واللام غير ثقيل في اللفظ لأنَّ أحرف طرف اللسان أصل في الإدغام بالإضافة إلى أن اللام من أحرف الذلاقة التي يسهل النطق بها، وقد التقى اللام الأول مع الثاني وهما مثلاًن.

ينصُّ الدكتور إبراهيم أنيس على أنَّ القبائل العربية البدوية، قد مالت في نطقها إلى سرعة الأداء، لما عُرف عن البدو من غلظة في الطبع، وأنَّ أهل المدن المتحضرة، قد مالوا إلى التؤدة التي تلائم بيئتهم، وهذه القراءة هي ليعقوب الحضرمي وهو ينتمي إلى البيئة العراقية

(1)- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 129.

(2)- كمال بشر، علم اللغة العام: الأصوات، ط1، القاهرة، 1973، ص 131.

البدوية التي عرفت بميلها إلى السرعة في النطق، وإلى نطق الأصوات الشديدة الانفجارية. والهدف من الإدغام هو إرادة التخفيف وتوخي السرعة في الأداء.

قرأ يعقوب قوله تعالى: ﴿ كَيْ نَسْبِحَكَ كَثِيرًا ۖ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ۖ ﴾ (٣٣) إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا

بَصِيرًا ﴿ [طه: 33 - 35]. بإدغام الأول في الثاني الكاف في الكاف. والكاف صوت مهموس مستفل شديد، وهي من أقصى اللسان ومن أسفله.

الكتابة الصوتية:

قراءة الإظهار

كي نسبحك كثيرا:

كـ ي | ن | سُ | سـ | بـ | حـ | كـ | كـ | ثـ | رـ | ن

قراءة الإدغام

كي نسبحك كثيرا:

كـ ي | ن | سُ | سـ | بـ | حـ | كـ | كـ | ثـ | رـ | ن

نلاحظ في قراءة الإظهار توالي ستة مقاطع مفتوحة، والعربية تكره توالي الحركات، وفي قراءة الإدغام يتحوّل المقطع الخامس والسادس إلى مقطع واحد مغلق. لكن مع توالي المقاطع المفتوحة في الإظهار فلا نشعر بالثقل والكرهية الموجودة في قراءة الإدغام؛ لأنّ الكاف ليس من أحرف طرف اللسان التي يسهل فيها الإدغام. وهي لا تدغم إلا في القاف التي تجاورها وفي مثلها. ولعل السبب الذي مكّننا من إدغامها في مثلها هو تحرك ما قبلها، فلو كان ساكنا لما أمكننا النطق بها. أما إذا التقى بمثله وهو ساكن أدغم بسهولة ويُسر مثل (يدرككم الموت). وخلاصة القول: الإظهار أيسر على اللسان وأسهل. وقراءة الإدغام رغم عسرها نوعًا ما إلا أنّها توافق البيئة العراقية التي قرأت فيها.

قال سيبويه: «وكلما توات الحركات أكثر كان الإدغام أحسن. وإن شئت بينت»⁽¹⁾.

ويكثر الإدغام في قراءات البصريين جميعاً قراءة أبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي والحسن البصري.

وخلاصة القول: هو أن الذي حدث صوتياً هو حذف حركة الأول وإبقاء كينونة الصامتين المتماثلين. والمعروف عند علماء العربية والقراءات أن القصد من الإدغام هو التخفيف، ولكنّ الواقع يظهر أن لا تخفيف في الإدغام الكبير، بل إن الجهد المبذول في هذا النوع أكبر من الجهد المبذول في الإظهار (البيان). وهذا الكلام لا يعني انعدام الاقتصاد في الجهد العضلي المبذول في إنتاج هذا الإدغام، فالإقتصاد يكمن في:

- سقوط حركة من المثليين، وهو تقليل في عدد الأصوات؛ فالحركة صوت.
- تقليل عدد المقاطع القصيرة المفتوحة المتتابعة وهو وجه من وجوه الاقتصاد في الجهد العضلي.

بالإضافة إلى أن هذه القراءة تصور لنا الواقع اللغوي للبيئة العراقية وتظهر لنا لهجة تميم بخاصة، والتي انتشرت في شرق الجزيرة العربية وفي العراق.

(1)- سيبويه، الكتاب (576/4).

ثانيا: المتقاربان اللذان سكن أولهما من كلمة واحدة:

قرأ يعقوب الحضرمي من الثلاثة وحفص وابن كثير من السبعة قوله تعالى: ﴿ وَأَخَذْتُمُ

عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي ﴾ [آل عمران: 81]، (أخذتم) بإظهار الذال فيه وفي أمثاله من مثل

﴿ ذَلِكُمْ بِأَنكُمُ أَخَذْتُمُ آيَاتِ اللَّهِ هُرُوءًا ﴾ [الجاثية: 35]، وقرأ الباقون بإدغام الذال في التاء.

وقراءة يعقوب بالإظهار هي الأصل؛ حيث يعطى كل حرف ما يستحقه من المخرج والصفة، وقد درجت كتب الاحتجاج على بيان الأصل فيه. فقد قالوا: من تمسك بالأصل خرج عن المطالبة بالدليل، وما جاء على الأصل فلا يحتاج إلى احتجاج.

وقالوا: لا اعتراض على من تمسك بالأصل ولم يعدل عنه إلى غيره⁽¹⁾.

وقال الأصوليون: الأصل أبداً أقوى من الفرع، وكثيرا ما نجد العلماء يشيرون إلى

الأصل. مثل: «من أشم أوائلها أراد أن يبين أصل أوائلها الضم، كما من أمال الألف في (رمى) و(قضى) ونحوه أراد أن يبين أن أصل الألف الياء»⁽²⁾.

أما قراءة أبي جعفر وخلف بالإدغام في (أخذتم).

إدغام الذال في التاء. فصوت الذال والتاء شمسيان تُدغم لام التعريف فيهما، كما اشتركا في المخرج وفي الصفة، فالتاء شديدة والذال مجهورة والشدة كالجهر في القوة، كما أن التاء مهموسة والذال رخوة، والهمس في الضعف كالرخاوة؛ أي اجتمع في صوت الذال صفة قوة وأخرى صفة ضعف، فالتاء (شديدة - مهموسة) والذال (مجهورة - رخوة) فاعتدلا في القوة والضعف فحسن الإدغام.

(1)- ابن مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، ت: عبد الرحمن بدر، ط1، دار الصحابة للتراث، مصر، طنطا، 2007، (277/1).

(2)- القيسي، الكشف (230/1) و(379/2).

الكتابة الصوتية:

أخذتم: | أ - | خ - ذ | ت - م

بعد الإدغام:

أختم: | أ - | خ - ت | ت - م

الذال في نهاية مقطع مغلق والتاء في بداية مقطع لذلك لا يدخل على الحرف الأول نقص في قوته بالإدغام.

وإذا نظرنا إليه نظرة صوتية نجد أنّ جهر الذال يقوّي التاء المهموسة، وشدة التاء تقوّي الذال الرخوة؛ فيتكافأ الصوتان فتسهل عملية الإدغام. وأما كلمة (لبثتم) أدغمت التاء في التاء.

الكتابة الصوتية:

لبثتم: | ل - | ب - ث | ت - م

بعد الإدغام:

لبثم: | ل - | ب - ت | ت - م

نجد أنّ التاء في نهاية مقطع مغلق والتاء في بداية مقطع.

وتقاربت التاء والتاء في المخرج والصفة، ولكنّ التاء أقوى من التاء؛ حيث فيها شدة والتاء فيها رخاوة، فاكتمت التاء قوة بالإدغام، وأيضا هما من كلمة واحدة فسهُلّ الإدغام⁽¹⁾.

والجموعة التي تنتمي إليها هذه الحروف وهي: التاء والذال والتاء بالإضافة إلى الطاء والذال والطاء، تمثل الدائرة الأساسية والمركزية في باب الإدغام في العربية، وهي التي تنتمي

(1)- ينظر: الكشف، (1/159-160).

إلى حيز واحد وهو مجموعة طرف اللسان وما يقابله من أصول الثنايا وأطرافها. قال سيبويه: «ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والذال والتاء...، ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء، والذال والتاء»⁽¹⁾، وقد أجمع النحاة على استحسان الإدغام وتفضيله على البيان، وإن كان البيان هو الأصل وهو جائز، وكل هذه الحروف تدغم في بقية الحروف الخمسة الأخرى وتدغم فيها. وقد سمى سيبويه بابًا خاصًا في كتابه بهذه الحروف سماه: (هذا باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا)⁽²⁾.

بينما لم يفعل ببقية الحروف التي هي من المخارج الأخرى كما صنع بهذه الحروف التي أفرد لها بابًا كاملاً وتناول البقية في باب الإدغام بصفة عامة.

وهناك مسألة في الإدغام وهي هل الصوت المدغم صوت واحد، أم هو صوتان؟

الصوت المدغم أكثر طولاً من الصوت غير المدغم بغض النظر عن درجة هذا الطول، لكن الطول لا يكفي وحده لتمييز هذا الصوت أو إعطائه صفته.

ذهب القدامى إلى أنّ الصوت المدغم هو صوتان:

قال سيبويه: «هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعًا واحدًا لا يزول عنه»⁽³⁾، وقال أيضا: «والإدغام يدخل فيه الأول في الآخر والآخر على حاله، ويُقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحد، نحو: قد تَرَكْتُكَ، ويكُون الآخر على حاله»⁽⁴⁾، فسيبويه يصرح بأن الإدغام هو تداخل حرفين حتى يصيرا صوتًا واحدًا.

(1)- سيبويه، الكتاب (433/4).

(2)- نفسه (460/4).

(3)- سيبويه، الكتاب (576/4).

(4)- المصدر نفسه، (222/4).

وقال ابن جني: «ألا ترى أنك في (قَطْع) ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نَبَا اللسان عنهما نبوة واحدة، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر»⁽¹⁾ وقال أيضا: «وذلك أن الإدغام أنبى اللسان عن المثليين نبوةً واحدةً، فصارا لذلك كالحرف الواحد»⁽²⁾، فقد صرح ابن جني بأن هناك تحوُّلاً قد حدث فصار الحرفان حرفاً واحداً ارتفع اللسان ارتفاعاً واحدة.

وقد صرح القدامى بأن الإدغام هو إدخال حرفٍ في آخر، ولم يقل أحدٌ منهم بأن الإدغام يكون في حرف واحدٍ، والمعنى اللغوي لكلمة إدغام تفيد إدخال شيء في شيء آخر ومن خلال النصوص التي ذكرناها لابن جني، أو سيبويه، أو التي لم نذكرها وهي كثيرة نجد بأنهم مُجمِعون على أن الأصل في الصوت المدغم هو الإتيان بصوتين متماثلين، أو متقاربين، غير أن هذين الصوتين بعد الإدغام ينطق بهما دفعة واحدة ومن موضع واحد، كما أشار ابن جني إلى ذلك بقوله ينبي اللسان نبوة واحدة، أو بتعبير المبرِّد أنهما يُعتمد لهما باللسان اعتماداً واحدة⁽³⁾. وقد صرَّح ابن جني بأنَّ الصوتين يصيران كصوت واحد.

ولكن بعد هذا التحول أصار الصوت الجديد صوتاً واحداً فعلاً، أو يشبه صوتاً واحداً، أو هو صوتان؟

أتى الرضي في شرح الشافية بتصوير جديد لهذا الصوت، قال: «والذي أرى أنه ليس الإدغام الإتيان بحرفين، بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قويٍّ سواء كان ذلك الحرف متحرِّكاً نحو: يمدُّ زيدٌ، أو ساكناً نحو: يمدُّ وقفاً»⁽⁴⁾، ورأى الرضي أن الإدغام

(1)- ابن جني، الخصائص (140/2).

(2)- المصدر نفسه، (496/1).

(3)- المبرِّد، محمد بن يزيد، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عزيمة، دط، عالم الكتب، بيروت، لبنان (197/1).

(4)- شرح الرضي، (233/3).

هو الإتيان بصوت واحد ابتداءً، يتميز عن غيره من الأصوات بشدة الاعتماد على مخرجه، أما هم فقد رأوه إتياناً بصوتين متماثلين، وشبهوهما بالصوت الواحد.

أما المحدثون فقد ذهبوا إلى أن المدغم هو حرف واحد قال فندريس: «وهي (يعني الصوامت المضعفة) ليست إلا سواكن طويلة، كما أنها تنطق بقوة أشد مما في حالة القصيرة. فإذا تركنا مسألة الشدة جانبا وجدنا أن مجموعة مثل (atta) (أتا) تتميز عن المجموعة (ata) (أتا)، بوجود مسافة بين الحبس والانفجار يمكن للأذن أن تقدرها. ومن الخطأ أن يقال بأنه يوجد ساكنان في (atta) وسواكن واحد في (ata)، فالعناصر المحصورة بين الحركتين في كلتا المجموعتين واحدة: عنصر انجاسي يتبعه عنصر انفجاري. ولكن بينما نجد العنصر الانجاسي في (ata) يتبعه العنصر الانفجاري مباشرة، نجده في (atta) ينفصل عنه بإمساك يطيل مدى الإغلاق»⁽¹⁾. وقد عبّر فندريس بوضوح عن طول الصوت المدغم، والعاني ذهب إلى الرأي نفسه قال: «التضعيف هو إطالة الأصوات المتمادة (continuants)، وقفل أطول في الوقفيات»⁽²⁾، ويقصد الدكتور العاني بالأصوات المتمادة هو مصطلح يشتمل على الأصوات الرخوة والأصوات المتوسطة.

على أن من المحدثين من رأى خلاف ذلك حيث رأى أن المدغم ليس صوتاً واحداً، بل هو صوتان متماثلان، قال الدكتور داود عبده: «إنّ طريقة لفظ الأصوات اللغوية ليس هو المقياس لاعتبارها صوتاً واحداً أو صوتين وإنما المقياس هو التحليل الذي يفسر الظواهر اللغوية تفسيراً أفضل، ومن وجهة النظر هذه نجد أنه لا بد من اعتبار الصوت المشدّد في اللغة العربية صوتين لغويين متماثلين»⁽³⁾، ثم دَعَم وجهة نظره بجملة من الأدلة منها، أنّ الصوت المدغم يقابل صوتين في بنية الكلمة العربية، فالدال في (ارتدّ) تقابل صوتين في

(1)- فندريس، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مصر، 1950م، ص 49.

(2)- سلمان حسن العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص 250. جواد كاظم عناد.

(3)- داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، 1973، ص ص 30-31.

(ارتددت)، ويقتضي العروض العربي عدّ المدغم صوتين متواليين. والراجح في المسألة أن الصوت المدغم ليس صوتاً واحداً ولكنه كالصوت الواحد، كما قال ابن جني: نبا اللسان عنهما نبوة واحدة.

إن اللاف في نصوص بعض المحدثين الذين رأوا أنّ الصوت المدغم صوت واحد، هو اهتمامهم وتركيزهم على طول هذا الصوت، وكأنه هو الذي يميز الصوت المدغم من غيره. والذي نوافقهم عليه هو أن الصوت المدغم أكثر طولاً من الصوت غير المدغم بغض النظر عن درجة هذا الطول.

ويرى حسام النعيمي أن الصوت المدغم صامتاً أطيل الوقوف عليه، فأتبع بمصوّت قصير أو طويل⁽¹⁾. إذاً الصوت المدغم هو الصوت الذي توفر فيه أمران: إطالة الوقوف عليه، ثم اتباعه بمصوت قصير أو طويل.

وجب علينا الوقوف عند قول الدكتور داود عبده: «إنّ طريقة لفظ الأصوات اللغوية ليس هو المقياس لاعتبارها صوتاً واحداً أو صوتين وإنما المقياس هو التحليل الذي يفسر الظواهر اللغوية تفسيراً أفضل»⁽²⁾.

ونمثل لهذا بيت امرئ القيس في المعلقة:

مَكْرٌ مَقْرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَا كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عَالٍ

م	ك	ر	م	ق	ب	ل	م	د	ب	ر	م	ع	ن
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص

فهذه الكتابة الصوتية لهذا البيت رمزنا للصامت برمز (ص) والحركة ب (ح).

(1)- حسام النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد، بغداد 1989، ص 342.

(2)- داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، 1973، ص ص 30-31.

وسنحاول كتابة البيت كتابة عروضية حيث نرمز للصائت القصير بالرمز (ص) وللصامت بالرمز (م).

مَكْرٌ مَفْرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعًا

0//	0//	0/	0//	0/	0/	0//	0/	0//
ص ص م	ص ص م	ص م	ص ص م	ص م	ص م	ص ص م	ص م	ص ص م

كَجْلُمُودٍ صَخْرٍ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عَلٍ

0//	0//	0/	0//	0/	0/	0//	0/	0//
ص ص م	ص ص م	ص م	ص ص م	ص م	ص م	ص ص م	ص م	ص ص م

عند تقطيع هذا البيت وجدناه يتشكل من نمطين من التتابعات الإيقاعية، ضم الأول صائتين أو (متحركين)، وضم الآخر (صائتًا) أو (متحركًا) واحدًا (0//) (0/).

ففي كلمة:

مَكْرٌ	←	م		ك	ر		ر	ن
0/0//								

فإنه مهما أطلنا الوقوف على المقطع الثاني المغلق على الراء الساكنة الأولى ومددنا الصوت بها فستبقى صامتًا واحدًا ولا تتحول إلى صامتين ولا يحتل الوزن، بخلاف لو اطلنا التوقف عند صائت قصير مثلاً، فإن الوزن سيختل، الصائت الأول فإن كلمة مَكْرٌ (0/0/0/).

وخلاصة القول: هو أن الصائت القصير يتمتع بقيمة ثابتة لزمن النطق به، ومن ثم لو حدث تغيير أو توقف اختل الوزن، أما الصوامت فليس لها زمن محدد، بل الصوامت الرخوة يمكن أن تطال إلى أي مدى، مثل الإنشاد دون أن يحتل الوزن.

أما الصوائت الطويلة فيمكن مدّها مثل الصوامت دون أن يؤدي إلى اختلال الوزن أو كسر البيت.

إذا إطالة الوقوف عند الصامت الذي لا يتبع بصائت أي نهاية المقطع المغلق، يعد صوتًا واحدًا مهما بالغنا في الإطالة. وهي مثل الصوائت الطويلة، وقد ذكر ابن جني قصة طريفة حيث أنّ رجلا ادّعى لأبي إسحاق «أنه يجمع في كلامه بين ألفين، وطوّل الرجل الصوت بالألف، فقال له أبو إسحاق لو مددتها إلى العصر لما كانت إلا ألفا واحدة»⁽¹⁾.

وفي الأخير نستطيع أن نقول ونحن مطمئنون لهذه الخلاصة وهي:

- أن الصامت والصائت الطويل مهما أطلت الوقوف عنده أو إطالته فسيبقى صامتًا أو صائتًا طويلًا.
- الصائت القصير لو أطلته لاختلّ الوزن وكسر الإيقاع.
- الصامت المشدّد (المدغم) يقابل صامتين من النوع نفسه وهما أطلت الوقوف عليه فلن يصير ثلاثة أو أكثر.

فكلمة (مكّر) في بيت امرئ القيس، لو أطلنا الوقوف عند (الميم) لاختل الوزن وكسر البيت. بينما لو أطلنا الوقوف عند (النون) أو عند (الراء) لما اختل الوزن، وفواصل البيت كله تنتهي بصامت غير متبوع بصائت قصير.

م - ك - ر	ر - ن	م - ف - ر	ر - ن	م - ق	ب - ل - ن	م - د	ب - ر - ن	م - ع - ن
الفاصلة الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	

فمهما أطيل زمن المدغم فلن يزيد على صامتين، كما يشترط في عملية الإدغام «أن يكون الصوت الثاني متلوًا بحركة غير قابلة للسقوط، إما لكونها طويلة، وإما لكونها حركة

(1)- ابن جني، الخصائص (394/2).

سابقة عليها سقطت، فامتنع إسقاط الأخرى؛ لأنها تزداد تشبثاً بموقعها، وتمنح الصوت قبلها قوة موقعية ويفرض بها تأثيره على الصوت السابق عليه غير ذي الحركة»⁽¹⁾.

ومن تمام الكلام على الإدغام بيان حقيقة المدغم، فعلماء التجويد والقراءات بحثوا المسألة وكان لهم فيها مذهبان.

من خلال هذا التحليل نستطيع أن نفسر لماذا العربية لا تستطيع العربية استساغة بعض المقاطع والتي هي غير شائعة ولا تكون إلا في الوقف مثل (ص ح ص) باع، (ص ح ص ص) نُحْر، (ص ح ح ص ص) ضال، وغالباً ما يحتال العربي من أجل التخلص منها بتحويلها إلى المقاطع الشائعة، مثل النوعين الأولين الشائعين في النسيج العربي، وهما (ص ح) ك و (ص ح ص) كاتب (بُ ن)، فهما أسهل نطقاً، وأجمل موسيقياً من غيرها، لذلك نجد أن العرب قد بنت أشعارها على هذين المقطعين.

«وتؤكد هذا الشيوخ، نسب هذه الأصوات في القرآن الكريم، كتاب الله - عز وجل - المعجز، الذي يمثل صورة العربية المثلى، وقد توصلت إلى هذه النسب على الوجه الآتي: تردد اللام في القرآن الكريم (38000) مرة تقريباً، وتليها في العدد النون والميم، فترد كل منهما (27000) مرة تقريباً، أما الراء، فترد (12500) مرة تقريباً. وإذا علمنا أن عدد حروف القرآن الكريم (323000) حرف تقريباً؛ تكون نسبة اللام (12%) تقريباً، ونسبة كل من النون والميم (8.4%) تقريباً، ونسبة الراء (4%) تقريباً، لتشكل هذه

(1) - عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديد في الصرف العربي)، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ط 1977م، ص 208.

الأحرف بذلك (32.8%) تقريبًا من حروف القرآن الكريم، فسبحان الله العظيم، القائل

— عَزَّ قَوْلُهُ —: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ [النحل: 65]»⁽¹⁾.

الكتابة الصوتية: ل (فتمثل لها)

قراءة الإظهار:

فَ | تَ | مَ | ثَ | ثَ | لَ | لَ | هَ | هَ

أما قراءة الإدغام:

فَ | تَ | مَ | ثَ | ثَ | لَ | لَ | هَ | هَ

تحول المقطع الرابع من مقطع مفتوح إلى مقطع مغلق، وسقط المقطع الخامس، وهنا لا

تحدث كراهة.

وفي قراءة الإظهار نجد المقطع الخامس والسادس نفسه مكرر، إن إظهار الكلمتين

كإعادة الحديث مرتين أي إعادة المقطع نفسه مرتين وهو أشبه بالمقيد يرفع رجله ثم يعيدها

إلى مكانها. فأدغم يعقوب اللام في أختها حيث سكن الحرف الأول وأدغمه في الثاني

ليعمل اللسان مرة واحدة.

(1) - مهدي عناد قبها، التحليل الصوتي للنص، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن،

2013، ص ص 50-51.

الحروف التي أدغمها خلف:

أ- أدغم ذال (إذ) في (التاء والذال): نحو: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ﴾ [المائدة: 110] و﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ [الحجر: 52].

يجوز إدغام غير المثلين إذا تقاربا في المخرج وسكن الأول لشبههما، المثلين الذين هما من مخرج واحد ما لم يمنع من ذلك مانع بل ويجسن عند بعض القراء. وحجة من أدغم الذال من (إذ) في التاء: «أنهما تواخيا في المخرج وأنهما تقاربا في القوة والضعف فالذال فيها جهر⁽¹⁾ يقويها، وفيها رخاوة⁽²⁾ تضعفها، وكذلك التاء فيها شدة⁽³⁾ تقويها، وفيها همس⁽⁴⁾ يضعفها، وقد تقاربا في القوة والضعف فجاز الإدغام لذلك»⁽⁵⁾.

والإظهار حسن لأنه الأصل، ولأنهما منفصلان، ولأن الجهر الذي في الذال أقوى من الشدة التي في التاء.

ب- أدغم دال (قد) في حروفها الثمانية: وهي: (السين، والذال، والضاد، والطاء والزاي والجيم والصاد والشين) نحو: ﴿قد سمع﴾، ﴿ولقد ذرأنا﴾، ﴿فقد ضل﴾، ﴿فقد ظلم﴾، ﴿ولقد زينا﴾، ﴿قد جاءكم﴾، ﴿ولقد صرفنا﴾، ﴿قد شغفها﴾، ويسمى هذا الإدغام: الجائز، لوروده بصور مختلفة عند العرب تارة بالإدغام وتارة بغيره.

وهذه الحروف الثمانية تجانست مخارجها فأدغمت في حرف (الذال).

1- (قد جاءكم): أدغم خلف (الذال) في (الجيم).

- (1)- الجهر: انحباس النفس عند النطق بالحرف لقوة الاعتماد على المخرج.
- (2)- الرخاوة: جريان الصوت واستمراره عند النطق بالحرف لقوة الاعتماد على المخرج.
- (3)- الشدة: انحباس الصوت عند النطق بالحرف لقوة الاعتماد على المخرج.
- (4)- الهمس: جريان النفس (الهواء) عند النطق بالحرف لضعف الاعتماد على المخرج.
- (5)- القيسي، الكشف (211/1).

وحجته المؤاخاة التي بينهما، وذلك أنهما من حروف الفم، وأنهما مجهوران وأنهما شديدان، فحسن الإدغام لهذا الاشتراك.

والإظهار حسن لأنهما منفصلان، ولأن الإظهار هو الأصل، ولأن الجيم لا تدغم فيها لام التعريف كما تدغم في الدال، فتباينا بذلك، فأظهرها، ولأن أهل الحرمين وعاصما وابن ذكوان على الإظهار⁽¹⁾.

2- (ولقد ذرأنا): أدغم خلف (الدال) في (الذال).

وحجة من أدغم دال (قد) في (الذال) أو أظهرها كالحجة في الجيم سواء، وتزيد قوة الإدغام فيها لأن لام التعريف تدغم فيهما⁽²⁾.

3- (ولقد زيننا): أدغم خلف (الدال) في (الزاي).

وحجته أنهما اشتركا في المخرج من الفم، وفي أن لام المعرفة تدغم فيهما، وأنهما مجهوران، وزاد الإدغام قوة أن الزاي فيها قوة بالصفير الذي فيها، فإذا أدغمت الدال فيها أبدلت منها زاي، وهي أقوى من الدال فنقلت الدال إلى حرف هو أقوى منها بالإدغام، فقوي ذلك وحسن⁽³⁾.

4- (ولقد صرفنا): أدغم خلف (الدال) في (الصاد).

وحجة من أدغم (دال قد) في الصاد أنهما اشتركا في المخرج من الفم لأن لام المعرفة تدغم فيهما، ولأن الدال فيها قوة بالجهر الذي فيها، ولأن الصاد فيها قوة مكررة بالإطباق

(1)- القيسي، الكشف (209/1).

(2)- المصدر نفسه (209/1).

(3)- المصدر نفسه (209/1).

والصفير والاستعلاء اللواتي فيها، فحصل للدال بإدغامها في الصاد قوة زائدة، لأنك تبدل منها صاءً والصاد أقوى من الدال لما ذكرنا، وهذا مما يحسن جواز الإدغام ويقويه⁽¹⁾.

5- (فقد ضل) و(فقد ظلم): أدغم خلف (الدال) في (الضاد والطاء) فحجته مثل الحجة في الصاد غير أن الضاد والطاء لا صفير فيهما، وفيهما الجهر كالدال، فحسن الإدغام⁽²⁾.

6- (قد سمع) و(قد شغفها): أدغم خلف (الدال) في (السين والشين) وحجة خلف في إدغام الدال في السين والشين المؤاخاة التي بينهما في المخرج، وفي إدغام لام التعريف فيهن، وأن السين قوية بالصفير الذي فيها، فهي وإن كانت غير مجهورة، فالصفير الذي يوازي الهمس والرخاوة اللذين في السين، التي فيها قوة التفشي، أو يقرب من ذلك، فجاز الإدغام في السين.

وإدغام الدال في السين أقوى من إدغامها في الشين، لأن السين فيها صفير يقويها ولا صفير في الشين، وإنما جاز إدغامها في الشين لما في الشين من التفشي الذي يقويها، والجهر الذي يزول من الدال عند الإدغام أقوى من التفشي الذي في الشين⁽³⁾.

ج- أدغم تاء التانيث في الحروف التالية: (السين والصاد والزاي والطاء والجيم):

نحو: ﴿ وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ ﴾ [يوسف: 19]، ﴿ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: 90]، ﴿ خَبَتْ زِدْنَهُمْ سَعِيرًا ﴾ [الإسراء: 97]، ﴿ كَانَتْ ظَالِمَةً ﴾ [الأنبياء: 11]، ﴿ نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾ [النساء: 56].

(1)- ينظر: المصدر نفسه (210/1).

(2)- المصدر نفسه (210/1).

(3)- المصدر نفسه (210/1).

1- إدغام تاء التأنيث في (الجيم) و (الطاء) و(الصاد) و (الزاي):

أنهن اشتركن في المخرج واشتركن في إدغام لام التعريف فيهن، سوى الجيم، ولأن هذه الحروف أقوى من التاء؛ «لأن التاء حرف مهموس»⁽¹⁾؛ وهو ما يضعف الاعتماد على مخرجه وقت النطق به وعلامته أن يبقى النفس جاريا عند النطق به «وهذه الحروف مجهورة سواء. والصاد والطاء قويتان بالإطباق الذي فيهما والاستعلاء، والزاي حرف قوي، للصفير الذي فيه والجر، مع ما في التاء من المؤاخاة بينها وبين الصاد من الهمس، لكن الصاد تقوى بالصفير والإطباق والاستعلاء على التاء فحسن الإدغام»⁽²⁾.

2- إدغام تاء التأنيث في (السين):

فالسين فيها صفير يقويها، وهي مؤاخاة للتاء في المخرج من الفم، ومؤاخية لها في الهمس، ومؤاخية لها في إدغام لام التعريف فيهما، لكن التاء حرف فيه شدة، تقوم الشدة في القوة مقام الصفير، الذي في السين، فقد تساويا، فحسن الإدغام، لأنك لا تنقل الأول إلى ضعف بل تنقله إلى مثل حاله من القوة والضعف، على أن الصفير أقوى من الشدة، فحسن الإدغام.

— والإظهار حسن، لأنهما منفصلان ولأنه الأصل.

— بالإضافة إلى زيادة الأجر فبكل حرف عشر حسنات.

وقد أدغم بعض الحروف في بعض وهي:

— أدغم الذال في التاء في كلمة (اتخذت) و(عذت، فبذتها) كيف وقعت.

— والباء في الميم من: ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ﴾ [البقرة: 284].

— والذال في التاء في ﴿يُرَدُّ ثَوَابَ﴾ [آل عمران: 145].

(1)- ابن جني، سر صناعة الإعراب (1/155).

(2)- ينظر: القيسي، الكشف (1/213).

- والدال في الذال في ﴿ كَهَيْعَصَ ۝١ ذِكْرُ ﴾ [مريم: 1 - 2]؛ لأن (ص) تقرأ (صاد).
- والنون في الواو وصلًا في ﴿ يَسَّ ۝١ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ۝٢ ﴾ [يس: 01 - 02]، ﴿ تَّ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾ [القلم: 01].
- والنون في الراء في ﴿ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴾ [القيامة: 27]. واللام في الراء ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ [المطففين: 14].
- وقرأ ﴿ أَرْكَبَ مَعَنَا ﴾ [هود: 42] بالإظهار.

وبما أن الإدغام ظاهرة صوتية تحدث بسبب تأثر الأصوات المتجاورة ببعضها البعض، وكثيرا ما يحدث ذلك في البيئات البدائية حيث السرعة في نطق بعض الكلمات.

ونحن إذا ما علمنا أن البيئة العراقية قد نزح إليها العديد من القبائل التي هي أقرب إلى البداوة ممن عاشوا في البيئة الحجازية، أمكننا أن نتصور أن الإدغام كان أكثر شيوعا في لهجات القبائل النازحة إلى العراق، ولعل ذلك هو الذي جعل قراء الكوفة والبصرة والشام أكثر نقلا للإدغام من قراء مكة والمدينة، نظرا لأن البيئة الحجازية كانت بيئة استقرار، وبيئة حضارة نسبية، فيما يميل الناس إلى التأني في النطق، وإلى تحقيق الأصوات وعدم الخلط بينها والله أعلم⁽¹⁾.

ويبرهن علم اللغة الحديث على أنّ الفك (الإظهار) يقتضي مجهودا عضليا أكبر في تحقيق الأصوات، وفصل بعضها عن بعض، على حين تؤدي السرعة في النطق إلى إدخال الأصوات وخلط بعضها ببعض.

وهذا يستدعي مجهودًا عضليا أقل من سابقه، فيكون الإدغام أسرع للنطق عند سكان البادية.

(1)- ينظر: محسن، محمد سالم، المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1987، ص 93.

6- الإمالة:

تعد الإمالة من الظواهر اللغوية الوثيقة الصلة باللهجات العربية، وغالبًا ما تحدث نتيجة التماثل الذي تتعرض له الأصوات حين تتجاور وتتقارب، فيحدث بينهما نوع من الانسجام والتجانس الصوتي.

وقد تناولها العلماء - قديمًا وحديثًا - وهي عند علماء القراءات أوضح وأوسع، لعلاقتها بالقراءات القرآنية، وهي تسهل عملية النطق وتيسير عملية الأداء، ويخف اللسان، «وأما فائدة الإمالة فسهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع، فلهذا أمال من أمال»⁽¹⁾، وهي من الظواهر الصوتية التي يدعو إليها تقريب صوت من صوت، وهي من ظواهر الانسجام الصوتي التي عرفت في اللغة العربية. فالكلمة إذا رُكبت من بعض الحركات المختلفة والمتباينة تتطور وتتغير، وفي مسيرتها وتطورها تحاول تقريب الحركات المختلفة وتضفي عليها نوعًا من الانسجام الصوتي الذي يعتمد على السمع قبل كل شيء، فالعرب بما يتمتعون به من حسٍّ مرهف وأذن موسيقية يتوخون - في غالبية كلامهم المنظوم والمنثور - التناسق والتناسب والانسجام الصوتي بما يجعل الكلام يدخل آذانهم بدون استئذان، وتتلقى آذانهم الكلام سائغًا مقبولًا متناسقًا، ويلجأ إليها المتكلم طالبًا الخفة والتلاؤم بين الحروف، وصيرورتها من نمط واحد، وهي تحقق للبدوي رغبته في ميله إلى السرعة في النطق إلى بذل جهد أقل في عملية الكلام، وقد أثبتت الدراسات الفيزيائية الحديثة أن الكسرة أقصر من الفتحة والفتحة أقصر من الضمة. والإمالة: «أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء»⁽²⁾ في الإمالة، والفتح ضدها.

(1)- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ط، دار ابن حزم، لبنان، بيروت، 2008، ص 183.

(2)- ابن يعيش، شرح المفصل (188/5).

قال أبو عمرو الداني: «وَالْإِمَالَةُ وَالْفَتْحُ لِعَتَّانِ مَشْهُورَتَانِ فَاشِيَتَانِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْفُصَحَاءِ مِنْ الْعَرَبِ الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلُغَتِهِمْ، فَالْفَتْحُ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَالْإِمَالَةُ لُغَةُ عَامَّةِ أَهْلِ بَنَدٍ مِنْ تَمِيمٍ وَأَسَدٍ وَقَيْسٍ»⁽¹⁾، ومع اتفاق العلماء على شهرة الفتح والإمالة وفصاحتهما وقد قرأ القرآن الكريم بهما إلا أنهم اختلفوا في أصالة كل منهما، فذهب بعض العلماء إلى أن كلاً منهما أصل وأنها متساويان في الأصل، قال آخرون: إن الفتح هو الأصل وأن الإمالة فرع وهي طارئة في كلام العرب إذ أن الأصل هو الفتح ويسمى التفخيم وأنه أكثر فصاحة؛ لأنه لغة الحجاز ولغة النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - والحجاز كما هو معروف موطن القبائل الحضرية التي لم تشتهر بالإمالة وإنما اشتهرت بالفتح، والإمالة لا تكون إلا لسبب أما الفتح فلا سبب له، كما أن كل ما يُمال يُفتح، وليس كل ما يُفتح يُمال.

وهي من الظواهر الصوتية الشائعة في العربية، وقد حفلت بها القراءات القرآنية خاصة، المتواترة منها والشاذة على سواء. وهي من الأساليب الصوتية المعروفة في اللهجات العربية. وقد نسبت إلى عدد من القبائل العربية النجدية كتميم وقيس وأسد، «وَالْإِمَالَةُ لَا شَكَّ مِنْ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ، وَمِنْ لِحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا»⁽²⁾.

الإمالة لغة: مأخوذة من الأصل اللغوي (ميل)، قال ابن فارس: «الميم والياء واللام كلمة صحيحة تدل على انحراف في الشيء إلى جانب منه»⁽³⁾، والميل العدول عن الوسط إلى أحد الجانبين ونقول: «مال عن الطريق يميل ميلاً: تركه وحاد عنه»⁽⁴⁾.

(1) - ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (29/2).

(2) - نفسه (29/2).

(3) - ابن فارس، مقاييس اللغة، ت: محمد عوض مرعب، وفاطمة محمد أصلان، ط1، دار إحياء التراث، بيروت لبنان، مادة (ميل)، ص 963.

(4) - الفيومي، المصباح المنير، ص 382.

اصطلاحًا: عَرَّف ابن يعيش في شرحه للمفصل الإمالة وربط بين الإمالة لغة واصطلاحًا فقال: «اعلم أنّ الإمالة مصدرٌ (أَمَلْتُهُ أَمِيلُهُ إمالةً). والمَيْلُ: الانحراف عن القصد، ومنه: (مال الشيء)، ومنه (مال الحاكم) إذا عدل عن الاستواء. وكذلك الإمالة في العربية عدولٌ بالألف عن استوائه، وجنوحٌ به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفتحة، وبين مخرج الياء وبحسب قُرب ذلك الموضع من الياء تكون شدّة الإمالة، وبحسب بُعده تكون خفّتها»⁽¹⁾.

وهي عند كانتينو: «نطق الفتحة (قصيرة أو طويلة) نطقاً أمامياً»⁽²⁾.

ويعبرون عن الإمالة بالإضجاع والكسر، قال د. إبراهيم أنيس: «واللسان مع الفتح يكاد يكون مستويًا في قاع الفم. فإذا أخذ في الصعود نحو الحنك الأعلى، بدأ حينئذٍ ذلك الوضع الذي يسمى بالإمالة. وأقصى ما يصل إليه أول اللسان في صعوده نحو الحنك الأعلى هو ذلك المقياس الذي يُسمى عادة بالكسرة، طويلة كانت أو قصيرة. فهناك إذًا مراحل بين الفتح والكسر، لا مرحلة واحدة من أجل ذلك كان القدماء يقسمون الإمالة إلى نوعين: إمالة خفيفة، وإمالة شديدة»⁽³⁾، إذًا للإمالة درجتان: شديدة، ومتوسطة؛ معناه: بين الفتح والإمالة، لا هو مفتوح محض، ولا مُمال محض. والإمالة تدخل في بعض الكلام في بعض اللغات. وهي فرع والفتح أو التفخيم أصل، وإن كان من الأئمة من ذهب إلى أن كلاً منهما أصل برأسه، ولكن لم نجد من ذهب إلى أن الإمالة أصل وأن الفتح فرع إلا د. إبراهيم أنيس الذي رأى أن الإمالة تكون أصلًا في حالات وفرعًا في حالات أخرى. قال «ولذلك لا نستطيع أن نرجح أن بعض الكلمات العربية التي اشتملت على ياء أصلية قد

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل (188/5).

(2) - كانتينو، جان، دروس في علم الأصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، الجامعة التونسية، 1966، ص 156.

(3) - إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 57.

تطورت أولاً إلى إِمالة ثم إلى الفتح، فالأصول إذاً في مثل هذه الكلمات هو الإِمالة، وقد تفرع الفتح عنها⁽¹⁾، فهو يرى بأن قبائل الحجاز التي اشتهرت بالفتح قد تطورت لهجاتها، إذ انتقلت من الإِمالة إلى الفتح، كما حاول استنتاج أن القبائل البدوية حافظت على الإِمالة «ونستنبط من هذا أن قبائل الحجاز التي عرف عنها الفتح قد قطعت مرحلة أخرى في تطور لهجاتها، إذ انتقلت من الإِمالة إلى الفتح، كما نستنبط أن لهجات بعض القبائل في وسط الجزيرة وشرقيها قد احتفظت بمرحلة الإِمالة التي هي أقدم حين تكون الياء أصلية في الكلمات. وربما كان السر في احتفاظ البدو بهذه الظاهرة أنهم عرفوا بها فتعصبوا لها.

وانتقال الإِمالة إلى الفتح ليس له ما يبرره سوى الاقتصاد في الجهد العضلي، والميل إلى السهولة التي يلجأ إليها الإنسان في معظم ظواهره الاجتماعية⁽²⁾.

كان دائماً يفسر الظواهر الصوتية التي تنسب إلى القبائل البدوية وخاصة تميم بنظرية السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي، وطلب الخفة والسرعة في النطق، أما في مسألة الإِمالة ففسره بتعصب البدوي للإِمالة التي عُرف بها رغم أنها تعيق السرعة في النطق، وكيف نتصور أن البدويّ يفرّ من جهد أقل إلى جهد أكثر، فالإِمالة فيها ثقل.

ود. إبراهيم أنيس يرجح أن الفعل (باع)، كان في اللهجات العربية القديمة ينطق: بَيْع ثم تطور صوت (ai) إلى (e) أي أن فتحة فاء الفعل قد أميلت إلى الكسرة، فأصله اليائي (بَيْع) تطور إلى الإِمالة (بيع)، ثم إلى الفتح (باع). (a ← e ← ai).

تطور الأصل اليائي أولاً إلى الإِمالة ثم تطورت الإِمالة إلى الفتح. وبتعبير آخر يمكننا أن نقول إن المزدوج الهابط (ai) (ـَ - ي) هو أقدم في اللغة العربية من صوت الإِمالة (e) الذي هو أقدم من الفتح (a) (ـَ). لكن تستوقفنا هنا مسألة مهمة، وهي هل كان العرب

(1) - إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 58.

(2) - إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 58-59.

قديمًا يستعمل كلمة (بَيْع). مرة فعل ماض بمعنى (باع) وأخرى مصدرًا (بَيْع). ثم عمدوا إلى التمييز بينهما. فتطور الفعل وبقي المصدر، وإذا سلّمنا بهذا التصور فقد حدث شيء نادر وهو انسجام الأصوات لتيسير النطق وتسهيله بالإضافة التمييز الدلالي أي تمييز (الفعل) عن (المصدر).

قال ابن جني: «ومن ذلك قولهم: إن أصل قام: قَوْمٌ، فأبدلت الواو ألفًا. وكذلك باع أصله بَيْعٌ، ثم أبدلت الياء ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها. وهو - لعمرى - كذلك، إلا أنك لم تقلب واحدًا من الحرفين إلا بعد أن أسكنته استثقالًا لحركته، فصار إلى: قَوْمٌ وبَيْعٌ، ثم انقلبا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن... ولو رُمت قلب الواو والياء من نحو: قَوْمٌ وبَيْعٌ وهما متحركتان لاحتمتا بحركتيهما، فعزّتا فلم تنقلبا»⁽¹⁾. والمحدثون يرفضون هذه الفكرة التي قال بها ابن جني؛ فقد اشترطوا لتأثير صوت في صوت الالتقاء المباشر، بحيث لا يفصل بينهما فاصل ولو كان هذا الفاصل حركة قصيرة، وقد تحقق هذا بين الفتحة القصيرة، ونصف الصائت الياء دون فاصل.

وإذا فرضنا بأن أصل (باع)، (بَيْع) ثم تحول إلى (بَيْع) ثم الإمالة ثم (باع). فهو يدفع عنا تعقيد الاشتراك بين المصدر والفعل وهو يمنحنا تصورًا مقبولًا.

ولنكتب (بَيْع) كتابة صوتية ثم نرصد التحولات التي حدثت.

1- / (بَيْع) ← بَ | يَ | عَ

2- / (بَيْع) ← بَ | يَ | عَ

3- / ثم انتقال الصوت (ي) إلى صوت الإمالة

4- / (باع) ← بَ | عَ

(بَيْع) في تحولها إلى (باع) مرت بعدة مراحل:

(1) - ابن جني، الخصائص (471/2).

- سقوط قمة المقطع الثاني (يَ) ((ـَ)) سقوط الفتحة.
- انتقال قاعدة المقطع إلى صوت الإمالة.
- تحول صوت الإمالة إلى الفتح.

أما ما يمكن تصوره عند التحول إلى الفتح دون المرور بالإمالة ولكن بعد إسكان الياء:

$$\begin{array}{l} -/1 \text{ (بَيْع)} \leftarrow \text{بَ} \mid \text{يَ} \mid \text{عَ} \\ -/2 \text{ (بَيْع)} \leftarrow \text{بَ} \mid \text{يَ} \mid \text{عَ} \\ -/3 \text{ (باع)} \leftarrow \text{بَ} \mid \text{عَ} \end{array}$$

ما يمكن أن تصوره عند التحول إلى الفتح مباشرة دور المرور بالإمالة:

- سقوط قمة المقطع الثاني (ـَ)، وتحولت قاعدته إلى المقطع الأول فأصبح مقطعاً مغلقاً.

- تحول (ي) التي في المقطع الأول إلى فتحة، وبالتقاء الصائتين القصيرين لتكون الفتحة الطويلة.

ما يمكن تصوره عند التحول مباشرة إلى الفتح دون الإسكان والإمالة:

$$\begin{array}{l} -/1 \text{ (بَيْع)} \leftarrow \text{بَ} \mid \text{يَ} \mid \text{عَ} \\ -/2 \text{ (باع)} \leftarrow \text{بَ} \mid \text{عَ} \end{array}$$

وإذا افترضنا التحول مباشرة. فحدث الآتي:

سقوط قاعدة المقطع الثاني.

- التقاء الصائتين القصيرين رأس المقطع الأول ورأس المقطع الثاني (بَ) / (ي) سقطت (ـَ) ← (بَ) لتكون الفتحة الطويلة.

ويظهر أن الدكتور إبراهيم أنيس قد تأثر ببعض الغربيين فقد قال كانتينو: «كان في

السامية حركتان مزدوجتان.. هما (ـَ ي) و (ـَ و)، وقد بقيت هاتان الحركتان المزدوجتان

في العربية القديمة، وترسمان حسب مبادئ الخطوط الآرامية بواسطة الياء والواو مسبوقتين بفتحة، وليس في العربية القديمة إلا عدد قليل من أمثلة اعتلال الحركات المزدوجة، نذكر من ذلك أنه يبدو أن الحركة المزدوجة (مَ ي) إذا كانت آخر الحرف صارت إلى مجرد فتحة طويلة نحو: إلى أصلها: إِي، وعلى أصلها: عَلَي، وتظهر الحركة المزدوجة القديمة في حالة إضافة الحرف إلى الضمائر نحو: عَلَيَّك⁽¹⁾، فهذا النص جعل المزدوج هو الأصل وهذا ما بنى عليه د. إبراهيم أنيس تصوره.

ثم حاول تفسير الإمالة لما تكون غير أصل في الكلمة فقال: «أما حين تعرض الإمالة لغير أصل من أصول الكلمة كإمالة الفتحة، أو إمالة ألف المد غير المنقلبة عن أصل، فليس هذا إلا نوعاً من الانسجام بين أصوات اللين، لذلك جعل القدماء من أسباب هذه الإمالة وجود كسرة سواء كانت سابقة أو لاحقة، ولا شك أن الانتقال من الكسر إلى الفتح أو بالعكس يتطلب مجهوداً عضلياً أكبر مما لو انسجمت أصوات اللين...، ومتى سلمنا بنظرية السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي؛ استطعنا أن نتصور أن الكلمة التي تشتمل على أصوات لين منسجمة، أحدث من نظيرتها التي خلقت أصوات لينها من الانسجام»⁽²⁾.

ولما يوافق د. حسام النعيمي إبراهيم أنيس في ما ذهب إليه وقال: «إن ظاهرة صوتية واحدة لا ينبغي أن يتجزأ تفسيرها، ومن الصعب أن نقنع بأن الحجازيين كانت لغتهم المتقدمة متطورة في مثل (سار) بغير إمالة، وأن التميميين قد تخلفت لغتهم لبقاء الإمالة فيها، ثم تكون لهجة الحجاز متخلفة عن التطور في لفظة (كتاب) بغير إمالة، بينما تكون لهجة البادية أحدث في تطورها، لأنها أمالت الألف فيها»⁽³⁾، فالنعيمي يرى بأن الألف الذي ينطق به حالياً في الأصل هو أحد صوتين: رقيق يقرب من الياء، وفخم يقرب من

(1)- كاتنينو، دروس في علم أصوات العربية، ص 167.

(2)- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 59.

(3)- حسام سعيد النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص 204-205.

الواو، أما الرقيق فجاءت عنه بعد تطوره في الأفعال اليائية الأصل مثل (سار، يسير)، وأما التفخيم فجاءت عنه بعد تطوره الأفعال الواوية الأصل مثل (قال، يقول)، وما التفخيم والإمالة إلا آثار لهذين الصوتين، فصوت الإمالة هو صوت الألف القديم الذي تطور إلى الألف المحضمة، وبقيت آثاره عند بعض القبائل البدوية.

ويظهر بأن رأي د. حسام سعيد النعيمي هو الراجح والموافق لأغلب العلماء، فبعض الكلمات العربية مثل: كتاب، وعالم، ومارد أصلها الفتح وقد أميلت تحقيقًا للانسجام الصوتي واقتصادًا في الجهد العضلي؛ لأن حركة ما قبله وما بعده مكسورة وبين الكسرة والفتحة تنافر؛ لأن «الألف تطلب من الفم أعلاه والكسرة تطلب أسفله وأدناه فتنافرا، ولما تنافرا أجنحت الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء، فصار الصوت بين فاعتدل الأمر بينهما وزال الاستثقال الحاصل بالتنافر»⁽¹⁾.

إذًا نستطيع أن نقول بأن الكلمة التي تشتمل على أصوات لين منسجمة أحدث من نظيرتها التي خلت أصوات لينها من الانسجام أي أن كلمة (كتاب، وعالم، ومارد) كما ينطق بها بالفتح بغير إمالة أقدم في نسجها منها مع الإمالة، فالفتح أصل والإمالة فرع هدفها الانسجام بين أصوات اللين.

فتمال الألف في كلمة (عالم) لأنَّ بعدها كسر، فالإمالة للكسرة التي بعدها أراد أن يقربوها منها كما صنعوا في إدغام الصاد والزاي.

وقد اختلف الناس في الإمالة وتعددت آراؤهم، واختلفت توجهاتهم، فمنهم من ردّها إلى التنوع اللهجي الذي كان سائدًا في شبه الجزيرة العربية، وتصور وجود تطور من الإمالة إلى الفتح، وقد سجلت لنا كتب التراث بعض هذه الاختلافات فمن القبائل من التزم

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل (55/9).

بالفتحة الطويلة في كل الأحوال، مثل قبيلة (الحارث بن كعب)، قال ابن خالويه: «لأنهم يجعلون التثنية بالألف في كل وجه، لا يقبلونها لنصب ولا خفض، قال شاعرهم:

إن أباهـا وأبـاهـا أباهـا قد بلغا في المجد غاياتها

فلما ثبتت هذه اللفظة في السّواد بالألف، وافقت هذه اللغة، فقرأوا بها، ولم يغيّروا ما

ثبت في المصحف»⁽¹⁾. وقصد قراءة ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرِينَ﴾ [طه: 63].

وكانت بعض القبائل تقف على الألف في عصا وهدي وحبلى بنصف الصائت (الياء)

فيقولون: هُدَيّ، حُبَلَيّ، وَعَصَيّ⁽²⁾.

كما نجد بعض القبائل تنطق بعصايّ، وهُدَيّ، وعَصَيّ وهُدَيّ⁽³⁾. فإذا سلّمنا بوجود

تطور فغير مستبعد أن كل لهجة من هذه اللهجات تمثل مرحلة من مراحل هذا التطور.

فالذين قالوا عَصَيّ وهُدَيّ يمثلون المرحلة الأولى أي مرحلة المزدوج، والذين أمالوا المرحلة

الثانية، والذين نطقوها بالألف كالبيت السابق يمثلون المرحلة الثالثة.

ومنهم من يعدّ الإمالة من التغيرات الصوتية التي دعت إليها الخفة والسهولة والبعد عن

الاستثقال، والحرص على تناسب الأصوات وتقاربها، ومنهم من ذهب إلى نفي الدلالة في

الإمالة وقال إن هي إلاّ تلونات صوتية واختلافات في الأداء، نتيجة اختلاف البيئات.

ومنهم من تتبع المواطن التي تجوز فيها الإمالة والمواطن التي تمنع فيها، وإذا أردنا أن

نرصد الواقع اللغوي الذي كان سائداً في الجاهلية وفي بداية الإسلام، فلا بدّ أن نعود إلى

(1)- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ت: عبد العال سالم مكرم، ط1، دار ابن الجوزي،

القاهرة، مصر، 2013، ص 145.

(2)- أبو علي الفارسي، الحجة (76/1-77).

(3)- الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، ت: هدى محمد قراعة: ط1، مكتبة الخانجي،

القاهرة، مصر، 1990 (69/1). ومعاني الزجاج (87/1-88)

القراءات القرآنية التي نقلت إلينا بالصوت والصورة وأقصد بالصورة أي حرص القراء على تعليم كيفية نطق الحروف وهيئة الفم واللسان وغير ذلك من طرق الأداء، والإمالة في القراءات القرآنية ترجع إلى أصول لهجية عربية، فهذا لا جدال فيه ولا خلاف، وإنما الخلاف في القبائل التي كانت تميل، فالدكتور إبراهيم أنيس نسب الإمالة «إلى جميع القبائل التي عاشت في وسط الجزيرة وشرقيها وأشهرها: تميم وأسد وطيء وبكر بن وائل وعبد القيس وتغلب»⁽¹⁾.

وقد عارض في هذا الرأي الدكتور عبد الجواد الطيب، فقال: «إذن ليس بالأمر السهل أن نصدق أنّ هذيلًا وجارتها في بوادي الحجاز كانوا لا يميلون أصلاً»⁽²⁾. وقد ذكر السيوطي حديثًا «عن صفوان بن عَسَّال: أنه سمع رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقرأ: ﴿يَيْحَىٰ﴾ [مریم: 12]، فقيل له: يا رسول الله، تميل وليس في لغة قريش؟ فقال: هي لغة الأخوال بني سعد»⁽³⁾، فهذا الحديث إن صحَّ يدل على أن هناك مواضع أمال فيها بعض الحجازيين. إذا الإمالة ظاهرة انتشرت في لهجات شبه الجزيرة لكنها كانت منتشرة بكثرة في شرق الجزيرة ووسطها، في حين قلّت في القبائل الحضرية التي كانت تقطن غرب الجزيرة العربية، قال سيويه: «ومما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما فيه عينٌ، إذا كان أول فعلت مكسورًا نَحَوًا نحو الكسر، كما نَحَوًا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء، وهي لغة لبعض أهل الحجاز. فأما العامة فلا يميلون... وبلغنا عن أبي إسحاق أنه سمع كَثِيرَ عَزَّة الخزاعي، (وهو من قبيلة بني مُلَيْح، وهو ينتمي إلى قريش)، يقول: صار بمكان كذا وكذا (بالإمالة في صار). وقرأها بعضهم (وهو حمزة بالإمالة في): (خاف)»⁽⁴⁾. وقد ظهرت

(1) - إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 53.

(2) - عبد الجواد الطيب، لغة هذيل، ص 60.

(3) - السيوطي، الإتقان، ص 171.

(4) - سيويه، الكتاب (238/4).

الإمالة في قراءة الإمام نافع وهو من الحجاز في رواية ورش في قوله تعالى: (طه) بفتح الطاء وإمالة الهاء.

وقد ربط كثير من المستشرقين وبعض المعاصرين الإمالة في العربية والإمالة في اللغات السامية، مثل العبرية، والحبشية، ولا ضرورة في ذلك؛ لأن اللغات السامية شقيقات تعود إلى أصل لغوي واحد، واللغة العربية هي أقرب لغة إلى السامية، إن لم تكن هي السامية نفسها، فالعربية حافظت على ظاهرة الإعراب بينما الساميات الأخرى فيها بقايا الإعراب. والأمر الثاني هو أن جزيرة العرب هي الموطن الأول للساميات؛ لأن بلاد العرب أرض قاحلة جافة شاسعة فيها المفاوز المهلكة والقفار الخالية، ومستبعد أن يهاجر أقوام من أرض خصبة تنضح بالماء والحدائق الغناء ورغد العيش إلى أرض صحراوية، بالعكس هو الصحيح. أي أن الآكاديين والآشوريين، والكنعانيين والعبرانيين كانوا في شبه الجزيرة ثم هاجروا إلى العراق والشام. والأمر الثالث هو: سجلت كتب التاريخ كثيراً من الهجرات من الجزيرة العربية إلى العراق والشام، ولم تسجل قط هجرات من الشام والعراق إلى بلاد العرب.

وأما نظرية الخفة والسهولة التي ذكرها العلماء ولهجم بها الدكتور إبراهيم أنيس كثيراً فقد أنكرها الدكتور سمير شريف استيتية حيث قال: «وأما الخفة والسهولة فلا علاقة لهما بالإمالة، وقد قست ترددات الألف مماله وغير مماله، على جهاز CSL، فتبين لي أن ترددات الألف المماله أكثر من ترددات غير المماله، وزمن نطق المماله أكثر من زمن غير المماله»⁽¹⁾، والذي نميل إليه في هذه المسألة هو أن العربي الذي ينطق على سجيته وطبعه، والإمالة من السمات اللهجية والنطقية للكلام فالإمالة تزيده سرعة وسهولة وخفة؛ لأنه خُلي بينه وبين سليقته، أما الذي يتعلم الإمالة صناعة ويجيدها دربة وهي ليست من كلامه فتكون أثقل عليه من الفتح وأصعب، قال ابن جني: «واعلم أن العرب تختلف أحوالها في

(1) - سمير شريف استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، دط، على الكتب الحديث، الأردن، عمان 2005، ص 118.

تلقي الواحد منها لغة غيره، فمنهم من يخفّ ويسرع قبول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة، ومنهم من إذا طال تكرر لغة غيره عليه لصقت به، ووجدت في كلامه»⁽¹⁾، فالإنسان الذي لم يتعود نطق الإمالة يعسر عليه نطقها والانتقال من الفتح إليها، لكنها إذا أطال الرياضة والمران، لنا لسانه، وأصبحت الكلمات الممالة تنطق سلسلة سهلة، وانقادت له الألفاظ، وأما الذي لم يتعود النطق ببعض اللهجات عسرت عليه وأبى طبعه مغادرة ما ألفه طفلاً وشبّ وشاب عليه، فتجده مستعصم لغته البتة، قال ابن جني: «وحدثني أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني عن أبي حاتم قال: قرأ علي أعرابي بالحرم: (طبي لهم وحسن مآب)⁽²⁾، فقلت: طوبى، فقال: طبي، قلت: طوبى، قال: طبي. فلما طال علي الوقت قلت: طو طو، فقال: طبي. أفلا ترى إلى استعصام هذا الأعرابي بلغته وتركه متابعة أبي حاتم»⁽³⁾.

وأما ارتباط الإمالة بالدلالة فظاهره أن الإمالة ما هي إلا تلونات صوتية واختلافات نطقية لهجية لا تؤدي إلى اختلاف المعنى، لكنّ هناك شواهد قليلة تظهر فيها الإمالة تؤدي دوراً وظيفياً، فقد قرأ أبو عمرو بن العلاء «قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 72]، بإمالة (أعمى) الثانية، وعدم إمالة الأولى، فلما سُئل عن ذلك قال: إنّ الأولى اسم، والثانية وصف (يريد أنه اسم تفضيل)، وإن بني تميم يميلونها في الوصف، ولا يميلونها في الاسم، فقيل له: وهل في العمى تفاضل؟ قال: نعم؛ وإنما لا تفاضل في عمى البصر، أما عمى البصيرة ففيه تفاضل»⁽⁴⁾. فأبو عمرو بن العلاء تميمي ظهرت في قراءته آثار لهجته، فبين أن العمى في الدنيا؛ ذهاب نور العين

(1) - ابن جني، الخصائص (325/1).

(2) - وهو قوله تعالى: ﴿طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾ [الرعد: 29].

(3) - ابن جني، الخصائص (326-325/1).

(4) - سمير شريف استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص 118.

والعميان متساوون فيه، أما العمى القلبي عمى البصيرة فالناس تختلف فيه، فرجل أهدى من رجل، ورجل أضل من آخر، وبنو تميم تميل في الوصف لا في الاسم كما هو ظاهر من هذا النص.

علل الإمالة:

يرى العلماء أن الأصل في الكلام الفتح، قال مكي بن أبي طالب القيسي «اعلم أن أصل الكلام كله الفتح، والإمالة تدخل في بعضه، في بعض اللغات لعله، والدليل على ذلك أن جميع الكلام الفتح فيه سائغ جائز، وليست الإمالة بداخلة إلا في بعضه، في بعض اللغات، لعله فالأصل ما عم، وهو الفتح»⁽¹⁾.

والعلل الموجبة للإمالة في مذاهب القراء علتان، تتفرع منها ست علل، والعلتان (الياء

والكسرة) والعلل الست هي:

- (1)- الإمالة في ألف منقلبة عن ياء.
- (2)- الإمالة في ألف مشبهة بالألف المنقلبة عن ياء.
- (3)- الإمالة في ألف قد ترجع إلى ياء في بعض الأحوال.
- (4)- الإمالة في ألف قبلها كسرة، فتمال الألف من أجلها.
- (5)- الإمالة في ألف بعدها كسرة.
- (6)- الإمالة للإمالة.

والعلل عند مكي بن أبي طالب ثلاث هي:

- (1)- الإمالة لأجل الكسرة.
- (2)- ما أميل ليدل على أصله.

(1)- القيسي، الكشف (1/367).

(3) - الإمالة للإمالة⁽¹⁾.

أمال خلف ما يلي:

1/- أمال كل ألف متطرفة منقلبة عن ياء أصلية وصلا ووقفًا، كيفما جاءت في اسم،

نحو: (الهدى) (الهوى) (المأوى). أو فعل نحو (أتى) (سعى) (اشترى) (رمى).

وتعرف ذوات الياء في الأسماء بالثنوية، وفي الأفعال بإسناد الفعل إلى تاء المتكلم أو المخاطب، فمتى ظهرت الياء جازت الإمالة ومتى ظهرت الواو امتنعت. وسواء رسمت بالياء كالأمثلة السابقة، أم بالألف نحو (عصاي)، (الأقصى)، (تولاه)، إلا أنه أمال (الضحى)، (القوى)، (العلی)، وكذا (الربو) كيف وقع و(كلاهما) [الإسراء 23]. «ولما كانت الألف أصلها ياء أو كانت زائدة رابعة وأكثر، كان حكمها حكم ما أصله الياء»⁽²⁾.

أما (كلاهما) التي في الإسراء، فقد أمالها للكسرة التي على الكاف ولم يعتد باللام، لأن الحرف الواحد لا يمنع، ولا يحجز.

وقد أمالت العرب الألف للكسرة التي قبلها، وقد حال بينهما حرفان نحو قولهم: (لن تضربها)، و(تريد أن تنزعها) «فأمالوا المكسورة، ولم يعتدوا بالهاء لخفائها ولا بالباء ولا بالعين، لأنه حرف واحد، فكأنهم قالوا: لن تضربا وتريد أن تنزعا، فالهاء لغو وحرف لا يحجز»⁽³⁾.

2/- أمال كل فعل ثلاثي كان واويا وزيد عليه حرف أو أكثر، أو زيد عليه أحد

الحروف الزائدة فصار يائيا بسبب تلك الزيادة نحو (تزكى)، (ابتلى)، (زكاهها)، (تتلى) (اعتدى)، (استعلى).

(1) - ينظر، المصدر السابق (227/1).

(2) - ينظر، القيسي، الكشف (233/1).

(3) - المصدر السابق (230/1).

وقد أمال خلف هذا كَلِّه وشبهه، «ليدل على أن الألف، قد صارت في حكم ما أصله الياء»⁽¹⁾.

3/- أمال ألفات التأنيث المقصورة على وزن (فَعْلَى) مضمومة الفاء أم مكسورتها، أم مفتوحتها نحو: (القصوى)، (الدنيا)، (ضيزى)، (إحدى)، (تقوى)، ويتبعها لفظ (موسى) و(عيسى) و(يحيى).

قال أبو عمرو: «فأما قوله تعالى في سورة النجم: ﴿ قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾ [النجم: 22]، فالقراء يدخلونه في باب فَعْلَى بكسر الفاء، والنحويون يقولون وزنه فُعْلَى وأصله ضوزى؛ لأنه ليس من كلام العرب فَعْلَى بكسر الفاء، نعنا لكنهم كرهوا أن يقولوه بالواو على الأصل، فيصير كأنه من الواو وهو من الياء فكسروا الضاد فانقلبت الواو ياء فصارت ضيزى على لفظ فعلى، والاختلاف بين القراء فيه كالاختلاف في نظائره»⁽²⁾.

4/- أمال ما كان على وزن (فعالى) مفتوحة الفاء أو مضمومتها (يتامى)، (نصارى)، (أسارى)، (كسالى).

فالألف الزائدة تجري على حكم الأصلية فتمال.

قرأ خلف (كُسالى) بإمالة الألف التي قبل اللام وكسر السين وحجته: بعد إمالة الألف التي بعد اللام، أمال الألف التي قبلها فتبعته السين وكذلك الحجة في (يتامى)، (النصارى) و(سكارى). وقرأ البعض (كسالى) بفتح السين، والحجة: أن فتح السين سببه مجيء الألف

(1)- ينظر: المصدر نفسه (235/1).

(2)- الدّاني، أبوعمر، الفتح والإمالة، ت: عمر بن غرامة العموري، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2002، ص 96.

بعدها، وهذا نوع من الإمالة يؤدي إلى انسجام بين الأصوات إذ تدخل في التجانس الصوتي حتى لا يجمع المتكلم في جهازه الصوتي عمليتين مختلفين⁽¹⁾.

5- أمال كل ألف متطرفة رسمت في المصحف ياءً، واستثنى من ذلك خمس كلمات هي (لدى)، (زكى)، (إلى)، (على)، (حتى) للاتفاق على فتحهن.

6- أمال الألف الواقعة بين راءين أولاهما مفتوحة والثانية مجرورة في: (الأبرار)، (قرار)، (الأشرار) وسيبويه في باب الإمالة جعل الراء قريبة من الياء مرة⁽²⁾، وأخرى جعلها شبه الياء⁽³⁾.

فإذا كانت مكسورة فهي تقوي الإمالة أكثر من قوة غيرها من الحروف المكسورة لأن الكسرة تتضاعف فهي من أسباب الإمالة وإذا كانت مفتوحة أو مضمومة فالضم والفتح يتضاعفان وهما يمنعان الإمالة.

7- أمال عين الفعل الماضي الثلاثي في (شاء)، (جاء)، (ران).

وحجته: أن فاء الفعل منها مكسورة إذا ردها المتكلم إلى نفسه نحو: (شئت)، (جئت).

وقرأ الباقيون بغير إمالة وحجتهم أن أصل كل فعل إذا كان ثلاثياً أن يكون أوله مفتوحاً.

8- أمال حروف (حي طهر) من حروف فواتح السور، عدا الهاء بداية مريم.

(1) - ينظر: النعيمي، حجة القراءات لأبي زرعة، دراسة تحليلية، ص 51.

(2) - سيبويه، الكتاب، (251/4).

(3) - ينظر: المصدر نفسه (254/4).

9/- أمال فتحة الراء والمهمزة والألف في كلمة (رأى) إذا وقع بعد متحرك، وإذا وقع بعدها ساكن فيميل فتحة الراء فقط ويجذف الألف - لالتقاء الساكنين - وتبقى المهمزة مفتوحة، وأما وقفا فيميل فتحة الراء والمهمزة والألف.

10/- أمال ألفات أواخر آي إحدى عشرة سورة هي: (طه، النجم، المعارج، القيامة، النازعات، عبس، الأعلى، الشمس، الليل، الضحى العلق).

استثنى من ذلك: (دحاها، تلاها، طحاها، سجي) والألفات المبدلة من التنوين مطلقا نحو: (أمنا) (همسا)، وما لا يقبل الإمالة بحال.

تنبيهات:

1/- كل ما أميل وصلًا فالوقف عليه كذلك، والإدغام لا يمنع الإمالة.

2/- إذا وقع بعد الألف الممالة تنوين أو ساكن وسقطت الألف لأجله امتنعت الإمالة، فإذا زال ذلك المانع بالوقف عادت الإمالة.

وفي الأخير نقول إن اهتمام علماء النحو والتصريف بموضوع الإمالة في كتبهم لا يخرج عما وضعه النحاة والصرفيون من قواعد. إلا أننا نجد أن القراء قد توقفوا في بعض المواضع عند الإمالة التي يجيز النحاة إمالتها، لأنها لم ترد عن الأئمة ممالة، لأن القراءة أساسها الرواية.

والإمالة كما قال الداني لاشك من الأحرف السبعة ومن لحون العرب وأصواتها فإن لحونها وأصواتها مذاهبها وطباعها.

وقد أحضع الدكتور شريف استيتية الكسرة والإمالة للدراسة المخبرية:

لدى دراسة عدد ترددات الكسرة، في البطح، والإضجاع، على أحدث الأجهزة الصوتية وهو جهاز (CSL)، حصلنا على النتائج الآتية:

ذبذبة الكسرة:

- في مستوى التردد الأول (F1) بلغ عدد ذبذبات الكسرة 384 هرتز في كل ثانية.
- في مستوى التردد الثاني (F2) بلغ عدد ذبذبات الكسرة 2240 هرتز في كل ثانية.

ذبذبة الإضجاع:

- في مستوى التردد الأول (F1) بلغ عدد ذبذبات الإضجاع 554 هرتز في كل ثانية.
- في مستوى التردد الثاني (F2) بلغ عدد ذبذبات الإضجاع 1840 هرتز في كل ثانية.

ذبذبة البطح:

- في مستوى التردد الأول (F1) بلغ عدد ذبذبات البطح 622 هرتز في كل ثانية.
- في مستوى التردد الثاني (F2) بلغ عدد ذبذبات البطح 1716 هرتز في كل ثانية.

وبتحليل هذه النتائج يتبين ما يأتي:

أ- تتدرج الذبذبات في الزيادة في المستوى الأول من التردد (F1) من الكسرة (384) هرتز إلى الإضجاع (544) هرتز، إلى البطح (622) هرتز، ولكن هذا لا يعني أن الكسرة أضعف من الإمالة، إلا على مستوى التردد الأول فقط.

ب- تتدرج الذبذبات في الانخفاض في المستوى الثاني من التردد (F2) من الكسرة (2240) هرتز إلى الإضجاع (1840) هرتز، إلى البطح (1716) هرتز، وهذا يؤكد أن ترددات الكسرة أقوى من الإمالة وأشد.

ج- قسنا الفرق بين التردد الأول والثاني فوجدناه كما يأتي:

- في الكسرة 1856 هرتز (2240 - 384).
- وفي الإضجاع 1296 هرتز (1840 - 544).
- وفي البطح 1094 هرتز (1716 - 622).

وهذا يعني أن الكسرة أشد وأقوى من الإمالة بقسيمها.

د- إذا أخذنا متوسط التردد الأول والثاني وجدناه كما يأتي:

- في الكسرة 1312 هرتز.

- وفي الإضجاع 1192 هرتز.

- وفي البطح 1169 هرتز.

هذه النتائج كلها توضح بما لا يقبل الشك، أن ترددات الكسرة أقوى من ترددات الإمالة، وبذلك نعرف لماذا اختار العرب الإمالة، إنهم ينشدون من ذلك تخفيفاً من الجهد المبذول في النطق.

وفي ضوء ما سبق يتبين لنا أن الجنوح إلى الإمالة له ما يسوغه، سواء أكان ذلك على المستوى اللهجي أم في قراءة ابن عامر، أم في أية قراءة أخرى من القراءات التي فيها إمالة⁽¹⁾.

(1)- سمير شريف استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص ص 45-46.

7/- النبر:

يُعد النبر من المباحث الصوتية الحديثة، لأن القدماء لم يذكروا شيئاً عنه، على الرغم من وجود هذا المصطلح في العربية. ودلالته تفيد ارتفاع الصوت وعلو الكلام، وقد حرص علماء العرب الأوائل على دراسة كل الجوانب الصوتية التي تتميز بها هذه اللغة، ويظهر إغفالهم له، لاعتقادهم أنه لا دور له في تحديد معاني الكلمات. وقد لاحظ الباحثون أنّ لكل لغة نظامها الخاص الذي تتميز به عن غيرها. والنبر لا تخلو منه لغة بما في ذلك العربية؛ وللنبر علاقة بالمقطع، فالمقطع هو نبضة صدرية واحدة، وذلك يعني أنّ هناك ضغطاً ما وقع لكنّ قوة الضغط تتفاوت تبعاً لاختلاف المقاطع.

النبر لغة: هو الرفع والهمز، والعلو.

قال الفيومي: «نبرت الحرف نبراً من باب ضرب همزته»⁽¹⁾.

وقال ابن فارس: «النبر في الكلام: الهمز أو قريب منه، وكل من رفع شيئاً فقد نبره»، و«سُمِّي المنبر؛ لأنه مرتفع ويرفع الصوت عليه»⁽²⁾.

اصطلاحاً: هو الضغط على مقطع معين⁽³⁾. أو هو «نطق مقطع من مقاطع الكلمة بصورة أوضح وأجلى نسبياً من بقية المقاطع التي تجاوره»⁽⁴⁾.

إذاً هو التكلم بصوت مرتفع وهو يظهر في الكلام المسموع دون المكتوب لأنه يجلي المعنى ويظهره، وهو من الفونيمات غير التركيبية؛ لذلك تستخدم علامات ورموز تعرف به، كعلامة التعجب والاستفهام.

(1)- الفيومي، المصباح المنير مادة (نبر)، ص 384.

(2)- ابن فارس، مقاييس اللغة (مادة نبر)، ص 971.

(3)- جان كاتنينو، دروس في علم أصوات العربية، ص 194.

(4)- كمال بشر، علم الأصوات، ص 512.

ومن المعروف الآن أنَّ النبر في اللغة العربية له وظيفة نطقية وليست دلالية عكس لغات أخرى مثل الإنجليزية التي يتغير معنى بعض الكلمات فيها تبعاً لموقع النبر في الكلمة⁽¹⁾، وهناك بعض اللغات يطلق عليها ذوات النبر الثابت، فالنبر لا يتغير، مثل أن يقع على المقطع الأول في الكلمة أو المقطع الأخير، وهناك لغات تنعت بذوات النبر الحر أو المتحرك والتي يتغير فيها موقع النبر باختلاف تركيبها الصوتي والمقطعي، أو باختلاف وظيفة الكلمة في التركيب، واللغة العربية من الصنف الثاني، تتغير مواضع النبر فيها باختلاف التركيب المقطعي للكلمة، فهي من ذوات النبر المتحرك (الحر).

قال الدكتور سلمان العاني: «فالنبر في الأفعال الثلاثية الماضية مثل (ك/ت/ب) يقع على المقطع الأول، فإذا اتصل بالفعل ضمير الفاعل فصار (ك/تَب/تْ) انتقل النبر إلى المقطع الثاني، وإذا اتصل ضمير الغائب بالفعل (ك/تَب/تْ/ه) صار النبر على المقطع الثالث»⁽²⁾.

فإذا استطاع الدكتور العاني تحديد موضع النبر في الأفعال الثلاثية، فإنَّ المواضع الأخرى فيها اختلاف كبير وتباين عظيم، فقد عقد الدكتور جواد كاظم عناد مقارنة بين تحديدات مواضع النبر في الهمزة لثلاثة باحثين هم: ستانسلاس جويار، ود. إبراهيم أنيس، د. عبد الصبور شاهين. وشمل تحديد مواضع النبر لثماني عشرة كلمة هي: (أنبئهم، يهدأ، مستهزئون، أئمة، السماء أن، السماء أ، البغاء إن، أولياء، أولئك، من أجل، في الأرض، قالوا الآن، رثيا، مستهزون، أعجمي، رأيت، آبائي، دُعائي، أولاء). وخرج بجملة من الملحوظات:

(1)- المصدر السابق، ص 517.

(2)- سلمان العاني، التشكيل الصوتي، ص 134.

1/- عند النظر إلى مواضع النبر الرئيس، كما وردت عند الثلاثة، نجد أنهم لم يتفقوا إلا في موضع واحدٍ من مجموع الكلمات الثماني عشرة التي وردت في الجدول، وهذا الموضع هو المقطع (ءَ) في قراءة التخفيف لمثال (دعائي).

2/- لو اعتدّ بالنبر الثانوي، في هذه الكلمات، لوجد أن الكثير من مواضع النبر عند (جويار)، هي مواضع للنبر الرئيس عند د. إبراهيم أنيس ود. عبد الصبور شاهين⁽¹⁾. ثم ذكر أنّ هذا الخلاف يُعزى إلى الاختلاف في قواعد استخراج النبر، فجويار استخراجها من التفاعيل العربية، بعد أن نظر إلى هذه التفاعيل نظرة موسيقية، في حين استند إبراهيم أنيس في سن هذه القواعد إلى القراءات القرآنية كما ينطق بها القراء المصريون في زمانه، أما د. عبد الصبور شاهين، فقد استند إلى «أنّ مقطع الهمزة النبرية هو موقع النبر في الفصحى حال سقوط الهمزة سواء أحلّ محلها حركة منبورة أم ساكن نبري»⁽²⁾، وفي النبر يجب الاعتماد على أدلة نطقية حية لا على عينات من نصوص مكتوبة غير منطوقة. وقد توصل د. جواد كاظم عناد إلى أنّ الاختلاف في تحديد مواضع النبر يعود إلى الاختلاف القائم عند واضعي قوانينه «يمكن الخلوص إلى أنّ هذه الاختلافات في تحديد مواضع النبر، وهي اختلافات في قوانينه عند مقعديها، وعدم وجود تحديد قائم على أسس موضوعية للعلاقة بين النبر القرآني والنبر الشعري، والنبر اللغوي، فضلاً عن غياب ما يُعين على تحديد طبيعة ما كان عليه النبر اللغوي وحتى الشعري قبل قرون خلت»⁽³⁾.

والنبر في العربية ليس له أي دور في تحديد المعنى؛ أي ليس له وظيفة نحوية فإذا نظرنا إلى الناطقين باللغة العربية في جميع أنحاء بلاد العرب، فإننا نجد أن هناك اختلافاً في مواقع النبر بمستويات مختلفة، ومع ذلك نجد أن المعنى نفسه، وأنّ دلالة الكلمة لم تتغير، كل هذا

(1) - ينظر: جواد كاظم عناد، القراءات القرآنية في كتب معاني القراءات، ص - ص 116-119.

(2) - عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص 213.

(3) - جواد كاظم عناد، القراءات القرآنية في كتب معاني القراءات، ص 120.

يمنعنا من الاطمئنان أو الاعتقاد بأن النبر يشكل ثقلاً في العربية أو أنه يحمل صفة تمييزية في بناء مفردات اللغة العربية. ويحتمل أن يكون هذا هو السبب في إهمال النحاة العرب لهذه الظاهرة. والنبر في العربية يخضع لسيمات لهجية مختلفة، والنظام الصوتي كما هو معلوم هو أسرع الأنظمة الصوتية تغييراً، فالنبر في العربية معقد جداً، وهو من أصعب المشكلات التي واجهت علم الأصوات؛ لأنّ العربية إذا تغيرت مواقع النبر لا تتغير دلالات كلماتها، «وإذا لم تكن العربية لغة نبرية بهذا المعنى، فمن باب أولى أن لا تكون لغة نغمية، إذ إنّ تنغيم الكلمة الواحدة بأنماط مختلفة من التنغيم، لا يؤدي إلى اختلاف الدلالة المعجمية للكلمة العربية، كما هو الحال في اللغة الصينية مثلاً، وهذا لا يعني أنه لا يوجد تنغيم في العربية، ولكن التنغيم فيها تنغيم سياقي، فالجملة الاستفهامية لها أنماط معينة من التنغيم، والجملة الإخبارية لها أنماط أخرى، وهذا التنغيم السياقي موجود في اللغات كافة، سواء أكانت لغات نغمية كالصينية، أم غير نغمية كالعربية»⁽¹⁾، وإذا تتبعنا النبر في العربية المعاصرة التي تنطق في البلاد العربية المختلفة قد نجد ثلاثة أشكال من النبر في الكلمة الواحدة. منهم من ينبر المقطع الأول، ومنهم من ينبر المقطع الثاني، ومنهم من ينبر المقطع الثالث.

اشتهر خلف العاشر من القراء الثلاثة بظاهرة النبر.

فالنبر يتغير في قراءته نتيجة بعض التغيرات الصوتية التي تطرأ على الكلمة أو الكلمتين المتجاورتين.

أولا الوصل بالضم: إذا التقى ساكنان في العربية ثَقُلَ ذلك على المتكلم أن ينطق بهما في الكلمة الواحدة أو في كلمتين. وقد أدرك اللغويون أنّ الكلام يقوم على صلة وثيقة بين الكلمات في الجمل الموصولة، ولذلك صرحوا بالتخلص من كل ما من شأنه أن يربك هذه الصلة أو يخلّ بها، «وهذا أمر أثبتته العلم الحديث، فالأصل في كل كلام أن تتصل أجزاؤه

(1) - سمير شريف استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص 288.

اتصالًا وثيقًا وأن تتداخل مقاطعه، فلا تتميز معالم الكلمات ولا تستقل بأجزائها، بل يتداخل بعضها في بعض ويصبح الكلام كحلّة واحدة»⁽¹⁾.

والمقصود ب الوصل بالضم: أن يكون آخر الكلمة صامتًا، تتبعه كلمة مستهلة بهمزة وصل، هي في حقيقتها ضمة، وذلك مثل: ﴿أَنْبِ اعْبُدُوا﴾ [النحل: 36]. قرأها خلف: بضم النون بدلًا من كسرهما⁽²⁾.

وقد علّل النحاة استكراه التقاء الساكنين في اللغة العربية، «بأنّ الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحالّ الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما في درج الكلام وجاز في الوقف؛ لأنّ الوقف يمكن الحرف ويستوفي صوته ويوفره على الحرف الموقوف عليه فيجري ذلك مجرى الحركة لقوة الصوت واستيعابه، كما جرى المدّ في حروف المدّ مجرى الحركة، وليس كذلك الوصل؛ لأنّ الآخذ في متحرك بعد الساكن يمنع من امتداد الصوت لصرفه إلى ذلك المتحرك»⁽³⁾.

(أن اعبدوا) المشهور هو كسر النون ولكنّ خلفًا ضمها وهي في الحقيقة مطلع فعل الأمر (اعبدوا).

الكتابة الصوتية:

أَ - ن | أُ - ع | ب - | د -

(1) - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1972، ص 250.

(2) - ينظر: الكنز (226/2). مصحف القراءات، ص 271.

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل (71/9-120-121).

الكتابة الصوتية لقراءة خلف (في الدرج)

أَ	نُ ع	بُ	دُ
	مقطع منبور		

تحولت النون الساكنة من المقطع الأول المغلق إلى المقطع الثاني المنبور وشكلت مع الضمة والعين مقطعا، وتحول المقطع الأول المغلق إلى مقطع مفتوح. وقد ظهر المقطع الثاني بشكل ارتفاع في طبقة الصوت وجرسا عاليا. والطاقة التنفسية في المقطع المنبور أعلى من غيره من المقاطع المجاورة.

وقد قام د. سمير شريف استيتية بفحص النبر في قراءة خلف، الوصل بالضم، وقراءة الوصل بالكسر⁽¹⁾ على جهاز راسم النغمة فتحصل على النتائج الآتية:

- 1/- بلغ معدل الترددات عند كسر النون من (أن اعبدوا): 291,2 هرتز/ثا، وبلغ معدل الترددات عند ضم النون من (أن اعبدوا): 364,4 هرتز/ثا، وبذلك يكون الفرق بينهما 37,1 هرتز/ثا.
- 2/- بلغت درجة التوتر في حال كسر النون من (أن اعبدوا) 18,86%، وفي حال ضمها: 21,51%، ليكون الفرق بينهما 2,656%.
- 3/- بلغت درجة الانحراف المعياري للشدة، في حال كسر النون من (أن اعبدوا) 81,6 هرتز، وفي حال ضمها 117,7 هرتز، ليكون الفرق بينهما 63,1 هرتز.
- 4/- بلغت درجة التردد السطحي عند كسر النون 207,3 هرتز، وبلغت 383,9 هرتز عند ضمها.

(1)- المقاطع الصوتية نفسها في قراءة الوصل بالكسر.

وهذه كلها أدلة رقمية قاطعة للدلالة، في أن ضمّ النون في (أن اعبدوا وما كان من بابها تجعل المقطع الذي يبرز جديداً أعلى وأشد نبراً⁽¹⁾).

وتحريك الساكن الأول بالكسر هو القياس في العربية، وتحركه بالضم غير قياسي على سبيل الإتيان لأنّ الأصوات التي بين النون والعين لا تحجز، فهزمة الوصل تكتب ولا تنطق. والتعويل على المنطوق لا على المكتوب، ثانياً، الساكن الثاني لا يحجز لأنه كالعدم ولذلك أثرت الضمة التي هي مع الباء في الساكن الأول فضم لأجلها.

ويُرجع الدكتور إبراهيم أنيس ظاهرة الإتيان هنا إلى «الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة، وهو اقتصاد عضوي في النطق يلجأ إليه المتكلم دون شعور أو عمد»⁽²⁾ أي أن قانون المماثلة هو الذي يتحكم في هذه الظاهرة؛ إذ تؤثر الحركات التي هي قمم المقاطع الصوتية في السلسلة الكلامية فتشدها إلى مثلها وهي الضمة فتتغير مقاطع الكلمتين، لتجنب المقطع المرفوض في العربية (ـ ع).

ثانياً: النبر عند ضم الهاء في ضمير الغائبين

قرأ يعقوب (عليهم) ← (عليهم) بضم الهاء، وقرأ خلف (عليهم) بضم الهاء والميم⁽³⁾. وضم الهاء هو الأصل لأن أصلها (هم) فنقول مثلاً: هم قرؤوا فأجريت (عليهم) على أصل حركتها وهذا مستثقل فإذا طلبوا الخفة قالوا: (عليهم) ب(الكسر). والضمة على الهاء بعد الياء ثقيلة لذلك عمّد الأكثرون من القبائل إلى كسرها؛ وحجتهم أنّ الهاء إذا وقعت بعد الياء أو كسرة كُسرت نحو (به) (وإليه) و(عليه).

الكتابة الصوتية:

- (1)- سمير شريف استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص ص 289-290.
- (2)- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 253.
- (3)- ينظر: تحبير التيسير، ص 41. الكنز (2/400-402). مصحف القراءات، ص 01. إيضاح الرموز، ص 51-52.

(عليهم) ← عَ - | لَ - يَ | هُ - مَ
 (عليهم) ← عَ - | لَ - يَ | هَ - مَ

نلاحظ أن المقاطع الصوتية هي نفسها لا تتغير؛ لكن المقطع الأخير الذي فيه هاء الضمير بالضم منبوراً أكثر من المقاطع الأخرى بل هذا المقطع واضح نسبياً إذا قورن بالمقطع المقابل له في قراءة من قرأ بالكسر.

وقد قام الدكتور سمير شريف استيتية بإجراء اختبار على (راسم النغمة) للكلمتين (عليهم، عليهم)، فتحصل على النتائج الآتية:

1/- بلغ معدل الترددات في حال كسر الهاء من ضمير الغائبين 412,7 هرتز/ثا، وبلغ معدل الترددات في حال ضمها 420,1 هرتز/ثا، ليكون الفرق بينهما 7,4 هرتز/ثا.
 2/- بلغت درجة التوتر عند كسر الهاء 20,14 هرتز، وبلغت درجة التوتر عند ضمها 20,38 هرتز، ليكون الفرق بينهما 0,24 هرتز، وهو فرق وإن كان يسيراً، فهو فرق على أي حال.

3/- بلغت درجة التوتر السطحي عند كسر الهاء 203,5 هرتز، وعند ضمها 385,4 هرتز، ليكون الفرق بينهما 181,9 هرتز، وهو فارق لا شك كبير⁽¹⁾.

الذي ضم الهاء في ضمير الغائبين هو خلف العاشر وحمزة من السبعة وهما عراقيان، وقد قرأ الهاء بالضم على الأصل رغم الصعوبة التي تكتنفه، والنبر الذي يتطلب جهداً أكبر إذ يبذل القارئ طاقة تنفسية أعلى من غيره، كما يمكن أن يكون مصحوباً بنشاط حركي أكبر في الحنجرة.

ونستطيع أن نفسر قراءة خلف (بالضم) الإبقاء على الأصل بالتفسير اللهجي؛ لأنّ كثيراً من القبائل البدوية سكنت العراق، بعد الفتح. والقبائل البدوية تحتاج إلى إظهار بعض

(1)- سمير شريف استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص 290.

الأصوات؛ لأنّ الفضاء الذي تتكلم فيه فضاء مفتوح، أما القبائل الحضرية فالفضاء مغلق لذلك تميل إلى التسهيل الذي يجعل الأصوات تتصف بالخور والضعف. وهذا ميل طبيعي عند الإنسان للتخفيف والاقتصاد في الجهد المبذول، لكن البدوي يخاف أن يؤدي هذا الضعف أو الخور الذي يصيب أصواته إلى الحيف على الأصوات، ويؤدي بالمفردات إلى حدّ يُحلّ بفهمها.

ثالثا: النبر في الإدغام:

الإدغام يؤدي إلى التخفيف النطقي والاقتصاد في الجهد العضلي المبذول عند نطق الحرفين المدغمين حرفاً واحداً، فيلجأ إليه ليكون عمل اللسان أسهل بدمج تلك الحركات والأصوات وتكون صوتاً واحداً بحركة واحدة يرفع فيها اللسان ارتفاعاً واحدة.

قام د. سمير شريف استيتية بقياس درجة النبر في إدغام الدال في الجيم في ﴿قَدْ﴾

﴿جئتكم﴾ [الزحرف: 63] بحسب قراءة خلف، وبعدم الإدغام بحسب قراءة من قرأ بلا إدغام، فتحصل على النتائج الآتية:

1/- بلغ معدل الترددات في حال عدم الإدغام 273,3 هرتز، وبلغ معدل هذه الترددات في حال الإدغام 445,9 هرتز، ليكون الفرق بينهما 172,6 هرتز وهو فرق كبير.

2/- بلغت درجة التوتر في حال عدم الإدغام 14.14% وبلغت في حال الإدغام 17,92%، ليكون الفرق بينهما 3,782%.

3/- بلغت درجة التردد السطحي 190,3 هرتز في حال عدم الإدغام، وبلغت عند الإدغام 407,3 هرتز، ليكون الفرق بينهما 217 هرتز وهو فرق كبير.

وهكذا يتبين لنا أنّ الإدغام في هذه القراءة، كما هو الحال في غيرها، يؤدي إلى اختلاف موقع النبر وكميته⁽¹⁾.

(1)- سمير شريف استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص 291.

وإدغام الدال في الجيم جائز؛ لاشتراكهما في الجهر والشدة، وهما من صفات القوة، بالإضافة إلى أنّ (الجيم) العربية الفصيحة المعطشة تتكون من (دال) ساكنة في بدايتها، فعند النطق بالجيم يرتفع اللسان إلى مكان الدال ثم ينتقل إلى مخرج الجيم. فعند إدغام الدال في الجيم حدث ما يلي:

الجيم + الدال = الإدغام

$d + dj = ddj$

لذلك كان الفرق بينهما كبيراً نتيجة إغلاق مطول + اعتماد قوي = جهد أعنف ← نبر قوي.

ولما كانت العامية لا تعتمد على الإدغام كاعتماد الفصحى عليه، لجأت إلى الحذف والإسقاط مثل كلمة (دجاجة)، في العامية نطق الدال ساكنة ثم نطق بالجيم الفصيحة التي تتكون من دال ساكنة ثم نطق الجيم الثانية التي تتكون من دال ساكنة.

في الفصحى: $d + a + dj + a + dj + a$

في الدارجة: $d + dj + a + dj + a$

فنجد صعوبة ومشقة كبيرة فلجأ إلى حذف الدال الساكنة الأولى، فتصير

$dj + a + dj + a$

بينما في المناطق التي تنطق الجيم غير الفصيحة (الجيم المتفشية)، لا يجدون صعوبة في نطقها فينطقون دُجاجة:

$d + j + a + j + a$

8- الإشمام:

تعد ظاهرة الإشمام من الظواهر الصوتية التي تميزت بها العربية؛ لأنَّ الغرض منها الإشعار بأصل الحركة المشممة، والإشمام يختص بالأفعال التي بُنيت للذي لم يسمَّ فاعله إذا كانت معتلة العين نحو: ﴿ وَقِيلَ ﴾ ﴿ وَغِيضَ ﴾ وقيل من قال، وغيض من غاض.

والإشمام مسألة صوتية، نادرة في العربية، وهو لغة (قيس)، و(عقيل)، وعدم الإشمام لغة عامة العرب.

الإشمام لغة: مصدر الفعل أشمَّ، من الثلاثي شمَّ، يشمُّ، وزيادة الهمزة في أوله للتعدية، يقال: أشمَّه إياه جعله يشمُّه، والشمُّ حسُّ الأنف، ويقال: شمَّ الشيء أدناه من أنفه ليجتذب رائحته، ومنه إشمام الحرف⁽¹⁾ كأنك أشمته رائحته الحركة.

الإشمام اصطلاحاً: هو الإشارة بالشفيتين إلى الضمة من غير تصويت، قال القسطلاني: «أن تضم شفتيك بعد تسكين الحرف إشارة إلى الضم من غير صوت»⁽²⁾ وهو للرؤية وليس بصوت للأذن، ومن ثم قالوا: «ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى؛ لأنه لرؤية العين لا غير، إذ هو إيماء بالعضو للحركة»⁽³⁾.

والإشمام يختص بالمضموم، وعلل ذلك عبد الوهاب القرطبي بقوله: «أختص به المرفوع والمضموم دون المكسور والمجرور، والمفتوح والمنصوب، لأنَّ الضمَّ من الشفتين، وإذا أوماً بشفتيه نحوه أمكن الإيماء وأدركه الرائي، وإن انقطع الصوت؛ لأن الرائي يدرك مخرج هذه الحركة، وهو الشفتان، فأمكن أن يدركها، أما المجرور والمكسور والمنصوب والمفتوح، فإنما

(1)- ابن منظور، لسان العرب (218/15) (شمم).

(2)- القسطلاني، اللآلي السنية في شرح المقدمة الآجرومية، ط1، مؤسسة قرطبة، 2004، ص 146.

(3)- ابن الجزري، تجبير التيسير، ص 76.

امتنع؛ لأن الكسر ليس من الشفة، وإنما هو مخرج الياء، ومخرج الياء من شجر الفم، والنظر لا يدركه فلم تُدرك حركته، وكذلك الفتح من الألف، ولا آلة للألف يدركها النظر؛ لأن مخرجها من الحلق، والرائي لا يدركه ولا يدرك حركته، والصوت ينقطع دون الشروع في هذا الجزء من الحركة، فلم يبق للنظر ولا للسمع وصول إلى إدراكه فامتنع الإشمام فيه لذلك»⁽¹⁾.

والإشمام له ثلاث صور:

الأولى: خلط حركة بحركة أخرى غير مماثلة لها وهو النطق بحركة تامة مركبة من حركتين وأول الحركة المركبة ضمة وآخرها كسرة، والجزء الثاني أكثر من الأول، قال أبو شامة: «والمراد بالإشمام أن ينحأ بكسرة أوائلها ضمة، وبالياء بعدها نحو الواو، فهي حركة مركبة من حركتين بكسر وضم»⁽²⁾.

الثانية: خلط حرف بحرف آخر غير مماثل له وهو النطق بحرف متأثر بصوتي حرفين، فذاته ذات الحرف الثاني، وصفاته صفات الأول كما هو واقع في الصاد إذا أشمت بالزاي حيث تصير كالزاي المستعلية، وهو ما يظهر حالياً في (قراءة خلف) مثل (الصراط) (يصدقون).

الثالثة: الإشارة إلى حركة الحرف المضموم الموقوف عليه بالسكون، وهذه الإشارة تدل على أن الأصل في حركته الضم، وتكون بضم الشفتين من دون صوت، وهو المراد بإطلاق مصطلح الإشمام، وقال الجرجاني: «الإشمام تهيئة الشفتين بالتلفظ بالضم، ولكن لا يتلفظ به تنبيهاً على ضم ما قبلها أو بضم الحرف الموقوف عليه، ولا يشعر به الأعمى».

قال الشاطبي:

(1)- القرطبي، عبد الوهاب، الموضح في التجويد، ت: غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، 2000، ص 209.

(2)- أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، ت: محمود عبد الخالق جادو، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1411هـ، (281/1).

الإشمام إطباق الشفاه بعيد ما يُسكن لا صوت هناك فيصحلا

قال ابن جني: «الإشمام إنما هو للعين لا للأذن، وليست هناك حركة البتة ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن⁽¹⁾، ألا ترى أنّ الوزن من الرجز، ولو اعتدّت القاف متحركة لصار من الكامل. فإذا قنعوا من الحركة بأن يؤمّثوا إليها بالآلة التي من عاداتها أن تستعمل في النطق بها، من غير أن يخرجوا إلى حسّ السمع شيئاً من الحركة، مشبعة ولا مختلصة، أعني: إعمالهم الشفتين للإشمام في المرفوع، بغير صوت يسمع هناك لم يبق وراء ذلك شيء يستدل به على عنايتهم بهذا الأمر؛ ألا ترى إلى مصارفتهم أنفسهم في الحركة على قلتها ولطفها، حتى يخرجوها تارة مختلصة غير مشبعة، وأخرى مُشَمّة للعين لا للأذن»⁽²⁾.

ويعقوب الحضرمي وهو من البصرة يميل إلى الضم مثل أبي عمرو والحسن البصري حيث يشمّ هؤلاء الضم في طائفة من الأحرف التي جاءت بصيغة المبني للمفعول فقد قرأ يعقوب في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَتَّارِضْ أْبَلِغِي مَاءَكَ وَيَسْمَأْ أَقْلِغِي وَغِيضَ الْمَاءِ ﴾ [هود: 44]. وقيل وردت كثيراً في القرآن وكلّها أشمها الضم.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ ﴾ [هود: 77].

وقوله: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ [سبأ: 54].

وقوله: ﴿ وَجَاءَءَ بِالنَّبِيِّنَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ ﴾ [الزمر: 69].

وقوله: ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ﴾ [الزمر: 71].

(1) - يشير إلى قول الراجز:

متى أنام لا يورفني الكرى ليلاً ولا أسمع أجراس المطي

(2) - ابن جني، الخصائص (77/1).

وهي قراءة رويس عن يعقوب، وأيضًا هشام والكسائي، ويحيى بن يعمر والأعمش والحسن البصري⁽¹⁾.

وقرأ بالكسر الأعرج وأبو جعفر المدني وشيبة وأيوب وشبل وأهل مكة. قال أبو حاتم: «الكسر قراءة العامة في جميع ذلك، وهي في اللغات أفشى وفي الآثار أكثر على الألسنة وفي قياس النحو أجود»⁽²⁾.

وفي قراءة الكسر: (قيل)، و(غيض)، و(سيء)، و(جيء)... إلخ استثقلت الضمة على فاء الفعل وبعدها واو مكسورة، وياء مكسورة، فنقلت الكسرة منهما إلى فاء الفعل، وقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، ف قيل في ذلك: (قيل) و(حيل، وسيء...)

قِيل	←	قُول
حِيل	←	حُول
سِيء	←	سُوء
غِيض	←	غُوض

ووجه قراءة الضم: أنه لما كان الأصل في ذلك (فعل) بضم الفاء الذي يدلّ ضمها على ترك تسمية الفاعل أشار في أوائلهن إلى الضم لتبقى بذلك دلالة على معنى ما لم يسمّ فاعله، وأن القاف كانت مضمومة في (قيل).

والروم والإشمام لم يعودا، في الوقت الحاضر وجهًا من وجوه العربية؛ لأنّ اللهجات التي كانت تروم وتشمم قد اندثرت وماتت، وأما ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس «من أن الروم والإشمام وسيلة تعليمية اخترعها القراء - فيما بعد - لهدي الناشئين إلى حركات

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 88. الكنز (2/405). مصحف القراءات، ص 03. إيضاح الرموز، ص 158.

(2)- القيسي، الكشف (1/232).

الإعراب في أواخر الآيات»⁽¹⁾ فغير سديد، وقد جانب الصواب؛ لهدره جهود العلماء السابقين الذين رصدوا اللغة، واستقرؤوها وسجلوا ظواهرها وبذلوا في جمعها كل نفيس، وأخذوها عن العرب سماعًا ومشاهدة ورواية موثقة، أما كلامه فهو مبني على الحدس والتخمين، وهذا كعادته (رحمه الله) في إنكار ما روي عن العرب من وصف الظاهرة، وقد أنكر ظاهرة الإعراب في العربية وقال إنها من وضع النحاة، كما قرر ذلك في باب (قصة الإعراب) وأنكر الروم والإشمام وقال إنهما من وضع النحاة، ولم تتعرض لغة لمثل ما تعرضت له العربية على يد الدكتور إبراهيم أنيس في إنكار الإعراب والروم والإشمام.

والصورة الثانية من صور الإشمام ونقصد به إشمام الحروف لا الحركات فورد في (قراءة خلف).

قال تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: 06].

- قرأ خلف بإشمام الصاد زايا.
- وقرأ قنبل (بالسين) حيث وقع في القرآن الكريم وهي لغة عامة العرب.
- وقرأ معظم القراء بالصاد الخالصة وهي لغة قريش⁽²⁾.

والسين والصاد والزاي أخوات، ومخرج حروف الصغير الصاد والزاي والسين من بين طرف اللسان ومن فوق الثنايا السفلى بينها وبين العليا.

(1) - إبراهيم أنيس، من أسرار العربية ص ص 222-223.

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 40. الكنز (400/2). مصحف القراءات، ص 01. إيضاح الرموز، ص 50.

وعند المحدثين: الصاد والسين والزاي والطاء والبدال والتاء والضاد لثوية أسنانية⁽¹⁾،
ونخالف كمال بشر هذا الرأي، فنسب أصوات الصاد والزاي والسين إلى اللثة فقط⁽²⁾.

والصاد أقوى من الزاي والسين:

فالصاد: تحمل من صفات القوة: الإطباق⁽³⁾، والاستعلاء، والصفير وهو صفة قوة. ثم
الزاي، فهي مجهورة⁽⁴⁾ وشفيرة.

(1) - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، ص 79.

(2) - ينظر: كمال بشر، علم اللغة العام (الأصوات)، ص 89.

(3) - الإطباق: الإلصاق؛ وهو التصاق طائفة من اللسان على الحنك الأعلى عند النطق بالحرف،
وحروفه (الصاد والضاد والطاء والظاء)، ويجذر الدكتور تمام حسان من الخلط بين ما يعرف بالطبقية،
والإطباق، مفرقاً بينهما بقوله: «...فالطبقية ارتفاع مؤخر اللسان حتى يتصل بالطبق؛ فيسد المجرى، أو
يضيقه تضيقاً يؤدي إلى احتكاك الهواء بهما في نقطة التقائهما، فهي إذاً حركة عضوية مقصودة لذاتها،
يبقى طرف اللسان معها في وضع محايد، أما الإطباق، فارتفاع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق، بحيث لا
يتصل به، على حين يجري النطق في مخرج آخر غير الطبق، يغلب أن يكون طرف اللسان أحد الأعضاء
العاملة فيه...» انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 89.

(4) - الجهر: علو الصوت ووضوحه؛ هو انحباس النفس عند النطق بالحرف لقوة الاعتماد على
المخرج، وعند المحدثين، اهتزاز الوترين الصوتيين.

والوتران الصوتيان: شفتان أو شريطان من العضلات يمتدان بالحنجرة نفسها أفقياً، من الحلق إلى
الأمم، ويلتقيان عند ذلك البروز الذي يسمّى (تفاحة آدم)، ويطلق على الفراغ الواقع بين الوترين
الصوتين اسم المزمارة، ويبلغ طوله حوالي (16) ملم، وهو قابل للانفتاح إلى مسافة (12) ملم. وهما
عند الرجال أطول وأغلظ منهما عند النساء والأطفال، يتذبذبان بين مئة دورة ومئتي دورة في الثانية عند
الرجال وبين مئتي دورة وثلاث مئة دورة في الثانية عند النساء، وبين ثلاث مئة دورة وأربع مئة دورة في
الثانية عند الأطفال، ولذلك صوت المرأة حاد مرتفع الدرجة، وصوت الرجل غليظ (عميق) منخفض
الدرجة والأطفال أقل حدة.

ثم السين فهي الأضعف من بين أحرف الصفير؛ فينطق بها كما ينطق بالزاي تمامًا مع فارق واحد، وهو أنه في النطق بالزاي (يهتر) الوتران الصوتيان، في حين يختفي هذا الاهتزاز (التذبذب) في النطق بالسين، فالزاي صوت مجهور والسين صوت مهموس.

صوت الصاد: فعند النطق به ينطلق الهواءُ بضغط ضعيف فلا يزاحم عند فتحة المزمار، ولا يتذبذب الوتران الصوتيان بل تبقى متباعدة⁽¹⁾ وعندما يصل الهواء إلى الفم

(1)- للوترين الصوتين أوضاع مختلفة، فالحنجرة هي أول نقطة يُعترض فيها النفس الخارج من الرئتين وتؤثر فيه، ويحدث ذلك عن طريق تدخل الوترين الصوتين اللذين يمكن أن يتخذا أشكالًا متعددة وهي:
1- التباعد: فتكون فتحة المزمار الكائنة بين الوترين الصوتين مفتوحة على شكل مثلث، ويتخذان هذا الشكل في حالتين:

الأولى: حالة التنفس العادي الذي وصفه ابن جني بـ «عرض يخرج مع النفس مستطيلًا متصلًا»، ابن جني، سر صناعة الإعراب (19/1). ويسمى الصوت الساذج والصوت الذي يخرج غفلاً، ففي هذه الحالة يكون الوتران متباعدين وفي حالة استرخاء، فيمرُّ النَّفْسُ من غير أن يحدث أي أثر للتصويت، وهي في التنفس الطبيعي.

الثانية: وهي تشبه حالة التنفس العادي، لكن يحدث نشاط في أعضاء النطق في التجاوير العليا فوق الحنجرة بالتضييق أو الغلق، وينتج عن ذلك أصوات لغوية تسمى المهموسة وهي (فحثة شخص سكت).

2- التضام: يتضام الوتران الصوتيان، فيلتقيان التقاء تامًا ويعترضان مجرى النفس، ولكنهما لا يمنعان تيار الهواء الصاعد من الاندفاع خلالها فيفتحهما ويغلقهما بانتظام وسرعة فائقة، وبذلك يتذبذب الوتران الصوتيان، ويتفاوت عدد الذبذبات المتولدة في الثانية الواحدة بحسب شدة الحجاب الحاجز على الرئتين، وبحسب طول الوترين، ومقدار انشدادهما أو ارتخائهما. وتنتج نغمة صوتية تسمى النغمة الحنجرية، وتسمى الأصوات التي تصحبها هذه النغمة الأصوات المجهورة وهي بقية أصوات الهمس، وهي مجموعة في قولهم (ظِلٌّ قَوٌّ رَيْضٌ إِذْ عَزَا جُنْدٌ مُطِيعٌ). (ينظر: محمود السعران، علم اللغة ص 114).

فائدة مهمة: اعلم أنَّ الهواء الخارج من داخل الإنسان إن خرج بدفع الطبع يسمى نَفَسًا بفتح الفاء، وإذا خرج بإرادة وعرض له تموج بتصادم جسمين يسمى صوتًا، وإذا عرض للصوت كصفات مخصوصة بسبب آلات مخصوصة يسمى حروفًا، وإذا عرض للحروف كصفات أُخر بسبب الآلات تُسمى تلك الكيفيات صفات. ثم إن النفس الخارج الذي هو وظيفة حرف إن تكيف كله بكيفية الصوت حتى =

يتراجع مؤخر اللسان نحو الجدار الخلفي للحلق ويرتفع نحو الطبق (الحنك اللين)، فيضفي بذلك على صوت الصاد قيمة تفخيمية تميزه من غيره من أصوات هذا المخرج، وعندما يصل الهواء إلى مخرج الصوت يضيق مجراه فيندفع متزاحماً بين أسلة اللسان والأسنان، محدثاً احتكاكاً مسموعاً.

والصاد صوت أسناني لثوي رخو احتكاكي مهموس مفخم صفيري.

صوت السين: فإنه يشبه صوت الصاد في حركة الأعضاء داخل الحنجرة، حيث يندفع الهواء في هدوء، وكذلك في حركة أعضاء النطق عند مخرج الصوت حيث يحتك الهواء بين أسلة اللسان والأسنان احتكاكاً كبيراً، ويخالفه في حركة أعضاء النطق بين الحلق والطبق (الحنك اللين) ومؤخرة اللسان حيث لا يتراجع اللسان ولا يرتفع مع صوت السين، ارتفاعه وتراجع مع صوت الصاد، «وحقيقة الصفيير: صوت يخرج بقوة مع الريح من بين طرف اللسان والثنايا، وصفيير السين أبين من صفيير الصاد للإطباق الذي في الصاد»⁽¹⁾. والفرق بين الإطباق والصفيير هو أن الإطباق يحصر الريح، والصفيير: هو الصوت الخارج مع الريح.

والسين صوت أسناني لثوي احتكاكي⁽²⁾ مهموس مرقق صفيري.

وأما صوت الزاي: فإنه يشبه صوت الصاد في حركة أعضاء النطق عند مخرج الصوت فقط، حيث احتكاك الهواء الكثير بأسلة اللسان والأسنان، ويخالفه في حركة أعضاء النطق داخل الحنجرة، فعند النطق بصوت الزاي تكون عضلات الحنجرة وغضاريفها في حالة توتر فتدفع الوترين الصوتين لاعتراض طريق الهواء المندفع إلى أعلى بضغط؛ فتذبذب الأوتار

= يحصل صوت قوي كان الحرف مجهوراً، وإن بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان الحرف مهموساً.

(1)- المرعشي، محمد بن أبي بكر الملقب بساجقلي زادة، جهد المقل، ت: جمال محمد شرف، دار الصحابة للتراث، ط1، طنطا، مصر، 2005، ص 48.

(2)- احتكاكي هو مصطلح المحدثين المقابل لمصطلح رخو عند القدماء، ومصطلح (أسناني لثوي) مصطلح المحدثين؛ لأن القدماء ينسبون المخرج إلى عضو واحد لا اثنين.

الصوتية، ويتردد صدى الذبذبات في الحلق والفم، ولا يحدث هذا عند النطق بصوت الصاد، ويخالفه كذلك في حركة مؤخر اللسان نحو الحلق والطبق، حيث لا يتراجع اللسان ولا يرتفع مع صوت الزاي⁽¹⁾.

الزاي صوت أسناني لثوي احتكاكي مجهور مرقق.

والصغير حدّة الصوت، كالصوت الذي يخرج من ضغط ثقب، ونسمع صوت الصغير عند هبوب الريح القوية والتي تلج من مكان ضيق وتخرج من ثقب فإذا قلت: أَصُّ أَزُّ أَسُّ سمعتَ صوتًا يشبه صغير الطائر؛ فالصوت ينحصر بين الشايات وطرف اللسان فيحصل الصغير، وقد وافق الدكتور أحمد مختار عمر علماء العربية والتجويد بشأن هذه الصفة فقال: «مثل السين والزاي، وسميت صفيرية لقوة الاحتكاك معها، والسبب في قوة الاحتكاك هو أن نَفْسَ المقدار من الهواء (مع الثاء) يجب أن يمر (مع السين) خلال منفذ ضيق»⁽²⁾، وهي عند الخليل من مخرج واحد وسمّاها الأسلية⁽³⁾ وهذه الحروف تمتنع من الإدغام في غيرها لزيادة صوتها بالصغير، والصاد أقواها للإطباق والاستعلاء اللذين فيها، والزاي تليها في القوة للجهر الذي فيها، والسين أضعفها للهمس الذي فيها. ولولا الجهر الذي في الزاي لكانت سينًا، ولولا الإطباق والاستعلاء اللذان في الصاد لكانت الصاد سينًا، فهناك تقارب واضح بين هذه الأحرف (السين والزاي والصاد).

ويلاحظ أن لا علاقة للشفتين في هذه الأحرف الثلاثة وتتميز هذه الأحرف عن بعضها: بأن الصاد حرف مفخم دائمًا يرتفع فيه أقصى اللسان إلى الحنك الأعلى، وينطبق

(1) - ينظر: الأصيبي، عبد الحميد قدوع، الدراسات الصوتية بين القدماء والمحدثين، ط1، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ليبيا، طرابلس، 2010، ص ص 37-38.

(2) - أحمد مختار عمر، الصوت اللغوي، ص 118.

(3) - تخرج من أسلة اللسان، وهو مستدق اللسان وطرفه.

عليه بينما يستفل في السين والزاي. وتتميز الزاي بانحباس النفس وعدم جريانه (مجهور)، كما في السين والصاد (مهموسان).

وكما هو معلوم فإن (حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً) ⁽¹⁾ وقد تفرد أبو العباس المبرد برأي، حيث «عدّها ثمانية وعشرين حرفاً» ⁽²⁾ وقد خطأ ابن جني المبرد فيما ذهب إليه، وهذه الحروف سمّاها سيبويه بالأصول. وهناك حروف فرعية مستحسنة وقبيحة، فالصاد المشمّة صوت الزاي من الحروف الفرعية المستحسنة، وهي صاد يختلط معها حرف الزاي، وهو صوت يشبه نطق العوام لحرف الطاء (في مصر) مثل: يا ظالم (يا زالم)، أي بدون إخراج طرف اللسان بين الثنايا.

فقرأ خلف من الثلاثة بالزاي المشممة صاءً. قال الرازي: «والصّراط والسّراط والزّراط: الطريق» ⁽³⁾.

وحجة من قرأها بالسين: فلأنّها أصل الكلمة ⁽⁴⁾.

وحجة من قرأها بالصاد؛ فلأنّها أخف على اللسان، فالصاد حرف مطبق كالطاء فتتقاربان وتحسنان في السمع، والسين حرف مهموس؛ فهو أبعد من الطاء الحرف القوي الذي يعد أقوى صوت في العربية، جمع بين الجهر والشدة والإطباق والاستعلاء.

وحجة من قرأ بالزاي؛ فلأنّها أبدلت منها حرفاً مجهوراً، حتى يشبه الطاء في الجهر، فهو يروم الخفة، ويحتج بقول العرب: سقر، صقر، وزقر، قال الأصمعي: «اختلف رجلان فقال أحدهما: (الصقر)، وقال الآخر: (السقر)، فتراضيا بأول وارد يرد عليهما، فحكيا له ما هما

(1) - ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 55.

(2) - المصدر نفسه، ص 55.

(3) - الرازي، مختار الصحاح، مادة (ص ر ط).

(4) - الفارسي، أبو علي، الحجة (1/139).

فيه. فقال: لا أقول كما قلتما، إنما هو الزَّقر، أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة، كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين آخرين معها، وهكذا تتداخل اللغات»⁽¹⁾.

وحجة من قرأ بالإشمام بين (الزاي والصاد): أنه رام الخفة، ولم يجعلها زايا خالصة، ولا صاذاً خالصة، فتلبس بأحدهما، وقد عدل أبو علي الفارسي عن القراءة بالصاد المشممة زايًا، قال: «وأما القراءة بالمضارعة التي بين (الزاي والصاد) فعدلتُ عن القراءة بها، لأنّه تكلف حرفٍ بين حرفين، وذاك أصعب على اللسان؛ لأنّه إنّما استعمل في هذه الحال فقط، وليس هو بحرف يُبنى عليه الكلم، ولا هو من حروف المعجم، ولست أدفع أنّه من كلام الفصحاء من العرب، إلا أنّ الصاد أفصح وأوسع وأكثر على ألسنتهم. والسين والصاد والزاي أخوات، والصاد أشبههنّ بالطاء؛ لأنّها مطبقة مثلها، والزاي أقرب أيضا إلى الطاء من السين، لأن الزاي حرف مجهور»⁽²⁾. وأبو علي الفارسي معروف باعتراضه على ما ثبت، وصح عن العرب الفصحاء، فكيف يصرح بأنه من كلام من الفصحاء العرب، ثم يقول بأنه تكلف حرف بين حرفين؟!، وإنما التكلف يكون عند من لم تكن له هذه اللغة سليقة وسجية، وأمّا قوله بأنه ليس من حروف المعجم فصحيح؛ ولكن سيبويه يقول عن الصاد المشممة زايا بأنها من الحروف الفرعية المستحسنة وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة وفاشية في ألسنة الفصحاء، ويؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار⁽³⁾، والصرط ليست زايا خالصة فهي مشممة؛ لأن الزاي الخالصة ليست بمعروفة، وليس لأبي علي الفارسي أن يفاضل بين القراءات المتواترة التي نقلها العلماء الأثبات. والإشمام من الظواهر الصوتية التي تميزت بها بعض القبائل البدوية التي تطلب التناسب اللفظي، وترمي إلى تقريب بعض الأصوات من بعض، وإزالة التباين القائم مما يحقق توافقا وانسجامًا أكثر من اللفظ المنطوق به، لأنهم رأوا الصاد فيها مخالفة للطاء في صفة الجهر، أشموا الصاد لفظ الزاي

(1)- ابن جني، الخصائص (317/3-318).

(2)- أبو علي الفارسي، الحجة، (140/1).

(3)- ينظر: سيبويه، الكتاب (572/1).

للجهر الذي فيها، فصار قبل الطاء حرف يشابهها في الإطباق والجهر، وحسن ذلك؛ لأن الزاي تخرج من مخرج السين والصاد مؤاخية لها في صفة الصفيير والرخاوة، والعرب تقول: «(لم يُحرم من فُصد له) بإسكان الصاد، والسبب فيه أن الصاد كانت مهموسة وقد وليتها الدال وهي مجهورة، فقربوها من الزاي الموافقة لها في المخرج وللدال في الجهر، وأحسن ما يكون هذا إذا كانت الصاد ساكنة لئلا تقع الحركة فاصلة بينهما، فإن حجزت الحركة بينهما كما في (صدَق) فالأولى ترك الإشمام»⁽¹⁾.

وأما قراءة السين فهي الأصل، وإنما أبدل منها صادًا لأجل الطاء التي بعدها؛ لأنّ الطاء والصاد تشتركان في الإطباق والاستعلاء⁽²⁾ و(التفخيم)⁽³⁾، ويدل على أن السين في (سراط) هي الأصل أنه لو كانت الصاد هي الأصل لم تُرد إلى السين لضعف السين؛ فالصاد مطبقة ومستعلية، والسين مهموسة ورخوة، منفتحة ومستفلة؛ وليس من أصول كلام العرب أن يردوا الأقوى إلى الأضعف، وإنما أصولهم في إبدال الحروف أن يردوا الأضعف إلى الأقوى أبدًا. وهذه القاعدة الصوتية مطردة لا تتخلف.

وأما قراءة الصاد، فهي اتباع الرسم العثماني، وهو لغة قريش فمن لغتها التفخيم، ففي الأثر: «نزل القرآن بالتفخيم».

(1) - التميمي، خميس عبد الله، الأصوات اللغوية في كتاب (المستوفى في النحو) للفرغاني، ط1، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2013، ص 244.

(2) - الاستعلاء: العلو والارتفاع، وهو ارتفاع أقصى اللسان عند النطق بحروف (خص ضغط قظ) بحيث يتجه الصوت إلى قبة الحنك الأعلى، وينتج عن ذلك تفخيم الحرف.

(3) - التفخيم: التعظيم، وهو سَمَنٌ يطرأ على الحرف فيمتلئ الفم بصداه، وهو صفة عارضة، ويحدث التفخيم حين يرتفع أقصى اللسان فيدفع بالمنطقة الرخوة من أقصى الحنك الأعلى فيتسع فضاء الفم من الداخل، ويتجه الصوت لقبه الحنك الأعلى فيحصل التفخيم لامتلاء الفم بصوت الحرف. وضد التفخيم هو الترقيق: وهو نحول يطرأ على الحرف فلا يمتلئ الفم بصداه، وهو صفة عارضة.

وإذا تمعنا كلمة (سراط) وجدنا (السين) وهو حرف مهموس مستفل وبعده الراء وهو حرف قوي لأنه مجهور مكرر⁽¹⁾. والطاء صوت مجهور وشديد ومطبق ومستعل، واللفظ بصوتين مجهورين بعد صوت مستفل (مرقق) مهموس، «فيه تكلف وصعوبة، فأبدل من السين صاءً لمؤاخاتها الطاء في الإطباق والتصعد ليكون عمل اللسان في الإطباق والتصعد عملاً واحداً فذلك أسهل وأخف»⁽²⁾، وهذه القراءة هي التي عليها أكثر القراء، وجمهور القبائل العربية يقول (الصراط).

خلاصة القول: قراءة الصاد الخالصة، هو الذي عليه جمهور العرب وعامة القراء بالإضافة إلى أنها توافق رسم المصحف وللشبه بين الصاد والطاء في الإطباق، والسين بعيدة عن الطاء، لأنها مستفلة ومهموسة.

والقراءة بالصاد خفيفة، وحسنة في السمع ولا تلتبس.

وأما القراءة بالسين فلأنها الأصل، بدلالة قولهم (سَرَطَم).

وأما القراءة بإشمام الصاد زايا ويسمى (الإشراب) وهو أن يشرب الحرف صوت الحرف فيحصل بينهما ثالث، وعدّها ابن جني نوعاً من الإدغام الأصغر الذي هو تقريب الحرف من الحروف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك، قال: «ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعلي فتقرّب منه بقلبها صاءً على ما هو مبين في موضعه من باب الإدغام، وذلك كقولهم في سُتت: صُتت، وفي السوق: الصوق، وفي سبقت: صبقت، وفي سملق وسويق: صملق وصويق»⁽³⁾.

(1)- التكرار أو التكرير: إعادة الشيء مرة بعد مرة وهو ارتعاد طرف اللسان أكثر من مرة عند نطق الراء، وهي صفة يجب اجتنابها، ولا يسمح للسان إلا بارتعادة واحدة فقط، ولكن يجب أن تكون بقصد حتى لا يتولد من الراء راءات.

(2)- القيسي، الكشف (1/123).

(3)- ابن جني، الخصائص (2/94).

والقراءة بالصاد المشمة زايا هي قراءة خلف، «لأنه لما رأى الصاد فيها مخالفة للطاء في الجهر؛ لأنّ الصاد حرف مهموس، والطاء حرف مجهور، أشمّ الصاد لفظ الزاي، للجهر الذي فيها، فصار قبل الطاء حرف يشابهها في الإطباق وفي الجهر اللذين هما من صفات الطاء»⁽¹⁾، وهذا حسن فالصاد والزاي أختان ومن عادة العرب أن تبدل السين صاءً إذا وقع بعدها بعض حروف الاستعلاء وهي الطاء والقاف والغين والحاء، لأن السين مستقلة مهموسة وما بعدها مطبق مجهور، ليعمل اللسان مرة واحدة، فذلك أخف عليهم، ولا يستثقل استثقال الخروج من السفلى إلى الاستعلاء والإطباق، ويتضح لنا مما سبق، أن الجهر ملامح يُكسب الصوت وضوحًا في السمع وظهورًا في النطق، بخلاف الهمس؛ فهو ملامح يُكسب الصوت خفاءً في النطق وخبوًا في السمع، والتفخيم ملامح قوي.

من الناحية الصوتية الحديثة:

لاحظ دارسو الأصوات اللغوية أن هناك عددًا من الأصوات يتنوع نطقها في الأداء، وإذا أدرجت في سياقات كلامية مختلفة اكتسبت صفات صوتية جديدة؛ لكنها ينظر إليها على أنها صوت واحد، وترسم رسمًا واحدًا. فهناك أصوات يؤدي تغيُّر بعض صفاتها إلى تغير دلالة الكلمة، ومنها ما لا يؤدي إلى تغيُّر الدلالة، فيكون التغير تنوعًا سياقيًا وتلونًا صوتيًا لا يؤدي إلى تغير المعنى، مثلًا (السقر، والصقر، والزقر) فإن السامع يُعُدُّ هذا التغير تنوعًا سياقيًا لا يغير معنى الكلمة، في حين إذا سمع (سار) و(صار) ذهب فكره إلى معنى جديد للكلمة، على الرغم من أن الفرق الصوتي بينهما هو نفسه وهي تخضع للعرف اللغوي (عادات لهجية محلية) أكثر من اعتمادها على قوانين صوتية صارمة مطردة ومطلقة.

(1) - القيسي، الكشف (1/123).

وحملت هذه الفروقات بين الأصوات اللغوية العلماء على اكتشاف نظرية صوتية حديثة هي نظرية الفونيم⁽¹⁾. وهي نظرية أثارت اختلافًا متباينًا بين اللغويين العرب على اختلاف مدارسهم ومشاربهم قال أحمد مختار عمر: «ربما لم يُختلف حول نظرية من نظريات علم اللغة، كما اختلف حول نظرية الفونيم، وربما لم يوجد تطرف في تأييد النظرية والدفاع عنها في جانب والهجوم عليها والانتقاص منها في جانب آخر، كما وجد بشأن هذه النظرية، وربما لم تتعدد الآراء وتختلف المناهج بين مؤيدي النظرية الوافدة كما حدث بين مؤيدي نظرية الفونيم ولهذا يقول Robins: (كمية كبيرة من المداد قد استخدمت في الجدل حول وداخل نظرية الفونيم) ويقول Abercrombie: (وبعض المصطلحات الفنية بمجرد صكها يبدو وأنه لا يمكن الاستغناء عنها لدرجة تجعل من الصعب أن نتصور كيف يمضي الناس بدونها وربما كان لفظ الفونيم واحدًا من هذه المصطلحات)»⁽²⁾، وهذا رأي الفريق المؤيد لنظرية الفونيم والمعجب بها فقد عدّه كرامسكي (Kramsky) أعظم إنجاز حققه علم اللغة، قال: «إن ذلك يعادل اكتشاف الطاقة النووية؛ لأن هذا الاكتشاف في مجال علم اللغة أدى إلى ثورة في التفكير اللغوي، كما أن كشف الطاقة النووية أدى إلى ثورة

(1) - الفونيم Phonème: هو أصغر وحدة صوتية تغيرها يؤدي إلى تغيير في المعنى والصوت المفرد لا قيمة له إلا إذا أدرجناه في كلمة وسلكناه في نظم فقولنا: (سار)، و(صار) هناك فرق في المادة المعجمية، الأولى للسيرورة التي تدل على المضى والجريان، والأخرى (صار) المأل والمرجع، فبينهما فرق في المعنى؛ لأن الصوت الأول (السين) هو المتغير إلى صوت (الصاد)، وبذلك اختلف المعنى، وإذا لم يتغير المعنى فيسمى الألفون.

الألفون Allophone: هو أصغر وحدة صوتية تغيرها لا يؤدي إلى تغيير في المعنى مثل (سراط، صراط، زراط)، (مصدوقاته، مزدوقاته)، (يصدر، يذر)، وهو وحدة صوتية في بيئة نطقية واحدة، ومثل (غراب، قراب).

ومصطلح الفونيم (Phonème): له عدة ترجمات (وحدة صوتية)، و(لافظ)، و(صوت مجرد)، و(صوتية)، (مستصرت)، و(صوتون)، وعرب إلى (صوتيم) و(صوتم) و(فونيم) و(فونيم) (أنظر: مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، ص 98).

(2) - أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 165-166.

في العلوم التقنية»⁽¹⁾، وقد رفضت مدرسة لندن اللسانية وعلى رأسها جون فيرث هذا التمجيد، وحاولوا أن يقدموا بديلاً للتحليل الفونولوجي وركزت على السياق، قال فيرث: «إننا أخذنا كفايتنا من التحليل الفونيمي، ومن الفونولوجي التجريبي»⁽²⁾، ثم يقول فيرث ملخصاً سبب رفضه: «نحن لا نجد أي وحدة أو جزء وحدة يمكن أن يسمى (فونيمًا) بالإضافة إلى أن هناك تحليلات مختلفة ليست جيدة - في رأبي - قد قدمت حول نظرية الفونيم»⁽³⁾، ولا يحتاج دارس القراءات القرآنية وعلم التجويد إلى الدخول في تفاصيل هذه النظرية، لكن بعضها يمكن أن يكون مفيداً في التفريق بين الأصوات الأصول والفروع، وفي معرفة بعض الأحكام الصوتية مثل الإشمام والروم؛ لأن «نظرية الفونيم - مهما كان تفسيرها - قد انبثقت من ملاحظة كفاءات النطق المختلفة، ووظائف الأصوات المتنوعة، ومن محاولة وضع ألفبائيات اللغات المختلفة»⁽⁴⁾، وكتاب سيبويه اشتهر كأول وأعظم كتاب في النحو العربي وكثير من الباحثين لا يعلمون بأنه كان رائداً في الدراسة الصوتية التي ذكرها في آخر الجزء الرابع من الكتاب لما تحدث عن الإدغام، فقد كان مدركاً لبعض الأسس التي قامت عليها نظرية الفونيم حين قسّم الأصوات إلى أصول وفروع، واقتفى أثره علماء العربية والقراءات والتجويد، وذلك في قوله: «فأصل حروف المعجم تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف،... والميم، والواو. وتكون خمسةً وثلاثين حرفاً بحروفٍ هنّ فروعٌ، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرةٌ يؤخذ بها وتُستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة،... وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروفٍ غير مستحسنةٍ ولا كثيرةٍ في لغة من تُرتضى

(1)- المرجع نفسه، ص 166.

(2)- المرجع نفسه، ص 166.

(3)- المرجع نفسه، ص 167.

(4)- المرجع نفسه، ص 171.

عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، وهي: الكاف التي... وهذه الحروف التي تمتها اثنين وأربعين جيدها ورديتها أصلها التسعة والعشرون، لا تتبين إلا بالمشافهة»⁽¹⁾.

فالصاد والسين والزاي المشممة ألوفونات لفونيم واحد فهي تلونات صوتية، فالمعنى لا يتغير رغم تغير الأداء النطقي.

إذا فالصوت Phone⁽²⁾ قد يكون فونيم Phonème وقد يكون ألفون Allophone. والفونيم ليس سببه حرفا معيناً وإنما قد يكون مرده إلى الحركة أي صوت الحركة التي صاحبت الحرف مثل: (البر، البر، البر) فالأولى تدل على الإحسان والثانية على اليابسة والثالثة على القمح، فالاختلاف لم يقع في حروف الكلمة وإنما وقع في حركة الحرف وهذا ما ترتب عليه اختلاف في دلالة الكلمة.

قال تعالى: ﴿قَالَتَا لَا نَسْفِي حَتَّىٰ يُصَدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: 23].

قرأ خلف (يُصدر) بإشمام الصاد زايا ورويس عند يعقوب⁽³⁾.
قال سيبويه: «قربوا الصاد من الزاي حيث قالوا (صدر)، فجعلوها بين الزاي والصاد، فقربوها من الزاي والصاد التماس الخفة»⁽⁴⁾. وبعض العرب يقول: أزدقني في اصدقني، وزدق في صدق.

(1) - سيبويه، الكتاب (572/4).

(2) - الفون (Phone): الصوت الذي نسمعه ونحسه، أو هو ظاهرة طبيعية ندرك أثرها دون أن ندرك كنهها، أو هو ظاهرة فيزيائية طبيعية، تحدثها الأجسام المهتزة وهو يشمل (الفونيم والألفون)، ويشترط في الألفونات التي تنتمي إلى فونيم واحد أن تكون مختلفة وظيفياً عن الفونيمات المنتمية إلى فونيم آخر.

(3) - ينظر: تحبير التيسير، ص 180. الكنز (595/2). مصحف القراءات، ص 388. إيضاح الرموز، ص 343.

(4) - سيبويه، الكتاب (259/2).

وبعضهم يقول مزدر في مصدر ويزدر في مصدر، ومثال ذلك [الطويل]:

وَدَعُ ذَا الْهَوَى قَبْلَ الْقَلَى تَرُكُ ذِي الْهَوَى مَتَيْنِ الْقَوَى، خَيْرٌ مِنَ الصَّرْمِ مَزْدَرًا⁽¹⁾

يريد مَصْدَرًا، فقلب الصاد زايًا.

وقال الآخر:

يَزِيدُ زَادَ اللّٰهُ فِي خَيْرَاتِهِ حَامِي نَزَارٍ عِنْدَ مَزْدُوقَاتِهِ⁽²⁾

أي مصدوقاته، وقد جعل ابن جني هذا من باب تقريب الحرف من الحرف؛ أي

المماثلة.

ويشترط في هذا النوع من الإشمام أن يكون بين صوتين متقاربين أولًا وأن تكون الصاد ساكنة مثل: (يصدر، مصدر، مصدوقاته...)؛ لأنّ نطق الصاد المهموسة الساكنة الصغرية وبعدها الدال المجهورة الخالية من الصغير، يحدث نوعًا من الثقل لتنافر الصوتين، لذلك اختاروا صوتًا يقترب من الاثنين وهو الزاي فأشربوا الصاد بالزاي؛ لأنّ الزاي أخت الصاد في الصغير وأخت الدال في الجهر، فهي وسط بينهما. وذلك حتى يكون عمل اللسان من وجه واحد، وعلل مكّي بن أبي طالب القيسي هذه القراءة ب: «مخالطة لفظ الصّاد بلفظ الزاي، لثُرب الزاي من الدال، فكان ما هو أقرب إلى الدال أليق بأن يكون قبلها، مما هو أبعد منها، ووافق ذلك أن الزاي من مخرج الصاد، وهما من حروف الصغير، فحسُن مخالطة أحدهما الآخر، وقوي ذلك باتفاقهما في المخرج والصغير»⁽³⁾، والصاد إذا جاورت الدال أو القاف تحولت إلى زاي.

– (الصاد) مهموس + (دال) مجهور يتحول ← إلى (زاي) مجهور.

(1) - ابن منظور، لسان العرب (صدر) (2413/4).

(2) - ابن جني، سر صناعة الإعراب، ولم ينسبه، وقال المحقق لم أعثر على قائله، وورد في اللسان (في حياته) بدل (في خيراته).

(3) - مكّي بن أبي طالب القيسي، الرعاية، ص 346.

مهموس + مجهور ← مجهور + مجهور.

- (الصاد) مهموس + (قاف) مجهور يتحول ← إلى (زاي) مجهور.

مهموس + مجهور ← مجهور + مجهور.

تحول الصاد إلى زاي؛ لأنّ الزاي من مخرج الصاد، وهي في الصفة أقرب إلى الدال من

الصاد؛ لأنّهما:

الزاي والدال يتفقان في الجهر والانفتاح والاستفال.

والصاد والدال لا يتفقان في الصفات المتضادة.

القانون الصوتي: [يتحول الصامت المهموس إلى مجهور إذا سبق أو تلي بصوت

مجهور] والذي حدث في هذه القراءة هو تحول الصامت المهموس إلى مجهور؛ لأنه تلي

بصوت مجهور، لنحصل على المعادلة: ص د ← زد

شديد	صغيري	صغير
+ مرقق	+ مرقق	+ مفخم
+ مجهور	+ مجهور	+ مهموس
+ منفتح	+ منفتح	+ مطبق

ص ← ز

يجاور

ولكن هذا التحول لا يبلغ أن يكون متوسط الصاد والسين فهو أقرب إلى الصاد منه إلى

السين.

9- المماثلة بين الصوائت:

المماثلة نمط من التجانس أو التقارب الصوتي يؤدي إلى الانسجام في بناء الكلمة، لتصل الكلمة إلى أعلى مراتب الخفة، والتناسب الصوتي، فالأصوات العربية يؤثر بعضها ببعض لذلك سعي إلى تقريب الأصوات المتباينة، تحاشيا لانتقال اللسان من وضع إلى آخر وما يمثله ذلك من عبء عليه، لأن الإنسان يميل بطبعه إلى اختصار الجهد العضلي. وهذا التأثير الصوتي بين الصوائت يطلق عليه تارة (المماثلة بين الحركات المتجاورة) وتارة (التقريب وأخرى توافق الحركات وأخرى الإتيان ف «من المعروف أن اللغة لا تعيش على ألسن الناس عناصر صوتية مبعثرة، بل كلامًا حيًا، تأتلف عناصره في كل لغة من اللغات، وفق نواميسها الصوتية الخاصة بها، فما اتلف من العناصر الصوتية أخذ، وما اختلف نُبذ، والمأخوذ تتشكل منه نُسُجُ الألفاظ، والمنبوذ يبقى أمشاجا مقطعة غير مستعملة كما تُلقى نكائهُ الخيوط غيرُ الصالحة للنسج»⁽¹⁾ وهذه العناصر المحدودة التي تتشكل بها اللغة، لها وظيفة أخرى جمالية بحيث تكون الأصوات متصلة ومتناسقة، فالأصوات تختلف عن بعضها وتتمايز مثل الألوان التي يشكل بها الرسام لوحته، فالألوان ينبغي أن تكون متناسقة ومنسجمة لتظهر الصورة في معرض حسن تسرُّ الناظرين، ولا يمكن أن يكون هناك صوتان متشابهان إلى حد التطابق، فلو وقع ذلك لكان الصوت ذاته. ويمكن أن نجد صوتين لا يختلفان إلا في المخرج أو في صفة واحدة مثل كلمة (سورة) و(صورة) فالذي فرّق بينهما هو التريق في السين والتفخيم في الصاد؛ لأنَّ السين مستفلة والصاد مستعلية، بالإضافة إلى الإطباق، «والكلام أصوات تُنطق بشكل منسَّق متصل، فإذا ما تكلم أحد، فإنه يميل إلى تحقيق السهولة، والانسجام الصوتي، وقد يحدث في الكلام أن تجتمع أصوات لا انسجام فيما

(1)- طليمات، غازي مختار، في علم اللغة، ط2، دار طلاس، سوريا، دمشق، 2000، ص 156.

بينها، بحيث يشعر المتكلم بثقلها على اللسان، أو يجد مشقة في تحقيقها، فيعمد إلى تبديل بعض الأصوات، ليحقق الانسجام في أصوات الكلام وليجعلها أسهل في النطق»⁽¹⁾.

المماثلة⁽²⁾ وعكسها المخالفة، والمماثلة ظاهرة صوتية تنجم عن مقارنة صوت لصوت، فكما اقترب صوت من صوت آخر اقترب كيفية أو مخرج، حدثت مماثلة أو مشابهة وقد عرّفها إبراهيم أنيس بقوله: «تتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض في المتصل من الكلام، فحين ينطق المرء بلغته نطقاً طبيعياً لا تكلف فيه، نلاحظ أن أصوات الكلمة الواحدة قد يؤثر بعضها في البعض الآخر، كما نلاحظ أن اتصال الكلمات في النطق المتواصل قد يخضع أيضاً لهذا التأثير، على أن نسبة التأثير تختلف من صوت لآخر، فمن الأصوات ما هو سريع التأثير يندمج في غيره أكثر مما قد يطرأ على سواه من الأصوات، ومجاورة الأصوات بعضها لبعض في الكلام المتصل، هي السر فيما قد يصيب بعض الأصوات من تأثير»⁽³⁾. فالمماثلة تكون في أصوات الكلمة الواحدة كما تكون في التركيب، واتصال الكلمات أثناء الدّرج، والأصوات تتفاوت في درجة تأثرها؛ منها ما هو سريع الانسجام ومنها الذي يستعصم بمخرجه وصفاته، والأصل أن لكل صوت مخرجه وصفاته، ولكن الاتصال والمخالطة تؤدي إلى التأثير «والأصوات في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها، ليزداد مع مجاورتها قرئها في الصفات أو المخارج، ويمكن أن يسمى هذا التأثير بالانسجام الصوتي بين أصوات اللغة، وهذه ظاهرة شائعة في كل اللغات بصفة عامة غير أن اللغات تختلف»⁽⁴⁾.

(1) - عاطف فضل محمد، الأصوات اللغوية، ط1، دار المسيرة، الأردن، عمان، 2012، ص 79.

(2) - المماثلة: «جاء في اللسان: مثله ومثله كما يقال شبهه وشبهه، قال ابن بري: الفرق بين المماثلة والمساواة أن المساواة تكون بين المختلفين في الجنس والمتفقين؛ لأن التساوي هو التكافؤ في المقدار لا يزيد ولا ينقص، وأما المماثلة فلا تكون إلا في المتفقين، نقول: نحوه كبحوه وفقهه كفقعه... ومثل ومثل وشبهه وشبه بمعنى واحد» اللسان مادة (مثل).

(3) - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 106.

(4) - المرجع نفسه، ص 106.

فقوله المماثلة أو المشابهة إشارة إلى نوع هذا التأثير مماثلة تامة أو مماثلة جزئية، وقوله قريبا في الصفات والمخارج إشارة إلى الملامح التمييزية للأصوات؛ وهي عوامل داخلية، أحدها حركي، يسمى المخارج، والآخر سمعي، يسمى الصفات، وهذان العاملان هما سبب الاختلاف بين الأصوات المنطوقة، فلكل صوت لغوي صفاته التي تميزه، وهذه الملامح الكامنة في الصوت اللغوي خارجة عن إرادة المتكلم واختياره، أما العوامل الخارجية فهي التي يتحكم فيها الناطق بحسن استخدامها مثل (النبر والتنغيم والفاصلة والوقف والسكت...) والشرط الذي به يتحقق التأثير هو الالتقاء المباشر للصوتين، بحيث لا يفصل بينهما أي فاصل، ولو كان هذا الفاصل حركة قصيرة، وقد ارتبطت ظاهرة المماثلة وضدها المخالفة⁽¹⁾ بالدرس الصوتي المقارن والتاريخي وأهملت في اللسانيات الوصفية آنذاك، وبعد ظهور النظريات الفونولوجية على يد مدرسة براغ اللسانية اهتمت اللسانيات الوصفية بجميع مستوياتها وتناولوا هذه الظاهرة.

ولكي يقع الانسجام الصوتي لا بد أن يقع في الأصوات المتقاربة إما في المخارج أو الصفات، فقد يتأثر المهموس بالمجهور، أو العكس، وقد يتم عن طريق تأثر المخارج بعضها ببعض، وقد نبه سيبويه إلى هذه الظاهرة وعقد لها بابًا بعنوان: «هذا باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه، والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف، وليس من موضعه»⁽²⁾

«فأما الذي يُضارعُ به الحرف الذي من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كان بعدها الدال، وذلك نحو: (مَصْدَر)، و(أَصْدَر)، و(التصْدِير)؛ لأنهما قد صارتا في كلمة واحدة، كما صارت مع التاء في كلمة واحدة في (افتعل)، فلم تدغم [الصاد] في التاء لحالتها التي ذكرتُ لك، ولم تدغم الدالُ فيها ولم تبدل؛ لأنها ليست بمنزلة: (اصطبر) وهي نفس الحرف»⁽¹⁾.

(1) - المخالفة: عكس المماثلة، وهي تعديل للصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت يجاوره، ولكنه تعديل عكسي يؤدي زيادة مدى الخلاف بين الصوتين.

(2) - سيبويه، الكتاب (608/4).

(1) - سيبويه، الكتاب (608/4).

وأما عند المحدثين فقد تنوعت مناهج دراسة المماثلة وزوايا تناولها، وقد تعددت مصطلحاتها تبعاً لتنوع الزوايا التي درست فيها، من أشهر مصطلحاتها⁽¹⁾:

ASSIMILATION	مماثلة
CO-ARTICULATION	مشاركة النطق
CO-ORDINATION INTEREGMENTAIRE	تنسيق بيمقطعي
OVER LAPPING ARTICULATORY ACVTIVITY	تداخل نطقي
ARTICULATORY FEATURE SHARING	مشارك الملامح النطقية
CONTEX SENSITIVITY	حساسية السياق النطقي
ARTICULATORY DYNAMICS	دينامية النطق
ARTICULATORY BIOMECHANICS	دينامية النطق الحيوية
CO-PRODACTION	ازدواجية المخرج
LANGUE GESTURES	حركات اللسان
TRANSITION	المراحل الانتقالية بين الأصوات
NEUROMOTOR PLANNING	تخطيط عصمتوري

ويراد من المماثلة عند علماء الأصوات المحدثين تحويل الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة، إما تماثلاً كلياً أو جزئياً، وعرفها بعضهم: «التعديلات التكييفية للصوت بسبب مجاورته - ولا نقول ملاصقته - لأصوات أخرى، وهي كما عرفها: تحول الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إما تماثلاً جزئياً أو كلياً»⁽¹⁾.

والمماثلة الجزئية: هي التي يؤثر فيها صوت في آخر جزئياً بحيث لا يتطابق الصوتان ولا يفنى أحدهما في الآخر، ومن أمثلة ذلك «قولهم (مَمْبِك)، يريدون: مَن بِك. و(شَمْبَاءُ

(1)- عزيز أركيبي، مخارج الحروف عند القراء واللسانيين - دراسة مقارنة، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، بيروت، 2012، ص 282.

(1)- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 378.

و(عَمَبَر)، يريدون (شبناءً) و(عنبراً)⁽¹⁾. قال سيبويه: «ولم يجعلوا النون باءً لبعدها في المخرج، وأنها ليست فيها غنة. ولكنهم أبدلوا من مكانها أشبه الحروف بالنون وهي الميم»⁽²⁾ فالباء أثرت في النون تأثيراً جزئياً فحولتها إلى الميم الموافقة لها في المخرج وفي بعض الصفات.

الباء: شفوي/ مجهور + شديد + مرقق + منفتح.

النون: لثوي - أنفي/ مجهور + متوسط + مرقق + منفتح + غنة.

الميم: شفوي - أنفي/ مجهور + متوسط + مرقق + منفتح + غنة.

فالنون تشبه الميم في كل الصفات، والمخرج متقارب فالنون لثوي - أنفي، والميم

شفوي - أنفي.

المماثلة الكلية: التي يفنى فيها أحد في الآخر فيتطابقان كل المطابقة، وذلك كما في

قولهم: (الحمدُ لله) و(الحمدُ لله)، وهما قراءتان شاذتان لا يجوز القراءة بهما؛ الأولى تغيير

حركة البناء لتماثل حركة الإعراب، والثانية تغيير حركة الإعراب لتماثل حركة البناء؛ لأنهم

جعلوها كالكلمة الواحدة، وكما في قولهم: اطعن، واذان، على وزن افتعل من الثلاثي طعن،

ودان. وتحدث الدكتور أحمد علم الدين الجندي تحت عنوان (المماثلة في الحركات)، وهو لا

يرى بأساً في أن يطلق عليها ظاهرة الانسجام، التي تبدو في الحركتين من الكلمة أو من

الكلمتين، ويرى أنّ السرّ في وجودها اعتماد الناطقين بها - في أول الأمر - على السماع

وعلى النطق والإنشاد، مما يتيح للمتكلم أن يجري على طبيعته دون تقييد بما يفرضه نظام

الكتابة العربية، وهو يعني في كل شواهد نسبة المماثلة إلى القبائل التي عرف عنها الميل إلى

(1) - سيبويه، الكتاب (588/4).

(2) - المصدر نفسه (588/4).

الانسجام بين الأصوات الصائتة، وهي القبائل البدوية في معظم الأحيان؛ لأن لهجتهم متطورة، وتجنح في تطورها إلى أن يكون عمل اللسان في الصوتين المتجاورين عملاً واحدًا⁽¹⁾.

قرأ (روح عن يعقوب) السين في يبسط بالصاد.

وهي مماثلة بين الصوامت، وهي رجعية غير مباشرة لوجود فاصل بين السين والطاء وهو (الضمة).

السين: أسناني لثوي/ مهموس + رخو + مرقق + منفتح + صفيري.

الصاد: أسناني لثوي/ مهموس + رخو + مفخم + مطبق + صفيري.

الطاء: أسناني لثوي/ مجهور + شديد + مفخم + مطبق.

الطاء التي وصفها القدماء صوت قوي جمع كل صفات القوة وهو أقوى حرف في العربية؛ لكن العلماء المحدثين وصفوا الطاء بأنها مهموسة، وقالوا إن قراءة الطاء المعاصرة في الكلام العادي أو في القرآن مهموسة، ويزعمون بأنها قد تطورت⁽²⁾ ومالت إلى الهمس، أو أن الأوائل أخطأوا في وصفها. وقد ذكر سيبويه أن السين تقلب صاءً إذا كانت قبلها في كلمة واحدة، وذلك نحو: (صُتقت) و(صبقت) وذلك أنها من أصل اللسان: «فلما كانت كذلك، أبدلوا من موضع السين أشبه الحروف بالقاف، ليكون العمل من وجه واحد، وهي الصاد؛ لأن الصاد تصعد إلى الحنك الأعلى للإطباق»⁽¹⁾ والصاد تصعدت من السين، وهي مثلها مهموسة، وقد ذكر سيبويه: «الأعرب الأكثر الأجود في كلامهم ترك السين على حالها. وإنما يقولها من العرب بنو العنبر. وقالوا: (صاطع) في ساطع، لأنها في التصعد مثل

(1)- ينظر: علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، 1983، ص- ص 266-273.

(2)- إن القول بتطور صوت الطاء، قول بلا دليل؛ لأن القرآن وقراءته نقلت إلينا بالصوت والصورة، ونقصد بالصورة الهيئة التي تكون عليها أعضاء النطق، بالإضافة إلى أن قولهم هذا ناجم عن تأثرهم بالدرس الصوتي الغربي.

(1)- سيبويه، الكتاب (610/4).

القاف، وهي أولى بزدا من القاف، لقرب المخرجين والإطباق»⁽¹⁾ إذا هماك تفسيران لهذه المماثلة: الأول لهجي وينسب إلى قبيلة بني العنبر، والآخر صوتي، وهو الطاء قوية والسين ضعيفة والصاد تشبهها مخرجًا وهي أختها، ولكنها أقوى منها للإطباق فحدثت مماثلة صوتية رجعية غير مباشرة لوجود الضمة. خطوات المماثلة:

س / ؤ / ط

تحول المنفتح إلى مطبق

ص / ؤ / ط

وهذه مماثلة غير مباشرة لوجود الضمة، وهي تحقق الانسجام أكثر من اللفظ المنطوق به الأصلي.

المماثلة بين الصوائت:

1- الوصل بالضم:

الأصل في ضمير الغائبين (هم) أن تكون هاؤه مضمومةً بغض النظر عن طبيعة الصوت الذي يكون قبله. فإذا كان قبله ياء مدّ فالأصل أن يكون اتصال الضمير بما قبله هكذا: فيهم، فيهما؛ لأنّ هذه الكلمة مركبة من (في وهم)، والهاء مضمومة في (هم)؛ فمن ضم الهاء فهو قد التزم بالأصل، ومن كسر الهاء فقد طلب إحداث المماثلة بين (الياء) نصف الصائت وكسرة الهاء؛ وذلك؛ لأن الياء تلائمها الكسرة فيحدث انسجام صوتي مدبر حيث أثر الأول في الثاني.

قال أبو علي الفارسي: «من قال: (وهو، فهو)، ولهو، وثم هو - فوجهه ظاهر، وذلك أنّ الهاء كانت متحركة قبل دخول هذه الحروف عليها، فدخلت هذه الحروف، ولم تتغير عما كانت عليه (من) قبل، كما لم تتغير سائر الحروف سوى ألف الوصل عما كان

(1)- المصدر نفسه (611/4).

عليه في الابتداء به والاستئناف له. ومثل الهاء في (هُوَ) و(هِيَ) في الوصل عما كان عليه في الابتداء به - لام الأمر في نحو: ﴿وَلَيَطَّوَّفُنَّ﴾ [الحج: 29]»⁽¹⁾. ثم قال معللاً قراءة أبي عمر بالتسكين «وأما تسكين أبي عمرو هذه الهاء مع الواو، والفاء، واللام: فلأن هذه الكلم لَمَّا كَنَّ على حرف واحد أشبهت في حال دخولها الكلمة ما كان من نفسها، وذلك؛ لأنَّها لم تنفصل منها لكونها على حرف واحد كما لم تنفصل الباء من سَبْع ونحو منه»⁽²⁾. وقراءة أبي عمرو، وهي قراءة يعقوب، ولم يذكر أبو علي؛ لأنَّ اقتصر على القراءات السبع.

إن البنية المقطعية تتغير في تسكين (هُوَ)

لَهُوَ:	هـ	ل	و
لَهُوَ:	هـ	ل	و

كانت البنية (هُوَ) تتكون من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة، فلَمَّا سَكَّن الهاء تحولت قاعدة المقطع الثاني إلى قمة المقطع الأول وحذفت الحركة فأصبحت تتكون من مقطعين الأول مغلق والثاني مفتوح.

قرأ خلف وحمزة (عليهْم) بضم الهاء والميم، وقرأ ابن كثير ونافع: (عليهْمُو) بكسر الهاء وضم الميم ويصلون بواو في اللفظ، وقرأ الباقر: (عليهْم) بكسر الهاء وسكون الميم.

وقد ذكر ابن الأنباري⁽¹⁾ أن هناك عشر لغات في (عليهْم):

- قُرِيءَ بِنَعْضِهَا: (عليهْم) بكسر الهاء وضمها، مع سُكُونِ الميم.
- (عَلَيْهِمِي)، بكسر الهاء، وزيادة الياء، وبكسر الميم فقط.

(1)- الفارسي، الحجة (405/1).

(2)- المصدر نفسه (405/1).

(1)- ينظر: ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي بن عادل اللباب في علوم الكتاب، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998 (214/1-215).

- (عليهْمُو) بضم الميم، وزيادة واو، أو الضم فقط.
- (عليهْمُو) بِكسْرِ الهاءِ، وضم الميم، وزيادة الواو.
- (عليهْمُ) بكسر الهاء وضم الميم.

وليس كل ما صحَّ في العربية يصح في القراءة؛ لأنها سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، قال أبو بكر أحمد بن موسى: «وكل هذا الاختلاف في كسر الهاء وضمّها؛ إنّما هو في الهاء التي قبلها كسرة، أو ياء ساكنة، فإذا جاوزت هذين لم يكن في الهاء إلا الضّم. وإذا لم يكن قبل الميم هاء - قبلها كسرة أو ياء ساكنة - لم يجز في الميم إلا الضم أو التسكين مثل قوله: (مِنْكُمْ)، و (أَنْتُمْ)»⁽¹⁾.

وسنرجى الحديث عن (عليهم) و(عليهْمُو) بالإشباع إلى مبحث آخر، والذي يهمنا في هذا المبحث هو المماثلة بين الصوائت أي حركة الهاء والميم.

قال تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاحة: 07].

- قرأ خلف (عليهْمُ)، بضم الهاء والميم.
- قرأ أبو عمرو (عليهْم)، بكسر الهاء والميم.
- قرأ ابن كثير ونافع في رواية القاضي عن قالون (عليهْمُو) بكسر الهاء وضم الميم، ويصلون بواو في اللفظ⁽¹⁾.
- قرأ حمزة ويعقوب (عليهْمُ) بضم الهاء وسكون الميم
- قرأ الباقون (عليهْم) بكسر الهاء، وسكون الميم.

قراءة أبي جعفر (عليهْمُو):

(1)- الفارسي، الحجة (148/1).

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 40. الكنز (400/2). مصحف القراءات، ص 01. إيضاح الرموز، ص 50.

أصل (عليهم): (عليهْمُو) بضم الهاء والميم، والواو التي بعد الميم.

«وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْهَاءَ لِلْمَذْكَرِ تَضُمُّ وَتَشْبَعُ ضَمَّتْهَا فَيَتَوَلَّدُ مِنْهَا الْوَاوُ نَحْوُ (ضَرَبْتُهُ)، وَإِذَا فَتَحَتْ كَانَتْ لِلْمَوْثُ نَحْوُ (رَأَيْتُهَا) وَهَذِهِ أَيْضًا وَإِنْ فَتَحَتْ فَأَصْلُهَا الضَّمُّ بِدَلَالَةِ قَوْلِكَ لِلثَّانِيْنَ: (رَأَيْتُهُمَا) وَلِلْجَمَاعَةِ: (رَأَيْتَهُنَّ) وَعَلَامَةُ الْجَمْعِ فِي الْمَذْكَرِ إِلَى هَذِهِ الْهَاءِ هِيَ الْمِيمُ الْمَضْمُومَةُ الَّتِي بَعْدَهَا (وَإِ) كَمَا هِيَ فِي قَوْلِكُمْ: (ضَرَبْتَكُمْ) وَأَصْلُهُ (ضَرَبْتَكُمْو)، يَتَبَيَّنُ لَكَ ذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ مُضْمَرٌ آخَرَ تُرَدُّ مَعَهُ الْوَاوُ نَحْوُ: (ضَرَبْتَكُمْو) وَلَا تَقُولُ (ضَرَبْتَكُمْه) وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَنْزَلْنَا مُكْمُوهُمَا﴾ [هود: 28] فَهَذَا مِمَّا يَبِينُ لَكَ أَنَّ الْأَصْلَ (عليهْمُو) بِضَمَّتَيْنِ وَوَاوٍ»⁽¹⁾. إِذَا قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ هِيَ عَلَى الْأَصْلِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ قَرِيشٍ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنْ فَصْحَاءٍ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرِ الْمَدِينِيِّ مِنَ الْقِرَاءَةِ الثَّلَاثَةِ.

— قراءة خلف (عليهْمُو).

— قراءة أبي جعفر (عليهْمُو).

— قراءة يعقوب (عليهْمُو).

قراءة يعقوب (عليهْمُو):

فأصل الهاء الضم فأجري على أصل حركتها، وسكنت الميم، طلبًا للخفة بحذف الواو والضمة، فهناك أصلان؛ ضم الهاء وضم الميم والواو، فأتى يعقوب بأصل وترك أصلًا آخر الذي هو إثبات الواو والضم.

قراءة خلف (عليهْمُو):

(1) - أبو زرعة، عبد الرحمان بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، ت: سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2001، ص 81.

إذا كان ضمير الغائبين مسبوقةً بالياء التي هي نصف حركة، فالأفضل هو الضمّ، وعلى هذا جرت قراءة خلف فقد قرأ ﴿ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ ﴾ [البقرة: 61]⁽¹⁾.

وقال الدكتور سمير شريف استيتية: «المماثلة الصوتية آتية من ضم ميم الجمع؛ لإحداث مماثلة بينها وبين ضمة الهاء، تمامًا كما حدث في الصورة التي سبقت، والتي تمثلها قراءته لقوله تعالى: ﴿ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة: 167]⁽²⁾، إذا قراءة خلف تظهر المماثلة بين الصوائت.

ي | ر | ي | ه | م || ء | ل | ل | ه | أصل الكلمة

قراءة خلف:

ي | ر | ي | ه | م | ل | ل | ه

وأصل هذه الضمة من الناحية الصوتية همزة الوصل التي في أول (الله) (اسم الجلالة)، وهي في الأصل فتحة، ولكنها تغيرت إلى ضمة الهاء في ضمير الغائبين، وكذلك قراءة ﴿ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ ﴾ [البقرة: 61].

والذي يترجح عندي أنّ هذه القراءة ليس من المماثلة؛ لأنّ سمير شريف استيتية بنى هذا الحكم على أنّ الأصل هو عليهمُ بسكون الميم، وهذا مخالف للواقع فالأصل هو (عليهم) فحذف الواو ولم يشبع، ولم تحدث مماثلة؛ لأن المماثلة تحدث لو كانت (عليهم) بتسكين الميم وهي مقبلة.

وأما القراءة المشهورة قراءة عاصم ومن وافقه.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 90. مصحف القراءات، ص 09.

(2)- سمير شريف استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، ص 275.

(عليهم) والمماثلة في هذه القراءة آتية من جهة (الياء) و(الكسرة) وهي مماثلة مدبرة؛
والياء والكسرة صائتان متواتران.

الكتابة الصوتية لقراءة حفص:

عَ | لَ | يَ | هـ | مَ | حدثت مماثلة مدبرة + مخالفة ضم الميم

مماثلة + مخالفة

أما قراءة خلف:

أصل + مماثلة

وقراءة أبي عمرو (عليهم)

مماثلة + مماثلة

فالمماثلة هي إحداهن تغير لتتوافق الأصوات وتنسجم، والعرب تفعل ذلك، وينبغي لنا أن نقف موقفًا علميًا خالصًا في قبول الظواهر اللغوية المختلفة التي نطقت بها العرب على سجيتها وطبعها، وأن نتعرض لها بالوصف والتحليل؛ لأنها تكشف لنا جانبًا مهمًا من الواقع الصوتي الذي كان سائدًا زمن انتشار هذه القراءات، والغرض من هذه المماثلة هو الجنوح نحو الحقة، حين يقتصد الناطق في الجهد العضلي، فيصل لا شعوريا إلى الانسجام الصوتي بين الحركات.

خلاصة:

الضمة في هاء الضمير هي الأصل، ويؤيد هذا الأمر القوانين الصوتية؛ لأن كل كلمة، تحقق الانسجام بين أصواتها، هي المتطورة عن تلك التي لا انسجام فيها، وعلى هذا؛ فإن النطق بالهاء مضمومة بعد ياء ساكنة من مثل (عليهم) هي الأصل، يضاف إلى هذا أن النطق بالهاء مكسورة بعد ياء ساكنة فيه اقتصاد في الجهد العضلي، ولا يوجد في النطق بالهاء المضمومة، وقد نقل أبو حيان الأندلسي (754هـ) عن الفراء قوله: «وقريش وأهل

الحجاز، ومن جاورهم من فصحاء اليمن، يرفعون الهاء من ﴿ نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ [الحجر: 06]، وعليهما وعليهم، وعليهن، وأهل نجد من بني تميم وقيس وأسد يكسرونها⁽¹⁾، ومعلوم أن لغة الحجاز أفصح من غيرها.

المماثلة بين صائت وصامت:

حقول المماثلة كثيرة ومتعددة؛ فقد تحدث بين صامتين أو بين صائتين، وقد تحدث بين صائت وصامت؛ لأنّ الأصوات يتأثر بعضها ببعض بسبب التجاور والمباشرة أو لما يفصل بينهما فاصل مثل الحركة. والعامل الرئيس في مماثلة الأصوات هو الجنوح إلى التخفيف والنزعة إلى التجانس بين الأصوات لما بينها من تقارب في الصفات أو المخارج، ويكمن دافع التماثل في قوة الصفات الصوتية في صوت ما، مما قد يؤثر في الصوت الآخر فيجذبه إليه.

الصوائت هي المصوتات والحركات:

الاختلاف بين حروف المدّ والحركات اختلاف في الكمية؛ أي في مقدار الزمن لكل نوع، فمتى قصر حرف المدّ صار حركة، ومتى مطت الحركة صارت حرف مدّ، قال سيبويه: «الفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمّة من الواو»⁽¹⁾، وإذا لم تُوفَّ الألفُ حقها من المدّ تصير فتحة، وإذا لم تُوفَّ الياء حقها من المدّ تصير كسرة، وإذا لم تُوفَّ الواو حقها من المدّ تصير ضمة، وإذا بالغ القارئ في إطالة الحركات صارت أحرفًا، قال ابن جني (392هـ) «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المدّ واللّين، وهي الألف والياء والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة، والكسرة، والضمّة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمّة بعض الواو، وقد كان متقدّموا النحويين يسمون

(1)- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي، البحر المحيط، ت: محمد عثمان،

ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 2011، ص 62.

(1)- سيبويه، الكتاب (363/4).

الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة، ألا ترى أن الألف والياء والواو نَوَامٌ كوامل، قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتمّ منهن في بعض»⁽¹⁾، وقد أدرك النحاة الأوائل أنّ حروف المدّ والحركات تتعرض للزيادة والنقص في طولها عندما تكون في تركيب، ويقصد بـ (نَوَامٌ)؛ أي تنمو وتطول في بعض الأحيان، وهي كوامل أي تامات، «قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتمّ»⁽²⁾ منهن في بعض، وذلك قولك يخاف وينام، ويسير ويطير، ويقوم ويسوم، فتجد فيهن امتدادًا واستطالة ما، فإذا أوقعت بعدهن الهمزة أو الحرف المدغم، ازددن طولًا وامتدادًا، وذلك نحو: يشاء ويداء، ويسوء ويهوء، ويجيء وينيء، وتقول مع الإدغام شابة ودابة، ويطيب بّكر، ويسير رّاشد»⁽³⁾. وكلام العرب كله مؤلف من أربعة أشياء؛ الأول: حرف متحرك، الثاني: حرف ساكن، الثالث: حركة، الرابع: سكون. والحرف المتحرك في العربية أكثر من الحرف الساكن، كما أن الحركة أكثر من السكون، وفي العربية لا يبدأ بساكن، ولا يتصل ساكن بساكن أبدًا؛ والسكون هو أصل الحفّة.

(1) - ابن جني، سر صناعة الإعراب (33/1).

(2) - تتميز الصوائت بالاستمرارية في انطلاق الهواء معها، دون حدوث عوائق تمنعه أو تسبب فيه احتكاكًا مسموعًا مما يتيح لها درجات متفاوتة من الطول والقصر، ويكسبها درجة عالية من الإسماع، فالهواء يندفع من رتتين مازًا بالخنجرة، فالحلق فالفم دون أيّ حاجز يعترضه، وهي واضحة في السمع إذا قيست بالأصوات الصامتة، بالإضافة إلى كثرة ورودها في الكلام وشيوعها، والأصوات الساكنة تشبه بعضها بعض في اللغات، لكن الصوائت تختلف اختلافًا كبيرًا.

(3) - ابن جني، سر صناعة الإعراب (33/1).

موضع الحركة من الحرف في النطق: وقع خلاف بين الأئمة في تحديد ذلك: أهو قبل الحرف، أم معه، أم بعده، وقد ناقش ابن جني⁽¹⁾ هذه المسألة ورجح أن تكون الحركة بعد الحرف، وقال هذا مذهب سيبويه، وقد نقل ابن جني قول الفارسي: «إنّ الحركة تحدث مع الحرف، بأنّ النون الساكنة إذا تحركت زال عن الخياشيم إلى الفم، وكذلك الألف إذا تحركت انقلبت همزة، فدلّ ذلك عنده على أنّ الحركة تحدث مع الحرف»⁽²⁾، ثم عقّب ابن جني: وهو لعمرى استدلال قوي. وهذا المذهب هو رأي علماء التجويد⁽³⁾.

تقريب صائت من صائت: (كسر الفاء من البيوت).

قال تعالى: ﴿وَلَيْسَ الِئْرِ بِأَنَّ تَأْتُواْ الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: 189].

قرأ خلف (البيوت) بكسر الباء في هذا الموضع حيثما وقع في القرآن الكريم⁽⁴⁾. وكسر الباء هو لأجل الياء⁽⁵⁾؛ «لأنهم استثقلوا الضمة في الباء وبعدها ياء مضمومة فيجتمع في الكلمة ضمّتان بعدها واو ساكنة فتصير بمنزلة ثلاث ضمّات وهذا من أثقل الكلام، فكسروا الباء لثقل الضمّات ولقرب الكسر من الياء»⁽⁶⁾.

(1)- انظر: سر صناعة الإعراب، 43-46.

(2)- المصدر نفسه، 46.

(3)- ينظر: فرغلي سيد عرباوي، تجويد الحركات الثلاث: الفتحة والضمة والكسرة، ط1، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2007، ص 133-144-145.

(4)- ينظر: تحبير التيسير، ص 95. الكنز (422/2). مصحف القراءات، ص 29. إيضاح الرموز، ص 176.

(5)- عند النطق بالياء تنفرج الشفتان وترتفع مقدمة اللسان نحو الغار (وسط الحنك)، ويرتفع الحنك الأعلى، فيسد المجرى الأنفي، فيحدث الهواء المزفور حفيفا، ويهتز الوتران الصوتيان، فيسبب اهتزازهما جهر الصوت، ولا يتقعر اللسان أي لا يرتفع مؤخره نحو الطبق، فالصوت مرقق، وهي عند المحذّين صوت غاري رخو مجهور مرقق.

(6)- القيسي، الكشف (334/1)

النطق بالضممة:

يلاحظ عند النطق بالضممة كما في (كُتِبَ) أنَّ: الشفتين تكونان متقدمتين نحو الأمام بشكل مدوّر، ومفتوحتين قليلاً، وفتحة الفم ضيقة، أي حجرة الرنين⁽¹⁾ صغيرة، والجزء الخلفي من اللسان يكون أقرب ما يمكن من الحنك اللين (الطبق) واللهاة، ولذلك فإنّ الضمة صائت خلفي قصير.

النطق بالكسرة:

يلاحظ عند النطق بالكسرة، كما في (إِبِل) أنَّ: الشفتين مشدودتان، وفتحة الفم صغيرة جداً، وهي أصغر فتحة في النطق بالصوائت، وهذا يعني أن حجرة الرنين الفموية تكون في أصغر حجم لها في النطق بالصوائت، كما يلاحظ أن: الجزء الأمامي من اللسان أقرب ما يمكن من الجزء الأمامي من الحنك الصلب (مقدمة الحنك)، وهذا يعني أن الكسرة صائت أمامي قصير.

ملحوظة:

وقد لاحظ ابن جني وجود الضمة المشوبة بالكسر نحو: (مررت بمذعور)، و(هذا ابن بور)، حيث قال: ننحو بضممة العين والباء نحو كسرة الراء.

كما لاحظ، أن الكسرة قد تأتي مشوبة بالضممة في نحو (قيل)، و(بيع)، و(غيض)، و(سيق)، و(حيل)⁽²⁾. وهذا يسمى الإشمام، وقد تناولته في فصل سابق (الإشمام الحركي)، ولا توجد كسرة مشوبة بشيء من الفتحة، وقد يوجد العكس أي الفتحة المشوبة بالكسر أو الضم، والعلة في ذلك أن الفتحة هي الأدخل في الحلق والكسرة بعدها ثم الضمة «فإذا بدأت بالفتحة، وتصعدت تَطْلُب صدر الفم والشفتين، اجتازت في مرورها بمخرج الياء

(1)- في جهاز النطق ثلاث حجرات رنين؛ وهي التجاويف الحلقية والفموية والأنفية.

(2)- ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 67.

والواو، فجاز أن تشمها شيئاً من الكسرة أو الضمة لتطرفها إياهما، ولو تكلفت أن تُشم الكسرة أو الضمة رائحة من الفتحة لاحتجت إلى الرجوع إلى أول الحلق، فكان في ذلك تناقض⁽¹⁾.

في بيوت: هناك تشابه بين الياء والكسرة؛ لأنَّ الكسرة للياء أشد موافقة من الضمة لها، والدليل على أن الكسرة بعض الياء، أنك متى أشبعت⁽²⁾ الكسرة، حدث بعدها حرف الياء الذي هي بعضه، مثل كسرة عين (عنب) إن أشبعتها، نشأت بعدها ياء ساكنة، وذلك قولك: (عينب)، فلولا أن الكسرة بعض الياء وأولى لها، لما نشأت عنها.

الكتابة الصوتية:

ضممة الباء مخالفة للياء؛ ولكنها مماثلة لضمة الياء وللواو الذي بعدها

بُيُوتَ: ب ُ | ي ُ | ت َ ←

كسرة الباء مماثلة للياء؛ ولكنها مخالفة لضمة الياء وللواو الذي بعدها

بِئُوتَ: ب ِ | ي ُ | ت َ ←

وقراءة (بُيوت) هي الأصل؛ لأنَّ جمع بَيْت (بُيوت)، وقراءة (بيوت) هي كسر الباء لمماثلة الياء، ومن الناحية الصوتية لا تخلو قراءة من هاتين القراءتين من ثقل؛ فالأولى: الباء والياء مضمومتان بعدهما واو ساكنة، فصارت بمنزلة ثلاث ضمات وهذا من أثقل الكلام.

وأما الأخرى: فكسروا الباء لثقل الضمّات المتوالية، ولقرب الكسرة من الياء، وهذه لا يخلو من ثقل أيضاً؛ لأنهم أتوا بضمّة بعد كسرة، وهذا مرفوض في كلامهم ممجوج «فإن قلت: هلا استقبح ذلك، لأنه أتى بضمّة بعد كسرة، وذلك مما قدمت أنهم قد رفضوه في

(1) - ابن جني، سر صناعة الإعراب (1/69).

(2) - إشباع الحركة أو مطلقها قد يؤدي إلى تغيير المعنى كما في: كتب، كاتب، شرح شارح هذه في الفتحة، تلميذ المدرسة، وتلميذو المدرسة، حُسب، حوسب هذه في الضمة، عَلِمَ، عَلِيم، حَسِب حسيب.

كلامهم، فهلاً رفض - أيضاً - القارئ لـ (الجيوب⁽¹⁾) ذلك؟ قيل: إنّ الحركة إذا كانت للتقريب من الحرف لم تكره، ولم تكن بمنزلة ما لا تقرب فيه، ألا ترى أنه لم يجرى في الكلام عند سيويوه على (فعل) إلا (إبل). وقد أكثروا من هذا البناء، واستعملوه على أطراد، إذا كان القصد فيه تقريب الحركة من الحرف، وذلك قولهم: ماضعٌ لهم، ورجلٌ محكٌ وجئزٌ. وقالوا في الفعل: شهد ولعب، واستعملوا في إرادة التقريب ما ليس في كلامهم على بنائه البتّة، وذلك نحو: شعير ورغيف وشهيد، وليس في الكلام شيء على فعيل على غير هذا الوجه، فكذلك نحو: شيوخ وجيوب. يستحاز فيه ما ذكرنا للتقريب والتوفيق بين الحرفين⁽²⁾. إذاً العرب تكره وتستقبح أن تتبع الكسرة الضمة، فالكسرة من الكسر وهو خفض الفك السفلي، والضمة هي مطّ الشفتين إلى الأمام، أما إذا كانت للمماثلة ولتقريب الحرف لم تكره، بالإضافة إلى كثرة استعمال العرب لذلك، «ومما يدلّ على جواز ذلك أنّك تقول في تحقير فُلَس: فُلَيْس، ولا يكسرُ أحدُ الفاء في هذا النحو، فإذا كانت العين ياء، كسروا الفاء، فقالوا: عيّنة وبييت، فكسروا الفاء هاهنا لتقريبه من الياء⁽³⁾».

وبالإضافة إلى (بيوت) هناك أربع كلمات كسرت فاءها (غيوب، جيوش، شيوخا، عيون) فخلف كسر بيوت ورفع الباقي؛ فالحجة في ذلك «العين حرف مستعل مانع من الإمالة، فاستثقل الكسر فيه فأبقاه على أصله، والجيم حرف شديد متفشّ، فثقل عليه أن يخرج به من كسر إلى ضم، فأجراه على أصله⁽⁴⁾».

يرى الدكتور إبراهيم أنيس أن هناك علاقة وثيقة بين الضم والتبدي، والكسر والتحضر؛ أي أن للبيئة تأثيراً كبيراً في اختيار الحركة، فهو يرى أنّ: «القبائل البدوية مالت

(1) - قرئت عند غيره: (الغيوب، الجيوب، شيوخا).

(2) - الفارسي، الحجة (112/2-113).

(3) - الفارسي، الحجة (113/2).

(4) - ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، ط1، دار ابن الجوزي، مصر، القاهرة، 2013، ص

بوجه عام إلى مقياس اللين الخلفي المسمى بالضمّة؛ لأنه مظهر من مظاهر الحشونة البدوية، فحيث كسرت القبائل المتحضرة، وجدنا القبائل البدوية تضم⁽¹⁾. ولم يكتف بهذا، بل ذهب إلى أبعد من ذلك فقال: «والكسر والضم من الناحية الصوتية متشابهان؛ لأنهما من أصوات اللين الضيقة، لهذا تحل إحداهما محل الأخرى في كثير من الظواهر اللغوية، غير أن الكسر دليل للتحضر والرقّة في معظم البيئات اللغوية، فهي حركة المؤنث في اللغة العربية، والتأنيث عادة محل الرّقة، أو ضعف الأنوثة، ولا شك أنّ الحضري أميل إلى هذا بوجه عام⁽²⁾. فالضمّة والكسرة هما من أصوات اللين الضيقة، أما الفتحة فهي من أصوات اللين المتسعة؛ لأن آلة النطق⁽³⁾ عند إنتاج الفتحة والألف تكون واسعة لا تعترض التّفَس ولا تضيق مجراه تضييقاً من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً، وإذا فتح الناطق فاه بدرجة أقل من انفتاحه مع الفتحة والألف، فإن تصعّد من اللسان مُقَدِّمُهُ إلى الحدّ الذي يحدث معه احتكاك مسموع نتج عن ذلك الكسرة وبياء المد، وإن تصعّد أقصاه إلى الحدّ الذي لا يحدث معه احتكاك مسموع نتج عن ذلك الضمّة وواو المدّ، إذا الفتحة والضمّة قسم واحد ما يجري على الأولى يجري على الأخرى والفتحة قسم مستقلّ له ظواهره الخاصة إلا الفتحة الممالة إمالة شديدة فهي ليست من أصوات اللين المتسعة، ثم يضيف بأن هذا فاشّ في كثير من لغات العالم وغير مقصور على العربية «بل إن من المحدثين من يؤكد لنا أن الكسرة في كثير من اللغات ترمز إلى صغر الحجم والرقّة وقصر الوقت⁽⁴⁾» ثم بنى على هذا الفهم نتيجة مفادها «أن اللهجات الحديثة مالت في غالب الأحيان إلى التخلص من بعض ضمّاتها،

(1) - إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 82.

(2) - المصدر نفسه، ص ص 82-83.

(3) - وهذا من باب المجاز؛ لأن لأعضاء آلة النطق وظائف مهمة لحياة الإنسان مثل تقطيع الطعام، ومضغه وتحريكه في الفم وبلعه، وتذوق الأشياء، وشم الروائح، واستنشاق الهواء لتنقية الدم، وغلق الفم لمنع دخول الأجسام الغريبة.

(4) - إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 82.

وإبدال الكسرة بها حين استقرت في المدن والبيئات المتحضرة»⁽¹⁾، وهذا الذي ذكره قد يكون صحيحًا في بعض الجوانب: فإن القاف في الحواضر الكبرى في بلاد العرب قد تحولت إلى همزة؛ في بلاد الشام (سوريا ولبنان)، ومصر، وتلمسان، وفاس؛ ولكن الظواهر اللهجية والصوتية لا تطرد دائمًا؛ لأننا نجد الجزائر العاصمة، قد خالفت هذا الاتجاه، وأبقت على القاف العربية إلى درجة التعصّب، واستهجان سماع من يجعلها (كاف أو قاف)، وإن المستمع إلى الرجل اللبناني في الهاتف يخاله امرأة للرقّة والضعف حتى ضمير الغائبين يلفظونه (هن) مكان (هم)، وعلى عكس ذلك نجد خشونة الصوت عند المرأة العراقية حتى تحسبها صوت رجل. وهنا ينتهي الدكتور إبراهيم أنيس إلى مقصده الذي قدم له وهو أنه «إذا رويت لنا الكلمة بروايتين: إحداهما تشتمل على الضم في موضع معين من هذه الكلمة، والرواية الأخرى تتضمن الكسرة في نفس الموضع من الكلمة، رجّحنا أنّ الصيغة المشتملة على الضم تنتمي إلى بيئة بدوية، وأنّ المشتملة على الكسر تنتمي إلى بيئة حضارية»⁽²⁾، وهو يرى خلاف ما هو مقرر عند علماء الأصوات المحدثين الذين يرون أنّ الكلمة التي تحقق الانسجام بين أصواتها هي المتطورة عن تلك التي لا انسجام فيها، قال: «كذلك نرجح أن الروايتين أو الصيغتين كانتا تستعملان في زمن واحد، ولكن في بيئتين مختلفتين، فليست إحداهما بالأصل والأخرى فرع عنها أو ليست إحداهما بمثابة التطور للأخرى، بل إنّ الصيغتين قد وجدتا معًا وعاشتا معًا في عصور ما قبل الإسلام»⁽³⁾، فهو يرى أن الضم يشيع في البيئات البدائية وبين الجفافة من الرجال، في حين يشيع الكسر في المدن وفي أفواه النساء بصفة خاصة.

ويستشهد الدكتور إبراهيم أنيس على صحة رأيه بعدد من الأمثلة والظواهر اللغوية

وهي:

- (1)- المصدر نفسه، ص ص 82.
- (2)- المصدر نفسه، ص ص 82-83.
- (3)- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 82.

1- ظاهرة المعاقبة الحجازية، وتعني إبدال الواو ياء عند الحجازيين في مثل (صَوَّام) و(قَوَّام) ينطقون (صَيَّام) و(قَيَّام). «كأن الحجازيين يميلون إلى الكسر في حين أنّ غيرهم يميلون إلى الضم»⁽¹⁾.

2- بعض فزارة يقولون (كسايان) بدلاً من (كساوان)، وفزارة من غطفان تلك القبيلة التي عاشت بالقرب من الحجاز، وربما قد تأثرت بما شاع فيه.

3- نسب إلى طيء وقيل تميم قول (حوث) في (حيث)، وهما قبيلتان بدويتان، تؤثران الضم في كثير من الصيغ.

4- بنو أسد يقولون (ما أعوج به) أي ما أعبأ به، لغة في (ما أعيج به) كما يقولون (مكول) في (مكيل).

5- بنو سليم في القبائل الحجازية يقولون (منذ) بكسر الميم في (منذ) بضمها، يوقولون في (نمّا - ينمو) (ينمي).

6- هذيل وقيل عقيّل يقولون (اللذون) في (الذين).

ويظهر أن نسبه لعقيل أدق وأرجح؛ لأنها من القبائل البعيدة عن البيئة الحجازية، فهي أقرب إلى التأثر بلهجة تميم ومن على شاكلتهم، ويروي الرواة شاهداً من الشعر وهو:

نَحْنُ اللَّذُونُ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَا حَا

ولعل ما يؤيد نسبة هذه اللهجة إلى عقيل أنّ هذا الشاهد نسبه أبو زيد لأبي حرب الأعلم، وهو جاهلي من بني عقيل، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلي الأخيلية، وهي أيضاً من عقيل⁽²⁾، وهو لم يعتمد في تحديد الظواهر اللهجية على اللغة التي أنشد بها الشعر العربي؛ لأنه أنشد بلغة نموذجية مشتركة بين العرب جميعاً، ولم ينشد باللهجات المحلية، فالدكتور

(1) - إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 82.

(2) - إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 83-84.

إبراهيم أنيس جعل لغة الشعر في ذيل قائمة المصادر التي يعتمد عليها الباحث في تحديد اللهجات العربية القديمة وعزوها إلى القائلين بها، وذلك يرجع إلى الكتابة وجرأة الرواة⁽¹⁾ على التغيير، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، ولو تركوه كما هو؛ لكان مصدرا من المصادر الثرية لدراسة اللهجات، ومثال ذلك ما ورد في كتب الغريب قول المجنون:

فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى أنّ عظم الساق منش دقيق

رويت بالكشكشة، وفي ديوانه وردت:

فعيناك عيناها وجيدك جيدها سوى أنّ عظم الساق منك دقيق

فهذا دليل على التغيير. قال الدكتور أنيس: «على أنّا لا نعلم في ظواهر اللهجات وخصائصها على لغة الشعر وأمثله، فكما قلنا أنّنا لقد نظم الشعر باللغة النموذجية المشتركة بين القبائل جميعا، ولا يصح لهذا أن يشتمل على الصفات الخاصة ببعض اللهجات، فعمل هذا البيت قد اشتمل في أصله على (الذين) وغيره الرواة⁽²⁾ ليجعلوا منه شاهدا على أن (اللدون) قد سمعت من بعض القبائل»⁽³⁾.

7/- بنو تميم يقولون (أمس) في (أمس).

(1)- مثل ما فعل أبو تمام في ديوان الحماسة، فقد كان ينتهي إلى البيت الجيد وفيه لفظة تشينه، فيجبر نقيصته من عنده، ويبدل الكلمة بأختها، فقد عمد إلى قول الربيع بن زياد في رثاء مالك بن زهير:

من كان مسرورا بمقتل مالك فليأت نسوتنا بوجه نهار

فغيره وجعله، فليأت ساحتنا، وإنما حمله على ذلك كراهة تعليق فعل الإتيان بالنسوة.

(2)- فهو يتصور أن الرواة كانوا يتوسعون في رواية الشعر، حيث يعمدون إلى روايته باللغة الأدبية، وليس بحسب عادة الشعراء اللغوية ولا عادة الرواة، ولا بحسب العادات النطقية للقبيلة التي أنجبت الشاعر أو الراوي (ينظر: الأصول، لتمام حسان: ص 79-107).

(3)- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 84.

8/- قرأ يعقوبٌ وحمزُهُ، وهما عراقيان أو ممن تأثروا (في اختيارهم للقراءة التي جاءت بها الرواية المتواترة) بالبيئة البدوي (عليهم - إليهم) بضم الهاء بدلاً من المشهور الشائع في البيئة الحجازية بكسرها.

والدكتور إبراهيم أنيس يرى أن للبيئة التي يعيش فيها القارئ أثرًا في قراءته، إذا ضم لغة تميم البدوية، والكسر لغة الحجاز الحضرية، وقد شعر الدكتور أنيس باضطراب منهجه وأن هذه القوانين الصوتية لا تضطرد، فقد لاحظ أنّ الروايات قد تأتينا بما يخالف نتيجته، فتروى مضمومة حجازية ومكسورة تيممية، أو بوجه عام مضمومة في قبائل حضرية، ومكسورة في قبائل بدوية، فرأى أن مثل هذه الروايات تحتاج لتحقيق مستقل أو تفسير خاص، ولعلها تعزى إلى خطأ في الرواية، أو اختلاف في معنى الصيغتين، وقد أرجع سبب شيوع الضم في البيئة البدوية، إلى حرص البدوي على الخشونة التي تميزه عن غيره؛ لأن المتوقع أن يشيع الكسر حيث الميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، وبذل أقل جهد ممكن في أثناء النطق «وقد كنا نتوقع من أجل هذا أن يشيع الكسر في بيئة البدو، حيث الميل إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، وبذل أقل جهد ممكن في أثناء النطق، متى تحقق الناطق أن مثل هذا الجهد سيحقق له الهدف من الكلام، ولكنّ الضم كما قلنا أنّها صفة من صفات الخشونة التي يحرص عليها البدوي والتي يدرك أنّها تميزه عن غيره، ولذلك استمسك بها وتعصب لها في غالب الأحيان⁽¹⁾»⁽²⁾، من عادة الدكتور إبراهيم أنيس أن يفسر هذه

(1)- ويخبرنا أنّ جيل العرب في الحلقة طبعي، حيث أنه يقصد حياة التوحش في البادية والريف قبل التحضر، وخاصة رعاية الإبل، إذ الإبل أصعبُ الحيوان فصلاً ومخاضاً، وأحوجها في ذلك إلى الدفء، فاضطروا إلى إبعاد النجعة، وربما زادتهم الحامية عن التلؤلؤ أيضاً، فأوغلوا في القفار نفرة عن الضعة منهم، فكانوا لذلك أشد الناس توحشاً، وينزلون من أهل الحواضر منزلة الوحش غير المقدور عليه، والمفترس من الحيوان المعجم (أنظر: المقدمة: لابن خلدون، دار القلم، ط7، بيروت، 1989، ص - ص 121-124).

(2)- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 85.

الظواهر تفسيراً صوتياً؛ لكنه في هذه المسألة أرجح إثبات الضم الذي هو أصعب من الكسر، إلى تمسك البدوي وتعصبه. إذاً إثبات الضم تكلف يخالف سجيته «وقد حدث في النادر أن نسي البدوي نفسه وانطلق على سجيته فنطق بالكسر حيث كنا نتوقع منه الضم، هذا ما يمكن أن يفسر تلك الروايات النادرة، على افتراض صحتها»⁽¹⁾.

وقد تبعه في هذا الرأي الدكتور محمد علم الدين الجندي في (اللهجات العربية في التراث) فأرجع الضم والكسر إلى البداوة والحضارة، وقد أغلظ الدكتور إبراهيم السمراي في القول للجندي، واتهمه بالتخبط والاضطراب، «وأن هذا الرأي في علم الأصوات زيادات لا يعرفها العلم الجيد، ولم يقل بشيء منها أهل العلم في عصرنا»⁽²⁾، وعلّق على تفسير الضم في (غرفة) عند الحجازيين، وبالفتح عند التميميين، إذ يفسر الدكتور الجندي ذلك بالانسجام اللغوي وميل التميمي إلى فتح الغين تبعاً للفاء، خلافاً للحجازيين الذين لا يميلون لهذا الانسجام فيضمون الغين، ومثلها إثبات تميم الكسر في صيغة (فَعِيل) مثل (بهيمة) و(بَعِير) وغيرها، إذ يرفض هذا التفسير بقوله: «وكأن علم الأصوات لدى الجندي وجماعة من الأساتيد وعلى رأسهم إبراهيم أنيس - رحمه الله - مسائل تخص ألفاظاً، حتى إذا كان الشيء نفسه في كلمة أخرى لا يكون لأقوالهم أثر»⁽³⁾، وقد تناول الدكتور ضاحي عبد الباقي في دراسته عن (لغة تميم) لإبدال الحركات ومن بينها الضم والكسر وخلص إلى نتيجة مفادها أنه «يصعب علينا أن نجزم أو نرجّح اتجاه تميم إلى أي من الضم أو الكسر، فإذا وردت لنا كلمة ذات صيغتين: مضمومة ومكسورة من غير المطرد، لا نستطيع أن نرجح نسبة أيهما إلى تميم»⁽¹⁾، وختم بحثه بنتيجة توصل إليها بعد وصف إحصاء لا توافق رأياً

(1) - إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 86.

(2) - إبراهيم السمراي، في اللهجات العربية القديمة، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1994، ص 27.

(3) - إبراهيم السمراي، في اللهجات العربية القديمة، دار الحداثة، لبنان، بيروت، 1994، ص 28.

(1) - ضاحي عبد الباقي، لغة تميم - دراسة وصفية تاريخية -، مطبوعة مجمع اللغة العربية، المطابع الأميرية، مصر القاهرة.

الدكتور إبراهيم أنيس، وشكك في فكرة البداوة والحضارة التي بنى عليها رأيه، فلا يرى أن قبائل الحجاز - باستثناء مكة والمدينة والطائف - كانت أكثر تحضرًا من قبائل شرق الجزيرة العربية.

وقد انتهى الدكتور غالب المطلي إلى أن لهجة تميم تميل إلى الكسر خلاف ما قرره إبراهيم أنيس فقال: «نخلص إلى أن لهجة تميم تميل بوجه عام إلى الكسر، كما هو الحال في الإتياع والإمالة والمعاقبة وكسر حرف المضارعة، فما إن توجد في كلمة كسرة حتى تؤثر (وفق شروط محددة)»⁽¹⁾.

وقد اتهمهما بتجزئ الظاهرة اللغوية، واستخراج ما يلائم آراءهم، قال: «ويكاد هذا الاستنتاج - أي ميل تميم إلى الكسر - ينقض ما قرره إبراهيم أنيس وعلم الدين الجندي... ذلك أنهما استخرجا طائفة من الألفاظ التميمية المضمومة الفاء أو العين، كانت تقابل طائفة من الألفاظ الحجازية المكسورة أو المفتوحة، ثم درسها بمعزل عن ظاهرة التوافق الحركي (الإتياع - الإمالة) التي توضح أن لهجة تميم تميل عمومًا إلى الكسر»⁽²⁾.

إن المنهج الوصفي يصف الظاهرة اللغوية مجتمعة ولا يفتتها؛ لأنه منهج يتسم بالشمولية والموضوعية، ويقبل النتائج مهما كانت مخالفة لرأي الدارس أو صادمة له، فهو لا يخطئ الظاهرة اللغوية ولا ينتقدها، ولا يعتمد على التعليقات المنطقية والفلسفية. وقد رفض الدكتور المطلي أن يكون الضم من الخشونة، وعدّه تعليلاً منطقيًا يخرج عن التعليل اللغوي الذي يرى أن للغة منطقتها الخاص بها⁽¹⁾.

(1) - غالب المطلي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، الجمهورية العراقية منشورات وزارة الثقافة، 1978، ص 139.

(2) - غالب المطلي، لهجة تميم، ص 142.

(1) - المصدر نفسه، ص 142.

وقال الأقدمون إن بعض الحروف تؤثر بعض الحركات، فحروف الحلق تؤثر الفتحة مثلاً، ليكون العمل من وجه واحد كما يقولون، فالأصوات الحلقية وهي (الهمزة، الهاء، العين، الغين، الحاء، الخاء)⁽¹⁾ تخرج من الحلق؛ والفتحة تحدث إذا فتح الناطق فاه ودفع النفس إلى الخارج وجعل الوترين الصوتيين يتذبذبان أو يهتزان، حصل صوت الفتحة.

(1)- وعند المحدثين أربعة أحرف حلقية (العين والغين والحاء، والحاء) أما الهمزة والهاء فهما حرفان حنجريان، مخرجهما الحنجرة لا الحلق، ولا فرق بين المحدثين والقدماء؛ لأن الحلق عند القدماء واسع يشمل الحنجرة.

10- اختلاس الحركة:

الاختلاس⁽¹⁾ ظاهرة شائعة في العربية، وهو يجمع بيت التخفيف والدلالة على الإعراب؛ وهو عبارة عن إخفاء الحركة، وإضعاف الصوت بها، وليس سلْبُها، حتَّى يظنَّ السامع أن الحركة قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن «فأما الحركة الضعيفة المختلصة كحركة همزة بين بين وغيرها من الحروف التي يراد اختلاس حركاتها تخفيفا، فليست حركة مشممة شيئا من غيرها من الحركتين، وإنما أضعف اعتمادها، وأخفيت لضرب من التخفيف، وهي بزنتها إذا وفّت ولم تختلس»⁽²⁾.

وبيّن الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ الحركة في الاختلاس تكون أقصر زمنا، وتكاد تفقد الجهر مثلما يحدث في الإسرار والوشوشة⁽³⁾ وأكثر ما يكون الاختلاس في الضم، والكسر، ويكون في الفتح على قلة، وقد أدرك اللغويون «أن حركات الإعراب، الضمة والكسرة خاصة قد يضحّي بها العربي أحيانا لأجل الخفة والتوافق الحركي، ويتم ذلك بصورتين إحداهما المجانسة، وثانيهما التخفيف، فالمجانسة تكون بين حركتين حين تجتمعان في موضع، كالضمة بعد كسرة، أو الكسرة بعد ضمة، أما التخفيف فيكون عند توالي الحركات فتوقف حركة منها للتخلص من الثقل»⁽⁴⁾.

(1)- الاختلاس لغة: «خلصتُ الشيء خَلْسة، اختطفته على غفلة واختلسه كذلك». المصباح المنير للفيومي، (جلس)، ص 115.

وقيل: «الاختلاس أوعى من الخُلْس وأحصى... والخُلْس الأخذ في نزهة ومخاتلة» لسان العرب، (جلس) (65/6).

(2)- سر صناعة الإعراب (70/1).

(3)- عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، (أبو عمرو بن العلاء)، مكتبة الخانجي، ط1، مصر، القاهرة، 1989، ص 370.

(4)- زهير غازي زاهد، أبو عمرو بن العلاء وجهوده في القراءة والنحو، مطبعة جامعة البصرة، 1987، ص 67.

وقد عدّ سيبويه هذه الظاهرة اختلاصًا، فقال: «وأما الذين لا يُشبعون فيختلسون اختلاصًا، وذلك قولك: (يَضْرِبُهَا)، و(مَنْ مَأْمَنُكَ)، يُسرعون اللفظ، ومن ثم قال أبو عمرو: ﴿إِلَى بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: 54] - بإسكان الهمزة -، ويدلك على أنها متحركة قولهم: (مِنْ مَأْمَنِكَ)، فيبينون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقّق النون»⁽¹⁾. وقد تابع ابن جني سيبويه في ذلك، ورمى من نقلها بالتسكين بضعف الدراية، قال: «والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنًا. ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أتوا من ضعف دراية. وأبلغ من هذا في المعنى ما رواه من قول الراجز:

متى أنام لا يؤرقني الكرى ليلاً ولا أسمع أجراس المطي»⁽²⁾

وابن جني يرى بأن الإسكان لا وجه له في العربية، وأنّ الذي حمل القراء على القول به هو نقص بضاعتهم في هذا، وقد بين العلماء أن العرب تعمد إلى الإسكان تخفيفًا ولا وجه لإنكار شيء رواه الثقة، وذهب أبو علي الفارسي إلى جواز ذلك، وقال ابن مالك في جوازه: «إن أبا عمرو حكاه عن لغة تميم، بينما نقل السيوطي الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار»⁽³⁾، أما الدكتور إبراهيم أنيس فقد نقل أن المبرد منع هذا الحذف، وإبراهيم أنيس يزعم أن الحركات الإعرابية ليست دوائلاً على المعاني⁽⁴⁾؛ ولذلك سمى ذلك الباب الذي عقده

(1) - سيبويه، الكتاب (317/4).

(2) - ابن جني، الخصائص (77/1).

(3) - غالب فاضل المطلبي، لهجة تميم، ص 238.

(4) - تأثر إبراهيم أنيس بمحمد بن المستنير (قطرب) (ت206هـ)، فهو يرى أن حركات الإعراب الثلاث إنما جيء بها للسرعة في الكلام وللتخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام، ثم يفسر بعد ذلك سبب اختيارهم للعلامات الإعرابية، ويقرر بأنها ليست ذات أثر ولا دلالة على المعاني، وهو لم يرفض ظاهرة الإعراب ولم ينسبها إلى وضع متأخر، إنما أراد تفسير الظاهرة تفسيرًا آخر غير ما شاع في عرف النحاة.

في أسرار اللغة بـ (قصة الإعراب)؛ وكأن أراد أن يشير بهذا العنوان إلى أن الإعراب قصة منسوجة؛ حاكها النحاة، أنظر إليه يقول في بداية الفصل «ما أروعها قصة، لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت، ثم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري، أو أوائل الثاني على يد قوم من صناع الكلام نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً، امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية، وشق اقتحامه إلا على قوم سُمُّوا فيما بعد: النحاة»⁽¹⁾.

وفيما يلي تلخيص لنظرية إبراهيم أنيس:

1/- يرى أنه ليس للحركات الإعرابية مدلول ولا معنى، فلا تدل على فاعلية، أو مفعولية، أو إضافة، أو غير ذلك.

2/- يرى أن هذه الحركات إنما أُتي بها للتخلص من التقاء الساكنين، ولوصل الكلمات بعضها ببعض، وهذا نفس كلام قطرب.

ولكنه خاف أن يُسأل سؤال قطرب عن سبب التحريك، وتنوعه وعدم ثباته على حركة معينة، فزعم أن هناك عاملين تدخّلا في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين:

أحدهما: إيثار بعض الحروف لحركة معينة، كإيثار حروف الحلق للفتحة مثلاً.

والآخر: هو الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة، أو ما يسمى بـ: المناسبة الصوتية⁽²⁾.

وقد ذهب إلى أن معنى الفاعلية والمفعولية لا يستفاد من هذه الحركات، وإنما من موقع كلٍّ من الفاعل والمفعول في الجملة، ويرى أن النحاة اعتقدوا أن للحركات مدلولاً حرّكوا

(1) - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 198.

(2) - ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 198-284. ورمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص - ص 330-333.

أواخر الكلمات التي لا داعي إلى تحريكها؛ لتطرد قواعدهم الإعرابية، وأرجع الإعراب بالحروف إلى اختلافات لهجية⁽¹⁾.

ثم توصل إل نتيجة غريبة قال في نهاية الحديث:

«وهكذا نرى مما تقدم أن ما سماه النحاة إعرابًا بالحروف لا يكاد يمتُّ لحقيقة اللغة بصلة، ولا يكاد يعدو - كما رأينا في عرضنا السريع - أنه كان لبعض الكلمات المعينة أكثر من صورة في اللهجات السابقة، ولكن أصحاب اللهجة الواحدة كانوا يلتزمون صورة واحدة لا ينحرفون عنها في كل الحالات والمواضع»⁽²⁾.

وعندما تحدث عن الروايات التي تشير إلى وضع النحو وتروي فرع العلماء من سماع اللحن، واستهجان ذلك والنفور منه؛ ما حملهم على وضع النحو؛ فزعم أن الكتب التي تكلمت عن هذه البدايات، وعن تلك الأخبار؛ بأنها مختلقة للطرفة، وإلا فلا أساس لها من الصحة، وإنما أتى بها لبيان أهمية النحو، وهذا أمر خطير جدًّا؛ لأنه طعن في هذه الروايات والأخبار التي رواها الثقات الأثبات أئمة الإسلام؛ من المحدثين، والقراء والنحاة⁽³⁾، وقد واجهت اعتراضات واسعة، ولم تلق القبول لدى أي باحث من الباحثين، وقد انبرى للردِّ عليه جمع من العلماء منهم مهدي المخزومي، محمد محمد حسين، ورمضان عبد التواب وغيرهم.

(1)- فرأى أن إحدى صورته تخص قبيلة معينة، والأخرى تخص قبائل أخرى فمثلاً بعض القبائل استخدمت: مسلمون، والأخرى مسلمين، وبعضها تقول: أبو، والأخرى أبا، والثالثة تقول أبي. فجاء النحاة - حسب رأيه - وجمعوا كل هذه الصور، وخصوا كل صورة منها بحالة إعرابية معينة. وهذا كله دون دليل علمي، أو برهان، وإنما هو شيء خاله، فتخيله.

(2)- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 270.

(3)- وقد عقد ابن جني في الخصائص بابًا سماه: (باب في صدق النقلة، وثقة الرواة والنقل)
(223-220/3).

إنّ من العقوق للعربية أن نسلك مسلك الدكتور إبراهيم أنيس وهو قمة شاهقة وقامة سامقة قدّم خدمات جليلة للعربية⁽¹⁾، إن هذه الدعوى تسعى إلى تهديم النحو العربي، يقول الدكتور محمد محمد حسين مبيّنًا عظم تلك الدعوى التي جاء بها إبراهيم أنيس: «وأبلغ ما يبدو التحامل على علماء النحو واللغة والبلاغة، بل على كتب التراث كلها في الفصلين الأخيرين: ... وفيهما يشيع الشطط والمجازفة والتحامل الظالم الجهول، وكأنه يعرف نفور القارئ من ذلك كله، أو كأنه قصد إليه وتعمده على أسلوب طه حسين في كتاب (الشعر الجاهلي) الذي اختار الاستفزاز والإثارة طريقًا لبلوغ الشهرة، يدل على ذلك قوله في مقدمة هذا الكتاب: (وقد يضيق بعض الناس في مصر بما جاء في هذا الكتاب ويتنكرون له، ولا سيما الفصل الخاص بقصة الإعراب)»⁽²⁾.

إن القول بإنكار الإعراب في العربية دعوى لا أساس لها، وهي دعوى متهاوية واضحة البطلان من عدّة وجوه:

1/- الإعراب ظاهرة ثابتة في العربية وفي شقيقاتها الساميات، كالأكدية والحبشية القديمة والعبرية القديمة، وهما الآن فيهما بقايا الإعراب.

2/- وضع القواعد مرحلة تالية لاكتمال اللغة ونضوجها، يقول الدكتور علي عبد الواحد وافي: «خلق القواعد خلقًا لا يتصورها العقل، ولم يحدث لها نظير في التاريخ، ولا يمكن أن يفكر فيها عاقل، أو يتصور نجاحها؛ فمن الواضح أن قواعد اللغة ليست من

(1)- فمن البرّ بهذا الباحث أن أقول بأنني استفدت من كتبه استفادة عظيمة أضاءت لي الطريق وأخذت بيدي فأقول: هو صاحب التأليف الأنيقة البديعة، ألف عدة كتب نذكر منها: في اللهجات العربية، دلالة الألفاظ، موسيقى الشعر، الأصوات اللغوية، من أسرار اللغة وهو كتاب جيد بديع، عقد في آخره بابين (قصة الإعراب ص 198-274) و(الجملة العربية وأجزاؤها ونظامها ص 275-352)، فيهما يشيع الشطط، والتحامل والاتهام للنحاة، ونحن نعلم أنه ذو نية طيبة، وقد شارك أيضًا في صناعة المعجم الوسيط (رحمه الله).

(2)- محمد محمد حسين، مقالات في الأدب واللغة، ص - ص 87-93.

الأمر التي تخترع، أو تفرض على الناس، بل تنشأ من تلقاء نفسها، وتتكون بالتدريج»⁽¹⁾. فالنحاة رأوا العربيّ يجري في كلامه على قواعد وقوانين يصدر عنها ولا يتجاوزها، وإن لم يفطن لها، فلما اضطرت عندهم استخراجوا هذه القوانين وقعدوها، فيستحيل أن يضع فرد أو مجموعة من الأفراد قواعد، وبعد ذلك يلزموا الناس بها، فيمتثلوا لذلك، وهذا لا يمكن تصوره أو تصديقه، ولم يحدث من قبل قط ولا يقبله أحد.

3- امتناع أن تتواطأ الأمة على إخفاء أمر عظيم مثل وضع النحو، ولم ينقلوه لنا.

4- القرآن الكريم وقراءاته وصلنا متواتراً بالرواية والمشافهة، ونقله جيل بعد جيل، معرباً ومجوداً، فلا يمكن أن نتصور أن النبيّ وصحابته كانوا يتلون القرآن وأواخر الكلمات ساكنة غير معربة، ثم اتفقا القراء على مواضع الاختلاف في الإعراب دليل على وجوده.

5- الرسم القرآني الذي يؤيد وجود الإعراب، فالصحابة فرّقوا بين المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وهذا ظاهر في الإعراب بالحروف؛ لأنّ الحركات لم تخترع بعد.

6- توافر الأخبار التي تظهر إعجاب الصدر الأول بالفصحاء واستهجانهم لسماع اللحن، وضربهم أبناءهم وكتابهم على اللحن⁽²⁾.

7- الشعر العربي له بحور معلومة وأوزان معروفة، وهو يقوم على الأسباب والأوتاد، فلو كان الشعر غير معرب لاختلّ الوزن واضطرب جرسه؛ لأنه لا يكون شعراً ما لم يكن له وزن خاص، يقوم على الحركات والسواكن، فيصير كالعثار في السير، أو كالكلام المقطع تُتفا غير متماثلة، «ومما لا شك أن هذه الأوزان سابقة لعلماء البصرة والكوفة، وأن شعراً عربياً

(1) - علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص 163.

(2) - من تلك الأخبار: كتب أبو موسى الأشعري إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : «من أبو موسى» فكتب عمر - رضي الله عنه - : «سلام عليك، أما بعد: فاضرب كاتبك سوطاً واحداً، وأخّر عطاءه سنة» (مراتب النحويين، ص 6). وثبت أن ابن عباس وابن عمر أنهما كانا يضربان أبناءهم على اللحن.

كثيراً قد قيل على غرارها قبل الإسلام، ومن بعده قبل أن يخلق هؤلاء العلماء؛ فإنكار هذا الشعر لا سبيل إليه، ولا يمكن أن يكون قد أُلّف غير معرب الكلمات؛ لأن عدم إعرابها يترتب عليه اضطراب أوزانه، واختلال موسيقاه»⁽¹⁾.

8/- أظهرت النقوش التي وجدت مكتوبة على بعض القبور وجود الإعراب.

9/- لقد جمع الرواة الأوائل اللغة غضة طرية من أفواه الأعراب في البوادي معربة، وهذا أكبر دليل على وجوده، وأنه ليس مصنوعاً، وقد كان النحاة يذكرون ذلك في كتبهم، وقد أدرك نحاة القرن الرابع ورواة اللغة من يتكلم العربية سليقة وسجية وطبعاً، وقد افتخروا بمشافهتهم لهم كابن جني والأزهري، وكانوا يمتحنوهم⁽²⁾، ليتأكدوا من مدى فصاحتهم، إذا «نظام الإعراب عنصر أساسي من عناصر اللغة العربية، وليس من إلهام عبقرية، ولا من اختراع عالم. وإنما تُكوّن في صورة تلقائية في أحقاب طويلة كما يتكون اللؤلؤ في جوف الأصداف، وكما تتكون الأحجار الكريمة من فلذات الأرض الطيبة، وقد اشتملت عليه هذه اللغة منذ أقدم عهودها»⁽¹⁾.

وقد استنبط النحاة هذه القواعد والقوانين واستخلصوها من القرآن والحديث وكلام فصحاء العرب، «ومن الطبيعي في كل اللغات أن يكون وضع قواعد اللغة ومعاجمها هو

(1) - علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص 164.

(2) - قال ابن جني: «وسألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوثي التميمي فقلت له: كيف تقول: ضربت أخوك؟ فقال: أقول: ضربت أخاك. فأدرته على الرفع فأبي، وقال: لا أقول: أخوك أبداً. قلت: فكيف تقول: ضربني أخوك، فرفع. فقلت: ألسنت تزعم أنك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال: أيّ هذا! اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا إلا أدلّ شيء على تأملهم مواقع الكلام، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه، وحصته من الإعراب، عن ميزة، وعلى بصيرة، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيماً. ولو كان كما توهمه هذا السائل لكثير اختلافه وانتشرت جهاته ولم تنقد مقاييسه» (الخصائص (81-80/1)).

(1) - علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص ص 164-165.

المرحلة الأخيرة في نضحها التي تثبت معها أساليبها في بناء الكلمات والتعبير عن المعاني، ولا يُسمح بعدها بمخالفتها، أو الانحراف عنها، ولا يجري التطور إلا في حدودها»⁽¹⁾.

وما جاء به الدكتور إبراهيم أنيس إلا مجرد دعاوى لا دليل عليها؛ فقد رأينا يتخبط، وهو لا يستند إلى أسس علمية، وما جاء به يشبه الدعوى التي زعمها الدكتور طه حسين حول الشعر الجاهلي، بل هو الذي فتح الباب على مصراعيه، فهو الذي زعم أنّ الشعر العربي مصنوع منحول، فجاء تلامذته والمعجبون بآرائه فتبعوه وادعوا وضع النحو العربي.

بين التسكين والاختلاس:

اختلف القراء الثلاثة في (يؤده).

قال تعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: 75].

قرأ أبو جعفر بإسكان الهاء، وقرأ يعقوب بالاختلاس، وقرأ خلف بكسر الهاء على أصلها⁽²⁾.

الكتابة الصوتية:

بالتسكين

يؤدّه: ي | ء | د | د | ه

بالاختلاس:

(1) - محمد محمد حسين، مقالات في الأدب واللغة، ص 90.

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 104. الكنز (219/1). مصحف القراءات، ص 59.

يُؤدِّه: يُّ | ءَ د | دِ | هِ⁽¹⁾ (حركة مختلصة)

بالكسر:

يُّ | ءَ د | دِ | هِ

نلاحظ: أن قراءة التسكين تحوي ثلاثة مقاطع؛ مقطع قصير مفتوح، ومقطعين مغلقين.

وقراءة الاختلاس تحوي أربعة مقاطع، والقراءتان من الناحية الصوتية مستساغتان، إلا أن قراءة الاختلاس أسرع وأسهل.

وإذا نظرنا إلى هذه التغيرات نجدها مرتبطة بالكلام لا باللغة؛ لأنها ظواهر لهجية، تتنوع من شخص إلى آخر تبعاً لتنوع البيئة.

فالكسر هو الأصل، والتسكين جائز تخفيفاً، والاختلاس هو فراژ من توالي الحركات المختلفة، وعلى هذا فالقراءات الثلاث مستساغة، وتفاوتت في الخفة، فالتسكين محبب إذا طالت الكلمة وكانت المقاطع متوالية، والتحريك لغة أهل الحجاز، والتسكين لغة القبائل البدوية كتميم، وبكر بن وائل وغيرهم، ونقصد بالحركات المختلفة (المقطع الأول حركته الضم والثاني الفتح والثالث الكسر).

(1) - الاختلاس: هو الإسراع بنطق الحركة إسراعاً يحكمُ السامعُ به أن الحركة قد ذهبت، بينما هي كاملة في الوزن، والحرفُ المختلسُ حركته يُسرع به بحيث يظن السامع أن حركته قد ذهبت من اللفظ لشدة الإسراع في حين أنها كاملة في الوزن تامة في الحقيق إلا أنها لم تمطط.

(نوله) و(نصله):

قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ

الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: 115].

قرأ أبو جعفر (نوله) و(نصله) بإسكان الهاء، وقرأ يعقوب باختلاس الكسرة⁽¹⁾.

الكتابة الصوتية:

بالتسكين

نوله: ن ُ | و َ | ل ِ ه

بالاختلاس:

نوله: ن ُ | و َ | ل ِ ه (حركة مختلصة)

بالكسر:

نوله: ن ُ | و َ | ل ِ ه

نلاحظ أن في قراءة الكسر توالى أربعة مقاطع قصيرة مفتوحة، وهي من الناحية الصوتية مكروهة لثقلها.

وفي قراءة التسكين يتحول المقطعان الثالث والرابع إلى مقطع مغلق، وذلك لأنَّ قمة المقطع الرابع حذفت، فتحوّلت قاعدته إلى قمة المقطع الثالث وتحوّل من مفتوح إلى مغلق.

وقراءة الاختلاس تشبه قراءة التسكين إلا أن الحركة لم تحذف إنما تختلس، والحركة المختلصة تكون أقصر زمنا من الحركة غير المختلصة.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 104. الكنز (219/1). مصحف القراءات، ص 97.

قراءة (ويتقه):

قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الَّذِينَ يُرِيدُونَ ﴾

[النور: 52].

القراءة المشهورة (ويتقه)، وقرأ يعقوب (يتقه) بكسر القاف واختلاس كسر الهاء⁽¹⁾.

الكتابة الصوتية:

1- /ويتقه: و | ي | ت | ت | ق | ه | وهي رواية حفص

2- /ويتقه ي: و | ي | ت | ت | ق | ه | وهي رواية أبي جعفر وورش

3- /ويتقه: و | ي | ت | ت | ق | ه | باختلاس الحركة وهي رواية يعقوب وقالون
حركة
مختلصة

4- /ويتقه: و | ي | ت | ت | ق | ه | بالتسكين

والقراءة الثالثة قراءة الاختلاس هي الاختيار عند أهل النحو؛ لأن الأصل في الفعل قبل الجزم أن تقول: (يتقيه) بالاختلاس، فلما سقطت الياء للجزم بقيت الحركة المختلصة كأول وهلة⁽²⁾. وهذه القراءة قراءة يعقوب من القراء الثلاث.

وأما القراءة الثانية (ويتقه ي) وهي قراءة أبي جعفر؛ فالقاف حرف قوي جمع بين الجهر والشدة والتفخيم والقلقلة؛ جمع كل صفات القوة إلا الإطباق، والهاء صوت ضعيف جمع

(1) - ينظر: تحبير التيسير، ص 104. الكنز (219/1). مصحف القراءات، ص 356.

(2) - ينظر: أبو زرعة، ص 505.

كل صفات الضعف من الهمس، والرخاوة، والترقيق والاستفال، فلما تجاوز الحرفان أحدهما قوي وآخر متناهي في الضعف، أتبعوا الهاء ياءً تقويه، ليتساوى الحرفان، ولكي لا يقع الحيف على الضعيف.

وأما القراءة الأولى (ويَتَّقُهُ)، فيجوز أنه أسكن القاف والهاء فالتقى ساكنان فحرك الهاء لمنع التقاء ساكنين، كما يجوز أن يكون كَرَّة الكسرة على حرف قوي كما أسلفنا آنفًا، فَخَفَّفَ، والعرب تقول: (كَبِد، وكَبَد) و(فَخِذ، فخذ).

أما قراءة التسكين؛ فالأَنَّ الهاء لما اختلطت بالفعل ثقلت الكلمة فخففت بالإسكان، وقد كان سيبويه يرى أَنَّ هذه القراءة اختلاسًا للحركة وليست إسكانًا⁽¹⁾؛ لأنَّ الحركة هي علامة الإعراب ولا يجوز حذفها بأي حال من الأحوال، لأنَّ لها حرمةً و«حرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء»⁽²⁾، وقد أنكر جمع من النحاة قراءة الإسكان؛ لأنَّ حركات الإعراب تدخل للترقية بين المعاني، لذلك لا يجوز حذفها، وقد ذهب المبرد إلى أن هذه القراءة لحن، لا يجوز في كلام ولا شعر؛ لأنها حرف إعراب⁽³⁾، فالعربي يختلس الحركات اختلاسًا خفياً، إذا سمعه الحضري ظنه جزماً، وما هو بجزم، وذلك الظن مبني على الوهم، وسيبويه والبصريون عموماً يحافظون على المقاييس التي استقرت لضبط أواخر الكلم، ففسروا - إتباعاً

(1) - سيبويه، الكتاب (317/4).

(2) - ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ت: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط1، مصر، القاهرة، 1999.

(3) - النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، ت: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1421هـ (176/1).

لسيبويه - الإسكان بالاختلاس «وليس كلُّ لسان يطوع ما كان يطوع له لسان أبي عمرو، لأنَّ صيغة لسانه صارت كصيغة ألسنة العرب الذين شاهدتهم وألف عادتهم...»⁽¹⁾.

وتبيّن مما سبق أنّ قراءة الإسكان مردودة عند النحاة؛ لأنّها تؤدي إلى حذف حركة الإعراب وهو لا يكون إلا في اضطرار الشعر، من ذلك ما رواه سيبويه عن العجاج يصف رحلة الإبل في الصحراء: [الرجز]

إذا اغوججن قلبت صاحب قوم بالددو أمثال السفين العوم

بإسكان الباء، وكذلك ما رواه عن امرئ القيس: [السريع]

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل

وقد قيل أن أبا عمرو بن العلاء والكسائي، كانا من أفصح الناس فإذا سمعهم الجاهل ظن أنهما لا يعربان، وقد ورد نص مهم في كتاب (نثر الدرر) للوزير أبي سعد الآبي جاء فيه: «قال أبو العيلاء: ما رأيت مثل الأصمعي، قط، أنشد بيتًا من الشعر فاختلس الإعراب، ثم قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: كلام العرب في الدرج، وحدثني عبد الله بن سوار أنّ أباه قال: العرب تجتاز بالإعراب اجتيالًا، وحدثني عيسى بن عمر أنّ ابن أبي إسحاق قال: العرب ترفرف على الإعراب، ولا تتفهيق فيه، وسمعت يونس يقول: العرب تشام الإعراب ولا تحققه، وسمعت الخشخاش بن الحباب يقول: العرب تقع بالإعراب، وكأثما لم تُرد، وسمعت أبا الخطاب يقول: إعراب العرب الخطف والحذف، قال: فتعجب كل من حضر منه»⁽²⁾.

يظهر من هذا النص أنّ هناك مستويين: أحدهما هو مستوى اللغة الأدبية التي تظهر حركات الإعراب، وتعني بالصوائت فتظهرها وتعطيها حقها، وقد مثلته قراءة عاصم خير

(1) - الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، معاني القراءات، ت: عيد مصطفى درويش، عوض بن محمد القوزي، (151/1).

(2) - نقلًا عن فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب، ص 50.

تمثيل، والآخر لا تطرد فيه هذه الظاهرة، بحيث لم يكن أصحابه يحرصون بدقة على الحركة الإعرابية، فقد اختلفت صور التعامل مع هذا الصائت بين الاختلاس والخطف والإشمام والاجتياز والحذف، فهم لا يحرصون على إظهار صائت الإعراب، وعاملوه معاملة صائت البناء، رغم الخلاف بينهما، وقد نسبت هذه الظاهرة إلى قبيلة تميم البدوية المقابلة للقبائل الحجازية الحضرية، التي كانت تحقق الإعراب.

وقد وصف الدكتور رمضان عبد التواب هذا النص بالخطير⁽¹⁾. إذًا هناك اتجاهان متطرفان: أحدهما يمثله المبرّد ومن سار على دربه؛ فهؤلاء لا يفرطون في حركة الإعراب في كل الحالات، فلم يتورعوا في نسبة ما ورد من نصوص سقطت فيها الحركات الإعرابية إلى اللحن والوهم والخطأ، ولم يفرقوا في ذلك بين قراءة متواترة وغيرها، انطلاقًا من أنّ هذه الحركات دوالا على المعاني، والتفريط فيها يؤدي إلى اختلاف الدلالة، وهو تفريط في المعنى، والاتجاه الآخر مثله قطرب، والدكتور إبراهيم أنيس؛ فالأول ذهب إلى أن وظيفة حركات الإعراب لا تعدو أن تكون توصيل الكلمات، وهو رأي خالف به جميع علماء البصرة والكوفة بل القدماء عمومًا.

نفى الدكتور إبراهيم أنيس «أن تكون حركات الإعراب عنصرًا من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل إن الأصل في الكلمة هو سكون آخرها، سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون، وتبقى مع هذا، أو رغم هذا واضحة الصيغة لم تفقد من معاملها شيئًا»⁽²⁾، وما من شيء إلا وله طرفان ووسط، فالطرف الأول اهتم بحركات الإعراب اهتمامًا بالغًا على حساب قرائن المعنى الأخرى المتصلة بالسياق والمقام والتركيب، والطرف الثاني اهتم بالجملة وبالمقام، وأهمل أهم خصيصة تميزت بها العربية وهي الإعراب، وجمهور العلماء والسواد الأعظم منهم لم يتبعوا لا

(1) - رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص 50.

(2) - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 242.

هؤلاء ولا هؤلاء وإنما سلك مسلکاً وسطاً وهو الصواب، والنحاة معذرون في تمسكهم بالإعراب وتشددهم في ذلك؛ لأنّ اللغة العربية لغة معربة سرعان ما يتسرب إليها اللحن، وقد كان الدافع الأساس لوضع قواعد اللغة هو الحفاظ على القرآن الكريم، والتفريط في الإعراب تفريط في القرآن، والتساهل والتهاون في جزء من هذه الظاهرة قد يفتح الباب للتساهل في بقية الظواهر، ويشجّع المتكلمين على التخلص منها، وفي تركها من الخطورة ما لا يخفى على ذي لب؛ لأنّ النصوص ستغلق وتصير كأنها أعجمية، ولولا تشدد النحاة في الإعراب؛ لأضحت اللغة العربية مثل اللهجات المحلية التي تميز قطراً عن آخر، كأن النحاة الأوائل قد استشفروا ما ستؤول إليه العربية لو تساهلوا في الإعراب.

والإعراب ليس هو الدال الوحيد، وإنما دواله هي الدوال الكبرى التي تحدد المعنى، أما الدوال الأخرى، كالرتبة والتضام والصيغة والتطابق والأداة والربط والنغمة⁽¹⁾، إذ هناك قرائن لفظية وقرائن معنوية تفيد في تعيين المعنى وتحديده.

اختلاس حركة البناء:

إن اختلاس مصوت البناء أو حذفه، يرجع إلى العامل اللهجي، وخاصة تميم، والعلة في ذلك هي التخفيف؛ لأنها تنتمي إلى بيئة بدوية، يفضّل أصحابها سرعة النطق، ويلتمسون أيسر السبل في الأداء، والعربية تميل إلى المقاطع المغلقة؛ لأنها وسيلة للاختصار في القول بواسطة إسقاط واختزال عدد المقاطع في الكلام، وهناك بعض القبائل - وخاصة تميم - لا تكتفي باختزال المقاطع لمّا تطول الكلمة فقط، بل تلجأ إلى ذلك في المقاطع قليلة العدد.

(1) - للاستزادة ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص - ص 177-240، والرخصة النحوية، ص - ص 186-243.

إسقاط الصائت من وسط الكلمة:

قال تعالى: ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَابًّا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا

نَأْكُلُونَ ﴾ [يوسف: 47]. (رواية حفص).

قرأ الباقون: (دأبًا) بإسكان الهمز⁽¹⁾.

لنكتب القراءتين صوتيًا:

دَأْبًا: دَ - أ - | ب - ن | ← وزن فَعَلًا

دَأْبًا: دَ - أ | ب - ن | ← وزن فَعَلًا

القراءة الأولى (دَأْبًا): توالي مقطعين مفتوحين الأول والثاني، وهنا تحصل الكراهة عند من يروم السرعة، أما القراءة الثانية فيتحول المقطعان المفتوحان الأول والثاني إلى مقطع مغلق، وهو مقبول في التوجيه الصوتي الحديث، ولسنا نفاصل بين القراءتين؛ فهما روايتان متواترتان وجب قبولهما، وإنما نتحدث عن التوجيه الذي يجعل المتكلم يسرع في النطق.

قال الفراء: «وقرأ بعض قرائنا ﴿ سَبْعَ سِنِينَ دَابًّا ﴾ [يوسف: 47]، فَعَلًا. وكذلك كل

حرف فُتِحَ أَوَّلُهُ وَسُكِّنَ ثَانِيَهُ فَتَثْقِيلُهُ جَائِزٌ إِذَا كَانَ ثَانِيَهُ هَمْزَةً أَوْ عَيْنًا أَوْ خَاءً، أَوْ هَاءً»⁽²⁾،

فالسكون هو التخفيف، والتثقيب بالحركة جائز.

(1) - ينظر: تحبير التيسير، ص 141. الكنز (514/2). مصحف القراءات، ص 241. إيضاح

الرموز، ص 267.

(2) - الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد، معاني القرآن، ت: أحمد بن يوسف نحاسي، ومحمد علي النجار،

عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دط، دار الكتب المصرية، 1955 (27/2).

ملاحظة:

– كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مفتوح ووسطه حرف من حروف الحلق ما عدا (الحاء والغين) يحرك ويسكن.

– كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم يحرك ويسكن مع جميع حروف المعجم.

قال تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِئْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف: 19].

قرأ خلف من الثلاثة، وحمزة والكسائي بتسكين الراء في (بورقكم) وكسر الواو⁽¹⁾.

لنكتب القراءتين صوتياً:

بُورِقِكُمْ: بـ | وـ | رـ | قـ | كـ | مـ

بُورِقِكُمْ: بـ | وـ | ر | ق | ك | م

سقط صائت من وسط الكلمة من المقطع الثالث أدى إلى تقليص عدد هذه المقاطع، فأصبحت أربعة بدل خمسة: مقطعان مفتوحان ومقطعان مغلقان، فبسقوط الحركة من المقطع الثالث اختفت قمة المقطع، وانتقلت قاعدته إلى قمة المقطع الذي قبله واختفى المقطع الثالث، وفي قراءة (بورقكم): توالى أربع مقاطع قصيرة مفتوحة، وسيبويه قرّر من

(1) - ينظر: تحبير التيسير، ص 154. الكنز (2/554). مصحف القراءات، ص 295. إيضاح الرموز، ص 292.

قديم «أنه ليس في كلامهم اسم على أربعة أحرف متحرك كله»⁽¹⁾، أو «أنهم كرهوا أن يتوالى في كلامهم في كلمة واحدة أربعة أحرف متحركات أو خمس ليس فيها ساكن»⁽²⁾، إذاً العرب تكره توالي أربع متحركات، وفي هذه القراءة توالى أربع متحركات، وهناك أمر آخر هو وجود الراء؛ لأنّ من صفاتها التكرار، إذا تكلم بها المرء خرجت كأنها مضاعفة، أو كأنهم تكلموا براءين مفتوحين، فتصبح خمس متحركات.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً قَالُوا أَننَّخِذْنَا هُزُؤًا قَالِ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: 67].

قرأ خلف (هُزُؤًا) بإسكان الراء وإبدال الواو همزة⁽³⁾.

وقد تناولنا إبدال الواو همزة في ظاهرة الهمز، وستتناول ظاهرة اختلاس حركة البناء من وسط الكلمة.

فلنكتب القراءتين صوتياً:

هُزُؤًا: هـُ | زُ | وَ ن

هُزُؤًا: هـُ | ز | ءَ ن

في القراءة الأولى المقطع الأول والثاني مفتوحان، وهنا تحصل الكراهة.

وفي القراءة الثانية يتحول المقطعان المفتوحان إلى مقطع مغلق، فتصبح الكلمة تتكون من مقطعين مغلقين، فالقراءتان متماثلتان صوتياً:

(1) - سيبويه، الكتاب (192/4).

(2) - المصدر نفسه (202/4).

(3) - ينظر: تجبير التيسير، ص 90. الكنز (409/2). مصحف القراءات، ص 10. إيضاح الرموز، ص 163.

الأولى (هزواً): تتكون من مقطعين مفتوحين متواليين، وهنا تحصل الكراهة، ثم بعد ذلك أبدلت الهمزة واوا وهنا حدث تخفيف.

والثانية: مقطعان مغلقان وهذا تخفيف؛ لكن المقطع الثاني فيه الهمزة، فيبذل المتكلم جهداً أكبر من القراءة الأولى.
وعلى العموم فالقراءتان متواترتان سبعيتان.

وقال الأخفش: «وأما قوله ﴿أَنْتَخِذْنَا هُزُؤًا﴾، فمن العرب والقراء من يثقله، ومنهم من يخففه، وزعم عيسى بن عمر أنّ كل اسمٍ على ثلاثة أحرف أولُهُ مَضْمُومٌ، فمن العرب من يثقله، ومنهم من يخففه نحو: اليُسْر، والعُسْر، والرُّحْم»⁽¹⁾.
ويقال: «ورق، وورق وكما قيل: كَبِدٌ وكَبْدٌ وكَبْدٌ...»⁽²⁾.

ويظهر أن البنية الثلاثية التي يسقط الصائت من وسطها، والتي تتحول إلى مقطعين مثل (فخذ): (ف _ خ / ذ _ ن)، و(ورق): (و _ ز / ق _ ن) أصبحت لدى القبائل البدوية التي تؤثر المقاطع المغلقة (مثالاً) تحتدى، سواءً أكانت بنية مفردة مثل (ورق) أو كانت جزءاً من تشكيل صوتي معين (بورقكم).

وكلمة (ورق) كلمة خفيفة؛ لكن منهج العرب التخفيف المتدرج؛ فهم ينتقلون من الخفيف إلى الأخف منه، كما ينتقلون من الثقيل إلى الخفيف، أو من الأثقل إلى الثقيل، قال سيبويه في باب (هذا باب ما يسكن استخفاً وهو في الأصل متحرك): «وذلك في قولهم في فخذ: فخذٌ، وفي كبد: كبدٌ، وفي عضد: عضدٌ، وفي الرجل: رَجُلٌ، وفي كرم الرجل: كرمٌ، وفي علم: علمٌ، وهي لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم.

قال أبو النجم: [الرجز]

- (1) - الأخفش، معاني القرآن (103/1).
(2) - الزجاج، معاني القراءات (411/3).

لَوْ عُصِرَ مِنْهُ الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ

يريد: عُصِرَ. وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل، وكرهوا في (عُصِرَ) الكسرة بعد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع. ومع هذا أنه بناءً ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل، فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستثقال»⁽¹⁾.

قالوا: عَلِمَ مكان عَلِمَ؛ لأنهم كرهوا أن ينتقلوا من الخفيف إلى الثقيل؛ فهو من تناسب الحركات، وفيه لون من الخفة على اللسان حيث يعمل من جهة واحدة، ويتحقق الانسجام اللفظي وسرعة الأداء، والنطق في يسر وسهولة، فإن قيل: إن الفتحين قد فصل بينهما فاصل وهو السكون، فنقول: إنَّ السَّكُون لا يعتدُّ به؛ لأنه عدم والعدم لا يؤثر في الفصل، فهو حاجز ضعيف غير حصين ولا مؤثر؛ والسكون هو أصل الخفة.

قال سيبويه: «وإذا تتابعت الضمتان؛ فإن هؤلاء يخففون أيضاً... وذلك قولك: الرُّسُلُ، والعُنُقُ... وكذلك الكسرتان... وذلك في قولك في إِبِلٍ: إِبِلٌ. وأما ما تواتت فيه الفتحتان؛ فإنهم لا يسكنون منه؛ لأن الفتح أخف عليهم... وذلك نحو: جَمَلٍ وَحَمَلٍ... وما أشبه الأول فيما ليس على ثلاثة أحرف قولهم: أراك مُتَّفَخًا، تسكن الفاء تريد: مُتَّفَخًا، فما بعد النون بمنزلة كَبِدٍ...»⁽²⁾.

إنَّ ما قال سيبويه يمثل الركيزة التي استند إليها كلٌّ من جاء بعده، وهدف التميميين ومن جاورهم هو التخفيف والهروب من الثقل، وكما هو معلوم فإن الحركات أبعاض حروف المدِّ، كذا كانت الفتحة بعض الألف، والفتحة خفيفة وكذا الألف؛ لانطلاق النفس من الرئتين دون عائق أو احتكاك، ودون مجهود عضلي في آلة النطق، والكسر والياء ثقيلتان؛

(1) - سيبويه، الكتاب (230/4-231).

(2) - سيبويه، الكتاب (231/4).

لانكسار الفك السفلي، وهذا يتطلب جهداً، وأما الضم والواو فأثقل ما يكون معهما من مجهود عضلي يظهر أثره في الفم حيث تستدير الشفتان وتستطيلان إلى الأمام.

فالقبايل العربية تختلف في إثارها للمقاطع، فبعض القبائل البدوية تؤثر نسجاً مقطعيًا خاصاً تستخفه وتفضله على غيره وهو (المقاطع المغلقة)، وهي من متطلبات السرعة في النطق؛ حيث تحتاج هذه السرعة إلى وقفات تُحدّ منها وتكبح جماحها. وهذا لا يطرد؛ لأنّ الحجازيين يوافقون البدويين في بعض الكلمات مثل حركة حرف الشين من (عشرة)، والتميميون يقولون (عشرة) بكسر الشين، وهذا يدل على أن الظواهر اللغوية لا تطرد دائماً، وفي الغالب تفضل القبائل الحضرية نسجاً مخالفاً لنسج القبائل البدوية.

11- الإشباع:

الإشباع⁽¹⁾: ظاهرة صوتية جاءت في كلام العرب، وذلك لحاجة الفصحاء إليها، والإشباع هو أداء الحركات كوامل غير منقوصات ولا مختلصات، وهي سمة من سمات القبائل الحضرية، التي تميل إلى التأنى في النطق وإعطاء كل حرف حقه و«العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ البيت، فتشبع الفتح، فيتولد من بعدها الألف، وتُشبعُ الكسرة، فتتولد من بعدها ياء، وتشبعُ الضمة، فتتولد من بعدها واو»⁽²⁾. والصوائت تتميز بصفة الاستمرارية؛ لأنّ الهواء لا يعيقه أي شيء ولا يوجد هناك احتكاك مما يتيح لها درجة عالية من الإسماع، كما يسمح لها بالتفاوت في درجة الطول والقصر، وهي التي تحقق الانسجام بين الصوامت، كما تمثل قمم المقاطع الصوتية. وهي تسهم في تأليف البنية، لاستحالة بناء كلمة من الصوامت فقط، كما تكسب البنية دلالة مثل (كتب): كُتِبَ، كُتِبَ، كُتِبَ.

فالإشباع: هو إطالة الحركات فيتولد عنها أصوات المدّ المجانسة لها، ذهب القدماء إلى أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ⁽³⁾؛ فالفتحة مأخوذة من الألف والضمة من الواو، والكسرة من الياء، وخالفهم في ذلك المحدثون⁽⁴⁾، فذهبوا إلى أنّ الألف هو إشباع للفتحة، وأن الياء إشباع للكسرة، وأن الواو إشباع للضمة، فأصوات المدّ حركات طويلة ناتجة عن الحركات القصيرة.

(1)- الإشباع لغة: ضد الجوع، وهو التوفيه وبلوغ حدّ الكمال، قال الأزهري: «كل شيء توفّر فقد

أشبعته حتى الكلام يُشبع فيوفّر حروفه» تهذيب اللغة.

(2)- ابن جني، سر صناعة الإعراب (38/1).

(3)- المصدر نفسه (33/1).

(4)- ينظر: عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص 25.

ونحن لا نوافق هذا الرأي؛ لأنّ ابن جني يقول: «فقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الأحرف أنّها توابع للحركات، متنشئة عنها، وأنّ الحركات أوائل لها، وأجزاء منها، وأن الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة والواو ضمة مشبعة»⁽¹⁾، وقد سمّي سيبويه الإشباع بالتمطيط، «وزعم أبو الخطاب أن أزد السّراة يقولون هذا: (زيدو)، وهذا (عمرو)، و(مررت بزيدي)، و(بعمري)؛ جعلوه قياساً واحداً؛ فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف»⁽²⁾.

وقد خصص ابن جني بابين في الخصائص أحدهما سماه (باب في مطل الحركات)، والآخر (باب في مطل الحروف)، وأرجع هذه الظاهرة إلى طبيعة أصوات المدّ وقدرتها على الاستجابة والمدّ والاستطالة في حالات الإنسان النفسية عند التذكر، وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة قمت: قمتا، أي قمت يوم الجمعة، وكذلك الندبة، وحاجة الناس إلى إطالة الصوت في هذين الموضعين⁽³⁾ وقد يكون مظهرًا من مظاهر الرويّة والتثبّت ولا يكون مع الإسراع والاستحثاث⁽⁴⁾ وكذلك الوقف.

والإشباع هو إشباع الحركة، والذي يؤدي إلى حرف لين من جنسها، فمثلاً الضمة المشبعة تؤدي إلى واو مدية وهكذا، ويسمى مطل الحركات وهي لغة معروفة في الشعر، وجاءت في النشر: قال ابن جني: «حكى الفراء عنهم: أكلتُ لحمًا شاةً، أراد لحمَ شاة، فمطل الحركة، فأنشأ عنها ألفا»⁽⁵⁾، وهي ظاهرة لهجية، قال ابن الجزري «وقد ذكر الإمام أبو عبد الله بن مالك في (شواهد التوضيح) أنّ الإشباع من الحركات الثلاث لغةً معروفةً»⁽⁶⁾، فالمعروف أنّ العرب الحضريين يميلون إلى التأيي في النطق وإعطاء كل صوت

(1)- ابن جني، سر صناعة الإعراب (38/1).

(2)- سيبويه، الكتاب (281/1).

(3)- ينظر: ابن جني، الخصائص (91/3).

(4)- ينظر: ابن جني، المحتسب (165/1).

(5)- المصدر نفسه (165/1). والخصائص (87/3).

(6)- ابن الجزري، النشر (299/2).

حقه، فإذا كان الضمير - الهاء - موصولاً بزائدة من واو أو ياء أثبتوها، على حين أن قبائل البادية تميل إلى سرعة النطق بالأصوات، وهذا يؤدي إلى الحيف على بعض أصوات اللين بحذفها تارة وتقصيرها تارة أخرى.

إشباع ميم الجمع:

قرأ أبو جعفر بضم ميم الجمع وصلتها بواو، وهكذا كل ميم جمع وقعت قبل حرف متحرك، سواء كان همزاً أم غيره، فإذا وقعت قبل ساكن نحو: ﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَآكَرَهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: 110]، فلا يصلها بل يضمها من غير صلة تخلصا من التقاء الساكنين⁽¹⁾.

أما إذا وقف على ميم الجمع أسكنها، سواء كان بعد متحرك أم ساكن.

الميم تدل على جمع الذكور، وهي حرف مبني لا محل له من الإعراب، وتلحق الضمائر المتصلة والمنفصلة، كما تلحق بأشباه الضمائر كحروف الخطاب، والضمائر التي تلحق بها إمّا ضمائر رفع، أو نصب، أو جر.

أ/- ضمائر الرفع:

- (1) - ضمير الرفع المنفصل للمخاطبين: انتم.
- (2) - ضمير الرفع المنفصل للغائبين: هم.
- (3) - ضمائر الرفع المتصلة بالأفعال الماضية، نحو: جئتم، كنتم.

ب/- ضمائر النصب:

- (1) - ضمير النصب المنفصل: إياكم.

(1) - ينظر: محمود خليل الحصري، الميسر في قراءة الإمام أبي جعفر، ط1، مكتبة ابن تيمية، مصر، القاهرة، 2007، ص 46.

- (2)- الضمائر المتصلة بالأفعال الماضية، نحو: رأَهم، رأوهم.
- (3)- الضمائر المتصلة بالأفعال المضارعة، نحو: يراكم، يريهم.
- (4)- الضمائر المتصلة بأفعال الأمر، نحو: اقتلوهم.
- (5)- الضمائر المتصلة بالحروف الناسخة، نحو: إنهم، إنكم.

ج- ضمائر الجر:

- (1)- الضمائر المضافة للأسماء، نحو: كتابكم، كتابهم.
- (2)- الضمائر المجرورة بحروف الجر، نحو: بهم، لهم، إليهم، فيهم.

د- ميم الجمع الملحقة بحروف الخطاب:

- (1)- حروف الخطاب الملحقة بأسماء الأفعال، نحو: عليكم.
- (2)- حروف الخطاب المتصلة بأسماء الإشارة، نحو: تِلْكم.

أحوال حرف الميم:

يكون حرف الميم إما ساكنا، أو متحرِّكاً بحركة قصيرة، أو متحرِّكاً بحركة طويلة، أي موصولاً بواو أو ياء.

مثل: عليُّم، عليهم، عليهمو، عليهمي.

قال سيبويه: «وإذا كانت الواو والياء بعد الميم التي هي علامة الإضمار، كنت بالخيار: إن شئتَ حذفته، وإن شئتَ أثبتته، فإن حذفته أسكنت الميم.

فالإثبات: (عليكُمو)، و(أنتمو ذاهبون)، و(لديهمي مالٌ)، فأثبتوا كما تثبت الألف في التنثية إذا قلت: (عليكُما)، و(أنثُما)، ولديهُما).

وأما الحذف والإسكان فقولهم: (عليكم مالٌ)، و(أنتم ذاهبون)، و(لديهم مالٌ)؛ لَمَّا كثر استعمالهم هذا في الكلام واجتمعت الضمتان مع الواو، والكسرتان مع الياء،

والكسراتُ مع الياء، نحو: (بِهَمِي دَاءً)، والواوُ مع الضمتين والواو نحو: (أَبُوهُمُ ذَاهِبٌ)،
والضماتُ مع الواو، نحو: ﴿رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الأعراف: 101]؛ حذفوا⁽¹⁾.

والإشباع في الشعر كثير من ذلك قول ذي الإصبع العدواني:

اللَّهُ يَعْلَمُكُمْ م وَاللَّهُ يَعْلَمُنِي
مَاذَا عَلِيَّ وَإِنْ كُنْتُمْ ذَوِي رَحْمِي
لَوْ تَشْرَبُونَ دَمِي لَمْ يَرَوْ شَارِكُمْ
وَاللَّهُ يَجْزِيكُمْ م وَعَنِّي وَيَجْزِينِي
أَنْ لَا أَحْبَبَكُمْ م إِذْ لَمْ تُحِبُّونِي
وَلَا دِمَاؤُكُمْ م جَمْعًا تُرَوِّينِي⁽²⁾

يستوجب الوزن مجيء الميم الساكنة ساكنة، كما وردت في صدور الأبيات (يعلمكم،
كنتم، شاربكم): الأولى وردت الميم الساكنة مع فعل تام، والثانية مع فعل ناقص، والثالثة
مع اسم.

ويستوجب الوزن مجيء الميم المتحركة متحركة، كما وردت في أعجاز الأبيات
(يجزيكمو، أحبكمو، دماؤكمو): الأولى والثانية وردت مع الفعل والثالثة مع اسم.

والإسكان في صدر البيت الأول والثالث هو للوقف، وإسكان (كنتم) في صدر البيت
الثاني هو لتجنب اختلال الوزن.

ومن أسكن هذه الميمات يضمها في الوصل؛ إذا اضطرَّ إلى ذلك؛ لأنه هو الأصل
والإسكان أصل التخفيف، وقد «حذف قومٌ استخفافاً، فلما اضطرُّوا إلى التحريك جاءوا
بالأصل، وذلك نحو: (كُنْتُمْ الْيَوْمَ)، و(فَعَلْتُمْ الْخَيْرَ)، و(عَلَيْهِمُ الْمَالُ). ومن قال (عَلَيْهِمْ)،
فالأصل عنده في الوصل (عَلَيْهِمِي)، جاء بالكسرة كما جاء ههنا بالضمة. وإن شئت

(1) - سيبويه، الكتاب (306/4).

(2) - ذي الإصبع العدواني، حرثان بن محرث، الديوان، جمعه وحققه عبد الوهاب محمد علي العدواني
ومحمد نائف الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل، 1393هـ/1973م، ص 91.

قلت: لَمَّا كانت هذه الميمُ في علامة الإضمار، جعلوا حركتها من الواو التي بعدها في الأصل، كما قالوا: (احشوا القوم)، حيث كانت علامة إضمار⁽¹⁾.

قرأ أبو جعفر (عليهم) بضم الميم وصلتها بواو في الوصل وكذلك كلُّ ميم جمعٍ بعدها متحرك.

الميم التي بعدها متحرك:

قال تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُّ بِكُمُ الدَّوَائِرَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: 98].

قرأ أبو جعفر (عليهمو) والميم بعد متحرك وهو الدال من (دائرة)⁽²⁾.

لنكتب القراءتين صوتياً:

عليهم: عَ - لَ - يَ | هَ - مَ

عليهمو: عَ - لَ - يَ | هَ - مَ - ؤَ

نلاحظ: أنّ قراءة التسكين تتكون من ثلاثة مقاطع، وقراءة الإشباع تتكون من أربعة مقاطع، وهذه المقاطع هي: المقطع القصير والمقطع المتوسط المغلق في قراءة التسكين، ومقطعان قصيران ومقطع متوسط مغلق، ومقطع متوسط مفتوح، وهذه الأنواع «من المقاطع الشائعة في العربية، وهي التي تكوّن الكثرة الغالبة من الكلام العربي»⁽³⁾، وهذه المقاطع هي

(1) - سيبويه، الكتاب (308/4).

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 40. الكنز (400/2). مصحف القراءات، ص 01. إيضاح الرموز، ص 50.

(3) - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 93.

أسهل نطقًا، وأجمل موسيقى من غيرها؛ لذلك بنى العرب عليها أشعارهم؛ «فالشعر العربي... يتكون من المقطع القصير والمقطع المتوسط»⁽¹⁾.

فالقراءتان مستساغتان متوازيتان، لكن حذف الواو أخف في القراءة، وقراءة الإشباع هي الأصل «لأنها رسيّلة»⁽²⁾ عليهما في التثنية؛ أعني: ثبات الواو كثبات الألف، وينبغي أن تعلم: أن أصل هذا الاسم المضمّر الهاء، ثم زيدت عليها الميم؛ علامة لتجاوز الواحد من غير اختصاص بالجمع؛ ألا ترى الميم موجودة في التثنية: (عليهما)؟، وأما الواو فلا خلاص الجمعية»⁽³⁾. وقد وصف سيبويه هذا بأنه عربي قال: «والإتمام عربي»⁽⁴⁾.

ومن شواهد ذلك قول الأعشى⁽⁵⁾: [الخفيف]

إِنِّي مِنْهُمْ وَوَأَنَّهُمْ قَو	مِي وَإِنِّي إِلَيْهِمْ مُشْتَقُّ
وَهُمْ مَا هُمْ إِذَا عَزَّتِ الْخَم	ر وَقَامَتْ زَقَاهُمْ وَالْحَقَاقُ
الْمِهْنِينَ مَا لَهُمْ لَزْمَانِ السِّ	سَوِّ حَتَّى إِذَا أَفَاقَ أَفَاقُوا
لَمْ يَزِدْهُمْ سَفَاهَةً شَرِبَةُ الْكَأ	سِ وَلَا اللَّهُ وَبَيْنَهُمِ وَالسَّبَاقُ

وقد يلومنا بعض الباحثين على ذكر شعر الخمرة في بيان وجه القراءات، فنرشده إلى قول الشنقيطي حين قال: «وقصدنا بهذا الكلام الخبيث بيان لغة العرب، لا المعاني الخسيّة

(1)- إبراهيم أنيس، موسيقى الشعر، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، القاهرة، 1952، ص 147.

(2)- رسيّلة: نظيرة، قال ابن فارس: «رسيّل الرجل: الذي يقف معه في نضال أو غيره» مقاييس اللغة (رسل)، ص 382.

(3)- ابن جني، المحتسب (1/44).

(4)- سيبويه، الكتاب (4/304).

(5)- الأعشى، الديوان، ص 263.

التافهة؛ لأنَّ معاني لغة العرب يُستفاد منها ما يعين على فهم كتاب الله وسنة رسوله، وإن كان مفرغاً على معاني خسيصة تافهة، فنحن نقصد مطلق اللغة لا المعاني التافهة التي هي تابعة لها»⁽¹⁾.

ذُكرت الميم في خمسة مواضع موصولة بالواو، والوزن يستوجب ذلك ويتطلبه، ونحن بالخيار في كتابتها إن شئنا كتبناها بغير واو، بشرط أن تقرأ موصولة بالواو، كما وردت الميم ساكنة في أربعة مواضع يجب أن تكون فيها ساكنة من حيث الوزن.

والميم التي تلقى متحرِّكاً يجوز إسكانها، أو ضمها، أو وصلها بواو أو ياء، فابن عامر وأبو عمرو، وعاصم وحمزة، ويعقوب الكسائي، وخلف في ذلك على ثلاثة أوجه، منهم من ضمها وأثبت بعدها واوًا في الوصل حيث كانت، وهم أهل مكة وأبو جعفر. ومنهم من خيّر بين الضم والإسكان، وهم نافع غير إسماعيل ورش.

الباقون، وهم العُمري وورش... يضمنون من ذلك أشياء بأعيانها، فأما العمري وورش؛ فإنهما ضمًّا الميم ووصلا بواوٍ في الدَّج عند همزات القطع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾ [البقرة: 06]⁽²⁾.

والاختيار في المسألة ليس اختيار قاعدة أفضل من أخرى، بل اختيار سماع، فكل من قرأ على شيخ لا يجوز له أن يقرأ بخلاف ذلك حتى وإن كانت جائزة.

(1)- الشنقيطي، محمد الأمين، العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، ت: خالد بن عثمان السبت، ط2، دار علم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1426هـ، (21/1)

(2)- ينظر: الواسطي، عبد الله بن عبد المؤمن، الكنز في القراءات العشر، ت: خالد أحمد المشهداني، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، القاهرة، 2004، (402/2).

أما في عروض الشعر فقد تأتي ساكنة أو موصولة بالواو، ومن ذلك قول الأفوه الأودي، من [البيط] ⁽¹⁾:

فينا معاشِرُ لم يَبْنُوا لقومهمي وإن بنى قومُهُم ما أفسدوا عادُوا
لا يرشُدونَ ولن يرعوا لمرشدهم فالجهل منهم معاً والغى ميعادُ
لا يصلحُ الناسُ فوضى لا سراةَ لهم ولا سراةَ إذا جهَّأَهُم سادُوا
إذا تولى سراةَ القوم أمرَهُمُو نما على ذاك أمرُ القوم فازدادُوا

فالميم في (لقومهمي) موصولة بالياء؛ لأنَّ ما قبل الهاء مكسور، فكسرت الهاء والميم التي بعدها، وأشبعت الكسرة، ويجوز ضم الميم ومدّها بواو، فلغة العرب تمييز الرفع والكسر.

وفي البيت الثاني والثالث، جاءت (لمرشدهم) ساكنة الميم وكذلك (لهم) وأما (أمرهمو) في البيت الرابع وصلت الميم بالواو، والمد يستوجه الوزن، فالعروض (فعلن) أي ثلاث متحركات وساكن.

ورد البحر البسيط في الشعر العربي تائماً ومجزوئاً ومشطوراً، ووزنه (مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن)، وقد تجيء مستفعلن: متفعلن، وفاعلن: فعلن متحركة العين أو ساكنتها، قال الأعشى في معلقته ⁽²⁾: [البيط]

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجلُ
مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن

خلاصة: الأصل في (عليهم): (عليهمو) بضم الهاء والميم، وواو بعد الميم، والدليل على ذلك أنَّ الهاء للمذكر تُضم وتُشبع ضمتها فيتولد منها الواو، ومنه قوله عز وجل:

(1)- الأفوه العبدي، الديوان، ت: عبد العزيز التميمي، لجنة التأليف والنشر، مصر، ص 10.

(2)- الأعشى، الديوان، ت: محمد محمد حسين، دار النهضة، بيروت، ص .

﴿ أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا ﴾ [هود: 28]، فهذا مما يبيّن لك أنّ الأصل (عليهم) (عليهم) بضممتين وواو.

وحجة من قرأ (عليهم) أنهم قالوا: ضم الهاء هو الأصل، وذلك أنّها انفردت من حروف تتصل بها، قيل هُمُ فعلوا، والواو هي القراءة القديمة ولغة قريش، وأهل الحجاز، ومن حولهم من فصحاء اليمن⁽¹⁾.

فالإشباع ظاهرة صوتية فاشية في ألسنة القبائل المتحضرة، وهو يحدث إيقاعاً عذّباً، وتركيباً منسجماً بين الضمة والواو أو بين الكسرة والياء، كما أنّ الإشباع يؤدي إلى ائتلاف المقاطع الصوتية بما يوافق عادة كل قبيلة، بالإضافة إلى أنّ الإشباع هو الأصل وهو لغة قريش، وهو تفخيم للكلام والقرآن الكريم انزل مفخماً، ويتلى بلحون العرب.

(1) - ينظر: أبو زرعة، حجة القراءات، ص (81-83)

12- /التشديد والتخفيف:

من الظواهر الشائعة في العربية والقراءات القرآنية ظاهرة التشديد والتخفيف، وهي من المسائل المهمة التي وقف عندها القراء والنحاة؛ لأنّ لها صلة وثيقة باللسان العربي؛ فمن الناس من يميل في نطقه لأصوات لغته إلى الخفة، والتماس أيسر الطرق وأسهل السبل، لإبلاغ المتلقي مراده، والتعبير عن أغراضه، فيميل المرء المتكلم بطبعه إلى التخفيف طبقاً لنظريتي الشيوخ والسهولة⁽¹⁾، فتعرض الألفاظ للتغيير إذا شاع استعمالها على اللسان فتخفف لكثرتها، استخفاف على الألسنة، وهذا الميل فطري. وقد جنح العرب إلى التخفيف في لغتهم ولذلك تعددت أشكال التخفيف، تارة بالحذف وأخرى بالإدغام وثالثة بالإبدال ورابعة بالاختلاس، من عادة العرب إذا كثرت استعمالهم لشيء أحدثوا فيه تخفيفاً بوجه من الوجوه.

وقد مالت القبائل العربية البدوية إلى السرعة في الأداء وعدم الاعتناء بالنطق، ومالت إلى التشديد، وأصواتها الرخوة مالت إلى الشدة «وهو أمر طبيعي يلتئم مع ما عرف عن البدو من غلظة وجفاء طبع؛ لأنّ هذه الأصوات سريعة النطق بها، حاسمة، ثمّ إنّ ما فيها من عنصر انفجاري ينسجم وسرعة الأداء عند الأعراب. وبهذا يتميز نطقهم بسلسلة من الأصوات القوية السريعة التي تطرق الآذان كأنما هي فرقعات متعددة، في حين أنّ أهل المدن

(1)- ويقوم هذا المفهوم على نسبة تردد الفونيمات: «الفونيمات الأكثر ترددا تحتزنها الذاكرة أسهل من الأقل، والعناقيد المتكرر وقوعها تقاوم التبسيط والإضعاف أكثر من العناقيد الأقل تكراراً، والعناقيد النادرة تميل إلى أن تخلي طريقها لعناقيد أكثر ترددا. والنموذج المقطعي الشاذ يحل محله نموذج أكثر استعمالاً، وهكذا، والكلمات الكثيرة التردد في كل يوم تتعرض لتأثيرات صوتية أكثر من كلمة نادرة أو كلمة أدبية أو كلمة خاصة، والأدوات النحوية المتنوعة التي يكثر استخدامها في اللغة عرضة للاختصار أكثر من الكلمات الكاملة، وقد طبق الدكتور إبراهيم أنيس قانوني السهولة والشيوع على الأصل الاشتقاقي لما يسمى بحروف العلة في اللغات السامية». (أنظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 375).

المتحضرة يميلون إلى رخاوة تلك الأصوات الشديد بوجه عام، إذ فيها من التؤدة والليونة ما ينسجم مع بيئتهم وطبيعتهم»⁽¹⁾، فالأصوات التي تسمع كأنها فرقعات متعددة هي نتيجة الطرق المتعددة التي لجأ إليها البدوي منها التشديد، والجهر والتفخيم والتثقيب، وهو الذي يدخل سمنا على الحرف فيمتلئ الفم بصداه، وهم قد دفعوا إلى هذه الطرق؛ لأنهم يعيشون في بيئة مفتوحة مترامية الأطراف يفنى فيها الصوت ويتلاشى في عرصاتها ويزدوب في جنباتها، فلا تكاد تتضح تلك الأصوات، السين تقترب من الصاد، والأصوات المهموسة والمرفقة تميل إلى التفخيم، أما القبائل المتحضرة فقد خالفت هذا التوجه، فمالت إلى خفة النطق وسهولة الأداء؛ لأنّ الفضاء مغلق وهم يختلطون بغيرهم فلانت طبائعهم لتنسجم مع بيئتهم وطبيعتهم.

وخصصنا هذا المبحث في المستوى الصوتي ولم نجعله في المستوى الصرفي لأنّ هذه الاختلافات هي اختلافات لهجية، وهي في غالب الأحيان بمعنى واحد وهو جائز في العربية على سواء، فالذي يستعمل مثلاً صيغة (فعل) في بعض الكلمات، لا يستعمل صيغة (فعل)، فالأولى مخففة والأخيرة مثقلة «والتخفيف والتشديد لغتان مشهورتان»⁽²⁾، وما دامت القراءة القرآنية تمثل واقعاً لغوياً لا بد أن نقبله ونفسره ونسعى إلى تخرجه؛ لأنّ السند صحيح والقراءة متواترة.

وهناك من خالف ذلك وقال «وكل تغيير في الشكل؛ في حركة أو سكون تستدعي تلويحاً بالصوت وتغييراً في المعنى والأثر والهدف والتأثر»⁽³⁾، وهذا طبقاً لما قرره النحاة من أنّ كل زيادة في لساننا - قلت أو كثرت - تستدعي بالضرورة زيادة في المعنى.

(1) - إبراهيم أنيس، في اللهجات، ص ص 88-89.

(2) - القيسي، الكشف (344/1).

(3) - ظبيان، نشأت محمد رضا، علوم اللغة العربية في الآيات المعجزات، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 1997، ص 160.

والتشديد (الثقيل) نسب إلى قبائل بدوية؛ نسب إلى بني تميم، وسفلى قيس وربيعة (أي القبائل التي مساكنها شرق الجزيرة العربية)، ونسب التخفيف لأهل الحجاز وقريش وهي قبائل متحضرة (مساكنها غرب الجزيرة العربية)، وقد نجد بعض الكلمات نسب فيها التخفيف إلى تميم، والتثقيل إلى قريش وهي ألفاظ قليلة.

ما قرأ بالتشديد:

قال تعالى: ﴿وَلَا نَقْرُبُوهِنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: 222].

قرأ خلف (يَطْهَرْنَ) بتشديد الطاء والهاء، وهي قراءة الكوفيين؛ حمزة والكسائي وعاصم برواية أبي بكر، الأصل يتطهرن⁽¹⁾.

يَطْهَرْنَ ← طهر، يقال طَهَّرَتِ المرأةُ وطَهَّرَتِ، وقد رجح أبو علي الفارسي (طَهَّرَتِ)؛ «والقول في ذلك: أَنَّ (طَهَّرَتِ) بفتح العين أقيس، لأنها خلاف (طَمَثَّتِ)، فينبغي أن يكون على بناء ما خالفه، مثل: عَطَشَ وَرَوِيَ، ونحو ذلك، أيضاً قولهم: (طاهرٌ)، فهذا يدل على أنه مثل: قعد يقعد فهو قاعدٌ»⁽²⁾. ومعنى هذه القراءة بالتخفيف أن ينقطع دمهن، كما تحتمل فعل الطهارة؛ أي حَتَّى يفعَلن الطهارة التي هي الغسل، لأنها إذا لم تغتسل فهي في حكم الحيض لكونها ممنوعة من الصلاة والصيام والتلاوة.

وأما قراءة التشديد (يَطْهَرْنَ) فهي من المضارع يتطهر.

خطوات التثقيل:

يَتَطَهَّرْنَ ← يَطْهَرْنَ ← يَطْهَرْنَ

(1) - ينظر: تجميع التيسير، ص 96. الكنز (2/425). مصحف القراءات، ص 35. إيضاح الرموز، ص 178.

(2) - أبو علي الفارسي، الحجة (2/145).

الخطوات التي سبقت التشديد والإدغام: كان أصل الكلمة يتطهّر، ثم سُكّن الحرف المتحرك (التاء)، وهو أول الصوتين المدغمين وأصبحت (يُطهَّر) حتى يحدث الإدغام، لكراهة توالي الأمثال.

يَ | تَ | طَهَ | هَ | هَ | رَ | نَ

فقد توالى ثلاث فتحات، وهذا ثقيل على من ألقى السرعة في النطق، والاختصار في الجهود العضلي، فالعرب قد بنت كلامها - كما يقول قطرب -: «على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو كلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطنون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان»⁽¹⁾.

ثم أدغمت التاء الساكنة في الطاء، وهما صوتان متماثلان، فهما يشتركان في أنهما: صوت أسناني لثوي شديد (انفجاري)، الأول مرقق والآخر مطبق، وهو تأثر مدبر كلي⁽²⁾، فشددت الطاء، فأصبحت (يُطهَّر)، وقد «تأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض عند النطق بها في الكلمات والجمل، فتتغير مخارج بعض الأصوات أو صفتها، لكي تتفق في المخرج أو الصفة مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام، فيحدث من ذلك نوع من التوافق والانسجام بين الأصوات المتنافرة في المخارج والصفات»⁽³⁾.

وقراءة التخفيف توهم جواز إتيان الحائض ما لم تطهر، وهي ممنوعة من الصلاة ما لم تطهر بالماء، فجاء التشديد (الثقل) لرفع هذا التوهم.

(1)- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ت: مازن المبارك، دار النفائس، لبنان، بيروت، ط4، 1982، ص ص 80-81.

(2)- مُدْبِر: وفيه يتأثر الصوت الأول بالثاني، ويقبل العكس، وإذا حدثت مماثلة تامة بين الصوتين يسمى كلي، وإذا حدثت مماثلة جزئية يسمى جزئي.

(3)- رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، الخانجي (د.ت)، ص 22.

والتشديد يوهم جواز إتيان المرأة وهي حائض إذا تطهرت واغتسلت بالماء.

وخلاصة المسألة: أن قراءة التخفيف توفر فيها شرطان، الأول: انقطاع الدم، والثاني:

التطهر بالماء (فإذا تطهرن).

وأما قراءة التشديد فليس فيها دليل على أن انقطاع الدم شرط للوطء.

ورجح الطبري قراءة التشديد؛ وهي بمعنى يغتسلن لإجماع الجميع على تحريم قربان الرجل امرأته بعد انقطاع الدم حتى تطهر، وإنما الخلاف في الطهر ما هو؟ أهو الغسل أم الوضوء أم غسل الفرج فقط؟، أما ابن عطية فقد ذهب إلى أن كل واحدة من القراءتين تحتمل أن يُراد بها الاغتسال بالماء وأن يُراد بها انقطاع الدم وزوال أذاه، قال ابن عادل الحنبلي: «وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الطَّبْرِيُّ مِنْ أَنَّ قِرَاءَةَ التَّشْدِيدِ مُضَنِّهَا الاغْتِسَالُ، وَقِرَاءَةَ التَّخْفِيفِ مُضَنِّهَا انْقِطَاعُ الدَّمِ غَيْرُ لَازِمٍ، وَكَذَلِكَ ادِّعَاؤُهُ الإِجْمَاعَ، وَفِي رَدِّ ابْنِ عَطِيَّةٍ عَلَيْهِ نَظْرٌ؛ إِذْ لَوْ حَمَلْنَا الْقِرَاءَتَيْنِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ لَزِمَ التَّكْرَارُ»⁽¹⁾. ورجح أبو علي الفارسي قراءة التخفيف إلا أنها من الثلاثي المضاد لطمث الثلاثي بفتح العين وهي أقيس⁽²⁾.

والقراءتان متواترتان سبعيتان لا يجوز المفاضلة بينهما، وكل واحدة مكملة للأخرى وشارحة لها، فهما كالأية الواحدة؛ لأن من إعجاز القرآن الكريم الإيجاز فتأتي الآية الواحدة بقراءتين وحكيمين.

(1) - ينظر: الحنبلي، أبو حفص عمر بن علي بن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998، (74/4).

(2) - ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة (2/144-150).

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ

إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 280].

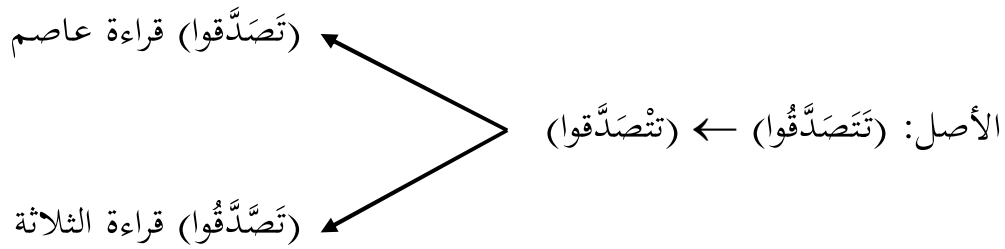
قرأ القراء الثلاثة (تَصَدَّقُوا) بتشديد الصاد والداد.

قراءة التخفيف قراءة عاصم حُذفت التاء الثانية الساكنة اكتفاء بعلامة الاستقبال

منها.

وأما قراءة التشديد فمرت بخطوات:

أولاً: تسكين التاء الثانية (وهذا وقع للقراءتين).



ثانياً: إدغام التاء في الصاد لقرب المخرج؛ وهو مخرج أسناني لثوي، واتفقتا في صفة الهمس، والصاد مطبقة، والتاء منفتحة، فالصوت الأضعف هو الذي تأثر بالآخر، والقراءتان بمعنى واحد؛ لأنه حدث إدغام فقط، ولم يتغير المعنى.

وقراءة التشديد (تَصَدَّقُوا) أخف على اللسان من قراءة التخفيف (تَصَدَّقُوا) لقربها إلى

الأصل.

لنكتب القراءتين صوتياً:

تَصَدَّقُوا: تَ | صَ | دَ | دَ | قَ | ؤُ

تَصَدَّقُوا: تَ | صَ | صَ | دَ | دَ | قَ | ؤُ

وقراءة التشديد هي الأصل، وهي التي عليها القراءة العشرة ما عدا عاصم، والتشديد قد يفيد معنى التّكثير، قال سيبويه: «تقول: (كسَرْتُها) و(قَطَعْتُها)، فإذا أردت كثرة العمل قلت: (كسَرْتُه) و(قَطَعْتُه) و(مَزَقْتُهُ)... و(جرَحْتُه) و(جرَحْتُهُم). و(جرَحْتُه): أكثرُ الجراحات في جسده. وقالوا: (ظَلَّ يفرِّسُها السَّبُعُ ويؤكِّلها)، إذا أكثر ذلك فيها... واعلم أنّ التخفيف في هذا جائز كُله عربي، إلا أن (فَعَلت) إدخالها ههنا لتبَيّن الكثير»⁽¹⁾. يعني أنّ قراءة التخفيف تفيد المعنيين التقليل والتكثير، أما قراءة التشديد فلا تفيد إلاّ التكثير.

قال تعالى: ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾ [المهزة: 02].

قرأ أبو جعفر المدني وخلف البغدادي (جَمَعَ) بتشديد الميم. وقرأ الباكون بتخفيفها⁽²⁾.

و(جَمَعَ) للمبالغة والتكثير، ولأنه يوافق (عَدَّه) فأرادوا تكثير الفعل؛ ولأنّها تفيد شدة حرصه على الجمع بالإضافة إلى أنه جمع ماله شيئاً بعد شيء، وأما قراءة التخفيف فهي تفيد التكثير أحياناً والتقليل أحياناً أخرى، فهي محتملة للمعنيين.

قال الفرزدق⁽³⁾: [البيسط]

مازلتُ أفْتَحُ أبواباً وأُغْلِقُها حتى أتيتُ أبا عمرو بن عمار

والتخفيف هو الأصل «وفيه مناسبة وتوحيد المال وتكنيزه؛ ولأنّ التخفيف يصلح للقليل والكثير. قال الثعلبي: والأحسن التشديد مناسبة لمعطوفه، وهو أظهر في التكثير»⁽⁴⁾.

(1) - سيبويه، الكتاب (175/4).

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 232. الكنز (722/2). مصحف القراءات، ص 601. إيضاح الرموز، ص 443.

(3) - الفرزدق، الديوان.

(4) - ابن عجيبة، أبو العباس أحمد بن محمد بن مهدي، الدرر النّائرة في توجيه القراءات المتواترة، ت: عبد السلام العمراني الخالدي، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 2013، ص 438.

و**خلاصة القول**: إنَّ قراءة التشديد وافقت منهج البيئة البدوية التي تميل إلى التشديد، وقراءة التخفيف وافقت البيئة البدوية أيضًا فقد قرأ بها يعقوب وأبو عمرو. ومن الناحية الصوتية قراءة التخفيف قليلة الحروف؛ تؤدي إلى السرعة في الأداء وإلى الخفة في النطق، وهذا ما يرومه البدوي، ولكن الظواهر الصوتية واللهجية لا تطرد.

قال تعالى: ﴿بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ [التكوير: 09].

قرأ أبو جعفر بتشديد التاء (قتلت)، والباقون بالتخفيف⁽¹⁾.

والتشديد هنا قصد به المبالغة، فإذا قلت: (كسرتُ الشيء)، قسمته إلى اثنين أو كسرته بلطف ويسر، وإذا قلت: (كسَّرتُ الشيء)، أي قسمته إلى أجزاء عديدة، وربما أفادت شدة التكسير وعنفه. وقراءة التخفيف هي الأصل، وهناك آيات أخرى ولكن نكتفي بالإشارة إلى عدة نماذج مختلفة فقط.

قراءة مشكل:

قال تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعَمَ الْقَدَرُونَ﴾ [المرسلات: 23].

قرأ أبو جعفر، ونافع والكسائي (فقدَرنا) بتشديد الدال. وقرأ الباقون بالتخفيف⁽²⁾.

هذه القراءة قراءة التشديد (فقدَرنا) في بعض الإشكال من الناحية الصرفية؛ لأنَّ الفعل (قدَّر) بالتشديد تولّد عنه اسم الفاعل (المقدرون) على خلاف صيغته الموافقة التي جاءت عليها قراءة التخفيف؛ لأنَّ اسم الفاعل من: قدر ← قادر ← قادرون (القادرون).

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 226. الكنز (707/2). مصحف القراءات، ص 586. إيضاح الرموز، ص 437.

(2)- ينظر: تحبير التيسير، ص 225. الكنز (702/2). مصحف القراءات، ص 581. إيضاح الرموز، ص 335.

قَدَّر ← مقَدَّر ← مقَدَّرُون (المقَدَّرُون).

والذين اختاروا التخفيف احتجوا له فقالوا: «لو كانت القراءة بالتشديد في الفعل لكان اسم الفاعل: المقَدَّرُون»⁽¹⁾.

توجيه قراءة التخفيف: وتخريجها من وجهين.

أحدهما: قَدَّر وقَدَّر معناهما واحد، وهو اختلاف لهجي أيضاً، تقول العرب: قَدَّر عليه وقَدَّر عليه، قال في اللسان: «القدر والقادر... يكونان من القدرة، ويكونان من التقدير»⁽²⁾، وقال الراغب الأصفهاني: «﴿فَقَدَرْنَا فَنِعَمَ الْقَدَرُونَ﴾»، تنبيهها أن كل من يحكم به فهو محمود في حكمه... وقرئ: فقَدَرْنَا بالتشديد، وذلك منه، أو من إعطاء القدرة»⁽³⁾، وذلك منه أي قَدَّر من قدر.

الآخر: جاء لفظ ﴿الْقَدَرُونَ﴾ في قراءة التشديد على لغة التخفيف جمعاً بين اللغتين، فالذي شدد الأولى وخفف الثانية «فإنه أحب أن يجري على معنيين كل واحد مِنْهُمَا بخلاف الآخر وذلك (فقَدَرْنَا) مرة بعد مرة، لأنه ذكر الخلق فقال: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ﴿٢٠﴾ فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿٢١﴾ إِلَى قَدَرٍ مَعْلُومٍ ﴿٢٢﴾﴾ [المرسلات: 20 - 22]، فَذَلِكَ مِنْهُ فَعَلَ مُتَرَدِّدًا؛ فَشَدَّ إِرَادَةَ تَرَدُّدِ الْفِعْلِ عَلَى سَنَنِ الْعَرَبِيَّةِ، وَقَدْ أَوْضَحَ هَذَا الْمَعْنَى فِي تَقْدِيرِ خَلْقِ الْإِنْسَانِ بِمَا أَجْمَعُوا فِيهِ عَلَى التَّشْدِيدِ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ﴾

(1)- الفراء، معاني القرآن (223/3).

(2)- لسان العرب مادة (قدر).

(3)- الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، مادة (قدر)، ص 501.

[عبس: 19] فَرَدَّ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ إِلَى مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ أُولَى⁽¹⁾، ولا ننكر إتيان لغتين بمعنى واحد في موضع واحد، مثل قوله تعالى: ﴿فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَهْلَهُمْ رُؤِيًا﴾ [الطارق: 17].

مَهْل ← مَهْلَهُمْ / أهمل ← أمهلَهُمْ

وقال الأعشى⁽²⁾: [البيسط]

وأنكرتني وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشيب والصلعا⁽³⁾

فقد قال (أنكرتني ونكرتني)، وهما لغتان استعملتا في موضع واحد، بل في شطر واحد، وقراءة أبي عمرو هي بالتخفيف للثنين (فقد رنا فنعم القادرون) والقراءتان متواترتان سبعيتان بمعنى واحد.

قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ فَعَدَلَكَ﴾ [الانفطار: 07].

(1)- أبو زرعة، الحجة، ص 743.

(2)- الأعشى، الديوان، ص 13.

(3)- وقد زعم ابن جني أن هذا البيت من وضع أبي عمرو بن العلاء، فقد نسب القول إلى أحد أصحابه، وقد ذكر هذا (في باب صدقة النقلة، وثقة الرواة والحملة) قال: «... ويكفي من بعد ما تعرف حاله، ويتشاهد به من عقة أبي عمرو بن العلاء ومن كان معه، ومجاورًا زمانه. حدثنا بعض أصحابنا - يرفعه - قال: قال أبو عمرو بن العلاء - رحمه الله -: ما زدت في شعر العرب إلا بيتا واحداً. يعني ما يرويه للأعشى من قوله: =

وأنكرتني وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشيب والصلعا

أفلا ترى إلى هذا البدر الطالع الباهر، والبحر الزاخر، الذي هو أبو العلماء، وكهفهم، وبدء الرواة وسيفهم، كيف تخلصه من تبعات هذا العلم وتجرجه، وتراجعه فيه إلى الله وتحوبه، حتى أنه لما زاد فيه - على سعته وانبثاقه، وتراميه وانتشاره - بيتاً واحداً، وقَّعه الله للاعتراف به، وجعل ذلك عنواناً على توفيق ذويه وأهليه». (الخصائص: (221-220/3)).

في لفظة (فعدلك) قراءتان؛ قراءة التخفيف (فعدلك) قرأ بها الكوفيون، وأما قراءة التشديد (فعدلك) قراءة الباقيين⁽¹⁾.

لنكتب القراءتين صوتياً:

فعدلك: ف _ ع _ د _ ل _ ك | في الوقف

فعدلك: ف _ ع _ د _ ل _ ك _ | في الوصل

فعدلك: ف _ ع _ د _ د _ ل _ ك | في الوقف

فعدلك: ف _ ع _ د _ د _ ل _ ك _ | في الوصل

نُسب التثقيل إلى القبائل البدوية، كما نسب التخفيف إلى القبائل الحضرية، والأمر في هاتين القراءتين مخالف لما قرره المحدثون من تقسيم الصيغة على أساس لهجي.

فقراءة الكوفيين (عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف)، ومن الشواذ: الأعمش وطلحة وهما كوفيان؛ هي بالتخفيف (عدلك) وهم بدويون، ولو كان كما قرره المحدثون للزم أن تكون بالتشديد. وقراءة الحرمين (ابن كثير المكي، وأبي جعفر المدني) وقراءة البصريين (أبي عمرو ويعقوب)، ومن الشواذ الحسن البصري، بالتشديد، فلو كان كما زعمه بعض المحدثين للزم أن يقرأ الحرميان بالتخفيف، قال ضاحي عبد الباقي: «نستطيع أن نقرّر بهذا أنه إذا وردت الصيغتان (فَعَل) و(فَعَّل) بدلالة واحدة دون نسبة معينة نرجّح أن الثقيلة تميمية»⁽²⁾، إذا أخذنا بهذا الرأي فإن هاتين القراءتين تقفان حائلاً دون الاعتداد بذلك، والاطمئنان أو الركون إلى هذا الرأي.

(1) - ينظر: تحبير التيسير، ص 227. الكنز (709/2). مصحف القراءات، ص 587. إيضاح

الرموز، ص 438.

(2) - ضاحي عبد الباقي، لهجة تميم، دراسة تاريخية وصفية، ص 383.

قراءة التخفيف:

قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ [الأنعام: 114].

في كلمة (منزّل) قراءتان:

الأولى: قراءة ابن عامر، وحفص، بتحريك النون وتشديد الزاي (منزّل)⁽¹⁾.

الثانية: قرأ بها الباقون بإسكان النون وتخفيف الزاي.

قراءة التخفيف: أنزل ← منزّل (اسم مفعول) ← إنزالا (مصدر).

قراءة التشديد: نزل ← مُنَزَّل (اسم مفعول) ← تنزيلا (مصدر)

والإنزال يكون مرة واحدة، والتنزيل يكون مرة بعد مرة. فالقرآن أنزل جملة واحدة في ليلة مباركة، ونزل مرة بعد مرة مدة ثلاثة وعشرين عامًا، «الإنزال أعم من التنزيل، قال تعالى:

﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ ﴾ [الحشر: 21]، ولم يقل: لو نزلنا، تنبيهاً أنا لو حولناه

مرة ما حولناك مراراً ﴿ لَرَأَيْتَهُ خَشِيعًا ﴾ [الحشر: 21]»⁽²⁾.

وقراءة التشديد جمعاً بين اللغتين؛ لأنه قد ذُكر قبل ذلك ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ

الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾ [الأنعام: 114]، ولم يذكر الذي نزل.

وعلى العموم فالقراءتان بمعنى واحد، لكن في التشديد معنى التكرير.

(1) - ينظر: تحبير التيسير، ص 119. الكنز (473/2). مصحف القراءات، ص 142.

(2) - الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، مادة (نزل)، ص 618.

قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ

الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: 89].

(عقدتم) قرئت بثلاث قراءات⁽¹⁾:

- (1) - (عاقدتم) بألف وتخفيف القاف، وهي قراءة ابن ذكوان عن (ابن عامر).
- (2) - (عقدتم) بتخفيف القاف من غير ألف، وهي قراءة الكوفيين إلا حفصاً.
- (3) - (عقدتم) بتشديد القاف من غير ألف، قرأ بها الباقون.

من قرأ (عقدتم) بالتشديد، فحجته ذكرها أبو عمرو فقال: «عقدتم أي وكدتم

وتصديقها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: 91]، والتوكيد هو ضد اللغوي في اليمين، واللغو ما لم يكن باعتقاد⁽²⁾. وهناك حجة أخرى وهي جمع (الأيمن)، فكثرة العقد توافق كثرة الحالفين، كأنه كل حالف عقد يميناً، فصار التكثير لجماعة لا واحد.

وحجة من خفف «أنه أراد به عقد مرة واحدة؛ لأن من حلف مرة واحدة لزمه البرّ أو الكفارة، وليست الكفارة لا تلزم إلا من كرّر الأيمان، فيحتاج ضرورة إلى التشديد، والتشديد للتكثير، وتكرير الأيمان يوهمان أن الكفارة لا تلزم إلا من كرّر اليمين، وإذا لزم الكفارة في اليمين الواحدة كانت في الأيمان المكررة على شيء بعينه ألزم وأكد⁽³⁾، فالتشديد يحتمل التكثير، كما يحتمل التخفيف، وتكون «(عقد) مثل (ضعف)، لا يراد به التكثير؛ كما أن

(1) - ينظر: تحبير التيسير، ص 114. الكنز (461/2). مصحف القراءات، ص 122. إيضاح

الرموز، ص 212.

(2) - أبو زرعة، حجة القراءات، ص 234.

(3) - القيسي، الكشف (455/1).

(ضاعف) لا يراد به فعل بين اثنين»⁽¹⁾، والتخفيف يجوز أن يكون المراد به التقليل والتكثير إلا أن (فعل) يختص بالتكثير، قال مكي بن أبي طالب القيسي: «فالتخفيف فيه إلزام الكفارة، وإن لم يكرّر، وفيه رفعٌ للإشكال، فالتشديد فيه إلزام الحالفين الكفارة على عددهم، وفيه إيهام ترك الكفارة عمن لم يكرّر اليمين»⁽²⁾، وقراءة ابن ذكوان (عاقدم) يُراد بها (عقدتم)، كما يقال: (عافاك الله)، و(عاقبت اللص)، فتكون مثل (فعلت) وهي مثل قراءة التخفيف، ويحتمل أن يُراد بها (فاعلت) التي تقتضي المشاركة أي عاهدتم غيركم.

خلاصة المسألة: في كلمة (عقدتم) ثلاث قراءات متواترة؛ فقراءة التشديد للتكثير؛ ولأن المخاطبين جماعة، وينبغي لكل واحد يمين خاص به. وقراءة التخفيف أن الحالف واحد، وتجب المؤاخذة بحلقة واحدة. وأما قراءة التخفيف مع المدّ فهي مثل قراءة التخفيف قد تقتضي المشاركة أو للمبالغة.

ثانياً: التحريك بالتسكين: لقد ذكرنا من قبل بأن التخفيف قد يعرض في صور مختلفة منها التسكين؛ والتسكين يعد سبباً لكثير من التغيرات والتبدلات والتحويلات الصوتية، ويمكن تفسير كثير من هذه القوانين وفق ظاهرة التخفيف.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة: 168].

قرأ خلف (خُطُوات) بإسكان الطاء، وهي قراءة نافع.
وقرأ يعقوب وأبو جعفر (خُطُوات) بضم الطاء⁽³⁾.

(1)- الفارسي، الحجة (433/2).

(2)- القيسي، الكشف (455/1).

(3)- ينظر: تحبير التيسير، ص 94. الكنز (419/2). مصحف القراءات، ص 25. إيضاح الرموز، ص 174.

(خُطُوات) بضمّتين جمعٌ مفرده (خُطوة)، والمفرد إذا جمع وحركت عينه، على وزن (عُرْفَة) جمعه (عُرْفَات)، فهي الأصل؛ لأن (فُعْلة) إذا جُمعت أن تحرك العين بحركة الفعل، وهو المستعمل في العربية، وأما من أسكن الطاء فقال: (خُطُوات) فإنه نوى الضمة وأسكن الكلمة طلبًا للخفة، قال أبو زرعة: «استثقلوا الضمتين بعدهما واو في كلمة واحد فسكّنوا الطاء طلبًا للتخفيف»⁽¹⁾.

لنكتب القراءتين صوتياً:

(خُطُوات): خُ | طُ | وُ | تِ

(خُطُوات): خُ | طُ | وُ | تِ

الضمة هي أثقل الحركات، وفي قراءة (التحريك) كانت قمتا المقطعين الأول والثاني مضمومتين، وقاعدة المقطع الثالث واو؛ وهي ضمة طويلة، فكأنهم استثقلوا توالي أربع ضمات، فسكّنوا الوسط تخفيفًا. وما كان على وزن (فُعْلة) نحو: ظلمة وغرفة جاز في جمعه ثلاثة أوجه⁽²⁾:

فُعَلَات: بضمّتين كعُرْفَات، وظُلّمات.

وُفَعَلَات: بالإسكان كعُرْفَات، وظُلّمات.

وُفَعَلَات: بالفتح كعُرْفَات، وظُلّمات

قال الشاعر: [الطويل]

ولمّا رأونا باديّاً رُكَباتُنّا على موطنٍ لا نُخلط الجَدّ بالهزل

إلا أنّ الفتح لم يرد في خُطُوات.

(1)- أبو زرعة، الحجة، ص 121.

(2)- الباقولي، أبو علي الحسن بن علي بن الحسين، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، ت: الشريبي شريدة، ط1، دار اليقين للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2010، ص 72.

والعرب تكره توالي ضميتين أو واوين، فكيف وقد جاءت ضميتان وواو، لا شك أن ذلك ثقيل عليهم، وهو يكبح سرعتهم في الأداء، لذا مالوا إلى التخفيف، والإسكان لغة تميم؛ التي تميل إلى السرعة في الأداء والاقتصاد في المجهود العضلي، والضم على الإتيان لغة أهل الحجاز.

وقد يقول قائل: أليس هذا يتنافى مع ما ذكر من ميل القبائل البدوية إلى الانسجام بين الأصوات، وإتيان الضم للضم يحقق ذلك وهو أثر من آثار السرعة والخفة؟ الجواب، بلى، ولكن القبائل البدوية تلجأ إلى الانسجام والإتيان إذا كانت الكلمة تتكون من ثلاثة مقاطع قصيرة، أما إذا كانت الكلمة طويلة، فإن الإتيان يزيد ثقلها، وهو أثر من آثار التأني في الأداء.

أما من ناحية المعنى فلا فرق بين (خُطُوات) و(خُطُوات)؛ فالطاء المتحركة وساكنة (ألفونات وتلونات صوتية) وليست فونيمات، وفي هذه القراءة خالفت الظاهرة الصوتية البيئة التي قيلت فيها، وهذا يتناقض مع ما قرره الدكتور إبراهيم أنيس من ميل «القبائل البدوية بوجه عام إلى مقياس اللين الخلفي المسمى الضمة؛ لأنه مظهر من مظاهر الخشونة البدوية»⁽¹⁾.

قال تعالى: ﴿عُدْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: 06].

قرأ (روح عن يعقوب)، (عُدْرًا)، انفرد بضم الذال (نُذْرًا) بالضم (عُدْرًا)، وهي قراءة خلف أيضًا⁽²⁾.

وقرأ أبو جعفر: (عُدْرًا)، (نُذْرًا)

(1) - إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 81.

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 226. الكنز (702/2). مصحف القراءات، ص 580. إيضاح الرموز، ص 435.

نزحت إليها القبائل البدوية ← سُكَّانها حضريون	}	كوفي	خلف: (عُذْرًا)، (نُذْرًا)
		بصري	روح عن يعقوب: (عُذْرًا)، (نُذْرًا) رويس عن يعقوب: (عُذْرًا)، (نُذْرًا)
		مدني	أبو جعفر: (عُذْرًا)، (نُذْرًا)

لنكتب القراءتين صوتياً:

القراءة الأولى:

(عُذْرًا): عُ ذُ | رَ نَ

(نُذْرًا): نُ ذُ | رَ نَ

القراءة الثانية:

(عُذْرًا): عُ ذُ | رَ نَ

(نُذْرًا): نُ ذُ | رَ نَ

القراءة الأولى (قراءة التسكين) مكونة من مقطعين متوسطين مغلقين، والقراءة الثانية (بالتحريك) مكونة من ثلاثة مقاطع الأول والثاني منهما قصيران مفتوحان، والثالث متوسط مغلق. والعربية تجيز المقطعين، وكلاهما سائغ في العربية؛ لكن النسيج يستمد تأليفه من طبيعة الناطقين، وما يؤثرون، فمن العرب مَنْ يؤثر التؤدة في الأداء، فيشبع الحروف ويبين المقاطع فتظهر معالم البنية كاملة، وهذا مذهب الحضريين.

نلاحظ أنّ (عُذْرًا) بالتشديد لم يقرأ بها من القراء العشرة إلا قارئ واحد وهو يعقوب برواية روح، فكل القراء جنحوا إلى السرعة في الأداء فحذفوا حركة الذال لجوءاً إلى التخفيف؛ لأنّها اجتمعت ثلاثة مقاطع؛ مقطعان قصيران مفتوحان وثالثهما متوسط مغلق، فلجأ القراء إلى اختصارها في مقطعين متوسطين مغلقين، وقد وصف مثل هذه الحالة في كلام العرب كثير من الرواة.

وقد أجمع الرواة على أنّ (عُدْرًا) مكتملة الحركات هي الأصل، وهي لغة أهل الحجاز، ولما كانت القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول مشافهة وسماعًا، ولا تؤخذ بالتشهي ألفينا أبا جعفر المدني، وابن كثير المكي قارئًا الحجاز خالفا قراءة بيئتهما.

وقرأ يعقوب وأبو جعفر (نُدْرًا)، ص / ح / ص ح / ص ح ح: وهي قراء التحريك. وأبو جعفر المدني قرأ بما يوافق بيئته الحضرية التي تميل إلى إكمال الحركات وإلى تفخيم الكلام، والرواة يجمعون على أن أهل الحجاز يفخمون الكلام، بمعنى لا يغيرون كتميم ومن جاورهم، وقد فسر السيوطي التفخيم بأنه: «تَحْرِيكٌ أَوْ سَاطِ الْكَلِمِ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ دُونَ الْإِسْكَانِ لِأَنَّهُ أَشْبَعُ لَهَا وَأَفْحَمُ...»: (نَزَلَ الْقُرْآنُ بِالتَّفْخِيمِ). وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَحَدُ رِوَايَتِهِ: سَمِعْتُ عَمَّارًا يَقُولُ: (عُدْرًا أَوْ نُدْرًا) [المرسلات: 06]، يَعْنِي بِتَحْرِيكِ الْأَوْسَطِ فِي ذَلِكَ. قَالَ: وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ: أَهْلُ الْحِجَازِ يَفْخَمُونَ الْكَلَامَ كُلَّهُ إِلَّا حَرْفًا وَاحِدًا: (عَشْرَةٌ) فَإِنَّهُمْ يَجْزِمُونَهُ، وَأَهْلُ نَجْدٍ يَتْرَكُونَ التَّفْخِيمَ فِي الْكَلَامِ، إِلَّا هَذَا الْحَرْفَ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ (عَشْرَةٌ) بِالْكَسْرِ»⁽¹⁾.

أما عن دلالة الصيغة الصرفية؛ فمن خفف (عُدْرًا أو نُدْرًا) فهو مصدر، تقول: (عذرته عُدْرًا، ونذرته نُدْرًا).

ومن ثقل (عُدْرًا أو نُدْرًا) فهو جمع (عذير ونذير)، ومن خفف (عُدْرًا) وثقل (نُدْرًا)، فإن الأولى مصدر، والأخيرة جمع نذير. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ عَالِ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ [القمر: 41]⁽²⁾.

وهناك من قال إنّ الفرق لهجي، هذه لغة الحجاز والأخرى لغة تميم ومعناها واحد. قال الزجاج: «العُدْرُ والنُّدْرُ، والعُدْرُ والنُّدْرُ، بمعنى واحد، ومعناها المصدر»⁽³⁾.

(1) - السيوطي، الإتيقان، ص 175.

(2) - ينظر: أبو زرة، الحجة، ص 743.

(3) - الزجاج، معاني القرآن (4/).

13- ياءات الإضافة:

ياء الإضافة هي ياء المتكلم، وهي ضمير يضاف للأسماء؛ نحو (سبيلي)، و(نفسي)، ويتصل بالأفعال، نحو: (ليلوني) و(شكري). ويتصل بالحروف المشبهة بالأفعال، نحو: (فإني)، (لعلي)، (ليتني). ويتصل بحروف الجر، نحو: (لي)، و(علي).

ولا تتصل بحروف العطف، وحروف الشرط، ولا بالأسماء الموصولة، ولا أسماء الاستفهام ولا أسماء الشرط، وما أشبه ذلك مما لم يُسمع من كلام العرب.

وهي مجرورة المحل في: (سبيلي)، ومنصوبته في: (ليلوني)، وفي الحروف المشبهة بالفعل فهي منصوبة المحل، نحو: (فإني). وأما في حروف الجر فتكون مجرورة، نحو: (ولي).

وإذا اتصلت بالاسم اصطلاح على تسميتها بياء الإضافة حقيقة لسمة الإضافة في الاسم، وإذا اتصلت بالفعل والحرف أُبقي عليها ذلك توسعاً.

وياءات الإضافة تأتي متحركة مرة، وساكنة مرة أخرى؛ لأنَّ الفتح والإسكان من التغيرات العائدة إلى اختلاف اللهجات العربية، فالفتح من ظواهر لهجة الحجاز، والإسكان من ظواهر لهجة تميم وأسد وهذيل، إذاً الفتح والإسكان في هذه الياءات هو تنوع وتلون صوتي يعود إلى الاختلاف والتنوع اللهجي، والفتح والإسكان هو ألفونات صوتية وليس فونيمات؛ لأنه لا يؤدي إلى تغيير المعنى. ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أنَّ تسكين الياء يؤدي إلى صوت اللين الطويل، والذي يحتاج إليه البدو عندما تفصل بينهم المسافات، وفتح الياء يؤدي إلى صائت قصير، والذي يتفق مع الحياة الحضرية لتقارب المساكن والمجالس، فليس من داعٍ لمدِّ الصوت حيث يتخاطبون، قال: «فأصوات اللين تُسمع من مسافة عندها قد تخفى الأصوات الساكنة أو يُخطأ في تمييزها، فالفتحة مثلاً (وهي صوت لين قصير) تسمع بوضوح من مسافة أبعد كثيراً مما تسمع عندها الفاء، ولهذا عد الأساس الذي بنى عليه التفرقة بين الأصوات الساكنة وأصوات اللين أساساً صوتياً، وهو نسبة وضوح الصوت في

السمع، ففي الحديث بين شخصين بُعِدَت بينهما المسافة قد يخطئ أحدهما سماع صوت ساكن، ولكنه يندُر أن يخطئ سماع صوت لين، وكذلك الحال في التلفون»⁽¹⁾.

وقد حدّد علماء القراءات فروقا أساسية بين الياءات الإضافية والزائدة، وهذه الفروق هي⁽²⁾:

- (1)- إنّ ياء الإضافة تكون زائدة على الكلمة فلا تكون أصلاً من أصول الكلمة.
- (2)- إنّ ياءات الإضافة تكون ثابتة في المصحف، وتكون الياءات الزائدة محذوفة.
- (3)- إنّ الخلافات في ياء الإضافة دائرة بين الفتح والإسكان، وفي الياءات الزائدة بين الحذف والإثبات.
- (4)- إنّ الخلاف في ياءات الإضافة جارٍ في الوصل، وفي الياءات الزائدة جارٍ في الوصل والوقف.

نستطيع أن نقول: الياءات لغير الإضافة تكون لام الكلمة، أما ياء الإضافة فهي زائدة، مثل: (داعي) ووزنه فاعل، والياء هي لام الفعل وهي تحذف عند التنوين فتكون: داعٍ؛ ووزنها فاعٍ.

وكذلك جوارِي: وزنها فواعل، والياءات الزائدة تحذف من المصحف مثل قوله: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الرحمن: 24]، فالجوارِي: رسمت في المصحف بحذف الياء، وتعرب مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها الثقل، وحذفت الياء لعله رسم المصحف؛ ففي الكتابة العادية نرسم الياء، والكلام يدور حول حذفها أو إثباتها.

(1)- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية (27-28).

(2)- خليل السيد إبراهيم، انفرادات القراء السبعة - دراسة لغوية -، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2013، ص 154.

وقد اختلف العلماء في أيّهما الأصل: التسكين أو الفتح.

فذهب بعض العلماء إلى أنّ الأصل في ياء الإضافة الحركة؛ لأنها اسم على حرف واحد ولا ينطق باسم على حرف واحد ساكناً، فتحرّكت لتقوى بالحركة «واختير الفتح؛ لأنه أخف الحركات، ولأنّ الياء إذا انضمت أو انكسرت أعلّوها بالحذف والقلب، والإسكان في ياء الإضافة إنما هو تخفيف، وأجازوا إسكانها استخفافاً؛ لأنّ الياء ثقيلة فإذا حرّكت ازداد ثقلها»⁽¹⁾.

وذهب آخرون إلى أنّ الإسكان هو الأصل؛ لأنها (ياء الإضافة) حرف مبني، والسكون هو الأصل في البناء، وتسكين الياء يؤدي إلى صوت اللين الطويل، والذي يحتاج إليه البدو عندما تفصل بينهم المسافات، وفتح الياء يؤدي إلى صائت قصير، والذي يتفق مع الحياة الحضرية لتقارب المساكن والمجالس، فليس من داعٍ لمُدِّ الصوت حين يتخاطبون⁽²⁾.

والقراء الثلاثة كغيرهم من القراء، قرؤوا بإسكان ياء الإضافة تارة وبفتحها تارة أخرى، لكن غلب على يعقوب الإسكان، والإسكان يؤدي إلى تغييرات في البنية.

(1)- ينظر: محسن، محمد محمد سالم، المغني في توجيه القراءات المتواترة، دط، بيروت، 1988 (117/1).

(2)- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، (27-28).

تغيرات البنية المقطعية:

لا شك أن الوقف يؤثر في البنية المقطعية للكلمة «إذا كانت الأصوات... هي العناصر البسيطة التي تتكون منها الكلمة العربية، فإن بين الصوت المفرد، والكلمة المركبة من عدة أصوات، مرحلة وسيطة، هي مرحلة المقطع»⁽¹⁾.

وسنبين الأثر الذي يحدثه الوقف في البنية المقطعية في قراءة يعقوب⁽²⁾ وهي قراءة أبي جعفر وخلف بصورة واضحة وصلاً أو وقفاً، ومن ذلك أن الياء في (عهدي) من قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 124]، تكون مفتوحة في الوصل، ولكنها عند الوقف تسقط الفتحة عنها، وينجم عن هذا التغيير الآتي في البنية المقطعية.

لنكتب القراءتين صوتياً:

قراءة الوصل: عهدي الظالمين

عَ هـ | دِ | يَ ظَ | ظَ ظَ | لِ | مِ مِ | نِ

قراءة الوقف: عهدي الظالمين

عَ هـ | دِ | ظَ | ظَ ظَ | لِ | مِ مِ | نِ

نلاحظ في هذه القراءة عدة تغيرات حدثت للبنية المقطعية:

- حذفت قاعدة المقطع الثالث مع حركته: ((يَ) ×⁽³⁾ ظ).
- تحول قمة المقطع الثالث إلى قمة المقطع الثاني (دِ) ← (دِ ظ).

(1)- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980، ص 38.

(2)- ينظر: تحبير التيسير، ص 82. الكنز (434/2). مصحف القراءات، ص 19. إيضاح الرموز، ص 147.

(3)- ×: علامة الحذف.

- تحول المقطع الثاني من قصير مفتوح إلى مقطع متوسط مغلق (ص ح ← ص ح ص)، كما حدث تغيير في المقطع الأخير من الكلمتين وتحول إلى مقطع طويل (ص ح ح ص) وهو يتألف من صامتين يحصران بينهما حركة طويلة.

من خلال الكتابة الصوتية ظهر لنا الاختلاف بين حالتي الفتح والإسكان.

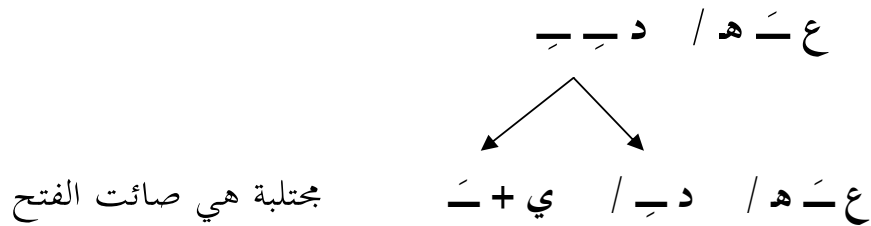
عهدي: عَ هَ | دَ | يَ (حالة الفتح)

عهدي: عَ هَ | دَ | (حالة الإسكان)

في حالة الفتح حصلنا على ثلاثة مقاطع:

متوسط مغلق (ص ح ص) + قصير (ص ح) + قصير (ص ح).

أما في حالة الإسكان فيتكون عندنا مقطعان:



فتحول إلى عَ هَ | دَ | يَ

متوسط مغلق (ص ح ص) + متوسط مفتوح (ص ح ح).

وبعملية الفتح هذه يكون المقطع الثاني قد انشطرت قمته إلى (صائت قصير) شكل مع الصامت (د) مقطعاً قصيراً، والصائت الثاني الكسرة أضفنا له الفتحة (صائت قصير) فكان التشكيل الصوتي الآتي:

وهذه الياء الواقعة قبل (أل)، فالغالب فتح الياء في هذا الموضع، وقد وردت في كلام العرب، ومن ذلك قول عنتره⁽¹⁾: [الكامل]

إِذْ يَتَّقُونَ بِي الْأَسِنَّةِ لَمْ أَحِمْ عَنْهَا وَلَوْ أَنِّي تَضَائِقَ مُقَدَّمِي

إِذْ يَتَّقُونَ بِي الْأَسِنَّةِ لَمْ أَحِمْ		
نَتَ لَمْ أَحِمْ	نَبِي لَأَسِنْدُ	إِذْ يَتَّقُوْ
0//0///	0//0///	0//0/0/
متفاعلن	متفاعلن	متفاعلن

فالياء ثالث متحرك من (متفاعلن)، ومن الواجب أن تكون متحركة، وقد جاءت متحركة في: بي الأسنة.

وهذا الموضع دقيق حيث إن له تأثيراً مباشراً في الدلالة حيث يحتمل أن يكون الاسم الذي يأتي بعد الياء مجروراً إذا سكنت الياء، ولم تظهر في النطق فتتحول القراءة إلى (بالأسنة)، ومن هنا لا يُعلم ما إذا كانت (الأسنة) مضافاً إليه أم صفة، ولا يعرف ذلك إلا بقريئة المعنى.

ومن ذلك قول حاتم الطائي، من طويل⁽²⁾:

تَلُومٌ عَلَىٰ إعْطَائِي المَالِ ضِنَّةً إِذَا ضَنَّ بِالْمَالِ البَخِيلُ وَصَرَّدَا

تَلُومٌ عَلَىٰ إعْطَائِي المَالِ ضِنَّةً			
لَ ضِنَّةً	ئِي المَا	عَلَىٰ إعْطَا	تَلُومٌ
0//0//	0/0//	0/0/0//	/0//
مفاعلن	فَعولن	مفاعيلن	فَعول

(1) - عنتره بن شداد العبسي، الديوان، ت: أمين سعيد، د/ط، المطبعة العربية المصرية، ص 171.

(2) - حاتم الطائي، الديوان، ص 17.

إذا ضَنَّ بالمال البخيل وصرَّدا

وَصَرَّرَدَا	بُخَيْل	ن بلمال دُ	إذا ضَنَّ
0//0//	/0//	0/0/0//	0/0//
مفاعِلن	فَعول	مفاعِلن	فَعولن

قرأ يعقوب وخلف قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [الحج: 26]، بتسكين الياء⁽¹⁾.

لنكتب القراءتين صوتيا:

بيتي: ب - ي | ت - ي - (بالفتح)

بيتي: ب - ي | ت - - (بالتسكين)

والفرق بين (بيتي) في هذه الآية، و(عهدي) في الآية التي قبلها هو أنّ الذي بعد الياء في الأولى همزة وصل وفي الآية الثانية همزة قطع، وجملة ما وردت في هذا الباب إحدى وثلاثين ياء في القرآن الكريم وَرَدَ أكثره ساكنا والباقي مفتوحًا.

قال سمير شريف استيتية: «وهذا دليل على الاختيار الذي هو أصل من أصول القراءات جميعًا»⁽²⁾.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 84. الكنز (434/2). مصحف القراءات، ص 335. إيضاح

الرموز، ص 148.

(2)- سمير شريف استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، ص 266.

والاختيار هو أن يعمد القارئ إلى قراءة «بِذَلِكَ الْوَجْهِ مِنَ اللَّعَةِ حَسَبَمَا قَرَأَ بِهِ، فَأَثَرُهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَدَاوَمَ عَلَيْهِ وَلَزِمَهُ حَتَّى اشْتَهَرَ وَعُرِفَ بِهِ، وَقُصِدَ فِيهِ، وَأُخِذَ عَنْهُ، فَلِذَلِكَ أُضِيفَ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْقُرَاءِ، وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ إِضَافَةُ اخْتِيَارٍ وَدَوَامٍ وَلُزُومٍ لَا إِضَافَةَ اخْتِرَاعٍ وَرَأْيٍ وَاجْتِهَادٍ»⁽¹⁾، وهو الحرف الذي يختاره القارئ من بين مروياته؛ لأنه روى القراءة من أكثر من وجه فيختار واحداً من الروايات.

وقد وردت في الشعر ساكنة ومتحركة، ومن ذلك قول حاتم الطائي [الطويل]

وذلك يكفيني من المال كله مصوناً إذا ما كان عندي مُتَلَدَا

وذلك يكفيني من المال كله			
وَذَا	كَيْفِينِي	مِنْ لَمَّا	لِ كَلِّهِي
/0//	0/0/0//	0/0//	0//0//
فَعُول	مَفَاعِيلِن	فَعُولِن	مَفَاعِلِن

مصوناً إذا ما كان عندي مُتَلَدَا			
مَصُونَنَّ	إِذَا مَا كَانَ	عِنْدِ	يَ مُتَلَدَا
0/0//	/0/0/0//	/0/	0//0//
فَعُولِن	مَفَاعِيلِن	فَعْل	مَفَاعِلِن

فالياء في (يكفيني) ساكنة، وهي في موضع يجب أن يكون ساكنًا من حيث الوزن في بحر الطويل.

والياء في (عندي) واجبة الحركة، فهي أول متحرك من (مفاعِلِن) في الطويل وهي واجبة الحركة، ففي هذا البيت: وجوب إسكان الياء الأولى ووجوب تحريك الثانية، لكن وردت

(1) - ابن الجزري، النشر (52/1).

كثيراً في الشعر العربي في مواضع يجوز فيها التسكين والتحرك، ومرة حركت وأخرى سكنت مثل قول سعدى الجُهنية⁽¹⁾ [من الكامل]:

أَمِنَ الحَوَادِثَ وَالمَنُونِ أَرْوَعُ وَأَبَيْتَ لَيْلِي كَلَّهُ لَا أَهْجَعُ

أين الحوادث والمنون أَرْوَعُ

ن أَرْوَعُو	دث وَلَمَنُو	أَمِنَ لِحَوَا
0//0///	0//0///	0//0///
متفاعلن	متفاعلن	متفاعلن

وأبيت ليلي كَلَّهُ لا أَهْجَعُ

لَا أَهْجَعُو	لَيْلِي كَلَّلَهُو	وَأَبَيْتُ لَيْ
0//0/0/	0//0///	0//0///
متفاعلن	متفاعلن	متفاعلن

فالياء في (ليلي) يُحسن أن تتحرك فهي ثاني متحرك من (متفاعلن)، ويجوز الإسكان كما في (لا أَهْجَعُ) (0//0/0/)، والحركة أحسن وأفضل، وأما مجيء الياء ساكنة فمنه قولها: [الكامل]

ولقد بدا لي قبلُ فيما قد مضى وعلمت ذا لو أنّ علمًا ينفَعُ

ولقد بدا لي قبلُ فيما قد مضى

ما قد مضى	لي قبلُني	ولقد بدا
0//0/0/	0//0/0/	0//0///
متفاعلن	متفاعلن	متفاعلن

(1)- الأصبغي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب، الأصبغيات، ت: أحمد محمود شاكر وعبد السلام هارون، ط7، دار المعارف، مصر، 1993، ص 101.

وعلمت ذا لو أنّ علماً ينفَعُ

مَنْ يَنْفَعُو	لَوْ أَنَّ عِدًّا	وَعَلِمْتُ ذَا
0//0/0/	0//0/0/	0//0///
متفاعِلن	متفاعِلن	متفاعِلن

فالياء من (لي) يجوز فتحها وسكونها، ورويت ساكنة.

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام:

.162].

سكن (محيائي) نافع بخلاف عن الأزرق، والنهرواني عن أبي جعفر⁽¹⁾.

اختلف النحاة حول هذا التسكين فقال النحاس: «قرأ أهل المدينة (وَمَحْيَايَ) بإسكان الياء في الإدراج، وهذا لم يجزه أحد من النحويين إلا يونس؛ لأنه جَمَعُ بين ساكنين، وإنما أجاز يونس؛ لأن قبله أَلْفًا والألف المدّة التي فيها تقوم مقام الحركة، وأجاز يونس اضرباناً زيداً، وإنما منع النحويون هذا؛ لأنه جمع بين ساكنين وليس في الثاني إدغام، ومن قرأ بقراءة أهل المدينة وأراد أن يسلم من اللحن وقف على (محيائي) فيكون غير لحن عند جميع النحويين»⁽²⁾.

فالنحاة منعوا ذلك واعترضوا عليه لالتقاء الساكنين، ويونس وهو من علماء البصرة أجاز ذلك لطول المدّة (الألف) قبل الساكن، وَلَحَنَ النَّحَاسُ قراءة التسكين إلا أنه أجاز في الوقف.

(1)- ينظر: تجبير التيسير، ص 85. الكنز (478/2). مصحف القراءات، ص 150. إيضاح

الرموز، ص 149.

(2)- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، ت: عبد المنعم خليل إبراهيم،

ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1421هـ (111/2).

وسكن المدنيان لكرهة توالي الحركات في كلمتين.

(محيائي ومماتي):

م - ح | ي - ي | و - م | م - م | ت - ت

قد قال أبو علي الفارسي: «كلهم قرأ: (ومحيائي)، محرّكة الياء، (ومماتي) ساكنة الياء غير نافع [نافع من السبعة وأبو جعفر من الثلاثة]؛ فإنه أسكن الياء في (محيائي) ونصبها في (مماتي).

إسكان الياء في (محيائي) شاذّ عن القياس والاستعمال؛ فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين، لا يلتقيان على هذا الحدّ في (محيائي)، وأما شذوذه عن الاستعمال، فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم، ووجهها - مع ما وصفنا -، أن بعض البغداديين قد حكى أنه سمع - أو حكى له-: التقت حلقتا البطان، بإسكان الألف مع سكون لام المعرفة، وحكى غيره: له ثلثا المال، وليس هذا مثل قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَذَارَكَوْا فِيهَا جَمِيعًا﴾ [الأعراف: 38]؛ لأن هذا في المنفصل مثل (دابة) في المتصل.

ومثل هذا ما جوّزه يونس في قوله: (اضربان زيدًا، واضربنان زيدًا)، وسيبويه ينكر هذا من قول يونس⁽¹⁾.

وقد رأى الدكتور إبراهيم أنيس أنّ النحاة «لم يفرقوا بين الحرف المشكل بالسكون وبين حرف المدّ، بل اعتبروا كلا منهما ساكنًا، وبنوا قواعدهم على هذا الاعتبار، ولكن الدّراسة الصوتية الحديثة تأبى هذا، وتفرّق بين المقاطع المشتملة على حرف مدّ، وبين التي تتضمن حرفًا مشكلًا بالسكون»⁽²⁾.

(1)- أبو علي الفارسي، الحجة (568/2-569).

(2)- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 251.

(محيائي ومماتي):

م - ح | ي - ي | و - | م - | م - | ت - | ي -

وقد رأينا يونس بن حبيب يميز مثل (محيائي) بالسكون؛ لأن ما قبل السكون ألفاً والمدّة تقوم مقام الحركة وهو يتفق مع التحليل الصوتي الحديث والمقطع الأخير من (محيائي) هو مقطع طويل مغلق، يتألف من صامتين يحصران بينهما حركة طويلة مثال (مال): m a l، وهو مقطع تجزيه العربية؛ ولكنه ليس شائعاً مثل المقطع القصير (ص ح)، والمقطع المتوسط المفتوح (ص ح ح)، والمقطع المتوسط المغلق (ص ح ص).

الحذف والإثبات: إثبات الياءات المحذوفة في رسم المصحف.

أثبت يعقوب ما حذف من رؤوس الآي وجملته تسع وخمسون ياء⁽¹⁾ منها:

قوله تعالى: ﴿يَبْنَئِ إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفِ

بِعَهْدِكُمْ وَإِئْتِي فَارْهَبُونَ ﴿٤٠﴾ وَعَامِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوْلَ

كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْرَوْا بِبَابِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِئْتِي فَاتَّقُونِ ﴿٤١﴾ [البقرة: 40 - 41].

إثبات الياء هو الأصل في كلام العرب (فارهبوني) و(فاتقوني)، وعلّة الحذف هي اتباع رسم المصحف؛ وعلل النحاة حذف الياء بدلالة الكسرة عليها، وحركة المناسبة تدل على الحرف المحذوف، بالإضافة إلى الفاصلة القرآنية (فالفواصل كلها نون) والعرب تحذف للنفخة، ولكثرة الاستعمال، ولمناسبة رؤوس الآيات وهناك من يضيف الاختلاف اللهجي.

(1) - انظر: ابن الجزري، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ص 86.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي

1- التبادل بين الإفراد والجمع

2- التذكير والتأنيث

3- أبنية الأسماء والمشتقات

4- الفعل وأوزانه

نركز في هذه الدراسة على الاختلافات الصرفية التي جاءت في القراءات القرآنية، وندرس التنوع الحاصل في بنية الكلمة «والمراد من بناء الكلمة، وزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلٌّ في موضعه»⁽¹⁾، فالاستراباذي يُعد بنية الكلمة ووزنها وصيغتها وهيئتها مترادفات بمعنى واحد، ومعلوم أن اللغة العربية لغة اشتقاقية تستطيع مواكبة ما استجد من علوم ومعارف، والاشتقاق جسر الوصل بين اللغة والحياة الفكرية والاجتماعية، والعربية تتمتع بصفة أخرى قد تكون أهم من الاشتقاق وهي أنها لغة أوزان، فكل وزن له معنى «فالأبنية اللغوية لها فلسفتها الخاصة في اللغة العربية، والتي لم تتوافر لأي لغة من لغات العالم، فهي تستجيب للاستفهام، وتجيّب السائل عنه، وذلك عن أصالة وإبداع في تكوينها، فكل أصل لغوي معلل بعلة، لا أنه سبق اعتباطاً، أو بلا أهداف يرمي إليها»⁽²⁾، فالبنية هي القوالب للألفاظ، وهي السبب في توليد الألفاظ بعضها من بعض، فالكلمة تتنازعها ثلاثة علوم: الأول يدُرُس المعنى العام للكلمة وهو عبارة عن مادة خام، يهتم به الجانب المعجمي. والثاني يهتم بالبنى الشكلية الخالصة والأوزان وهو الصرف، أما الثالث فهو البحث عن المادة الأصلية التي ترجع إليها الكلمة وهي علم الاشتقاق «إنّ الصيغ والأوزان بالنسبة للمفاهيم العامة المعبر عنها في العربية بالمواد بمثابة قوالب تصاغ فيها الألفاظ وتحدد بها المعاني الكلية أو المفاهيم العامة»⁽³⁾.

(1) - الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب (2/1).

(2) - عبد الغفار هلال، أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي، ط1، دار الطباعة المحمدية، مصر، 1979م، ص 08.

(3) - محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص 118.

الصرف⁽¹⁾ اصطلاحًا: عرّفه ابن جني بقوله: «أن تأتي إلى الحروف الأصول فتصرف فيها بزيادة حرف، أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها والتصريف لها»⁽²⁾، وقد اعترض إبراهيم الشمسان على هذا المفهوم؛ لأنّ الصرف ليس الغرض منه إنتاج الكلم بمعنى الإتيان إلى الحروف الأصول والتصريف فيها على نحو ما ذكر ابن جني، بل هو «معرفة القوانين التي تمكن من إنتاج الكلم، والقوانين المفسرة للتغيير فيها»⁽³⁾. وعرّفه ابن الحاجب بأنه «علم بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»⁽⁴⁾، وقد اعترض رضي الدين الاسترابادي على تعريف ابن الحاجب هذا فقال: «والحق أنّ هذه الأصول هي التصريف لا العلم بها»⁽⁵⁾، فقد اعترض عليه؛ لأنّه قال: التصريف علم بأصول، ولم يقل: التصريف (أصول). وقد ذهب محققو الشافية إلى أن عبارة ابن الحاجب مستقيمة، ولا وجه للاعتراض المذكور عليها⁽⁶⁾.

وبعد اعتراضات رضي الدين على كلام ابن الحاجب ذكر تعريفًا لبعض المتأخرين فأسقط بعض المصطلحات، وأضاف بعض الزيادات فقال: «ويؤكد المتأخرون على أنّ التصريف علم بأبنية الكلمة وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام

(1)- الصرف لغةً: التحويل والتقليب والتغيير، ويقال له التصريف. ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْأَيَاتِ﴾ [الأنعام: 46]. ومنه قوله: ﴿وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ ءَايَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجنّ: 05]، أي تغييرها.

(2)- ابن جني، التصريف الملوكي، ت: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، ص 02.

(3)- إبراهيم الشمسان، دروس في الصرف لإبراهيم الشمسان (08/1).

(4)- الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب (2-1/1).

(5)- المصدر نفسه (2/1).

(6)- ينظر: اعتراض رضي الدين على ابن الحاجب، ومخالفة المحققين للرضي في اعتراضه، وانتصارهم لابن الحاجب، وتعليل كلامه وشرحه، أنظر (2/1) وما بعدها.

وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك»⁽¹⁾، نلاحظ بأن هذا التعريف قد حوى جملة من المسائل هي من صريح علم الأصوات، مثل الإعلال والإدغام والإمالة والوقف، وهذا يؤكد العلاقة الوثيقة بين النظام الصرفي والنظام الصوتي، فكثير من الموضوعات التي يدور حولها الصرف إنما تنبني على قوانين صوتية.

وباختصار «إنه علم بقواعد تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء»⁽²⁾.

وقد حفلت القراءات الثلاث المتممة للعشر بالكثير من الظواهر الصرفية، أما المسائل التي سوف نبحثها في هذا الفصل فهي:

(1)- المصدر نفسه، (07/1).

(2)- مسعد زياد، الوجيز في الصرف، ط1، دار الصحوة، القاهرة، 2009، ص 08.

1- التبادل بين الإفراد والجمع:

والتبادل أو التقارض أو التغاير هو أن يقرأ قارئ بالإفراد ويقرأ غيره بالجمع. والمفرد ما دلّ على واحد، والجمع: ما دلّ على أكثر، وقد يستعمل أحدهما في موضع الآخر ويؤدي هذا ما كان سيؤديه ذلك، ويرى سيبويه أنّ وضع المفرد موضع الجمع وارد في لغة العرب في الشعر، قال سيبويه: «وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يُستعمل في كلامهم. وقال علقمة بن عبدة: [من الطويل]:

بها جيف الحسرى فأما عظامها فبيض وأما جلدها فصليب

وقال:

لا تُنكروا القتل وقد سبينا في خلقكم عظم وقد شجينا⁽¹⁾

ف (جلدها) بمعنى جلودها، و(خلقكم) بمعنى حلوق.

وهناك ألفاظ تدل على الجمع ولا مفرد لها، كإبل، وأعراب، وقوم ونساء، وكما توجد ألفاظ تدل على المفرد والجمع بصيغة واحدة مثل (جنب) (فلك)، وقال المبرد: «وقد جاز في الشعر أن تفرد وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على الجمع»⁽²⁾.

أما الفراء فقد جعله جائزاً في اختيار القراءة، قال في قوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ

وَالشَّمَائِلِ﴾ [النحل: 48] «فوحّد اليمين وجمع الشمائيل. وكل ذلك جائز في العربية. قال

الشاعر:

بفي الشامتين الصخر إن كان هدني رزية شبلي مخدر في الضراغم

(1)- سيبويه، الكتاب (1/269-270).

(2)- المبرد، المقتضب، د ت، ت: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، دون تاريخ، (2/171-172).

ولم يقل: بأفواه الشامتين. فجمع وَوَحَّد. وقال الآخر:

كُلُّوا فِي نِصْفِ بَطْنِكُمْ تَعِيشُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَانٌ خَمِيصٌ

فجمع ووحد، وجاء التوحيد؛ لأن أكثر الكلام يُواجه به الواحد، فيقال: خذ عن يمينك وعن شمالك؛ لأن المَكَلَّم واحد والمتكَلَّم كذلك، فكأنه إذا وَّحد ذهب إلى واحد من القوم، وإذا جَمَعَ فهو الَّذِي لا مسألة فيه»⁽¹⁾.

وقد شاع عنهم وقوع المفرد في موضع الجماعة، ووقوع الجماعة في موضع المفرد، «ومثل ذلك قولك (المفارق) في (مفرق)، جعلوا (المفرق) مواضع، ثم قالوا: (المفارق) كأثم سُموا كلَّ موضع (مفرقًا). قال الشاعر، وهو جرير [الكامل]:

قال العواذل ما لجهلك بعدما شاب المَفَارِقُ واكْتَسَيْنَ قَتِيرًا»⁽²⁾

والمفارق جمع مفرق، ووجه ذلك أنه يجعل كلَّ جزء من المفرق مفارقًا على الاتساع.

وجاء في القرآن الكريم ما هو غريب، حيث أطلق على الموضع الواحد لفظ المفرد والمثنى والجمع، وذكر الله عزَّ وجلَّ مشرق الشمس مرة بالإفراد فقال: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ [المزمل: 09]، ومرة بالثنائية، قال: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾ [الرحمن: 17]، ومرة بالجمع، قال: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغْرِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ﴾ [المعارج: 40].

وهذا ورد في القرآن الكريم ووجه الإفراد ظاهر، مشرق الشمس ومغربها أو مشرق القمر ومغربها، أما الثنائية يعني به مشرقَي الشمس وكذلك القمر، ومغربَي الشمس والقمر، فأحد

(1)- الفراء، معاني القرآن (102/2).

(2)- سيبويه، الكتاب (538/3).

المشرقين مشرق الشتاء والآخر مشرق الصيف وكذلك المغربان؛ أي أبعد نقطة تشرق منها الشمس صيفاً وأبعد نقطة تشرق منها شتاء وكذلك القمر.

وأما الجمع فمعناه: مشارق الشمس ومغاربها، وكذلك القمر؛ لأنّ الشمس كل يوم تشرق من موضع وتغرب من موضع، ولا عجب في هذا ولا تناقض والحمد لله. وهناك في القراءات القرآنية اختلافات في الجمع والإفراد والمعنى لا يتغير.

التبادل بين المفرد والجمع (التقارض بين المفرد وجمع المؤنث السالم):

قال تعالى: ﴿بِكَلِّ مَنْ كَسَّبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِئَةُ﴾ [البقرة: 81].

وهي قراءة خلف وحمزة من الثلاثة (بالإفراد) وجماعة⁽¹⁾.

وقرأ أبو جعفر من الثلاثة ونافع بصيغة جمع المؤنث السالم: (خطيئاته).

احتج من قدّم قراءة الأفراد بأنّ مناسبتها لما قبلها تقتضي الأفراد لقوله تعالى: ﴿بِكَلِّ مَنْ كَسَّبَ سَيِّئَةً﴾ فأفرد السيئة، ولو كان المراد الجمع لجمع كما هو الحال في قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 25]، فجمع الأجر عندما أضيف إلى الجمع، وأما خطيئة فمفرد أضيف إلى مفرد⁽²⁾، فكما أفردت السيئة ولم تجمع على سيئات، فكذلك أفردت خطيئة⁽³⁾ ولم تجمع على خطيئات. والخطيئة في هذه الآية هي

(1) - ينظر: تجميع التيسير، ص 90. الكنز (411/2). مصحف القراءات، ص 12. إيضاح الرموز، ص 166.

(2) - ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة (505/1).

(3) - الخطيئة: خطئت، أخطأً خِطْئاً والاسم الخطء، وأخطأت إخطاءً، والاسم الخطأ (ينظر: الحجة لأبي علي (502/1)).

وقد فرقت العرب بين الخاطئ والمخطئ، فالخاطئ هو المتعمد والمخطئ هو غير المتعمد وهذا في الغالب.

الكفر الذي يستوجب النار؛ والكفر واحد، أو الكبيرة⁽¹⁾ ويراد بها الجنس ويدل على العموم.

وأما قراءة الجمع (خطيئاته) وذلك؛ لأنه حملة على المعنى، ومعناه الكثرة؛ لأنّ الله تحدث عن جماعة وإن عبر عنهم بلفظ المفرد؛ لأنّه حين قال: ﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ ليس يريدُ به واحداً، وإنما يدخل تحته كل كاسب للسيئة متلبس بها وهي مأخوذة من معنى الشرط (مَنْ) فالمعنى على العموم. وهناك دليل آخر وهو قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [البقرة: 81]، فهم الذين كسبوا السيئات الذين سبق ذكرهم.

ويقوي هذا أنّ الله وصف الخطيئة بالإحاطة، والإحاطة تقتضي الكثرة.

ولا تفاضل بين القراءتين؛ لأنّهما متواترتان والمعنى واحد. وقراءة المفرد لا تقل عن قراءة الجمع، وقراءة الجمع لا تضيف شيئاً على قراءة المفرد، وقد يدل المفرد المضاف على الجمع، وربما كان أدلّ من الجمع على الكثرة في بعض أنواعه، مثل قوله تعالى: ﴿لَا نَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: 14].

والإتيان بالمفرد مضافاً لما بعده أبين للكثرة من الإتيان بجمع المؤنث السالم.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ﴾ [الأنعام: 124].

(1) - ذهب أبو علي الفارسي إلى اختيار الكبيرة؛ لأنه معتزلي، وهم يرون أن أصحاب الكبائر في منزلة بين المنزلتين، لا يطلق عليهم اسم الكفار ولا اسم المؤمنين، وهم يوم القيامة مخلدون في النار، لذلك خالفهم بعض أهل السنة وفاضل بين القراءتين واختار قراءة الأفراد، وحملة على الكفر لا على الكبيرة.

قرأ خلف (رسالاته) على الجمع، وهي قراءة القراء السبعة سوى ابن كثير وعاصم برواية حفص. (رسالاته) بألف بعد اللام، وكسر التاء على النصب في (رسالاته) لأنه جمع مؤنث سالم⁽¹⁾.

وحجة من قرأ على الجمع: أن الله عز وجل ذكر الرسل قبله فقال: ﴿حَتَّىٰ تُوْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ وما بعده يجب أن يكون الجمع ليأتلف اللفظ والمعنى⁽²⁾.

كما أن رسالات الأنبياء مختلفة لاختلاف الشرائع المرسله معهم، فلما كانت الرسالات مختلفة وكذلك الرسل إذ ليس ما جاءوا به رسالة، فحسن الجمع ليدل على ذلك لما اختلفت الأجناس.

وذهب مكي إلى أن قراءة الجمع هي الاختيار لأنَّ عليها أكثر القراء، ولأنَّها أدل على المعنى، لكثرة رسائل الله جل ذكره⁽³⁾.

ومن قرأ بالإفراد فلأنه (اجتزأ بالواحد عن الجميع)⁽⁴⁾، والرسالة تدل على القلة والكثرة لكونها مصدرا.

قال تعالى: ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ الشُّوْءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الزمر: 61].

قرأ خلف وحمزة والكسائي وعاصم برواية أبي بكر (بمفازاتهم) بالألف على الجمع، والباقون بغير الألف على التوحيد⁽⁵⁾.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 120. الكنز (416/2). مصحف القراءات، ص 143. إيضاح الرموز، ص 225.

(2)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 271.

(3)- القيسي، الكشف (29/2).

(4)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 271.

(5)- ينظر: تحبير التيسير، ص 197. الكنز (631/2). مصحف القراءات، ص 465. إيضاح الرموز، ص 376.

فحجة الجمع هو مناسبة ما أضيف إليه فهم كثيرة (هم)، ولكل ناج مفازة تنجيه يوم القيامة من عذاب الله أو «لأنواع ما ينجو المؤمن منه يوم القيامة؛ لأنه ينجو بفضل الله وبرحمته من شدائد وأهوال مختلفة»⁽¹⁾. ووجه الجمع أيضًا «أنّ المصادر قد تجمع إذا اختلفت أجناسها؛ لأنّ لكل واحد مفازة غير مفازة الآخر»⁽²⁾.

وحجة الإفراد أن مفازة بمعنى فوز، والفوز يصدق على الكثرة والقلّة، والمصدر كما هو معلوم يصلح للقليل والكثير، فهو أصل المشتقات.

والقراءتان بمعنى واحد؛ لأنّ من قرأ بالمصدر، فإنه يريد الجمع فعلى ذلك، فإن القراءتين يُراد بهما الجمع.

قال تعالى: ﴿ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْنَلُوا يَوْسُفَ وَالْقَوْهَ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ يَلْنَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِن كُنْتُمْ فَاعِلِينَ ﴾ [يوسف: 10]. وقال: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [يوسف: 15].

قرأ أبو جعفر ونافع (المدنيان): (غيابات) على الجمع والباقون على التوحيد⁽³⁾.

والجب: الركية التي لم تُطو⁽⁴⁾.

وغيابة كل شيء: قعره. «والغيابة: منهبط من الأرض»⁽⁵⁾.

(1)- القيسي، الكشف (342/2).

(2)- ينظر: أبو زرعة، حجة القراءات، ص 624.

(3)- ينظر: تحبير التيسير، ص 140. مصحف القراءات، ص 237.

(4)- الفارسي، الحجة (284/3).

(5)- الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص 466.

والحُبُّ قد يكون له غيابات متعددة، كما له غيابة واحدة، فاحتمال أن يكون الحب الذي قصده إخوة يوسف له غيابات كثيرة، فألقوه في غيابة من غياباته. وقال أبو علي الفارسي: «قال أبو عبيدة: كلّ شيء غيّب عنك فهو غيابة. قال منخّل بن سبيع [وفي أخرى سميع]: [من الطويل]

فإن أنا يوماً غيّبتني غيابتي فسيروا بسيري في العشيرة والأهل
وقال ابن أحرر: [من الطويل]

ألا فالثا شهرين أو نصف ثالث إلى ذاكما ما غيّبتني غاييا
جمع (غيابة)⁽¹⁾. وما دام أنّ كل شيء يغيب فيه المرء يسمى غيابة، فقد يغيب في أماكن كثيرة من الحب؛ فرّبما كان الحب واسعاً عظيماً خاصة وأنّه بقي في مكان فيه لم يغرقه الماء.

وأخيراً، إنّ الشيء الواحد قد يجمع في اللغة، قال جرير:

قال العواذل ما لجهلك بعدما شاب المفارق واكتسين قتيراً
فهو مفرق واحد وقال شابت المفارق.
وحجّة من وحد: أنّه أراد الموضع الذي غيّبه من الحب؛ لأنّه جسم واحد شغل مكاناً واحداً.

التقارض بين المفرد وجمع التكسير:

قال تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: 184].

قرأ حفص والجماعة (مسكين) بصيغة الإفراد، وقرأه أبو جعفر ونافع بصيغة الجمع (مساكين) مجروراً بالفتحة⁽²⁾.

(1) - الفارسي، الحجة (283/3).

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 95. الكنز (422/2). مصحف القراءات، ص 28. إيضاح الرموز، ص 175.

بين الله سبحانه وتعالى أنّ الذي يعجز عن الصوم لكبره، أو لمرض لا يرجى برؤه أن يطعم مسكيناً عن كل يوم أفطره. فاحتج من قرأ بالإفراد بأنه بيان لحكم شرعي، واحتج من جمع بأنّه جعل الفدية عن أيام متتابعة لجواز فعل ذلك.

كما أنّ في القراءة بالإفراد بيان لحكم الجمع، وليس في الجمع بيان لحكم التوحيد. فقولته تعالى: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ يُستدل منه على أنّ الفدية عن كل يوم طعام مسكين، وهكذا فإنّ الفدية عن ثلاثة أيام: إطعام ثلاثة مساكين مثلاً، وأما القراءة بالجمع فلا نستطيع أن نستدل منها على الفدية عن إفطار يوم واحد⁽¹⁾، وقد اختار ابن عطية قراءة الأفراد قال: «وهي حسنة؛ لأنّها بيّنت الحكم في اليوم، وجمع المساكين لا يدرى كم منهم في اليوم إلا من غير الآية»⁽²⁾.

وقد رد أبو جعفر النحاس بأنّ حكم الواحد في الإطعام يُفهم من الدلالة، وحكم الجمع يفهم من اللفظ، قال: «وهذا مردود من كلام أبي عبيد⁽³⁾؛ لأن هذا (أن لكل يوم مسكيناً) إنّما يعرف بالدلالة، فقد عُلِم أنّ معنى - وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين - أنّ لكلّ يوم مسكيناً فالاختيار هذه القراءة ليرد جمعاً على جمع»⁽⁴⁾.

وقراءة المفرد هي قراءة الجمهور ودلت على الأفراد باللفظ، وعلى الجمع بالعموم، وهي اختيار جمع من الأئمة، وأما قراءة المدنيين، وابن عامر بالجمع لفظاً، فقد فهم منها حكم المفرد، وهناك فرق بين الملفوظ والمفهوم، ونحن لا نفاضل بين القراءتين، إنّما هو اختلاف تنوع والقراءة سنة متبعة، لا دخل لرأي فيها، فنقول حجة الأفراد أقوى من حجة الجمع، ولا نقول قراءة الأفراد أقوى من قراءة الجمع، والله أعلم.

(1) - ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، ص 124.

(2) - ابن عطية: المحرر الوجيز (252/1).

(3) - يظهر من كلام النحاس أن أبا عبيد القاسم بن سلام كان قد رجّح قراءة الأفراد.

(4) - النحاس، إعراب القرآن (286/1).

قال تعالى: ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّنَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾ [النساء: 163].

قال تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّنَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾ [الإسراء: 55].

قرأ خلف من الثلاثة (زُبورًا) بضم الزاي حيث وقع في التنزيل، وهي قراءة حمزة من السبعة وقرأ الباقون (زُبورًا)⁽¹⁾.

الزبر الكتب والصحف، والزبر أحكام العمل في البئر خاصة، إذا كانت مطوية، والزبر إحكام الكتاب. قال لبيد بن أبي ربيعة العامري، في المعلقة، [الكامل]:

وجلا السيول عن الطلول كأنها زبر تُجِدُّ مُتَوْنَهَا أَقْلَامُهَا

قال أبو زرعة: «زُبورًا برفع الزاي، أي كُتِبًا وَصُحُفًا، جمع (زَبْر)، وزُبور ك (بيت وبيوت)»⁽²⁾، ومن فتح الزاي أراد كتابًا، ومن ضم أراد كُتِبًا. «والمراد ب(زَبْر) المزبور، كقولك هو نسج اليمين أي منسوج، و(زبر) مصدر وإنما جاز جمعه لوقوعه موقع الاسم»⁽³⁾.

و(زُبورًا) جمع (زَبورًا) على تقدير حذف الزائد وهو الواو (زُبُرًا) «كَمَا قَالُوا طَرِيقٌ وَطُرُوقٌ، وَظَرِيفٌ وَظُرُوفٌ، كَأَنَّهُ جَمْعُ (ظُرْفٌ)، مِمَّا يُجْمَعُ بِحَذْفِ الزِّيَادَةِ. وَيُقَوَّى هَذَا التَّوْجِيهَ أَنَّ التَّكْسِيرَ مِثْلُ التَّصْغِيرِ، (وَهُم فِعُولٌ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٌ) كَمَا سُمِّيَ الْمَكْتُوبُ كِتَابًا»⁽¹⁾.

(1) - ينظر: تحبير التيسير، ص 112. الكنز (2/456). مصحف القراءات، ص 104. إيضاح الرموز، ص 206.

(2) - أبو زرعة، حجة القراءات، ص 219.

(3) - القيسي، الكشف (1/441).

(1) - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط (3/397).

قال تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾ [الزمر: 36].

قرأ أبو جعفر وخلف بالجمع (عباده)، وبها قرأ حمزة والكسائي من السبعة⁽¹⁾.

من قرأ بالجمع فلأنه أراد بذلك: كفاية الله لجميع أنبيائه؛ لأن كل أمة قد كادت نبياها كما كيد النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فدخل في جملتهم.

ويعضد هذا قول الله تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: 105]. ونوح أول الرسل، فكان من كذب رسوله كمن كذب كلَّ الرُّسل.

وقد كفى الله جميع أنبياءه، فقد كفى الله نوحًا الغرق، وإبراهيم النار، وموسى فرعون، ويونس الحوت، وعيسى اليهود، والمعنى: أليس الله بكاف الأنبياء من قبل ونبينا محمدا - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فلذلك رجع الخطاب عليه «والمختار إرادة جميع عباده المؤمنين، ويدخل فيهم الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام بالأولوية»⁽²⁾.

ووجه قراءة الإفراد (عبده) هو إرادة نبينا محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، لأنَّ قريشًا قد توعدته.

والقراءتان متكاملتان لا تعارض بينهما.

قال تعالى: ﴿ نَبَارِكُ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا ﴾ [الفرقان: 61].

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 197. الكنز (2/630). مصحف القراءات، ص 462. إيضاح الرموز، ص 375.

(2)- ابن عجيبة، الدرر النائرة في القراءات المتواترة، ص 342.

قرأ خلف من الثلاثة (سُرْجًا) بالجمع، وهي قراءة حمزة والكسائي⁽¹⁾.

وجه الإفراد إرادة الشمس، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجًا﴾ [نوح: 16].

ومن جمع جاز أن يريد: «المصابيح من النجوم وهي المضيئة العظام الدراري، وجاز أن يريد الكبار من الشمس والقمر»⁽²⁾، ونحن لا نوافق أبا زرعة في ذكر القمر، لأنه منير غير ملتهب، والسراج يطلق على كل مضيء فيقصد به النجوم السيارة والثابتة التي تضيء في الليل، وقد فضل بعضهم قراءة الإفراد تمييزًا للمقابلة (أي: سراجًا وقمرًا منيرًا) وتأنسًا بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجًا﴾ [نوح: 16].

ما قرئ بالإفراد:

التقارض بين الجمع المؤنث والمفرد:

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ

وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: 74].

قرأ خلف (ذريتنا) على الإفراد وقرأ يعقوب وأبو جعفر (ذرياتنا) بالجمع⁽¹⁾.

وقد اختلفوا في الذرية في هذا الموضع وغيره من القرآن الكريم.

والخلاف في (ذرية) أو (ذريات) مرتبط ارتباطاً كبيراً بالمعنى، فالذي قرأ بالإفراد قال إنَّ (الذرية) بالجمع ولا داعي لجمعها، والذي جمعها قال: إنَّها لا تخرج عن كونها للمفرد أو

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 174. الكنز (582/2). مصحف القراءات، ص 365. إيضاح الرموز، ص 332.

(2)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 512.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 174. الكنز (583/2). مصحف القراءات، ص 366. إيضاح الرموز، ص 333.

للجمع، فإن كانت مفردة فهذا جمعها، وإن كانت جمعا فمن الجمع ما يجمع كما قيل: الطرقات، وصواحبات يوسف، والجزرات والكلابات⁽¹⁾، والذرية تكون للمفرد والجمع والسياق هو الذي يحدد المعنى، في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ﴾ [آل عمران: 38]. فهذا كقوله: ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ [مریم: 05]، فزكرياء سأل ربه أن يهبه ولدا؛ لأن أمراة كانت عاقرا، فوهبه الله يحيى - عليه السلام -.

أما جواز أن تأتي الذرية للجمع فيعضد قوله تعالى: ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ حَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ [النساء: 09]، وفي قوله تعالى: ﴿ مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ ﴾ [مریم: 58]، ولا شيء أكثر من ذرية آدم فالمعنى واحد.

وفرق بعضهم بين الذريات والذرية، فقالوا، الذرية: الأبناء في الحجور الذين لم يتناسلوا بعد، والذريات: الأعمام المتناسلة، والأعمام المتناسلة تكون كثيرة العدد. وخالفهم أبو زرعة قال: «الدلالة في ذلك قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ ﴾ [مریم: 58]، فلا شيء أكثر من ذرية آدم، والذين لم يرهم آدم من ذريته أكثر من الذين رأهم»⁽¹⁾.

وخلاصة القول أن المفرد يُراد به الجنس تخفيفا، والجمع هو التنصيص على الأفراد والأنواع والأعمام المتناسلة وإن نزلت.

(1) - ينظر: الفارسي، الحجة (80/4).

(1) - أبو زرعة، حجة القراءات، ص 302.

قال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أَنْثَى وَلَا نَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِيَ قَالُوا أءَازَنَّاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ﴾ [فصلت: 47].

قرأ يعقوب وخلف (من ثمرة) بالإفراد⁽¹⁾.

سبق وأن ذكرنا أن المفرد يُراد به الجنس والجنس يدل على الكثرة واستغنى به عن الجمع، ويقوي الإفراد أيضاً قوله تعالى (من أكمامها) قال أبو عمرو: «ولو كانت من ثمرات لكانت من أكمامهن»⁽²⁾.

وأما قراءة الجمع (المؤنث السالم) لإرادة النص على الأنواع المختلفة من الثمار وأنه ليس يُراد به ثمرة دون ثمرة، والمعنيان متقاربان.

التقارض بين المفرد وجمع التكسير:

قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: 164].

قرأ خلف (الريح) بالإفراد وهي قراءة حمزة والكسائي⁽¹⁾.

(1)- ينظر: تخبير التيسير، ص 201. مصحف القراءات، ص 482. إيضاح الرموز، ص 382.

(2)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 638.

(1)- ينظر: تخبير التيسير، ص 93. الكنز (2/418). مصحف القراءات، ص 25. إيضاح الرموز، ص 173.

قرأ خلف بالإفراد في جميع القرآن سوى سورة الفرقان في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ [الفرقان: 48]، وفي سورة الروم ﴿ وَمَنْ آيَنْتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ ﴾ [الروم: 46].

قراءة الإفراد يقصد بها الجنس وهو كقراءة الجمع، كما قالوا «أهلك الناس الدينار والدرهم، وعلى هذا ينبغي أن يحمل التوحيد للريح؛ لأن كل واحدة منها مثل الأخرى في وضع الاعتبار والاستدلال بها»⁽¹⁾. فقراءة خلف مفرد يُراد به الجنس والكثرة، فهو مثل الجمع، يقال: أهلك الناس الدينار والدرهم، أي الدينير والدرهم، بالإضافة إلى وصف المفرد بالجمع في قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ ﴾ [الحجر: 22]. ووجه الجمع هو المناسبة بين (الرياح) و(لواقح)، فلواقح جمع لاقح. وقال الكسائي: «والعرب تقول: (جاءت الريح من كل مكان) فلو كانت ريحًا واحدة جاءت من مكان واحد، فقولهم (من كل مكان) وقد وحدوها تدل على أن التوحيد معنى الجمع»⁽²⁾.

فالرياح بالجمع للرحمة؛ لأنها تأتي من كل جانب، وتنفع الناس، والريح تأتي من جانب واحد، وغالبًا ما تكون للعذاب لأنها أرسلت لشيء واحد وهو العذاب، وهذا المعنى يُستفاد من قراءة الجمهور.

أما قراءة خلف فلا يستفاد منها هذا المعنى، فقد ذكر الريح بالإفراد ويُراد به (رياح الرحمة والبشرى) فقد قرأ (وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ) [الحجر: 22]، (وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ) [النمل: 63].

(1)- أبو علي الفارسي، الحجة (90/2).

(2)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 118.

قرأ بالإفراد ﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ [الروم: 48]. وقرأ ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ [فاطر: 09]. وقرأ ﴿ فَاحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ ﴾ [الجاثية: 05].

جاءت قراءة خلف كلها بالإفراد (الريح) وهذه الآيات للرحمة والبشرى والسقيا.

ومما سبق تبين ما يلي: أنّ الذين قالوا بأن (الرياح) تكون للرحمة و(الريح) تكون للعذاب، استنتجوا ذلك من قراءة الجمهور.

والأمر الآخر، تبين لنا أنّ هذا استقراء ناقص لم يشمل كل القراءات القرآنية المتواترة. ولكي نوافق قولهم ينبغي أن تحمل قراءة الإفراد على معنى الجمع.

قال تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ ﴾ [التوبة: 17].

قرأ يعقوب الحضرمي من الثلاثة (مسجد) بالتوحيد، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير، والباقون بالجمع (مساجد)⁽¹⁾.

واحتج من قرأ (مساجد) بالجمع بأن المشرك لا يعمر المسجد الحرام ولا مساجد الله عموماً؛ لا بناء ولا تجهيزاً ولا عمارة ولا صلاة، ولا يحق له ذلك أصلاً؛ لأنه نجس قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا لِلَّهِ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ [التوبة: 18].

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 130. الكنز (496/2). مصحف القراءات، ص 189. إيضاح الرموز، ص 215.

ورد ذلك من قرأ بالإفراد «فقال إنما أنزل في تحريم عمارة المسجد الحرام ثم عمم بعد ذلك في الآية الأخرى»⁽¹⁾، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [التوبة: 19]. وهو بهذا لا يحتمل إلا الإفراد.

وأجاب من اختار الجمع بما يلي:

إن الله حرم عمارة المساجد جميعاً على الكفار ثم خصص المسجد الحرام بالحديث لتناسبه مع سقاية الحاج.

إنّ الجمع يحتمل الإفراد باعتبار كل مكان من المسجد الحرام مسجداً، أو لأنه قبلة المساجد كلها فكان عامراً لجميع المساجد⁽²⁾.

إنّ الجمع أشمل للحكم؛ لأنّ الخاص يدخل في العام فيدخل فيه المسجد الحرام⁽¹⁾ وغيره، ولكن العام لا يدخل في الخاص، فلا يمكن التعميم، قال ابن خالويه: «والحجة لمن جمع أنّ أراد: جميع المساجد، ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ وهذا لا خُلفَ فيه، واحتجوا أنّ الخاص يدخل في العام، والعام لا يدخل في الخاص»⁽²⁾.

(1) - ابن عطية: المحرر الوجيز (15/3).

(2) - ينظر: المصدر السابق (15/3).

(1) - ظاهر القرآن أنّ مكة كلّها مسجد حرام، قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَيْنَا حَوْلَهُ لِئُبْرِيَهُ مِنَّا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: 01]، فالنبيّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حين أُسْرِيَ به كان نائماً في بيت أم هانئ بنت أبي طالب، كما صحّ في الأحاديث الكثيرة، فهناك من العلماء من يقول بأنّ مكة كلّها مسجد حرام.

(2) - ابن خالويه، الحجة، ص 88.

وردّ من أفرد على ذلك بأنّ الأفراد من باب الجنس فيدخل تحت قوله (مسجد) جميع المساجد (المسجد الحرام وغيره) فهو مفرد أريد به العموم.

واحتج من قرأ بالجمع بأنّه من باب ردّ ما اختلف فيه إلى ما اتفق عليه، فردّوا موضع ﴿يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ المختلف فيه إلى موضع ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ المتفق عليه بالجمع فقط⁽¹⁾.

والقراءتان بمعنى واحد فقد لاحظنا أنّ الله عزّ وجلّ سمي مكة المسجد الحرام في بداية سورة الإسراء.

قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَقَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا﴾ [المجادلة: 11].

قرأ عاصم وحده بالجمع (المجالس). وقرأ الباقون (المجلس) إذا هي قراءة الثلاثة وبقية السبعة⁽¹⁾.

لأنّ التفسير أتى أنّه يراد به مجلس رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فُوْحِدَ للمعنى، فيكون الخطاب موجّهاً للصحابة.

وقراءة عاصم أريد بها مجالس العلم والذكر، فيكون الخطاب عامة لكافة المؤمنين في جميع الأزمان.

والمجلس اسم للمكان المعدّ للجلوس فهو واحد وإن تعددت الأجسام، ويراد به الجنس، فالقراءتان بمعنى واحد، ومثله ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: 02]، والعرب

(1)- ينظر: أبو زرعة، حجة القراءات، ص 316.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 215. الكنز (677/2). مصحف القراءات، ص 543. إيضاح الرموز، ص 417.

تقول: كثر الدينار والدرهم، ويرادُ به كثرت الدراهم والدنانير، وفيه دعوة لجميع المؤمنين للمسارعة إلى مجالس العلم والذكر.

قال تعالى: ﴿ ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ۚ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ۚ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْ رُّسُلِهِ ۚ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۗ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ۝ ﴾ [البقرة: 285].

وقال تعالى: ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُّوحِنَا وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ ۚ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِنِينَ ۝ ﴾ [التحریم: 12].

قرأ خلف من الثلاثة وحمزة والكسائي (كتابه) بالإفراد⁽¹⁾.

من قرأ بالإفراد أراد: (القرآن)؛ لأن أهل الأديان المتقدمة قد اعترف بعضهم لبعض بكتبهم، وآمنوا بها إلا القرآن فإنهم أنكروه فلذلك أفرد. وجمع الرّسل لأنهم لم يجمعوا على الإيمان بهم⁽²⁾.

وقال أبو علي الفارسي: «معناه أن هذا الإفراد ليس كإفراد المصادر وإن أريد بها الكثير»⁽³⁾.

فالإفراد أريد به المصدر الذي يجمع كل مكتوب كان نزوله من عند الله - سبحانه وتعالى - فعلى قراءة الإفراد يكون المعنى: إن المؤمنين كل من آمن بالله وملائكته والقرآن

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 101. الكنز (433/2). مصحف القراءات، ص 49. إيضاح

الرموز، ص 185.

(2)- ابن خالويه، الحجة، ص 105.

(3)- أبو علي الفارسي، الحجة (142/2).

الذي أنزله - سبحانه - على نبيه المصطفى محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فعلى ذلك فالمقصد (الكتاب) هو القرآن والذي لا وجه لجمعه⁽¹⁾.

أما حجة من جمع، فلأنه شاكل بين اللفظين، وحقق المعنى، لأن الله تعالى قد أنزل كتباً وأرسل رسلاً⁽²⁾.

فعلى ذلك تكون القراءتان سواء في المعنى. وقد علل ابن جني قراءة الإفراد واحتج لها، وذكر أن اللفظ واحد والمعنى معنى الجنس، واحتج بقوله تعالى: ﴿ هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ ﴾ [الجاثية: 29] أي: كتبنا. وبقوله تعالى: ﴿ أَقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ [الإسراء: 14]. فإذا كان لكل إنسان كتاب، فهي جماعة، ووقوع الواحد موقع الجماعة واقع في كلام العرب فاش في اللغة⁽¹⁾.

قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ [المؤمنون: 09].

قرأ خلف (صلاتهم) دون واو بعد اللام على الإفراد، وبما قرأ حمزة والكسائي⁽²⁾، وقد أجمع القراء على الإفراد في قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ [الأنعام: 92].

فرد خلف ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه في سورة الأنعام⁽³⁾. والصلاة هي مصدر، والإفراد هو اسم جنس فهو في معنى الجمع.

(1)- ينظر: القيسي، الكشف (369/1).

(2)- ابن خالويه، الحجة، ص 105.

(1)- ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها، ت: علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شليبي، القاهرة، مصر، 1386هـ، مج 1، ص 202.

(2)- ينظر: تحبير التيسير، ص 169. الكنز (573/2). مصحف القراءات، ص 342. إيضاح الرموز، ص 321.

(3)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 182.

والحجة لمن جمع: أنه أراد الخمس المفروضات، والنوافل المؤكدات⁽¹⁾.

والذي أقوله: أن القراءتين من القراءات السبع، سواء أكانت قراءة الجمع أم قراءة التوحيد، فهما مستقيمتان ولا غبار عليهما، لأن اللغة العربية فيها متسع فبواسطة التوحيد يقصد الجمع، وبالعكس فبلفظ الجمع قد يقصد التوحيد لغايات تُسوغه.

التقارض بين ضمير الأفراد وضمير الجمع:

قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُئُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [الإسراء: 07].

قرأ خلف من الثلاثة وابن عامر وحمزة وعاصم برواية أبي بكر (ليسوء) بالياء وفتح الهمزة على التوحيد، وقرأ الكسائي (لنساء) والباقون (ليسوء) بوزن (ليسوءوا)⁽¹⁾.

فوجه قراءة الكسائي (لنساء) أسند الفعل إلى المعظم، أي الله عزّ وجلّ أخبر به عن نفسه.

وأما قراءة خلف ومن معه، أنّ الفعل يجوز أن يكون مسنداً إلى الله تعالى، والمعنى: ليسوء الله وجوهكم، ويجوز أن يكون ليسوء العذاب وجوهكم، أو إلى الوعد لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ﴾ [الإسراء: 07]، والتقدير ليسوء الوعد وجوهكم.

ووجه قراءة نافع وحفص ومن معهم: «أنه جعله فعلاً للعباد في قوله ﴿عِبَادًا لَنَا﴾ ليسوءوا وجوهكم، ودليله قوله ﴿وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ﴾ و﴿وَلِيَسْتَبْرُوا﴾ والتقدير: فإذا

(1) - ابن خالويه، الحجة، ص 255.

(1) - ينظر: تحبير التيسير، ص 150. الكنز (537/2). مصحف القراءات، ص 282. إيضاح الرموز، ص 285.

جاء وعد الآخرة بعثناهم ليسوءوا وجوهكم، ويقوي الجمع ﴿وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ﴾ وقوله ﴿وَلِيَتَّبِعُوا مَا عَلَّمُوا تَبْيِيراً﴾ فالفعل مسند إلى الجمع وهو العباد»⁽¹⁾.

التقارض بين التثنية والجمع:

التثنية من خصائص العربية التي امتازت بها عن غيرها من اللغات، وقد قالوا لولا نزول القرآن بالتثنية لزال من العربية، مثل ما زالت التثنية من العامية العربية، قال فوزي الشايب: «لا وجود لضمائر التثنية إلا في اللغة العربية من بين اللغات السامية كلها... فالعرب كانوا يستحبون التثنية أكثر من سائر الساميين ويستعملونها استعمالاً أوسع منهم»⁽¹⁾، والتثنية ضم الشيء إلى مثله والتعبير عنها باسم واحد؛ للإيجاز والاختصار، وأصلها العطف فإذا قيل: قام الزيدان، فالأصل قام زيد وزيد، فالتثنية تشترك مع الجمع في أنها ضم شيء إلى شيء، فهي ضم شيء إلى مثله، والجمع ضم شيء إلى أكثر منه «فالتثنية والجمع شريكان من جهة الجمع والضم، وإنما يفترقان في المقدار والكمية»⁽²⁾، فالمثنى والجمع يشتركان في المعنى والغرض، ويختلفان في الكمية فقط، لذلك قالوا: أقل الجمع اثنان، فقد يعبر عن الجمع بالمثنى، وقد تأتي العرب بلفظ الجمع وهي تريد التثنية. قال تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: 78]، فهما اثنان وقال (لحكمهم).

(1) - القيسي، الكشف (43/2).

(1) - فوزي حسن الشايب، ضمائر الغيبة أصولها وتطورها، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الثانية، الرسالة السادسة والأربعون 1987م.

(2) - ابن يعيش، شرح المفصل (2/5).

قال تعالى: ﴿فَإِنْ عَثَرَ عَلَيْهِ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَاعْرَازِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنْ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَيْنِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَدَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَدَاتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: 107].

قرأ خلف (الأوليين) بالجمع، وبها قرأ حمزة وعاصم برواية أبي بكر⁽¹⁾.

قال الزجاج: «وهذا موضع من أصعب ما في القرآن من الإعراب»⁽²⁾.

وحجة من قرأ (الأوليان): «أنه جعل تثنية أولى، أي: أولى بالشهادة على وصية الميت، وقيل: معناه أولى بالميت من غيره»⁽¹⁾.

وحجة من قرأ (الأولين): «أنه جعل جمع أول، والتقدير: من الأولين الذين استحق عليهم الإيضاء أو الإثم، وإنما قيل لهم الأولين لتقدم ذكرهم في أول القصة وهو قوله ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةً بَيْنَكُمْ﴾ وهذه الآية في قراءتها وإعرابها وتفسيرها ومعانيها وأحكامها من أصعب آية في القرآن وأشكلها ويحتمل أن يبسط ما فيها من العلوم في ثلاثين ورقة أو أكثر»⁽²⁾.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 115. الكنز (461/2). مصحف القراءات، ص 125. إيضاح الرموز، ص 213.

(2)- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (132/2).

(1)- الكشف (458/1).

(2)- المصدر نفسه (549/1).

2- التذكير والتأنيث:

اهتم علماء اللغة بظاهرة التذكير والتأنيث وفرقوا بينهما بعلامات، وجعلوا التذكير هو الأصل والتأنيث فرعاً، قال سيبويه: «واعلم أن المذكر أحفّ عليهم من المؤنث؛ لأنّ المذكر أول، وهو أشدّ تمكناً، وإمّا يخرج التأنيث من التذكير. ألا ترى أنّ (الشيء) يقع على كلّ ما أخبر عنه من قبل أن يُعلم أذكر هو أو أنثى، والشيء ذكرٌ»⁽¹⁾، والمذكر عندهم لا يحتاج إلى علامة؛ قال ابن يعيش: «ولمّا كان المذكر أصلاً، والمؤنث فرعاً عليه لم يحتج المذكر إلى علامة؛ لأنّه يفهم عند الإطلاق، إذ كان الأصل، ولما كان التأنيث ثانيّاً، لم يكن بدّ من علامة تدلّ عليه، والدليل على أنّ المذكر أصلٌ أمران: أحدهما بجيئهم باسم مذكر يعمّ المذكر والمؤنث، وهو شيءٌ. الثاني: أنّ المؤنث يفتقر إلى علامة، ولو كان أصلاً لم يفتقر إلى علامة، كالنكرة لمّا كانت أصلاً، لم تفتقر إلى علامة. والمعرفة لمّا كانت فرعاً، افتقرت إلى العلامة»⁽²⁾.

والعربي يفرق بين المذكر والمؤنث بإحدى علامات ثلاث: التاء والألف والياء، قال الزمخشري: «المذكر ما خلا عن العلامات الثلاث التاء والألف والياء، في نحو: غرفة وأرض وحبل وحمراء وهدي. والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن والتأنيث على ضربين حقيقي كتأنيث المرأة والناقة، ونحوهما مما بإزائه ذكر في الحيوان، وغير حقيقي كتأنيث الظلمة والنعل، ونحوهما مما يتعلق بالوضع والاصطلاح. والحقيقي أقوى، ولذلك امتنع في حال السعة جاء هند، وجاز طلع الشمس»⁽³⁾. فتاء التأنيث ظاهرة أو مقدرة، فتلحق ساكنة إذا لحقت الفعل لتدل على تأنيثه كجاءت هند، وتلحق الاسم لتدل على تأنيث مدلوله، فتكون متحركة ظاهرة كفاطمة، ومقدرة كزينب.

(1)- سيبويه، الكتاب (47/1).

(2)- ابن يعيش، شرح المفصل (88/5).

(3)- الزمخشري، أبو القاسم محمود، المفصل في علم العربية، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2005، ص 172.

ألف التأنيث المقصورة، مثل: ليلي.

ألف التأنيث الممدودة، مثل: حمراء.

ولا خلاف بين العرب في تذكير الأسماء إذا كان المذكر حقيقيا، كأسماء الأعلام العقلاء، كما انه لا خلاف بينهم في التأنيث إذا كان المؤنث حقيقيا كأسماء الأعلام الإناث العاقلات، ولكن يقع الخلاف بينهم إذا كان المؤنث مجازيًا غير حقيقي كالطريق، والسوق، وما يشبههما، فبعضهم يقصد إلى التأنيث، وبعضهم يعهد إلى التذكير⁽¹⁾.

وقسم العلماء المذكر والمؤنث إلى حقيقي ومجازي.

فالمؤنث والمذكر الحقيقي محسوسان، وذلك ما كان منه فرج خلاف فرج الأنثى مثل: الرجل والمرأة، وما كان من الحيوان مثل: ناقة وجمل. والمجازي ما ليس له فرج من الحيوان أو غيره. فقد تكون ظاهرة مثل: دجاجة أو مقدره مثل: عين، ودار. والتأنيث الحقيقي أقوى من المجازي، والتذكير والتأنيث يرجعان إلى المعنى، فقد يذكر المؤنث ويؤنث المذكر حملاً على المعنى، مثل قول أبي عمرو بن العلاء، قال سمعت رجلاً يقول: فلان لغوب أخته كتابي فاحتقرها، حملاً على صحيفة، وكذلك نقول ثلاثة أنفس، ألحقنا التاء بالثلاثة مع أن النفس مؤنثة حملاً على أشخاص، قال الفرّاء: «الطريق يؤنثه أهل الحجاز، ويذكره أهل نجد، وقال: والسوق: أنثى وربما ذُكرت، والتأنيث أغلب عند الفصحاء؛ لأنهم يصغرونها: سُوَيْقَة»⁽²⁾.

وقد وردت قراءات بالتذكير عند بعض القراء مقابل التأنيث عند غيرهم، وبالتالي عند بعضهم مقابل التذكير عند غيرهم.

التذكير مقابل التأنيث:

(1)- ينظر: الطيب، عبد الجواد، لغة هذيل، ط1، مكتبة الآداب للطباعة والنشر، 1998، ص 167.

(2)- الفرّاء، المذكر والمؤنث، ت: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، 1975، ص 87.

قال تعالى: ﴿ وَلَيْنَ أَصْبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لِيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: 73].

قرأ (أبو جعفر، ويعقوب وحلف) (لم يكن) بالياء، وبها قرأ القراء السبعة سوى ابن كثير وعاصم برواية حفص⁽¹⁾.

ذكرت آنفاً أن الاضطراب لا يقع في ما كان مذكراً حقيقياً أو مؤنثاً حقيقياً، وإنما يقع في المذكر والمؤنث المجازيين، والمودة مؤنثة تأنيثاً مجازياً، فمن قرأ (لم يكن) بالياء «فإنه حمله على المعنى إذ المودة والود بمعنى»⁽²⁾؛ ولأنّ تأنيث المودة غير حقيقي، وهي تشبه (فلان لغوب أخته كتاب فاحتقرها) حمل الكتاب على الصحيفة.

وهناك علة أخرى وهي «وقوع الفصل بين الفعل والفاعل، وإذا وقع الفصل بينهما حسن ترك علامة التأنيث»⁽³⁾، فقد فصل بين الفعل (يكن) والاسم (مودة) بفواصل هو قوله (بينكم مودة)، فصار الفاصل كالعوض من التأنيث وهذا التفريق يقوم مقام التأنيث.

وأما قراءة التأنيث، فلأن الفعل مسند إلى مؤنث، ألحق بالفعل علامة التأنيث، إعلماً بأن الفاعل مؤنث.

ويرى مكّي بن أبي طالب القيسي أن الاختيار بالياء؛ لأنّ الجماعة عليه، وهي قراءة الجماعة سوى قراءة بن كثير وقراءة عاصم برواية حفص. ولأن القرآن جاء بالتذكير.

وقد أورد مكّي أثريْن عضد بهما قراءة التذكير:

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 111. الكنز (2/453). مصحف القراءات، ص 89. إيضاح

الرموز، ص 203.

(2)- ينظر: ابن خالويه، الحجة، ص 50.

(3)- ابن مريم، الموضح (1/231).

الأول: أن ابن مسعود وابن عباس قالوا: إذا اختلفتم في الياء والتاء فاجعلوها ياء.

والآخر: ذكر أبو عبيد عن ابن مسعود انه قال: ذكروا القرآن، وإذا اختلفتم في الياء والتاء فاجعلوها ياء، فإنه أكثر ما جاء في القرآن⁽¹⁾.

وقد وردت في القرآن الكريم آيات أجمع القراء عليها أتت على تذكير الفعل مع ملاحظته للمؤنث، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف: 30]، و﴿ كَانَ طَافِيَةً ﴾ [الأعراف: 87]، فإذا جاء التذكير بغير حائل فهو مع الحائل أجود وأحسن وأقوى، وفي ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ لا يمكن أن تحمل على المعنى.

قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ﴾ [الأحزاب: 31].

قرأ خلف من الثلاثة (ويعمل) بالياء على التذكير، وهي قراءة حمزة والكسائي⁽²⁾، الخطاب موجه لنساء النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

فمن قرأ (يعمل) حمله على لفظ (من)؛ لأنه لفظ مذكر، وهذا الفعل معطوف على يقنت، فأريد المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه، ويقنت حمل على لفظ (من) لأنه مذكر.

ووجه قراءة (تعلم)، ان (تعلم) محمول على معنى (من) دون لفظها؛ لأن من يراد به المؤنث وهو خطاب لنساء النبي على التأنيث.

خلاصة المسألة:

(1) - مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف (1/292).

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 187. الكنز (2/609). مصحف القراءات، ص 422. إيضاح الرموز، ص 356.

(من) لفظ مذكر معناها يراد به في هذه الآية المؤنث، فمن قرأ (يعمل) حمله على لفظ (من) ومن قرأ (تعمل) حمله على معنى (من)، وقد ذهب البقاعي في تعليل القراءتين إلى أمر لطيف فقال: «(وتعمل) قرأها حمزة والكسائي بالتحتانية رداً على لفظ (من) حثاً لمن على منازل الرجال، وقراءة الجماعة بالفوقانية على معناها على الأصل مشيرة إلى الرفق بمن في عمل الجوارح والرضى بالمستطاع»⁽¹⁾.

قال تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران: 39].

قرأ خلف وحمزة والكسائي (فناداه الملائكة) بالألف على التذكير⁽²⁾.

ادعى الكفار أن الملائكة الكرام إناثاً قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكَبُّ شَهَدَتُهُمْ وَيَسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: 19].

وقال: ﴿أَفَأَصْفَكَ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنثًا﴾ [الإسراء: 40]. فاختار قوم التذكير لكي لا يوافق التأنيث دعوى الكفار في الملائكة بأنهم إناثاً، وقراءة التذكير هي حمل على المعنى، وذلك أن المراد بالملائكة في هذا الموقف هو جبريل، قال الفرّاء: «من ذكّر ذهب إلى معنى التذكير، وكذلك فعل الملائكة وما أشبههم من الجمع يؤنث ويدكّر»⁽³⁾.

وقراءة (فناداه الملائكة) كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: 30]، وهذه الآية اجمع القراء عليها.

(1)- البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ت: عبد الرزاق غالب المهدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م (100/6).

(2)- ينظر: تجبير التيسير، ص 103. الكنز (2/439). مصحف القراءات، ص 55. إيضاح الرموز، ص 189.

(3)- الفرّاء، معاني القرآن (1/210).

قال الزجاج: «وقوله - عز وجل - : (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ) و (فناداه الملائكة). الوجهان جميعاً جائزان؛ لأنّ الجماعة يلحقها اسم التأنيث؛ لأنّ معناها معنى الجماعة، ويجوز أن يعبر عنها بلفظ التذكير، كما يقال (جمع الملائكة). ويجوز أن تقول (نادته الملائكة)، وإنما ناداه جبرائيل وحده؛ لأنّ المعنى: أتاه النداء من هذا الجنس، كما تقول (ركب فلان في السفن)، وإنما ركب سفينة واحدة، تريد بذلك جعل ركوبه في هذا الجنس»⁽¹⁾. وهذا لا يمتنع في العربية، فيكون المنادى جبريل وحده. وقال الفرّاء: «وأما (فناداه) فهو جائز على تذكير الجمع، و(فنادته) على تأنيث الجماعة»⁽²⁾.

والصواب أنهما قراءتان سبعيتان معروفتان، فبأيهما قرأ القارئ فهو مصيب، وذلك أنّ الملائكة إن كان المراد بها جبريل وحده، فإنّ التأنيث في فعلها فصيح في كلام العرب إن تقدمها فعل، وجائز التذكير فيه لمعناها، والعربية تجيز الإخبار عن الواحد بمذهب الجمع. والقراءة على التأنيث لا تُوهم بأنّ الملائكة إناثاً؛ لأنّ التأنيث معنوي غير حقيقي.

قال تعالى: ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الأنعام: 145].

قرأ أبو جعفر (إلا أن تكون) بالثناء، وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وحمة. والباقون بالياء⁽³⁾.

(1)- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (314/1).

(2)- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (373/1).

(3)- ينظر: تحبير التيسير، ص 121. الكنز (475/2). مصحف القراءات، ص 147. إيضاح الرموز، ص 161.

من قرأ (أن تكون ميتة)؛ فلائ الميته مؤنثة، والذي قرأ (أن تكون ميتة) جعل (يكن) للفظ ما، فهو حمل على اللفظ.

قال أبو علي الفارسي في قراءة التاء، هي: «محمول على المعنى كأنه قال: (إلا أن تكون العين أو النفس أو الجثة ميتة، ألا ترى أن المحرم لا يخلو من جواز العبارة عنه بأحد هذه الأشياء، وليس قوله: (إلا أن يكون) كقولك: (جاءني القوم لا يكون زيدا، وليس زيدا)، في أن الضمير الذي يتضمّنه في الاستثناء لا يظهر ولا يدخل الفعل علامة التانيث؛ لأنّ الفعل إنما يكون عاريا من علامة، ومن أن يظهر معه الضمير إذا لم يدخل عليه (أن)، وأما إذا دخله (أن) فعلى حكم سائر الأفعال»⁽¹⁾. فقراءة التاء على المعنى، لأنّ المحرم لا بد أن يكون نفسا أو جثة أو عينا وهذه كلها مؤنثة، وتقدير الكلام: ألا تكون العين أو النفس أو الجثة ميتة، لن المحرم لا يخلو أن يعبر عنه ببعض هذه الأشياء، وقد ذهب ابن النحاس إلى أن التقدير: «أن تكون المأكولة ميتة»⁽²⁾.

وأما من قرأ بالياء فظاهر، فقد حمل الكلام على اللفظ، فالمحرم مذكر.

وبعد فإن القراءتين بمعنى واحد.

قال تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور: 35].

(1)- الفارسي، الحجة (556/2).

(2)- النحاس، إعراب القرآن (103/2).

قرأ خلف (توقد) بالتاء، وبها قرأ حمزة والكسائي وعاصم برواية أبي بكر⁽¹⁾.
من قرأ بالتاء عنى به الزجاجه وجعل الإيقاد لها؛ لأنه جاء في سياق وصفها وقرب
منها، فجعلوا الخبر عنها لقربها منه وبعده من المصباح⁽²⁾.

والعرب قد تسند الأفعال كثيرا إلى مالا فعل له في الحقيقة إذا كان الفعل يقع فيه
فيقولون: (ليل نائم) لأن النوم فيه يكون كما قال عز وجل: ﴿كِرْمَادٍ أَشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي
يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: 18]، فالعصوف للريح، فجعله من صفة اليوم لكونه فيه، وهذا
واضح عند أهل العربية⁽³⁾.

أما المعنى فهو على مصباح الزجاجه، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه،
فالكلام محمول على لفظة الزجاجه.

والحجة لمن قرأه بالياء: أنه جعله فعلا للكوكب وكلاهما فعل لم يسم فاعله، مأخوذان
من الإيقاد⁽⁴⁾. وهو اختيار مكى بن أبي طالب القيسي⁽⁵⁾.

قال تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ الْآثِمِ ﴿٤٤﴾ كَأَلْمُهْلِ يَغْلِي فِي
الْبُطُونِ ﴿٤٥﴾﴾ [الدخان: 43 - 45].

قرأ خلف (تغلي) بالتاء، وبها قرأ السبعة سوى ابن كثير وعاصم برواية حفص⁽⁶⁾.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 172. الكنز (579/2). مصحف القراءات، ص 354. إيضاح
الرموز، ص 327.

(2)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 500.

(3)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 501.

(4)- ابن خالويه، الحجة، ص 262.

(5)- ينظر، القيسي، الكشف (241/2).

(6)- ينظر: تحبير التيسير، ص 205. الكنز (647/2). مصحف القراءات، ص 498. إيضاح
الرموز، ص 389.

(تغلي) بالتاء، ردّ على ال (شجرة) ومثله: ﴿أَمَنَّةٌ نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ﴾ [آل عمران: 154] و(تغشى): التذكير للنعاس والتأنيث للأمنة.

ومن قرأ بالتاء فعلى تأنيث الشجرة، فجعل الفعل للشجرة فهي الفاعلة، لأن الشجرة هي الطعام والطعام هو الشجرة، أي تغلي الشجرة كغلي الحميم، وهو الماء المسخن الذي يتطاير من غليانه⁽¹⁾.

ومن قرأ بالياء، ردّ على (المهل) وال (طعام)⁽²⁾.

وقال مكي بن أبي طالب القيسي: «لا يجوز حمل التذكير على (المهل)؛ لأن (المهل) إنما ذكّر للتشبيه، فليس هو الذي يغلي»⁽³⁾.

والمعنى في القراءتين واحد؛ لأن (الشجرة) هي (الطعام) والطعام هو الشجرة.

قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: 48].

قرأ يعقوب (لا يُقْبَل) بتذكير الفعل، وهي قراءة ابن كثير وأبي جعفر. وقرأ الباقون بتأنيثه (لا يُقْبَل)⁽⁴⁾.

قال الأخفش: «إنما ذكّر الاسم المؤنث؛ لأنّ كل مؤنث فرقت بينه وبين فعله حسن أن تذكر فعله، إلا أنّ ذلك يقبح في الإنس وما أشبههم مما يعقل؛ لأنّ الذي يعقل أشد استحقاقا للفعل. وذلك أن هذا إنّما يؤنث ويذكّر ليفصل بين معينين، والموات ك (الأرض)

(1)- ينظر، أبو علي الفارسي، الحجة (327/4).

(2)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 657.

(3)- ينظر: القيسي، الكشف (366/2).

(4)- ينظر: تبيير التيسير، ص 89. الكنز (407/2). مصحف القراءات، ص 07. إيضاح الرموز، ص 161.

و(الجدار) ليس بينهما معنى كنعو ما بين الرجل والمرأة، فكل ما لا يعقل يشبه بالموات، وما يعقل يشبه بالمرأة والرجل نحو قوله: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: 04]، لما أطاعوا صاروا كمن يعقل... وقد يقال أيضًا في الإنس، زعموا أنهم يقولون: حَضَرَ القَاضِي امْرَأَةً⁽¹⁾.

جوِّز الأَخْفَشُ تذكير وتأنيث الاسم إذا كان الفاعل أو نائبه مؤنثًا، قد فصل بينه وبين فعله، وهذا في المجازي؛ لأنه في حقيقته ليس مذكرًا أو مؤنثًا، إلا أنه جعل ذلك قبيحًا إذا كان الفاعل أو نائبه مؤنثًا حقيقياً مثل الإنس والحيوان.

وإذا قلنا بأنه حمل على المعنى، فقد حمل على معنى التشفع. وأما قراءة يعقوب بالتاء فلتأنيث الشفاعة.

3- أبنية الأسماء والمشتقات:

المصدر: هو الحدث المجرد من الزمان ك (الضرب، والقتل،، والقعود،...) قال ابن جني (ت 392هـ) في تعريف «المصدر: كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول، وهُوَ وَفَعْلُهُ من لفظ وَاحِدٍ»⁽²⁾. فالمصدر يدل على حدث كالفعل، ولكنّ الفرق بينهما أنّ المصدر يدلّ على الزمان التزامًا، ويدل الفعل على الزمان دلالة وضعيّة، والحدث يحتاج إلى زمان يقع فيه، وهو في المصدر مجهول او مبهم.

اختلف البصريون والكوفيون في الأصل، فذهب البصريون إلى أنّ المصدر هو الأصل، وإمامهم في هذا سيبويه الذي رأى أنّ الأفعال مشتقة من الأسماء: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيَتْ لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم يَنْقَطِع. فأما بناء ما مضى فَدَهَبَ وَسَمِعَ وَمَكَثَ وَحَمَدَ. وأما بناء ما لم يقع فَإِنَّهُ قولك آمِرًا:

(1)- الأَخْفَشُ، معاني القرآن، ص 90.

(2)- ابن جني، اللّمع في العربية، ت: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1982، ص 48.

اذْهَبْ واقتُلْ واضْرِبْ، ومخبرًا: يَقْتُلْ، ويذْهَبْ، ويضْرِبْ. وكذلك بناء ما لم يَنْقَطِعْ وهو كائن إذا أخبرت. فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية أخرى...»⁽¹⁾.

وذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر مشتق من الفعل. أما في الدرس اللغوي الحديث فإنّ الدكتور تمام حسان يقول: «وإذا صحَّ لنا أن نوجد رابطة بين الكلمات، فينبغي لنا أن لا نجعل واحدة منها أصلًا للأخرى، وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة، فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أصل الاشتقاق، فالمصدر مشتق منها، والفعل الماضي مشتق منها كذلك»⁽²⁾. واللغة العربية لغة اشتقاقية، ويمكننا أن نقول إنّ الألفاظ العربية كالعرب أنفسهم تتجمع في قبائل وأسر معروفة الأنساب وتحمل هذه الألفاظ دومًا دليل معناها وأصلها وميسم نسبها وذلك في الحروف الثلاثة الأصلية التي تدور مع ما يتولد عنها ويشتق منها من ألفاظ وتختلف مفردات هذه المجموعات أو أسر الألفاظ كثرة وقلة، فهي كالقبائل منها المنحجب والعقيم والمُكثَر والمقلَّب.

ولغة أوزان، فالألفاظ تتجمع في مجموعات ثنائية أو ثلاثية وأكثر أوزان العربية ثلاثية، وتشارك في معنى عام هو المعنى المعجمي وتنفرد كل كلمة في المجموعة وتتميز من قريباتها في النسب بصيغتها الصرفية أو بنيتها اللغوية، والمادة الثلاثية تشارك فيها كل مجموعة المشتقات وهي لا تدل على معنى في نفسها. وإنما هي تحمل المعنى العام (الخام)، والصيغة هي أشبه بالقوالب. ومنهج علماء اللسانيات الحديثة: «لا يقبل أن تكون صيغة ما أصلًا لصيغة أخرى بل هو لا يبحث في ذلك، ويرى أن الاشتقاق يقوم أساسًا على وجود علاقة بين مجموعة من الكلمات، هذه العلاقة هي اشتراكهما في شيء معين، هو ما يُعرف بالأصول، أو المادة المعجمية، وهم يعنون: سلسلة الحروف الصامتة التي ينطبق عليها الوزن، وهذه السلسلة وحدة مجردة لا تملك صورة صوتية خطية، ولا وظيفة نحوية، فلا تستطيع أن تنتمي

(1) - سيبويه، الكتاب (40/1).

(2) - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 169.

إلى أجزاء الكلم، فلا هي فعل، ولا اسم، ولا حرف»⁽¹⁾. ولأنّ صيغة المصدر تعبر عن حدث غير مرتبط بزمن أو بفاعل، وقد روعي فيه صدور الفعل الماضي والمستقبل، فلا يقال: زيد اجتهد، وما وقع من هذا القبيل فهو من باب المجاز أو المبالغة. والخليل بن أحمد الفراهيدي هو أول من أطلق لفظ المصدر، وهناك من قال هذه التسمية (المصدر) لصدوره من الفعل. أو لأنه متوسط في الصرف مكان الصدر من الجسد.

والمصادر في العربية على أنواع مختلفة بحسب أنواع أفعالها، فمنها: المصادر الثلاثية والرباعية، والخماسية والسداسية، ومنها القياسية والسماعية. والقياسية لها ضوابط إذا عُرفت عرفنا كيفية صياغتها، والسماعية لا ضابط لها إلا السماع. وفي العربية قد يأتي للفعل الواحد مصدران أو أكثر فمثال ذلك: شَرِبَ قد يكون له مصادر كثيرة منها: (شَرَبًا، شَرَبًا، وشَرَبًا، وشَرَابًا)، ومن خصائص المصدر توكيد الفعل، وتختلف صيغته لاختلاف صيغة الفعل. أمّا حدّ المصادر فيمكن حصرها بخمسة أنواع: «المصدر الأصلي، والمصدر المرة، مصدر الهيئة، والمصدر الميمي، والمصدر الصناعي»⁽²⁾.

التبادل بين المصدر والفعل الماضي:

الذي يهمنا هو البنية الصرفية لا الإعراب، فالمصدر يدل على الحدث المجرد والفعل الماضي يدل على الحدث المنقضي.

قال تعالى: ﴿ قَالَ يَسُوءُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ [هود: 46].

(1)- عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ط1، دار الفيصل للثقافة، السعودية، 2006، ص ص 174-175.
(2)- الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 63.

قرأ يعقوب من الثلاثة، والكسائي من السبعة (عَمِلَ) بصيغة الفعل الماضي. وقرأ
الباقون (عَمَلٌ) بالمصدر⁽¹⁾.

ف (عَمِلَ): فعل ماضي على وزن (عَلِمَ)، فتكسر في الماضي وتفتح في المضارع والفعل
متعدي، فتقدير الكلام (أَنَّ ابْنَكَ عَمِلَ عَمَلًا غَيْرَ صَالِحٍ)، ف (غَيْرَ) صفة للمفعول المحذوف.
مثل قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ
سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفرقان: 70]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ تَابَ
وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَنْوِبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: 71]. فحذف الموصوف وأقيمت
الصفة مكانه.

ووجه (عَمَلٌ) أن مصدر وُصف بما بعده.

قال ابن مريم: «والوجه أنه يجوز أن يكون الضمير في (إِنَّهُ) لابن نوح أيضًا، فيكون
على حذف المضاف، والتقدير: إِنَّ ابْنَكَ ذُو عَمَلٍ غَيْرٍ صَالِحٍ، فحذف المضاف وأقيم
المضاف إليه مقامه. أو يكون محمولًا على المجاز والاتساع، كأنه لكثرة ما يقع منه من عمل
غير صالح جعله عملًا غير صالح، كما قالت الخنساء:

ترتع ما رتعت حتى إذا عفلت فإنما هي إقبال وإدبار»⁽²⁾

إِنَّ القراءتين بمعنى واحد؛ لأنَّ من قرأ بالمصدر فإنه يريد الفعل. والإخبار بالفعل أبلغ
من المصدر، وحذف المنصوب أسهل من الرجوع والتأويل، والله أعلم.

التبادل بين المصدر واسم الفاعل:

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 137. الكنز (507/2). مصحف القراءات، ص 227. إيضاح

الرموز، ص 259.

(2)- ابن مريم، الموضح (372/1).

صنف البصريون اسم الفاعل في قسم الأسماء، بينما صنّفه الكوفيون في قسم الأفعال، حيث يقسمون الفعل إلى ماضي ومضارع دائم، ويعنون بالدائم صيغة اسم الفاعل. ويرجع هذا الخلاف إلى ما يميز (صيغة اسم الفاعل)، لأنها تجمع بين سمات الاسم والفعل. والاسم يدل على الثبوت، والفعل يدل على التجدد، واسم الفاعل يجمع بين المعنيين.

قال تعالى: ﴿ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [المائدة: 110].

قرأ خلف من الثلاثة وحمزة والكسائي من السبعة (ساحر)، وقرأ الباكون (سحر)، فهنا تبادلت الصيغتان؛ قراءة خلف ب (اسم فاعل) وقراءة يعقوب وأبي جعفر (مصدر)⁽¹⁾.

فالمصدر يدل على الحدث المجرد⁽²⁾، واسم الفاعل يدل على المصدر وزيادة، وهذه الزيادة هي الدلالة على الفاعل؛ إذ لا بدّ في اسم الفاعل من الدلالة على الحدث المجزّ وفاعله⁽³⁾، فدلالة اسم الفاعل أوسع، ودلالة المصدر أبلغ في الوصف، فسحر مصدر على (فعل)، وساحر اسم فاعل من سَحَر (سَحَرٌ).

من قرأ باسم الفاعل فلاّجماع الجميع على قوله تعالى: ﴿ فَقَالُوا سَحَرٌ ﴾

﴿ كَذَابٌ ﴾ [غافر: 24].

وحجة من قرأ ب(سحر) فلقوله تعالى: ﴿ فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ ﴾ [المدثر: 24]،

وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمَرٌّ ﴾ [القمر: 02].

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 115. الكنز (462/2). مصحف القراءات، ص 126. إيضاح

الرموز، ص 213.

(2)- عباس حسن، النحو الواقي (187/3).

(3)- المصدر نفسه (238/3).

قال أبو عمرو بن العلاء: «ما كان في القرآن (مبين) فهو (سحر) بغير ألف، وما كان (عليم) فهو (ساحر) بالألف»⁽¹⁾، فكأن أبا عمرو ذهب إلى أنه إذا وصفه بالبيان دلّ على أنه عنى السحر الذي يُبين عن نفسه أن سحر لمن تأمله، وإذا نعت بـ (عليم) لم يجوز أن يسند العلم إلى السحر، فجعله لفاعل السحر، والسحر عنده أوعب معنى؛ لأنه يدل على فاعله، والساحر قد يوجد ولا يوجد معه السحر، والسحر لا يوجد إلا مع الساحر⁽²⁾.

وأما ساحر (فاعل) وسحّار، فـ (سحّار) أبلغ من (ساحر) كما أنّ (علام) أشدّ مبالغة من (عالم).

وكلمة (سحر) تشير إلى ما جاء به، وتشير (ساحر) إلى الشخص لا إلى الحدث، و(سحر) قد يقصد بها الشخص ويراد حينئذ (ذو سحر).

والقراءتان متقاربتان وما دامت ثابتتين ولا تعارض بينهما فتحمل على: أنه ساحر عليم جاء بسحر مبين، والله أعلم؛ لأنّ القراءتين كالأيتين. والقراءتان معروفتان صحيحتا المعنى، متفقتان غير مختلفتين؛ لأنّ كل من كان موصوف بفعل (السحر) فهو (ساحر)، وكل من وصف بـ (ساحر) فهو موصوف بفعل (السحر).

التبادل بين اسم الفاعل والمصدر: (عكس الأولى)

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَٰئِفٌ مِّنَ الشَّيْطٰنِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا

هُم مُّبْصِرُونَ ﴿ [الأعراف: 201].

قرأ يعقوب (طيف)، وهي قراءة أبي عمرو والكسائي، وابن كثير.

(1)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 240.

(2)- ينظر: المصدر نفسه، ص 240.

والباقون (طائف)⁽¹⁾.

ف (طيف) مصدر، و(طائف) اسم فاعل، والاختلاف في القراءتين من جهة الأصل والمعنى.

فالطيف والطائف أمران متخيلين، لا حقيقة محسوسة أو مشاهدة.

ولكون عين كلمة (الطيف) تعود لأصل واوي أو يائي، فيحتمل الوجهين: طاف يطيف، وطاف يطوف⁽²⁾.

ومما قيل في أصلها:

- إنها مصدر من طاف يطيف، كقولهم: باع يبيع، قال أبو جعفر النحاس «كلام العرب في مثل هذا طَيْفٌ بالتخفيف على أنه مصدر من طاف يطيف»⁽³⁾.
- أنّ أصلها طَيْفٌ على (فيعل)، ثم حذفت الياء تخفيفًا، كما هو في مَيْتٌ ومَيْتٌ، وهَيْنٌ وهين، وضَيْقٌ وضيق.

وقد ذكر ابن خالويه: «أصل (طيف): طوَيْفٌ، فلَمَّا تقدّمت الواو بالسُّكون قلبت ياء، وأدغمت في الياء، فثقل عليهم تشديد الياء مع كسرهما، فنخففوه بأن طرخوا إحدى الياءين، وأسكنوا كما قالوا: هَيْنٌ لَيْنٌ. قال حسان بن ثابت:

جَيِّةٌ أَرْقِي طِيْفَهَا يذهب صُبْحًا وتُرى في المنام»⁽⁴⁾

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 128. الكنز (488/2). مصحف القراءات، ص 176. إيضاح الرموز، ص 240.

(2)- ابن عطية، المحرر الوجيز (492/2).

(3)- النحاس، إعراب القرآن (171/2).

(4)- ابن خالويه، الحجة، ص 84.

وذهب الزجاج إلى أنّ هناك اختلافاً بينهما، فقال: «يقال: طُفْتُ أطوفُ، وطاف الخيال يطيف»⁽¹⁾، ويترتب على تغيير المصدر تغيير في المعنى؛ فالطواف هو الدوران حول الشيء مثل الطواف حول الكعبة، وأما الطيف فهو من طاف الخيال يطيف إذا ألمّ بالإنسان في النوم. وقد ذهب ابن مريم إلى أنّ (طائف) مصدر، قال: «(طائف بالألف على وزن فاعل، والوجه أنه مصدر أيضاً، فقد جاء فاعلٌ وفاعلة مصدرًا نحو العاقبة والعافية والنائل والخاطر، وكلها مصادر»⁽²⁾.

وعلى رأي ابن مريم فإنّ (طائف) و(طيف) كلاهما واحد، إلا أن الطيف أكثر استعمالاً في هذا الباب.

خلاصة المسألة:

هناك ثلاثة أقوال في هذه المسألة:

- (1) - طيف مصدر، وطائف اسم فاعل.
- (2) - طيف وطائف مصدران لمعنى واحد (وهو قليل في العربية).
- (3) - طيف وطائف مصدران لمعنيين مختلفين.

والفرق بين الطيف والطواف هو أنّ الطيف خيال غير ظاهر، وأنّ الطواف صورة ظاهرة غير خيالية.

قال تعالى: ﴿وَأَلْقَى مَا فِي يَمِينِكَ نَلَقَفَ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سِحْرٌ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ

حَيْثُ أَتَى﴾ [طه: 69].

(1) - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (247/2).

(2) - ابن مريم، الموضح (322/1).

قرأ خلف العاشر وحمزة والكسائي (سحر) وقرأ الباقون (ساحر)⁽¹⁾.

من قرأ (سحر) أراد المصدر ولها وجهان:

أحدهما: أن يكون الكيد مضافا إلى السحر على الاتساع من غير تقدير حذف.

والثاني: أن يكون في الكلام حذف، أي كيد ذي سحر⁽²⁾. بمعنى أن الذي صنعه كيد سحر. قال أبو علي الفارسي: «من قرأ (كيد سحر) أن الكيد للساحر في الحقيقة، وليس للسحر، إلا أن تريد: كيد ذي سحر؛ فيكون في المعنى حينئذ مثل: (كيد ساحر)، ويقوي ذلك: (تلقّف ما صنعوا إنما صنعوا كيد ساحر)، والسحر لا يمتنع أن يضاف إليه الكيد على التوسع»⁽³⁾.

فعلى ذلك تكون القراءتان بمعنى واحدٍ، لأن قراءة (ساحر) هي إضافة الكيد إلى فاعل السحر، ويجوز أن تكون إضافة الكيد إلى السحر على سبيل التوسع والمجاز وجعل السحر كائداً، كما يجوز أن يكون بمعنى من كأنه قال: (كيدٌ من سحر).

التقارض اللغوي بين صيغة المصدر وصيغة الجمع:

يستطيع الجمع أن يعبر عن أغراض بلاغية عديدة، وهذه الأغراض لا تتحقق بالتعبير بالمفرد، ولذلك قد يأتي الجمع في مواضع عديدة يمكن التعبير فيها بالمفرد، ويكون ذلك في الغالب لأغراض بلاغية غير التكرير، منها: التنوع والاختلاف، والتغاير والمبالغة والتعظيم.

قال تعالى: ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبَّحَهُ وَأَدْبَرَ السُّجُودَ ﴾ [ق: 40].

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 162. الكنز (2/559). مصحف القراءات، ص 316. إيضاح

الرموز، ص 308.

(2)- ينظر: القرطبي، جامع البيان (11/223).

(3)- أبو علي الفارسي، الحجة (3/531).

قرأ أبو جعفر وخلف من الثلاثة والحرميان وحمزة من السبعة (إدبار) بالمصدر، والباقون (أدبار)⁽¹⁾.

— (إدبار) مصدر (أدبر يدبر إدبارًا).

— و(أدبار) جمع (دُبر).

والمصادر تجعل ظروفًا على تقدير إضافة أسماء الزمان إليها وحذفها، كقولهم: جئتكم مقدم الحاج، وخُفوق النجم، وخلافة فلان، يريدون في ذلك كله، وقت كذا، فحذفت؛ فكذلك يقدر في قوله تعالى: (وقت إدبار السجود)⁽²⁾ والتقدير: سبّحه وقت إدبار السجود، أي بعد الصلاة، وقيل هي النوافل بعد الصلاة.

وإلى هذا ذهب الزجاج، قال: «(أدبار السجود) الركعتان بعد المغرب، على هذا يجوز أن يكون الأمر بالتسبيح بعد الفراغ من الصلاة»⁽³⁾.

وأما من قرأ (أدبار) جمع (دبر) مثل (قفل) و(أفقال)، و(برج) و(أبراج)، فباعثار تعدد السجود. قال القيسي: «فحجة ذلك أن جمع (دُبر) وقد استعمل ذلك أيضا ظرفا، قالوا: جئتكم دُبر الصلاة، فهو منصوب على الظرف أيضا»⁽⁴⁾.

وخلاصة المسألة: فأدبار جمع دبر، يقصد بها آخر الصلاة قبل انتهائها ويقصد بها بعد الانتهاء، كقولنا: جئتكم دبر الصلاة، ومعلوم أن المجيء والحركة في الصلاة أو في آخرها حرام وتبطلها، فدلّ على أن دبر تعرف من السياق، وعلى هذا قال العلماء: إذا قال الرسول — صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — (دبر الصلاة)، ينظر إلى ذلك؛ أدعاء هو أم ذكر، فإن كان ذكراً

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 209. الكنز (2/660). مصحف القراءات، ص 520. إيضاح الرموز، ص 401.

(2)- الفارسي، الحجة (4/368).

(3)- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (4/160).

(4)- القيسي، الكشف (2/386).

فهو بعد الانتهاء من الصلاة، وإن كان دعاءً فهو قبل الصلاة في آخرها في التشهد؛ لأنّ المرء إذا كان في الصلاة في صلة مع الله، فاستحب العلماء أن يدعوه.

وبعد فإن القراءتين بمعنى واحد.

التقارض بين الجمع والمصدر:

قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَك

اللَّهُ مِن قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ نَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الفتح: 15].

قرأ خلف من الثلاثة والكسائي وحمزة من السبعة (كلم) بكسر اللام، والباقون بفتحها وألف بعدها⁽¹⁾.

قال ابن منظور: «الكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير، والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات؛ لأنه جمع كلمة»⁽²⁾.

وقال سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية»⁽³⁾، وقوله: (ما الكلم) لم يقل: (الكلام)؛ لأنه للتكثير، و(الكلم): جمع (كلمة) ولم يقل الكلمات؛ لأنّ (الكلم) أخف؛ لأنّ الكلم اسم الذات، والكلام المصدر⁽⁴⁾.

فمن قرأ (كلم) بكسر اللام جعله جمع كلمة، فسيبويه يقول: «فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»⁽⁵⁾، والجمع أجود بدلالة قوله تعالى: ﴿لَا مُبَدِّلَ

لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الكهف: 27]، و﴿لَا يُبَدِّلُ كَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [يونس: 64].

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 208. الكنز (2/656). مصحف القراءات، ص 512. إيضاح الرموز، ص 397.

(2)- ابن منظور، لسان العرب، مادة: (كلم)، (91/12).

(3)- سيبويه، الكتاب (40/1).

(4)- ينظر: سيبويه، الكتاب (40/1) (الهامش).

(5)- سيبويه، الكتاب (40/1).

ومن قرأ (كلام الله) فحجتهم إجماع الجميع على قوله: ﴿يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 75]. و﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 06] فردوا ما اختلفوا فيه إلى ما اجمعوا عليه.

وقال مكي بن أبي طالب القيسي: «يريدون أن يبدلوا ما قد أخبر الله به نبيه؛ لأنهم لا يخرجون معه ولا يقاتلون معه عدوًا، فالكلام أولى بهذا المعنى، وهو الاختيار»⁽¹⁾. والمعنى واحد وبالقرأتين يراد الجمع.

التغاير بين الجمع وجمع الجمع:

تبادل صيغة (أفعلة) و(أفاعلة):

قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ﴾ [الزخرف: 53].

قرأ أبو جعفر وخلف (أساور) على وزن (أفاعلة)، وهو جمع (إسوار).
وقرأ يعقوب وحفص (أسورة) على وزن (أفعلة)⁽²⁾.

ووجه قراءة أبي جعفر وخلف أنهما جعلاه جمع إسوار بمعنى سوار، وهما بمعنى واحد يقال: سوار المرأة وإسوارها، والأصل أساوير بالياء، فعوض من حذف المدّ تاء التأنيث، كزنادقة، ويجوز أن يكون (أساور) جمع (أسورة)، كأسقية وأساقية، فهي جمع الجمع⁽³⁾.

ووجه من قرأ على وزن (أفعلة)؛ أنه جعله على جمع سوار، كسقاء وأسقية وخوان وأخونة، فهو جمع قلة، و(أفعلة) يطرد في كل ما كان على (فعال) بكسر الفاء.

(1) - القيسي، الكشف (382/2).

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 204. الكنز (643/2). مصحف القراءات، ص 493. إيضاح الرموز، ص 387.

(3) - ينظر: ابن مريم، الموضح (710/2).

وقرّق ابن خالويه بين السّوار والأسوار، فقال: «السّوار لليد، والأسوار من أساورة الفرس»⁽¹⁾.

والقراءتان صحيحتان سبعيتان؛ ولكن قراءة (أساورة) وهو جمع كثرة على صيغة منتهى الجموع يفيد المبالغة أكثر من قراءة (أسورة)، والله أعلم.

التبادل بين المصدر والصفة:

قال تعالى: ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة: 83].

قرأ يعقوب وخلف من الثلاثة (حسنا) بفتح الحاء والسين، وهي قراءة حمزة والكسائي⁽²⁾.

وقرأ الباقر (حسنا).

(حسنا) هو صفة لموصوف محذوف وتقدير الكلام: وقولوا للناس قولاً حسناً. و«هذه الصفة أني (حسناً) يكثر حذف موصوفها نحو قولهم: هذا حسنٌ ومررت بحسنٍ ورأيت حسناً، وقلما يُذكرُ معه الموصوف»⁽³⁾.

ومن قرأ (حسناً) جعله مصدرًا كالسكر والكفر وهو على حذف المضاف والتقدير: وقولوا للناس قولاً ذا حُسنٍ. وربما جعل الحسن نفسه على الاتساع كما قالت الخنساء:

فإنما هي إقبال وإدبار

والحُسْنُ والحَسَنُ بمعنى واحد مثل البُحْلُ والبَحْلُ والرُّشْدُ والرَّشْدُ والعُرْبُ والعَرَبُ وهذا يقع كثيراً.

(1) - ابن خالويه، الحجة، ص 214.

(2) - ينظر: تجميع التيسير، ص 91. الكنز (411/2). مصحف القراءات، ص 12. إيضاح الرموز، ص 167.

(3) - ابن مريم، الموضح (148/1).

قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنِّي هَدَيْتِي رَّبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا ﴾ [الأنعام: 161].

قرأ أبو جعفر ويعقوب من الثلاثة (قِيَمًا) وابن كثير ونافع وأبو عمرو من السبعة، والباقون (قِيَمًا)⁽¹⁾.

من قرأ (قِيَمًا) بكسر القاف، فهو مصدر ومعناه مستقيم.

قال الزجاج: «وقيم مصدر كالصغر والكبر، إلا أنه لم يقل (قِيمًا) مثل ﴿ لَا يَبْعُونَ عَنْهَا ﴾

حَوْلًا ﴾ [الكهف: 107] لأن قولك (قام قيامًا)، والأصل (قَوْم) فقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار (قام)، فلما اعتل الفعل اعتل المصدر فقل (قِيمًا)»⁽²⁾.

ومن قرأ (قِيَمًا) جعل حجته ﴿ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾ [البينة: 05]. والقِيم: الثابت

المقوم لأمر معاشهم ومعادهم، قال الفراء: «في هذه الكلمة لغات للعرب، تقول: هذا قِيَام أهله، وقَوَام أهله، وقِيم أهله، وقِيم أهله»⁽³⁾. لهذه الكلمة أربع لغات، وهي بمعنى واحد، ومعناها: الدين المستقيم، غير أن (قِيَمًا) أفصح هذه اللغات وأشهرها.

و(القِيم) مصدرٌ كالشبع وكالصغر الكبر، وهو صفة للدين. و(قِيَمًا) صفة على وزن

(فيعل) (كسير) وأصله قيوم قلبت الواو ياءً، وأدغمت الأولى فيها، أي دينًا مستقيما.

قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي إِلَيْكَ قَالَ

لَنْ تَرِنِي وَلَكِنِ أَنْظِرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِنِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 122. الكنز (477/2). مصحف القراءات، ص 150. إيضاح

الرموز، ص 228.

(2)- الزجاج، معاني القرآن إعرابه (193/2).

(3)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 279.

لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ بُنْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ
الْمُؤْمِنِينَ ﴿ [الأعراف: 143].

قرأ خلف العاشر من الثلاثة، وحمزة والكسائي من السبعة (دكاء) بالمدّ والهمز من غير تنوين. والباقون (دكًا) بالتنوين من غير همز⁽¹⁾.

وجه القراءة بالمدّ والهمز أنّ (دكاء) صفة لموصوف محذوف، والتقدير: جعله أرضاً دكّاء، وهي المستوية، فهي على وزن (حمراء)، «يقال ناقة دكّاء أي لا سنام لها، أي جعل الجبل والسدّ مستويان مع الأرض»⁽²⁾، فالعنى جعله أرضاً دكّاء تشبيهاً بالناقة التي افترش سنامها، فصار مستويًا على ظهرها، وجمع الدكاء: الدكاوات، قال الزجاج: «الدكاء والدكاوات: الروابي التي مع الأرض ناشزة عنها، لا تبلغ أن تكون جبلاً»⁽³⁾؛ أي جعله الله عزّ وجلّ مدقوقاً مع الأرض؛ لأنّ الدقّ هو الدكّ، أو أنّ الجبل انحطّ من علوه وارتفاعه تعظيمًا لله لما تجلّى له.

ووجه من قرأ (دكًا): أنه مصدر (دكّ، يدكّ)، يقال: دككت التراب على الميت إذا دفنته فيه، فسويته بالأرض، فقوله (جعله دكًا) أي: ذا دكّ فحذف المضاف⁽⁴⁾.

والقراءتان متقاربتان بمعنى واحد، ف(دكّاء) انحط الجبل من عليائه تعظيمًا لملك الملوك لما تجلّى له، وقراءة (دكًا)، أن الله عزّ وجلّ هو الذي جعل الجبل مستويًا وحطه من علوه؛ أي جعله (مندكًا)، ليظهر لموسى - عليه السلام - بأنّ الجبل مع شدّته وعظمته لم يصمد فكيف بالبشر الضعيف وقد صحّح في الحديث «حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 126. الكنز (485/2). مصحف القراءات، ص 167. إيضاح الرموز، ص 235.

(2)- ابن عجيبة، الدرر النائرة في توجيه القراءات المتواترة، ص 165.

(3)- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (233/2).

(4)- ينظر: ابن مريم، الموضح (312/1).

وجهه ما امتد إليه بصره» وبصره يمتد إلى جميع خلقه؛ أي لو كشفه لاحترقت الخلائق جميعاً، والقراءتان بمعنى واحد.

التغاير بين المصدر واسم المكان:

يشارك المصدر في الوزن والزيادة مع اسم المكان واسم المفعول والمصدر الميمي، قال ابن يعيش: «ويشمل هذا اللفظ - مفعّل - المكان والزمان والمصدر والمفعول، وإنما اشتركت هذه الأشياء في لفظ واحدٍ لاشتراكهما في وصول الفعل إليها ونصبه إياها»⁽¹⁾.

قال تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: 31].

قرأ أبو جعفر من الثلاثة ، ونافع من السبعة (مدخلاً) بفتح الميم، والباقون بضمها⁽²⁾.

فقراءة الجمهور (مدخلاً) بضم الميم مصدر (أدخل) فهو ادخل يدخل إدخالاً ومُدخلاً.

وقراءة (مدخلاً) مفتوح الميم مصدر (دخل) فهو من دخل يدخل دخولاً ومدخلاً، وقد يكون اسماً للمكان؛ لأنه يحتمل الوجهين (المصدر واسم المكان).

ولا يخفى ما في الضم من التعدية أي أنّ الله هو الذي أدخلهم. والقراءتان بمعنى واحد.

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل (109/6).

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 110. الكنز (452/2). مصحف القراءات، ص 83. إيضاح الرموز، ص 201.

قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتْ طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴾ [الأحزاب: 13].

قرأ حفص (مُقَام) بالضم، وقرأ الباقون بفتحها (مقام)⁽¹⁾.

من قرأ (مَقَامًا) بالفتح، قال الرازي: «الْمُقَامَةُ بِالضَّمِّ (الْإِقَامَةُ) وَ(الْمَقَامَةُ) وَبِالْفَتْحِ الْمَجْلِسُ وَالْجُمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ. وَ(الْمَقَامُ) وَ(الْمُقَامُ) فَقَدْ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَعْنَى الْإِقَامَةِ، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى مَوْضِعِ الْقِيَامِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَهُ مِنْ قَامٍ يَقُومُ فَمَفْتُوحٌ. وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنْ أَقَامٍ يُقِيمُ فَمَضْمُومٌ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (لَا مَقَامَ لَكُمْ) أَي لَا مَوْضِعَ لَكُمْ وَقُرِئَ: (لَا مُقَامَ لَكُمْ) بِالضَّمِّ أَي لَا إِقَامَةَ لَكُمْ»⁽²⁾.

فوجه الضم؛ أنه مصدر (أقام) الرباعي أي لا إقامة لكم، كما تحمل اسم المكان (لا مكان لكم تقيمون فيه).

ووجه الفتح أنه مصدر (قام) الثلاثي، أو اسم مكان؛ أي لا موضع لكم تقيمون فيه، والقراءتان بمعنى واحدٍ يفيدان الإقامة.

التبادل بين المصدر واسم الزمان:

قال تعالى: ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْتَهُم لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا ﴾ [الكهف: 59].

قرأ حفص (لِمَهْلِكِهِم).

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 186. الكنز (2/608). مصحف القراءات، ص 419. إيضاح الرموز، ص 355.

(2)- الرازي، مختار الصحاح، مادة (قوم)، ص 271.

وقرأ أبو بكر عن عاصم (لَمْهَلِكْهُمْ).

وقرأ الباقر (لَمْهَلِكْهُمْ) وهي قراءة الثلاثة⁽¹⁾.

ف (لَمْهَلِكْهُمْ) مصدر ل (أهلك) الرباعي، أو اسم زمان منه.

و(لَمْهَلِكْهُمْ) مصدر ل (هلك) الثلاثي، أو اسم زمان منه.

و(لَمْهَلِكْهُمْ) مصدر ل (هلك) الثلاثي، أو اسم زمان منه، على غير قياسه كالمراجع،

ويندر أن تقول (فَعَلَ، يَفْعَلُ، مَفْعِلٌ).

قال أهل البصرة: تأويل (المُهَلِّك) على ضربين: على المصدر وعلى الوقت، فمعنى

المصدر (لِإِهْلَاكِهِمْ)، ومعنى الوقت: لوقت إهلاكهم، قالوا: وهو الاختيار؛ لأنَّ المصدر من

(أفعل) في المكان والزمان يجيء على (مُفْعَل) كقوله: ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ

وَأَخْرِجْنِي مَخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ [الإسراء: 80]⁽²⁾.

خلاصة المسألة:

- من قرأ (لَمْهَلِكْهُمْ) جعلها مصدرًا من قولهم: هَلَكُوا مَهْلَكًا.
- ومن قرأ (لَمْهَلِكْهُمْ) جعلها وقتًا لهلاكهم أو موضعًا لذلك.
- ومن قرأ (لَمْهَلِكْهُمْ) جعلها مصدرًا من قولهم: هَلَكَهُمُ اللَّهُ مُهْلَكًا.

وقراءة (لَمْهَلِكْهُمْ) هي قراءة الجمهور قرأ بها تسعة قراء من العشرة، وهي المناسبة لما

قبلها لقوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ ﴾ أهلكتناهم أصلها رباعي.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 155. الكنز (2/546). مصحف القراءات، ص 300. إيضاح

الرموز، ص 295.

(2)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 421.

وأما قراءة (لَمَهْلِكِهِمْ)، و(لَمَهْلِكِهِمْ) فهما قراءتا عاصم؛ الأولى برواية أبي بكر، والثانية برواية حفص.

قال تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: 05].

قرأ خلف العاشر (مَطَلَع) بكسر اللام وهي قراءة الكسائي، والباقون بفتح اللام⁽¹⁾.

قرأ خلف (مَطَلَع) بكسر اللام على وزن (مَفْعَل) مصدر ميمي على غير قياس، مثل (مرجع)، وعلى قراءة الجماعة (مَطَلَع) بفتح اللام على وزن (مَفْعَل) مصدر جاء على القياس.

ذهب غير واحد من العلماء إلى أنّ الفتح والكسر لهجتان والأصل هو الفتح في (فَعَلَ - يَفْعَلُ) نحو (المَقْتَل، والمَخْرَج)، والكسر مما شذ عن قياسه نحو: المَشْرِق والمَغْرِب، والمنسِك، والمسِقَط، والمَجْزِر، وحكى ذلك كله بالفتح والكسر⁽²⁾. فالفتح هو لغة الحجاز والكسر لغة تميم.

وذكر ابن عطية وجهين: الأول: أنّ الفتح والكسر بمعنى المصدر في لغة بني تميم، والثاني: «أنّ الفتح المصدر، والكسر موضع الطلوع عند أهل الحجاز»⁽³⁾. وأما سيبويه فقد نص على أن ضبطها بالكسر لغة تميم قال: «وقد كسروا المصدر في هذا (كما كسروا في (يَفْعَلُ)، قالوا: (أَتَيْتُكَ عند مَطَلَعِ الشَّمْسِ)، أي عند طلوع الشمس، وهذه لغة بني تميم، وأما أهل الحجاز فيفتحون»⁽⁴⁾.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 231. الكنز (720/2). مصحف القراءات، ص 597. إيضاح الرموز، ص 443.

(2)- ينظر: ابن مريم، الموضح (863/2).

(3)- ابن عطية، المحرر الوجيز (211/2).

(4)- سيبويه، الكتاب (204/4).

والقاعدة الصرفية تقول: «يُصاغ المصدر الميمي من الثلاثي المتعدي واللازم على وزن (مَفْعَل) بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة مع فتح عين الفعل، فإن كان مثلاً واوياً محذوف العين في المضارع يُصاغ على وزن (مَفْعِل) بفتح الميم، وكسر العين»⁽¹⁾.

وقراءة (مَطْلِع) بكسر العين وليست مثلاً واوياً.

وقد ضعّف الفرّاء هذه القراءة؛ لأنّ (المَطْلِع) بكسر اللام: موضع الطلوع أي جهة المشرق، و(المَطْلَع) بالفتح: المصدر، وزمن الطلوع، وهو الموافق للمعنى، فليلة القدر تنتهي بوقت طلوع الفجر، لا بمكانه⁽²⁾.

وأما سيبويه فقد اجاز (مَطْلِع) بالكسر وجعله من المصادر التي جاءت مخالفة لقياس اسمي الزمان والمكان، إذ قال: «وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يَفْعَل، قالوا: أتيْتُكَ عند مَطْلِعِ الشمس، أي عند طلوع الشمس. وهذه لغة بني تميم، وأمّا أهل الحجاز فيفتحون. وقد كسروا الأماكن في هذا أيضاً، كأنهم أدخلوا الكسر أيضاً كما أدخلوا الفتح. وذلك: (المنبِت)، و(المَطْلِع) لمكان الطلوع»⁽³⁾. ويذكر الزجاج بأنّ (المَطْلِع) بكسر اللام اسم لوقت الطلوع فقد سُمعت مفتوحة العين على القياس ومكسورة العين على غير قياس قال: «(مَطْلِع) فهو اسم لوقت الطلوع، وكذلك لمكان الطلوع، الاسم بكسر اللام»⁽⁴⁾.

وقراءة خلف توافق منهج البيئة البدوية (فهي لغة تميم). و(المَطْلِع والمَطْلَع) لغتان عند سيبويه، وعند الفرّاء بمعنى واحد داخل اللغة الواحدة وإن رجّح الفتح لكثرتهم ولموافقتهم القياس، وقد ذكر العلماء أن الحرف له نظائر في العربية كالمجلس والمسجد، وذهب

(1)- عبد الجبار علوان نايلة، الصرف الواضح، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، 1988م، ص 139.

(2)- الفرّاء، معاني القرآن (3/170).

(3)- سيبويه، الكتاب (4/204).

(4)- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (4/550).

الكسائي إلى أن «(المَطَّلَع) قياسه: تَطَّلِع بالكسر في المضارع إلا أنها لغة ماتت في كثير من لغات العرب»⁽¹⁾.

التقارض بين المصدر والاسم:

قال تعالى: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: 15].

انفرد يعقوب بقراءة (فِصْلُهُ) بفتح وإسكان الصاد⁽²⁾.

وقرأ الباقر (فصاله).

ووجه قراءة يعقوب أنه مصدر: فصل يفصل فصلاً. وهو مصدر الثلاثي، وهو مأخوذ من فصلت الأم رضيها إذا فطمتها، فالفصل كالفطم في اللفظ والمعنى.

ووجه قراءة الجمهور أن (الفصال) اسم بمعنى الفطام، قال الفيومي: «وفصلت المرأة رضيها فصلاً؛ فطمتها، والاسم الفصال بالكسر، وهذا زمانُ فصاله كما يقال زمان فطامه»⁽³⁾، والفصال كالفطام لفظاً ومعنى. فالفصال يجوز أن يكون مصدرًا، ويجوز أن يكون اسم زمان، أي يكون وقتاً للفطام.

التبادل بين المصدر الثلاثي والمصدر الرباعي:

قال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴿٢٦﴾﴾ [الغاشية: 25 -

[26].

(1) - ينظر: علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث (2/606).

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 207. الكنز (2/652). مصحف القراءات، ص 504. إيضاح الرموز، ص 393.

(3) - الفيومي، المصباح المنير، مادة (فصل)، ص 305.

انفرد أبو جعفر بقراءة (إِيَّاهُمْ) بتشديد الياء⁽¹⁾.

— التخفيف (إِيَّاهُمْ) مصدر الثلاثي (ءاب، إِيَّابًا) كقيام قيامًا وصام صيامًا.

— والتثقيل (إِيَّاهُمْ) مصدر الرباعي (أَيَّيب، إِيَّابًا).

وقيل من الأوب «فأصله (أويب، إِيَّابًا) ثم قلبت الواو ياء للقاعدة وأدغمت في الياء»⁽²⁾، و(آب) و(أوب) واحد.

تبادل الصيغة بين المصدر والاسم المفرد:

قال تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [طه: 53].

قرأ أبو جعفر ويعقوب من الثلاثة (مِهَادًا) بكسر الميم وفتح الهاء والألف بعدها ، وهي قراءة الحرمين وابن عامر وأبي عمرو⁽³⁾.

وقرأ الكوفيون (مَهْدًا).

واتفقوا على الحرف الذي في النيبا ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا﴾ [النبأ: 06].

أما قراءة الكوفيين (مَهْدًا)، وخلف العاشر منهم، فهو مصدر بمعنى ممهود، وقال أبو علي الفارسي: «المهد: مصدر كالفُرَش، والمهاد مثل الفراش»⁽⁴⁾، وتقدير الكلام: مَهْدَ لَكُمْ الْأَرْضَ مَهْدًا، أو المصدر معمول محذوف، وتقدير الكلام: وجعل لكم الأرض ممهودة مهْدًا. ويجوز أن تكون ذات مهد.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 228. الكنز (714/2). مصحف القراءات، ص 592. إيضاح الرموز، ص 440.

(2)- ابن عجيبة، الدرر النائرة، ص 432.

(3)- ينظر: تحبير التيسير، ص 161. الكنز (558/2). مصحف القراءات، ص 315. إيضاح الرموز، ص 306.

(4)- الفارسي، الحجة (518/3).

وأما قراءة (مهادًا)، فهي اسم: «الفراش والبساط اسم ما يفرش ويبسط، كذلك المهاد اسم ما يمهد»⁽¹⁾، وجمعه أمهدة.

وهذه الآية نظير قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة: 22]، وقوله: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾ [نوح: 19]. «ويجوز أن يكون المهاد جمع مهد، فجمع المصدر، فجعله اسمًا غير مصدر ك (بَغْلٌ وَبِغَالٌ)»⁽²⁾.

والقراءتان بمعنى واحد وهما متواترتان؛ قراءة المصدر تحتاج إلى تقدير أما قراءة الاسم فلا تحتاج إلى تقدير والله أعلم.

قال تعالى: ﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضُرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا﴾ [الفتح: 11].

قرأ خلف وحمزة والكسائي (ضُرًّا) بضم الضاد، والباقون بالفتح⁽³⁾.
(ضُرًّا) بفتح الصاد مصدر ثلاثي: ضَرَّ، يَضِرُّ، ضَرًّا.

و(ضُرًّا) بضم الضاد، هو اسم لسوء الحال، كما في قوله: ﴿فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرِّ﴾ [الأنبياء: 84]، أي من سوء حال. و(الضُّرُّ) هو خلاف النفع. وهو نقيض النفع
﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضُرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا﴾، وقيل: بأنَّ الفتح والضمَّ في الضر لغتان، كالْفَقْرُ والْفُقْر، والضَّعْفُ والضُّعْفُ⁽⁴⁾.

(1) - القيسي، الكشف (203/2).

(2) - القيسي، الكشف (203/2).

(3) - ينظر: تحبير التيسير، ص 208. الكنز (656/2). مصحف القراءات، ص 512. إيضاح الرموز، ص 397.

(4) - القيسي، الكشف (382/2).

فالفتح هو لغة القبائل الحضرية، والضم لغة القبائل البدوية⁽¹⁾، وخلف العاشر ومن معه قرؤوا بالضم الذي يتناسب مع طبيعة بيئتهم البدوية الخشنة، والضم مظهر من مظاهر الخشونة.

تغيير الصيغة من المصدر إلى الجمع:

قال تعالى: ﴿ أَلَكِنَّ خَفَّ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ [الأنفال: 66].

قرأ أبو جعفر من الثلاثة (ضعفاء) على وزن شعراء.

وقرأ خلف وعاصم وحمزة (ضَعفا) بفتح الضاد.

وقرأ الباقر (ضُعفا) بضم الضاد⁽²⁾.

فوجه قراءة المدّ (ضعفاء) أنه جمع ضعيف كفقير وفقراء، وهو جمع تكسير.

وأما القراءتان الباقيتان (ضعفا) بالفتح والضم فهما مصدران بمعنى واحد، كالفقر والفقير، قال ابن فارس: «الضَّعْف والضُّعْف، هو خلاف القوة»⁽³⁾، وقيل: الضُّعْف في العقل، والضَّعْف في القوة.

وقال سيبويه: «والضُّعْف والجبين فإنه نحو من هذا، قالوا: (ضُعْف ضُعْفًا) وهو (ضعيفٌ)... ولغة للعرب: (الضَّعْف) كما قالوا: (الظَّرْف) و(ظريفٌ)، و(الفقر) و(الفقير)»⁽⁴⁾.

(1) - قال إبراهيم أنيس: «مالت القبائل البدوية بوجه عام إلى مقياس اللين الخلفي المسمى بالضمّة؛ لأنّه مظهر من مظاهر الخشونة البدويّة، فحيث كسرت القبائل المتحضرة وجدنا القبائل البدوية تضم.» في اللهجات العربية، ص 81.

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 130. الكنز (494/2). مصحف القراءات، ص 185. إيضاح الرموز، ص 244.

(3) - ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (ضعف)، ص 575.

(4) - سيبويه، الكتاب (143/4).

و(ضُعفا) لغة الحجاز، وهي لغة النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، أي لغة قومه قريش، قال أبو حيان الأندلسي: «والضم والفتح في الضاد هما مصدران، وعند أبي عمرو بن العلاء، وضم الضاد لغة الحجاز وفتحها لغة تميم»⁽¹⁾، وهذا مخالف لما ذكر في الآية السابقة؛ لأنّ (الضَّر) بالضم بدوي، والفتح حضري، وفي هذه الآية (ضُعفا) و(ضَعفا) بالضم حضري وبالفتح بدوي، وهكذا فإنّ الظواهر اللهجية لا تطرد.

والقراءتان بمعنى واحد، ولا فرق بينهما، والذين فضلوا قراءة الضم؛ فلأنهما لغة حجازية.

قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعَلِّمُ إِسْرَارَهُمْ﴾ [محمد: 26].

قرأ أبو جعفر ويعقوب من الثلاثة (أسرارهم) وهي قراءة الحرمين وأبي عمرو وابن عامر، وأبي بكر عن عاصم. وقرأ الباقر (إسراهم)⁽²⁾.

ف (أسرارهم) جمع سرّ، كحمل وأحمال، وسرّ مصدر أيضا، وإنما جُمع لاختلاف أنواعه؛ لأنّ أسرارهم كانت كثيرة⁽³⁾.

وأما (إسراهم) فمصدر أسرّ يُسرّ أسرار، ولكونه مصدراً أفرد ولم يُجمع؛ لأدائه معنى الجنس، وهو مثل أخفيت إخفاءً، والمصدر يدل بلفظه على القليل والكثير فلا حاجة إلى جمعه.

وشبّه الفراء القراءتين «بـ ﴿وَأَدْبَرَ السُّجُودِ﴾ [ق: 40] بكسر الهمزة مصدر أدبر وافتحها دبر»⁽⁴⁾.

(1)- أبو حيان البحر المحيط (514/4).

(2)- ينظر: تحبير التيسير، ص 208. الكنز (655/2). مصحف القراءات، ص 509. إيضاح الرموز، ص 396.

(3)- ينظر: ابن مريم، الموضح (730/2).

(4)- الفراء، معاني القرآن (93/3).

والقراءتان بمعنى واحد، ولكنّ الجمع أدلُّ على تعدد الأفراد والأنواع وأنسب للفواصل؛ لأنّ فواصل الآيات (أرحامكم، أبصارهم، أقفالها، وأملى لهم، أسرارهم)، أدبارهم، أعمالهم، أضغانهم، أخباركم...) إلى آخر الفواصل فكلها تبدأ بـ (همزة قطع مفتوحة).

التبادل بين الوصف والمصدر:

قال تعالى: ﴿وَالَّذِي خَبِثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الأعراف: 58].

انفرد أبو جعفر بقراءة (نَكِدًا) بفتح الكاف، وقرأ الباقيون (نَكَدًا) بفتح الكاف⁽¹⁾.

والنَّكِد: هو عدم النفع، قال النحاس: «النَّكِد في اللغة: النزر القليل، وهذا تمثيل، قال

بجاهد: يعني إنّ من بني آدم الطيب والخبِيث»⁽²⁾.

وهو مصدر على حذف مضاف، أي ذا نكد، كما قالت الخنساء: [البيسط]

ترتُع ما رتعت حتى إذا ادكّرت فإنما هي إقبال وإدبارٌ

ف (نكّد) و(نكِد) بمعنى واحد ك (الدفن) فهما لغتان.

وجاء في اللسان بمعنى واحد: «النكد الشؤم واللؤم، نكدًا فهو نكِد ونكَد وأنكد»⁽³⁾.

ووجه الكسر (نكِد) أنه صفة مشبهة حال، والتقدير: لا يخرج إلا قليلاً، أو عديم

النفع.

والقراءتان بمعنى واحد، ولكنّ قراءة الكسر لا يوجد فيها حذف.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 124. الكنز (482/2). مصحف القراءات، ص 158. إيضاح

الرموز، ص 231.

(2)- النحاس، معاني القرآن (386/1).

(3)- ابن منظور، اللسان، مادة: (نكد).

التقارض بين الاسم والمصدر:

هناك فرق بين الاسم والمصدر: «إن دلت الكلمة على حدث مجرد من الزمان كانت مصدرًا أو اسم مصدر، وقد تحمل الهيئة الواحدة للكلمة أن تدلّ على المصدر، أي: الحدث المجرد من الزمن، وألا تدل على الحدث، وإنما تدل على اسم مجرد من معنى الحدث، وقد يكون اسم ذات كالكحل والدُّهن، وقد يكون اسم معنى كالبياض والسواد، وتختلف دلالة الكلام تبعًا لاختلاف اعتبارها مصدرًا أو اسمًا»⁽¹⁾.

التبادل بين اسم المرة والمصدر:

قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ اعْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ [البقرة: 249].

قرأ أبو جعفر من الثلاثة (غُرْفَة) بفتح الغاء، وهي قراءة أبي عمرو، والحرميين، وقرأ الباقون (غُرْفَة) بضم الغاء⁽²⁾.

ووجه الفتح أنّ (غُرْفَة) هو اسم للمرة، وهو مصدر مصوغ من الفعل الثلاثي، للدلالة على حصول الحدث مرة واحدة، مثل أكل أكلة، وشربة شربة. وتقدير الكلام: (إلا من غرف ماء غرفة)، والمصدر هو الاغتراف.

ووجه الضم أنّ (غُرْفَة): هي اسم للقدر المغترف من الماء، كالأكلة القدر الذي يؤكل، فالفعل هنا قد عُدي إلى المفعول به، وهو الغُرْفَة، لأنّها هي المغترفة. قال الأزهري: «وأخبرني المنذري عن ابن فهِم عن محمد بن سَلَام عن يُونُس أنه قال: غُرْفَة وغُرْفَة عريبتان،

(1) - محمد حسن سليمان طويلة، التوجيه الصرفي وأثره الدلالي في تفسير القرآن الكريم - تفسير ابن عطية نموذجًا -، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2013، ص 216.

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 97. الكنز (427/2). مصحف القراءات، ص 41. إيضاح الرموز، ص 180.

وقال: غَرَفْتُ غَرْفًا، وفي الإناء غُرْفَةٌ، ومثله: حَسَوْتُ حُسُوءًا، وفي الإناء حُسُوءًا. وقال أبو العباس: العُرْفَةُ: المرّة من المصدر، والعُرْفَةُ: الماء الذي يُغْتَرَفُ بِعَيْنِهِ»⁽¹⁾.

خلاصة المسألة:

- العُرْفَةُ والعُرْفَةُ عربيتان تكلمت بهما العرب.
- العُرْفَةُ: اسم، وتعرب في هذا الموضع مفعولًا به.
- والعُرْفَةُ: هي مصدر، وتعرب مفعولًا مطلقًا، والمفعول به محذوف تقديره (ماء).

التبادل بين المصدر واسم المكان:

قال تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ [يوسف: 33].

انفرد يعقوب بقراءة (السِّجْن) بفتح السين، والباقون بكسرها، واتفقوا على كسرها في الخمسة الباقية⁽²⁾.

فقراءة يعقوب (السِّجْن) هي مصدر (سَجَن يسجن سَجِنًا). والتقدير: أي (سَجِنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مما يدعونني)، أو (سَجِنُهُمْ إِيَّاي أَحَبُّ إِلَيَّ مما يدعونني إليه من المعصية).

والوجه في قراءة الجماعة أنّ السجّن اسم مكان، والتقدير: (أي دخولي في السِّجْن أَحَبُّ إِلَيَّ). قال الزجاج: «السِّجْن جميعًا بكسر السين وفتحها، فمن فتح فعلى المصدر؛

(1)- الأزهري، معاني القراءات (215/1).

(2)- ينظر: تحبير التيسير، ص 141. الكنز (514/2). مصحف القراءات، ص 239. إيضاح الرموز، ص 267.

المعنى: أن أُسْجِنَ أحب إليّ، ومن كسر فعلى اسم المكان فيكون المعنى: نزول السجن أحبّ إليّ مما يدعونني إليه من ركوب المعصية»⁽¹⁾.

ووجه اتفاقهم في المواضع الأخرى ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ ﴾ [يوسف: 36]،
﴿ يَصْحَبِي السِّجْنَ ﴾ [يوسف: 39]، في الموضعين، ﴿ فَلَيْتَ فِي السِّجْنِ ﴾ [يوسف:
42]، ﴿ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾ [يوسف: 100]؛ لأنه لا يصح فيها معنى المصدر
بخلاف الأول؛ وكأنّ يعقوب فرّق بين المصدر واسم المكان (الموضع الذي يُجس فيه
المَسْجُون).

(1)- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (16/3).

التبادل بين الأوصاف:

التبادل بين المشتقات:

إذا تأملنا الألفاظ الآتية: كاتب، مكتوب، كتابة، كتب، مكتب، مكتبة، نلاحظ أنها تشترك في معنى عام، وأن صيغة الكلمة أو وزنها هو الذي يحدد معناها، ولولا ذلك لالتبست المعاني، «إنّ للأبنية أو الصيغ في العربية دلالات ولالأوزان معاني، وقد حاول فقهاء اللغة استخراج المعاني واستنباطها عن طريق التحري والاستقصاء فَوَفَّقُوا في كثير منها ومن ذلك ما هو معروف مشهور كالأسماء المشتقة المذكورة في كتب الصرف (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل، واسم الزمان والمكان واسم الآلة). وكأوزان الأفعال وتصاريحها المختلفة وبعض أنواع الجموع القياسية السالمة منها وغير السالمة ومنها ما عني به فقهاء اللغة مما لم يذكره علماء الصرف»⁽¹⁾.

المشتق: كلمة تؤخذ من غيرها، وتدل على ذات مع ملاحظة صفة، كعالم وظيف، فهو «ما دلّ على ذات باعتبار معي هو المقصود»⁽²⁾.

وأصل المشتقات عند البصريين المصدر، وعند الكوفيين الفعل. وقد تحمل الكلمة الواحدة أكثر من معنى صرفي، كأن تكون اسم مكان أو اسم زمان أو مصدرًا ميميًا، وكأن تكون اسم تفضيل أو صفة مشبهة، وكأن تكون اسم فاعل أو مصدرًا.

واسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة، كلها مشتقة من المصدر لذلك جازت إنابة بعضها عن الآخر في القراءة الواحدة. وفي القرآن الكريم من ذلك ﴿ **فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ** ﴾ [القارعة: 07] أي مرضية. ﴿ **خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ** ﴾ [الطارق: 06] أي مدفوق. فقد ناب اسم الفاعل عن المفعول في الآيتين.

(1)- محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص 116.

(2)- الاستربادي، شرح الكافية (8/3).

ومن ذلك قول الحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر:

دِعِ المَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبَغِيئِهَا واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي⁽¹⁾

أي المطعوم المكسو، فقد شبهه بالمرأة الماكثة في البيت التي تُطعم وتُكسا، وقد ينوب

اسم المفعول عن الفاعل كما في قوله: ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعَدُهُ مَأْتِيًا ﴾ [مریم: 61]، أي آتيا.

تبادل الصيغة بين اسم الفاعل واسم المفعول:

قال تعالى: ﴿ بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ

ءَآلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ [آل عمران: 125].

قرأ أبو جعفر وخلف من الثلاثة (مسوّمين) بفتح الواو، وهي قراءة نافع، وابن عامر

وحمزة والكسائي⁽²⁾.

وقرأ الباقر (مسوّمين) بكسر الواو.

من قرأ مسوّمين جعله اسماً للمفعول، وأضاف التوسم إلى غير الملائكة. أي أنّ الله

سوّمها، و(مسوّمين) بفتح الواو المشددة، اسم مفعول من (سوّم) المضعّف العين، بمعنى:

(علّم)، أي (معلّمين بعمائم). وهناك حجة أخرى لمن قرأ بفتح الواو، وهي إجماعهم في قوله

(منزّلين) «فلما كان فتح الزاي مجمعا عليه إذ كانوا مفعولين ردوا قوله: (مسوّمين) إذ كانت

صفة مثل معنى الأول ففتحوا الواو وجعلوهم (مفعولين) كما كانوا (منزّلين) فكأنهم أنزلوا

مسوّمين»⁽¹⁾.

(1)- الحطيئة، الديوان، ص 107.

(2)- ينظر: تجبير التيسير، ص 105. الكنز (2/442). مصحف القراءات، ص 66. إيضاح

الرموز، ص 192.

(1)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 173.

ومن قرأ (مُسَوِّمِينَ) بكسر الواو، أنه جعل التسويم للخيل، والملائكة مسومة لها⁽¹⁾.

ويرى مكّي بن أبي طالب القيسي أن قراءة الفتح هي الاختيار لأن الجماعة عليها⁽²⁾.

قال تعالى: ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِ مِّنَ

الْمَلَكَةِ مُرَدِّفِينَ ﴾ [الأنفال: 09].

قرأ أبو جعفر ويعقوب من الثلاثة، ونافع من السبعة (مردفين) بفتح الدال⁽³⁾، وهي

صيغة اسم مفعول.

والباقون (مردفين) بكسر الدال وهي صيغة اسم الفاعل.

قال أبو جعفر النحاس: «قال ابن عباس: أي متتابعين، وقال مجاهد: أي مردفين أي

ممدين، وقال أبو جعفر: قال أهل اللغة يقال ردفته، وأردفته إذا اتبعته»⁽⁴⁾.

فوجه الفتح (مردفين) أي متتابعين، أي أردف الله ألفاً بألف أخرى، ووجه الكسر

(مردفين) جعله اسم فاعل، أي أردف بعضهم بعضاً أي أركبه خلفه.

– قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُّبَيِّنَاتٍ ﴾ [النور: 34].

قرأ أبو جعفر ويعقوب من الثلاثة، وبعض السبعة (مبيّنات) بفتح الياء⁽¹⁾.

وقرأ خلف وحفص وابن عامر وحمزة والكسائي (مبيّنات) بكسر الياء.

(1)- ابن خالويه، الحجة، ص 113.

(2)- ينظر: القيسي، الكشف (398/1).

(3)- ينظر: تحبير التيسير، ص 129. الكنز (492/2). مصحف القراءات، ص 178. إيضاح الرموز، ص 241.

(4)- النحاس، معاني القرآن (419/1).

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 172. الكنز (572/2). مصحف القراءات، ص 356. إيضاح الرموز، ص 327.

ووجه قراءة الفتح (مبينات)، أي أنّ الله بينها، وأزال لبسها، وحجتهم قوله: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ﴾ [آل عمران: 118]، وهي اسم مفعول.

ومن قرأ (مبيّنات) قصد فهن الفاعلات وحجتهم قوله تعالى: ﴿يَحْذَرُ الْمُتَفِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: 64]. فأسند التبيين إلى السورة، فكذلك (آيات مبيّنات) فأسندوا التبيين إلى الآيات.

— قال تعالى: ﴿كَانَتْهُمْ حُمْرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ﴾ [المدثر: 50].

قرأ أبو جعفر من الثلاثة ونافع وابن عامر من السبعة (مستنفرة) بفتح الفاء، والباقون بكسرها⁽¹⁾.

ووجه قراءة (مستنفرة) أنهم جعلوها مفعولة، واستنفرها: طلب منها ان تنفر، وكان الرماة استنفرتها أو استنفرتها القسورة وهي اسم المفعول، و(استنفر) فعل متعد.

و(مستنفرة) بالكسر: أنها الفاعلة (اسم فاعل) من استنفر إذا نفر وهو لازم، كاستعجب، واستخر بمعنى عجب وسخر.

قال أبو علي الفارسي: «قال ابن سلام: سألت أبا سوار الغنوي - وكان أعرابيا فصيحاً قارئاً للقرآن - فقلت: ﴿كَانَتْهُمْ حُمْرٌ﴾ ماذا؟ فقال: (كانهم حمم مستنفرة) طردها قسورة، فقلت: إنما هو: ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: 51]، فقال: أفرت؟ قلت: نعم، قال: فمستنفرة إذا»⁽¹⁾.

(1) - ينظر: تجبير التيسير، ص 223. الكنز (2/698). مصحف القراءات، ص 577. إيضاح الرموز، ص 433.

(1) - الفارسي، الحجة (4/487).

خلاصة المسألة:

- من جعلها اسم مفعول من (استنفر بمعنى نفر) أي استنفرها غيرها، وهي لغة الحجاز ومن ثم قال أبو عبيد: «لا تكاد العرب تقول استنفر مبنيًا للفاعل»⁽¹⁾.
- والكسر جعلها اسم فاعل وهي لغة غير الحجاز كـ (نفر واستنفر) و(عجب واستعجب)، وهو قليل في كلام العرب، والقسورة هنا الأسد أو الصائد أو الرامي. (مستنفرة) صيغة اسم مفعول. (مستنفرة) صيغة اسم فاعل.

التبادل بين اسم المفعول واسم الفاعل (عكس ما قبله):

قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلِصِينَ﴾ [يوسف: 24].

قرأ يعقوب (من الثلاثة)، وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو من السبعة (المخلصين) بكسر اللام، إذا كان في أوله (ألف ولام). والباقون بفتحها⁽²⁾.

ووجه الفتح أنه اسم مفعول من أخلص فهو مخلص؛ لأن الله عز وجل أخلصهم أي اختارهم لعبادته، أو نجاه من السوء.

ووجه كسرها، أنه اسم فاعل من أخلص؛ أي أخلص دينه لله ولم يشرك بربه أحدًا.

فقرأة المخلصين مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ [ص:

46]. وقرأة المخلصين مثل قوله تعالى: ﴿وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ [النساء: 146].

(1)- ابن عجيبة الدرر النائرة، ص 418.

(2)- ينظر: تحبير التيسير، ص 121. الكنز (512/2). مصحف القراءات، ص 238. إيضاح الرموز، ص 266.

والقراءتان بمعنى واحد أي أنهم مخلصون من الشرك، مبرؤون من السوء، وفتح اللام على اسم المفعول أحسن؛ لأنهم لم يخلصوا أنفسهم لعبادة الله إلا من بعدما اختارهم الله وأخلصهم. وهذه من ناحية المفاضلة بين الحجج لا بين القراءات؛ لأنها ثابتة متواترة.

قال تعالى: ﴿لَا جُرْمَ أَنْ لَّهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ﴾ [النحل: 62].

قرأ أبو جعفر من الثلاثة، ونافع من السبعة (مفراطون) بكسر الراء، وشددها أبو جعفر، والباقون بفتحها⁽¹⁾.

هناك ثلاثة قراءات:

- مُفْرَطُونَ ← أبو جعفر ← (اسم فاعل) إنهم مقصرون.
- مُفْرَطُونَ ← نافع ← (اسم فاعل) أفرطوا في معصية الله.
- مُفْرَطُونَ ← الباقون ← (اسم مفعول) مقدمون إلى النار.

معنى الفرط في اللغة التقدم، قال - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أنا فرطكم على الحوض»⁽²⁾، وفي الدعاء «اللهم اجعله سَلْفًا فرطًا وذخرًا»⁽¹⁾.

وفرط في الأمر، قصر فيه وضيّعه. وأفرط إفراطاً أسرف وجاوز الحد.

وخلاصة المسألة:

- (مُفْرَطُونَ) اسم مفعول من أفرطوا إلى كذا: إذا قدموا، وفرط: تقدم؛ إي قُدموا إلى النار، فهم مقدمون منسيون.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 149. الكنز (533/2). مصحف القراءات، ص 273. إيضاح الرموز، ص 283.

(2)- الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، أشرف على طبعه زهير الشاويش، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1408هـ (309/1).

(1)- البخاري

— و(مُفْرِطُونَ): اسم فاعل من الرباعي أفرط؛ أي تجاوز الحد في المعاصي، فاستحق النار بهذا الإفراط.

— و(مُفَرِّطُونَ): اسم فاعل من فرّط؛ أي فرّطوا في الدنيا فلم يعملوا للآخر، فاستحقوا النار، وتصديق ذلك قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴾ [الزمر: 56].

وعلى ما سبق فإن القراءات الثلاث مختلفات المعنى تمامًا. ولكن من أهل اللغة من يقارب بين بعضها. فقد قارب أبو علي الفارسي بين (المُفْرِطُونَ) و(المُفَرِّطُونَ)، قال: هو فاعل أفرط، إذا صار ذا فرط، كما يقال: أمشى إذا صار ذا ماشية، وأجرب إذا صار ذا إبل جربي، والمعنى هم ذوو فرط إلى النار، وتقدّم إليها، فالمُفْرِط بمعنى الفارط، والفارط الذي يتقدم الواردة فيصلح الدلاء والأرشية، فالقراءتان على هذا متقاربتان⁽¹⁾.

وأما قراءة (مُفَرِّطُونَ) فهي مختلفة عنهما.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فهذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلها حق، وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها، وإتباع ما تضمنته من المعنى علمًا وعملاً، لا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى؛ ظنا أن ذلك تعارض، بل كما قال عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - من كفر بجرف منه فقد كفر به كله»⁽¹⁾.

(1) - ينظر: الفارسي، الحجة (376/3).

(1) - ابن تيمية، جواب سؤال عن المراد بالأحرف السبعة وعن موجب الاختلاف بين القراء فيما احتمله خط المصحف وعن حكم القراء بالشاذ، ص 71.

التقارض بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة:

من اسم الفاعل إلى صيغة المبالغة:

إذا قصد التكثير والمبالغة في اسم الفاعل عُدل به إلى إحدى أوزان صيغ المبالغة وهي (فَعَّال)، و(مَفْعَال)، و(فَعُول)، و(فَعِيل)، و(فَعِل)، فإذا قيل رجل قاتلٌ، وإنما يصدّق ذلك على مَنْ وقع منه القتل قليلاً أو أكثر، أما إذا قيل: رجلٌ قَتَّلَ فإنّ هذا يدل على مَنْ يُكثِر القتل⁽¹⁾.

قال تعالى: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَرٍ عَلِيمٍ﴾ [الأعراف: 112].

قرأ خلف (سَحَّار) قدّم الحاء على الألف وشددها وفتحها، على وزن (فَعَّال)، وهي قراءة حمزة والكسائي في جميع القرآن. والباقون (ساحر) إلا في سورة الشعراء، فقد أجمعوا على (سَحَّار عليم)، وكذلك كتبت في المصحف⁽²⁾.

و(سَحَّار أبلغ)؛ لأنه من تكرير الفعل منه إذ إن (فاعل) يصلح لزمانين: الحال والاستقبال، فإذا شددت دلّ على الماضي، وتقديره: إنه سحر مرّة بعد مرّة.

و(فَعَّال) صيغة للدلالة على المهن والصناعات، ك(بَقَّال، وَتَجَّار، وَخَضَّار...).

قال ابن يعيش: «وإن كان شيء من هذه الأشياء صنعة ومعاشاً، يداومها صاحبها ينسب على (فَعَّال) فيقال لمن يبيع اللبن والتمر لبَّان وتَمَّار»⁽³⁾.

(1) - ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، 1982م، (2/1031).

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 125. الكنز (2/484). مصحف القراءات، ص 164. إيضاح الرموز، ص 233.

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل (6/11).

إن القراءتين بمعنى واحد إلا أن (سحّار) أشد مبالغة في الوصف من (ساحر) ويقوي ذلك أنه وصف بـ (عليم) فدل على التناهي في علم السحر.

وقال تعالى: ﴿وَتَحْتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَرَهِينَ﴾ [الشعراء: 149].

قرأ أبو جعفر ويعقوب من الثلاثة، وأبو عمرو والحرميان وابن عامر (فرهين)، وقرأ الباقر (فارهين)⁽¹⁾.

(فرهين) صيغة مبالغة أو صفة مشبهة.

و(فارهين) صيغة اسم الفاعل.

فالذي فرق بين القراءتين قال: إنّ (فارهين) بالمدّ بمعنى حاذقين، و(فرهين) بالقصر بمعنى أشرين بطرين من خير⁽²⁾؛ أي فرحين. وفرهين وفرحين واحد، وإنما حدث الإبدال من الحاء إلى الهاء.

وفارهين مشتقة من فُرّه وهو الحذق، قال ابن وداع العوفي:

لا أستكين إذا ما أزمّة أزمّت ولن تراني بخير فاره القلب

قال الفرّاء: «معنى فارهين حاذقين»⁽³⁾.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 176. الكنز (586/2). مصحف القراءات، ص 373. إيضاح

الرموز، ص 336.

(2)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 519.

(3)- الفرّاء، معاني القرآن (282/2).

وهناك من قال إنهما واحد واللفظة عندهم مشتقة من الفَراهة، وهي جودة منظر الشيء وخبرته وقوته وكماله في نوعه⁽¹⁾، والفره: النشاط والخفة، وجارية فرهاء أي حسناء⁽²⁾.

واحتج من جعلها بمعنى واحد؛ بأنّ الحذق، والنشاط والخفة والصباحة والحسن يبعثان على الأشر والبطر والتكبر، ودخول الزهو إلى النفس.

قال تعالى: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَكِهِونَ﴾ [يس: 55].

قرأ أبو جعفر (فكهون) بغير ألف، والباقون (فاكهون)⁽³⁾.

فاكهون ← صيغة اسم الفاعل.

فكهون ← صيغة المبالغة.

و(فاكهون) تفسيره: فرحون «وجاء في التفسير: أنّ شُغْلَهُم افتضاض الأبيكار، وقيل:

في شغل عم فيه النار»⁽⁴⁾.

من المبالغة إلى اسم الفاعل:

قال تعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظْمًا نَّخْرَةً﴾ [النازعات: 11].

قرأ خلف (ناخرة) وهي قراءة عاصم برواية أبي بكر وجمزة والكسائي ورويس (ونخرة

صيغة مبالغة أو صفة مشبهة).

(1)- ابن عطية، المحرر الوجيز (240/4).

(2)- الفيومي، المصباح، ص 303.

(3)- ينظر: تحبير التيسير، ص 192. الكنز (620/2). مصحف القراءات، ص 444. إيضاح

الرموز، ص 366.

(4)- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (34/4).

اسم الفاعل دال على الحدوث والتجدد أما (نخرة) على وزن (فعلة) صفة مشبهة دالة على الثبوت، وناخرة: بالية، وقيل فارغة، التي تمر فيها الريح.

ونخرة: أي نُخِرَتْ، وقيل النخرة البالية، والناخرة: المَخْوِفة وهما لهجتان.

ومن قرأ (ناخرة) قصد العظم المخوف الذي تمر فيه الريح فتنخر، وحجتهم في ذلك أن رؤوس الآيات بالألف نحو: (الحافرة، الرادفة، الواجفة، والساهرة). فالألف أشبه بمجيء التنزيل وبرؤوس الآيات⁽¹⁾.

قرأ الباقون: (نخرة) على وزن (فعلة)، أي: البالية.

وحجتهم أن ما كان صفة منتظر (لم يكن) فهو بالألف، وما كان وقع فهو بغير ألف. قال اليزيدي: «يقال: عظم نخر وناخر غدًا؛ فدل على أنهم قالوا: إذا كنا بعد موتنا عظاما نخرة: قد نُخِرَتْ».

وقال أبو عمرو بن العلاء: «نخرة وناخرة واحد وكذا قال الفراء»⁽²⁾.

وقد اختار الطبري والزجاج وابن خالويه قراءة (ناخرة).

وقراءة (نخرة) تناسب المقام لتقوية حجة المنكر لبعث العظام بعد أن تصير رميمًا.

قال تعالى: ﴿ وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ﴾ [الفلق: 04].

انفرد يعقوب برواية رويس (النافثات)⁽³⁾.

(النافثات) صيغة المبالغة تفيد التكرار.

(1)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 748.

(2)- ينظر، المصدر نفسه، ص 748.

(3)- ينظر: تجبير التيسير، ص . الكنز (/). مصحف القراءات، ص 604. إيضاح الرموز، ص

(النافثات) اسم الفاعل، على وزن فاعلات.

النافثات: جمع نفاثة، وهي الكثيرة النفث والنفخ من غير ريق وهنّ السواحر. وأما

النافثات: جمع نافثة وهي النافخة، وهي ليس للمبالغة، وقد يحتمل الكثرة.

والقراءتان متقاربتان، ولكنّ قراءة النفاثات تفيد الكثرة وهي قراءة جمهور القراء.

التقارض بين (اسم الجمع) و(الجمع المذكر السالم):

قال تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْلَافُ السِّنِّكُمْ

وَالْوَنُكْمِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [الروم: 22].

قرأ خلف (للعالمين) بفتح اللام بعد الألف، وبها قرأ السبعة سوى عاصم برواية حفص⁽¹⁾.

من قرأ (للعالمين) بفتح اللام جعله جمع (عالم)؛ والعالم يحتوي على كل المخلوقات من إنس وجان، وجماد، وحيوان⁽²⁾.

ولفظة (عالم) تشمل المذكر والمؤنث والعاقل وغيره وجميع المخلوقات في كل أوان. فذلك أعم في جميع المخلوقات.

إذ الآيات والدلالات على توحيد الله يشهد بها العالم والجاهل، فهي آية للجميع، وحجة على كل الخلق وليست بحجة للعالم دون الجاهل⁽³⁾.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 183. الكنز (603/2). مصحف القراءات، ص 406. إيضاح

الرموز، ص 349.

(2)- ابن خالويه، الحجة، ص 282.

(3)- ينظر: القيسي، الكشف (287/2).

وأما من قرأ (للعالمين) بكسر اللام أراد للعلماء وهو جمع (عالم) لأن العالم يكون أحسن اعتقاداً. بالإضافة إلى أنهم أهل النظر والاستنباط والاعتبار دون الجاهلين ودليله قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: 43].

ولو عقل الآيات الجميع لم يكن للعالم مزية وفضل على الجاهل.

ويرى مكّي بن أبي طالب القيسي: «أن قراءة فتح اللام هي الاختيار؛ لأن الجماعة عليه، ولأنه أعم وأدخل في الحجة على جميع الخلق»⁽¹⁾.

و(العالمين) بفتح اللام، اسم جمع، وإنما جمع باعتبار الأزمان والأنواع وهي داخلة فيما يسمى بالعموم الشمولي⁽²⁾، مع أن دلالة (عالم) داخلة فيما يسمى (العموم البدلي) الذي هو دلالة الكلمة المفردة على المعنى العام.

التقارض بين (جمع اسم الجنس) و(واسم الجنس):

قال تعالى: ﴿انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: 99].

وقال تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾ [الأنعام: 141].

وقال تعالى: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: 34].

وقال تعالى: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [الكهف: 42].

(1) - ينظر: المصدر نفسه (288/2).

(2) - ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ط5، دار المعارف، القاهرة، مصر د/ت، مج1، ص 148-149.

وقال تعالى: ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ [يس: 35].

قرأ خلف في جميع هذه الآيات: (ثُمره) بضمين، وهي قراءة حمزة⁽¹⁾.

ويشاركهما الكسائي في سورتي (الأنعام) و(يس)، وفي سورة الكهف القراء السبعة سوى عاصم، ومن الصحابة ابن عباس.

قال الزجاج: «يقال (ثمرة وثمار، وثمر جمع ثمار) فمن قرأ (إلى ثُمره) بالضم، أراد جمع الجمع، وإن شئت قلت (إلى ثُمره) فخففت لثقل الضمة»⁽²⁾.

من قرأ (ثمره) بالضم جعله جمع (ثمار)، وثمار جمع ثمر، وثمر جمع ثمرة، فهو جمع الجمع، وهذا كله يراد به التكثر.

قال أبو حيان الأندلسي: «وهي أصناف الأموال التي تتحصل منه»⁽³⁾.

وقال ابن عباس: «جميع المال من الذهب والفضة والأموال الأخرى والحيوان»⁽⁴⁾.

وقد ذكر أبو علي الفارسي أن (ثُمر) يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون جمع (ثَمَر) على (ثُمر) كما جمع (خَشَبَة) على (خُشْب) في قوله:

﴿كَانَهُمْ خُشْبٌ مُسْنَدَةٌ﴾ [المنافقون: 04].

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 119. الكنز (471/2). مصحف القراءات، ص 140. إيضاح الرموز، ص 223.

(2)- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (171/2).

(3)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط (191/4).

(4)- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (403/1).

والوجه الآخر: أن يكون جمع (ثمار) على (ثُمَّر)؛ فيكون (ثمر) جمع الجمع، وجموعه على (فُعُل) كما جموعه على (فعائل) في قولهم: جمال وجمائل⁽¹⁾.

ومن قرأ (ثَمْرَه) أراد جمع (ثَمْرٍ وَثَمْرٍ).

فأما التي في (الكهف) فالضم إلا ما روي من الفتح عن عاصم والإسكان عن أبي عمرو.

فإن قيل: فما الفرق بينهما؟ فقل: الفرق أن التي في (الأنعام) من أثمار الشجر، والتي في الكهف من تسمير المال، لقوله بعد انقضاء وصف الجنيتين: (وكان له ثَمْرٌ أي ذهب وأثاث، ودليله (أنا أكثر منك مالا)⁽²⁾.

وأما قراءة أبي عمرو بالإسكان، فهي للتخفيف وأصلها الضم، قال بعض أهل اللغة: الثمر بالإسكان: المال، والثمر بالفتح: المأكول، وقال بعض المفسرين: الثَّمْر بالضم: النخل والشجر بما فيها، ولم يرد الله في سورة الكهف أن الثمرة هلكت دون المثمر، بل هلاك المثمر، وفي هلاكه هلاك ثمره، وذلك أبلغ في العقوبة⁽³⁾.

فعلى ذلك فإنّ قراءة (ثُمَّرَه) بضمّتين هي جمع الجمع، والمراد به التكثير.

قال مكي بن أبي طالب: «ويجوز أن يكون (ثمر) بضمّتين اسمًا مفردًا لما يجتنى (كعنقٍ وطنب)، فحصل في ثمر المضموم ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون لجمع جمع الجمع. والثاني: أن يكون جمع اسم مفرد.

(1) - ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة (516/2).

(2) - ابن خالويه، الحجة، ص 147.

(3) - ينظر: القيسي، الكشف (168/2).

والثالث: أن يكون اسما مفردا، و هذا نادر، قليل مثله في الكلام»⁽¹⁾.

أما من قرأ (ثَمَرَهُ) بالفتح فإنه جعله اسم جنس جمعي نحو: شجرة وشجر.

التقارض بين اسم الفاعل والفعل:

من اسم الفاعل إلى الفعل المضارع:

قال تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ

وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس: 81].

انفرد رويس عن يعقوب بقراءة (يقدر) فعل مضارع⁽²⁾.

والباقون (بقادر) اسم فاعل من (قَدَرَ يَقْدِرُ).

من الفعل الماضي إلى اسم الفاعل:

قال تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ

تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: 96].

قرأ خلف والكوفيون (وجعل) على وزن فعل⁽³⁾.

وقرأ يعقوب وأبو جعفر وبقية العشرة (جاعل) اسم فاعل.

وهذه القراءة سنتناولها في المستوى النحوي لأنها تتعلق بالتركيب، فإذا قلنا جعل الليل،

فالليل مفعول به منصوب وإذا قلنا جاعل الليل، فالليل: مضاف إليه مجرور.

(1)- ينظر: القيسي، الكشف (167/2).

(2)- ينظر: تحبير التيسير، ص 193. الكنز (621/2). مصحف القراءات، ص 445. إيضاح

الرموز، ص 367.

(3)- ينظر: تحبير التيسير، ص 119. الكنز (471/2). مصحف القراءات، ص 140. إيضاح

الرموز، ص 222.

القراءتان متقاربتان؛ لأنَّ اسم الفاعل يراد به الماضي⁽¹⁾.

التقارض بين اسم الفاعل إلى اسم فاعل:

قال تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ

عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: 182].

قرأ يعقوب وخلف من الثلاثة (مَوْصٍ) وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر. والباقون (موص)⁽²⁾.

(موص) بالتخفيف اسم فاعل من أوصى يوصي فهو موصٍ، واحتجوا له بما اتَّفَقَ عليه

عند القراء ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ [النساء: 11].

وأما (مَوْصٍ) بالتشديد اسم فاعل من وصَّى يوصِّي فهو مَوْصٍ، واحتجوا له بقوله:

﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الشورى: 13].

وهما لغتان من لغات العرب وصَّى، وأوصى، قال أبو منصور الأزهري: «هما لغتان فاقراً

كيف شئت»⁽³⁾.

(1)- الفارسي، الحجة (513/2).

(2)- ينظر: تحبير التيسير، ص 95. الكنز (421/2). مصحف القراءات، ص 28. إيضاح الرموز، ص 175.

(3)- الأزهري، معاني القراءات، ص 192.

التقارض بين صيغ المبالغة:

من صيغة المبالغة (فعول) إلى صيغة المبالغة (فَعْل).

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالتَّكَايِسِ لَرُؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: 143].

قرأ يعقوب وخلف من الثلاثة، وأبو بكر وأبو عمرو وحمة والكسائي (رؤف). وقرأ الباكون (رؤوف)⁽¹⁾.

قال الرازي: «(رؤوف) على وزن (فعول) و(رؤف) أيضا على وزن (فَعْل) كله من كلام العرب»⁽²⁾.

وقال أبو زيد الأنصاري: «رأفت بالرجل أرأف به رأفة ورأفة، ورؤفتُ به ارؤُفُ به، كل ذلك من كلام العرب»⁽³⁾.

ومن قرأ: (رؤف) فقد زعموا أن ذلك هو الغالب على أهل الحجاز، ومنه قول الوليد بن عقبة بن أبي معيط لمعاوية بن أبي سفيان: [الوافر]

وشرُّ الطَّالِبِينَ فَلَا تُكْنُهُ يُقَاتِلُ عَمَّهُ الرَّؤُفَ الرَّحِيمَا

وقال جرير: [الوافر]

تَرَى لِلْمَسْلَمِينَ عَلَيْكَ حَقَا كَفَعَلَ الْوَالِدَ الرَّؤُفَ الرَّحِيمَا

و(رؤف) على وزن (رعف) وهو أبلغ في المدح كما تقول (رجل حذق يقظ) للمبالغة.

وأما من قرأ (لرؤوف) فجعله على وزن (فعول) وهذا البناء أكثر من فُعْل.

(1) - ينظر: تحبير التيسير، ص 93. الكنز (417/2). مصحف القراءات، ص 22. إيضاح الرموز، ص 172.

(2) - الرازي، مختار الصحاح، مادة (رأف)، ص 120.

(3) - أبو علي الفارسي، الحجة (66/2).

ألا ترى أن باب، ضروب وشكور أكثر من باب حذرٍ، وحدثٍ، ويقظ، وإذا كان أكثر على ألسنتهم كان أولى مما هو بغير هذه الصفة، ويؤكد ذلك أن هذا البناء قد جاء عليه من صفات، غير هذا الحرف نحو: غفور وشكور، ولا نعلم (فَعْلًا) فيها. انتهى⁽¹⁾

لذا أستطيع أن أقول: هما لغتان، والذي على وزن (فَعْل) لغة أهل الحجاز، وهما في المعنى متقاربان وكلاهما للمبالغة.

ويرى مكّي بن أبي طالب القيسي أن القراءتين متوازنتان، لكن حذف الواو أخف في القراءة وإثباتها أكثر في الاستعمال لنظائره⁽²⁾.

ولا نوافق مكّي بن أبي طالب القيسي في قوله (حذف الواو) أخف في القراءة بل العكس هو الصحيح؛ إذ اللسان يتلأ في نطقها مع قوله (رحيم) بينما (رؤوف) على وزن فِعُول أخف في النطق وإن كان عدد حروفه أكثر من (رؤف).

التقارض بين (الجار والمجرور) وصيغة المبالغة:

قال تعالى: ﴿ قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [الحجر: 41].

انفرد يعقوب بقراءة (عَلَيَّ) بكسر اللام ورفع الياء والتنوين، والباقون بفتح اللام والياء من غير تنوين⁽³⁾.

(عَلَيَّ) على وزن فعيل من العلو بمعنى فاعل، كقدير بمعنى قادر، وعليم بمعنى عالم، فهو بناء للمبالغة، فأراد المبالغة في العلو، وقال ابن عجيبة: «أي رفيع مستقيم، وقال بعضهم: رفيع أن يُنَالُ ﴿ مُسْتَقِيمٌ ﴾ أن يُنَالُ»⁽⁴⁾.

(1)- ينظر: المصدر نفسه (68/2).

(2)- القيسي، الكشف (317/1-318).

(3)- ينظر: تحبير التيسير، ص 147. الكنز (528/2). مصحف القراءات، ص 264. إيضاح الرموز، ص 279.

(4)- ابن عجيبة، الدرر النائرة، ص 221.

ومن قرأ (عَلِيٍّ) فإنه جار ومجرور، (على) حرف جرّ، والياء ضمير المتكلم، والمعنى: «طريق عَلِيٍّ أن أبيّنه وأظهره، وقيل: معناه التهديد كما تقول: طريقك عَلِيٍّ، أي: لا تفوتني، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِبِالْمِرْصَادِ﴾»⁽¹⁾.

(1) - ابن مريم، الموضح (418/1).

التبادل بين الاسم والظرف:

قال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴾ [الزخرف: 19].

قرأ أبو جعفر ويعقوب من الثلاثة (عند الرحمن) وهي قراءة الحرمين وابن عامر. والباقون بالباء مفتوحة وألف (عباد)⁽¹⁾.

والمراد أنهم عند الله في المنزلة والقربى أو عنده في السماء، وقراءة (عند) صريحة في الرسم، وهي أدل على رفعة منزلتهم وشرفهم وقرب مكانتهم لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ﴾ [الأعراف: 206]. ومن قرأ (عباد) فهو جمع عبد وقيل: عابد كصائم وصيام، وهو مناسب لقوله تعالى: ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: 26].

قال الفرّاء، وكل صواب⁽²⁾.

التبادل بين (اسم المكان) و(المصدر):

قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتْ طَافِيَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ ﴾ [الأحزاب: 13].

قرأ حفص (لا مُقَام) بضم الميم، والباقون بفتحها.

قرأ الثلاثة (لا مُقَام لَكُمْ)⁽³⁾.

(1) - ينظر: تحبير التيسير، ص 203. الكنز (2/642). مصحف القراءات، ص . إيضاح الرموز، ص 385.

(2) - الفرّاء، معاني القرآن (3/29).

(3) - ينظر: تحبير التيسير، ص 186. الكنز (2/608). مصحف القراءات، ص 419. إيضاح الرموز، ص 355.

قال الرازي: «(المُقَامَة) بالضم (الإقامة) و(المَقَامَة) بالفتح المجلس والجماعة من الناس. و(المَقَام) و(المُقَام) فقد يكون كل واحد منهما بمعنى الإقامة، وقد يكون بمعنى موضع القيام: لأنك إذا جعلته من قام يقوم فمفتوح، وإن جعلته من أقام يُقيم فمضموم.

وقوله تعالى: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ أي لا موضع لكم وقرئ: (لا مُقَامَ لَكُمْ) بالضم أي لا إقامة لكم⁽¹⁾.

وحجة من قرأ (لا مَقَامَ لَكُمْ) بالفتح أراد اسم المكان أي لا موضع لكم تقيمون فيه. ويمكن أن يكون مصدر قام يقوم قياما ومقاما فيكون من الثلاثي، وأما بالضم فيكون من الرباعي أقام يقوم مُقَامًا.

والقراءتان بمعنى واحد يفيدان الإقامة.

(1)- الرازي، مختار الصحاح، مادة (قوم)، ص 271.

4- الفعل وأوزانه

التقارض بين الأفعال:

التبادل بين الماضي والمضارع:

قال تعالى: ﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: 158].

قرأ يعقوب وخلف وحمزة والكسائي (ومن يطَّوع) بالياء وتشديد الطاء وجزم العين، والباقون (تطوع)⁽¹⁾.

يطَّوع أصلها يتطوع أدغمت التاء في الطاء وجعلتا طاءً شديدة، وهو فعل مضارع مجزوم.

ومن قرأ تطوع فهو فعل ماض ومعناه المستقبل، وموضعه الجزم. فالأصل في صيغة الماضي أن تدل على حدث انقضى، ولكنها قد تأتي للتعبير عن المستقبل، بشرط أن يؤمن اللبس، ويفهم بقرائن أخرى أن المراد المستقبل.

قال الأزهري: وكل جائز حسن⁽²⁾.

والقراءة بالماضي أخف في النطق، وهي تجمع بين خفة اللفظ ومعنى المستقبل.

قال تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا

فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [يوسف: 110].

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 93. الكنز (417/2). مصحف القراءات، ص 24. إيضاح الرموز، ص 172.

(2)- الأزهري، معاني القراءات (183/1).

قرأ أبو جعفر وخلف من الثلاثة ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي (فنجي)، وقرأ
الباقون بنونين الثانية ساكنة وتخفيف الجيم وإسكان الياء (فُنْجِي)⁽¹⁾.

(فُنْجِي): فعل مضارع من أنجى ينجي ونحن ننجي.

(فُنْجِي) مبني للمجهول عطف عليه مبني للمجهول وهو قوله ﴿وَلَا يَرْدُّ بَأْسَنَا﴾،
وحجته أنه حدث انتهى، وأن الأنبياء قد ختموا بمحمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فوافق
بين اللفظ والمعنى.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 142. الكنز (516/2). مصحف القراءات، ص 248. إيضاح
الرموز، ص 270.

التبادل بين أبنية الأفعال:

ما قرأه بـ (أفعل) وقرأه غيره بـ (فعل):

قال تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَنُْحَرِّقَنَّهُ﴾ [طه: 97].

لأبي جعفر قراءتان؛ الأولى برواية ابن وردان، والأخرى برواية ابن جَمَّاز⁽¹⁾:

فالأولى: (لَنُْحَرِّقَنَّهُ) برواية ابن وردان.

والأخرى: (لُنُحَرِّقَنَّهُ) برواية ابن جَمَّاز.

وقرأ الباكون: (لُنُحَرِّقَنَّهُ).

التوجيه:

(لَنُْحَرِّقَنَّهُ): هي مضارع من حرق الثلاثي.

(لُنُحَرِّقَنَّهُ): هي مضارع من أحرق.

(لُنُحَرِّقَنَّهُ): هي مضارع من حَرَّقَ والمعنى نحرقه مرة بعد مرة.

توجيه قراءة (لَنُْحَرِّقَنَّهُ): هي من حرق الثلاثي، (باب نَصَرَ). وتأويله: «لنبردنه بالمبرد،

يقال حَرَّقَتْ أَحْرَقُ احْرُقُ إذا بردت الشيء»⁽²⁾. وإلى هذا المعنى ذهب ابن جني: «حَرَّقْتُ

الحديد: إذا بردته، فتحاتَّ وتساقطَ. ومنه قولهم: أنه لَيَحْرُقُ عَلِيَّ الأُرْمَ، أي: يحك أسنانه

بعضها ببعض غيظاً عليّ. وقال زهير:

أَبَى الضَّيْمَ وَالنَّعْمَانَ يَحْرُقُ نَابَهُ عَلَيْهِ فَأَفْضَى وَالسِّيُوفُ مَعَاقِلُهُ⁽³⁾

وأنشد أبو زيد، ورويناه عنه:

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 163. الكنز (560/2). مصحف القراءات، ص 318. إيضاح

الرموز، ص 310.

(2)- الزجاج، معاني القرآن (189/3).

(3)- زهير، الديوان، ص 143.

نُبِّتُ أَحْمَاءَ سُلَيْمَى أَنَّمَا بَاتُوا غَضَابًا يَحْرُقُونَ الْأَرْمَاءَ
إِنْ قَلْتُ أَسْقَى عَاقِلًا فَأَظْلَمًا جَوْنًا وَأَسْقَى الْحَرَّتَيْنِ الدَّيْمَا

فَكَأَنَّ (لِنَحْرُقْنَهُ) عَلَى هَذَا: لِنَبْرِدَنَّهُ وَلِنَحْتَنَّهُ حَتَّى، ثُمَّ، لِنَسِفْنَهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا.

ومن ذلك عندي تسميتهم هذا الزورق حَرَّاقَةً، وهو كقولهم لها: سفينة؛ لأنها تَسْفِرُ وجه الماء، فكذلك تَحْرُقُهُ أَيضًا⁽¹⁾. انتهى كلامه.

و(لِنَحْرُقْنَهُ) أي لنحرقه بالنار، من أحرق المتعدي بالهمزة.

ووجه قراءة الجماعة (لِنَحْرُقْنَهُ) فهي من حَرَّقَ المتعدي بالتضعيف أي لنحرقه مرة بعد مرة، وهي للمبالغة.

وقد عقد سيبويه بابا في الكتاب تحت عنوان «هذا باب دخول (فَعَلْتُ) على (فَعَلْتُ) لا يشركه في ذلك (أفعلتُ)» قال فيه: «تقول: (كَسَّرْتُهَا) و(قَطَّعْتُهَا)، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كَسَّرْتَهُ وَقَطَّعْتَهُ وَمَزَّقْتَهُ... و(جَرَحْتَهُ) و(جَرَحْتُهُمْ) و(جَرَحْتَهُ): أكثرُ الجراحات في جسده... وقالوا: (يُجَوِّلُ) أي: يكثر الجولان، و(يُطَوِّفُ) أي: يُكثِرُ التطويق.

ثم قال: واعلم أن التخفيف في هذا جائز كله عربي، إلا أن (فَعَلْتُ) إدخالها ههنا لتبيين الكثير. وقد يدخل في هذا التخفيف كما أن (الرَّكْبَةَ) و(الجلسة) قد يكون معناهما في الركوب والجلوس.

وقد يدخل في هذا التخفيف قال الفرزدق:

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بِنَ عَمَّارٍ

(1) - ابن جني، المحتسب (58/2).

و(فَتَحَتْ) في هذا أحسن... قال تعالى: ﴿ جَنَّتٍ عَدْنٍ مُمَفَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ [ص: 50]، وقال تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: 12]. فهذا وجه (فعلت) و(فعلت) مبيِّناً في هذه الأبواب، وهكذا صفته⁽¹⁾. انتهى.

ففعلت المخففة تفيد الحدث، وتفيد المشددة: التكثير والمبالغة، إلا أن المخفف والمشدد قد يأتيان بمعنى واحد، وتكونان لغتين.

ما قُرئ بـ (فعل) وقُرئ بـ (فاعل):

قال تعالى: ﴿ أَفَتَمْرُونَهُ عَلَيَّ مَا يَرَى ﴾ [النجم: 12].

قرأ يعقوب وخلف من الثلاثة، وحمزة والكسائي من السبعة (أَفَتَمْرُونَهُ)، والباقون (أفتمارونه)⁽²⁾.

يقال: مَرَيْتُهُ أمریه، إذا جحدته، والمراد أتكذبونه فيما أخبر أنه شاهده من الآيات العظيمة⁽³⁾.

أفتمرونه فعل مضارع مراه يمره.

وأما (أفتمارونه) فهو مضارع ماراه، بمعنى جادله.

(1) - سيبويه، الكتاب (176/4).

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 211. الكنز (665/2). مصحف القراءات، ص 526. إيضاح الرموز، ص 407.

(3) - ينظر: ابن مريم، الموضح (751/2).

قال ابن عجيبة: «(تَمْرُونَه) أصله (تَمْرِيُوَه) فقلبت حركة الياء إلى الراء وحذفت الياء للسالكين ووزنه تفعونه (تَمَارُونَه) أصله (تُماريُونَه) فنقل وحذف على ماتقدم ووزنه تفاعونه»⁽¹⁾.

والقراءتان متقاربتان في المعنى؛ الأولى تفيد الجحود والتكذيب والانصراف عن النبي، والأخرى تفيد الجدال والمكابرة، ومحاولة دفع ما شاهدهُ من الآيات؛ لأنهم قالوا له صف لنا عيرنا في طريق الشام فوصفها لهم، وأخبرهم أنه قد ضلَّ لهم بغير فأرجعه لهم.

ما قرأه بـ (أفعل) وقرأه غيره بـ (فعل):

قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: 63].

انفرد يعقوب بقراءة (من يُنَجِّيكُمْ)⁽²⁾.

والباقون (ينجِّيكُمْ) بالتشديد.

(يُنَجِّيكُمْ) من (أنجى)، و(ينجِّيكُمْ) من (نجى) المضعف.

والتشديد والتخفيف فيهما واحد، وذلك أن العرب تقول نجيت زيدا أنجيته، جاء في كتاب سيبويه: «هذا باب افتراق فَعَلت وأفعلت في الفعل للمعنى»: «تقول: (دخل) و(خرج) و(جلس)، فإذا أخبرت أنّ غيره صيّرهُ إلى شيء من هذا قلت: (أخرجه) و(أدخله) و(أجلسه). وتقول: (فزع) و(أفزعته)، و(خافَ) و(أخفته)، و(جال) و(أجلته)، و(جاء) و(أجأته)؛ فأكثر ما يكون على (فعل)، إذا أردت أنّ غيره أدخله في ذلك يُبنى الفعل منه على (أفعلت). ومن ذلك أيضاً (مكث) و(أمكثته).

(1) - ابن عجيبة، الدرر النائرة، ص 383.

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 117. الكنز (2/468). مصحف القراءات، ص 135. إيضاح الرموز، ص 219.

وقد يجيء الشيء على (فَعَّلْت) فيشرك (أفعلت)، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا؛ وذلك قولك: (فرِح) و(فَرَّحتَه)، وإن شئت قلت: (أفرحتَه)، و(غَرَم) و(غَرَمْتَه).

وتقول: (مَلَح) و(مَلَحْتَه)؛ وسمعنا من العرب من يقول: (أَمْلَحْتَه)... قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً﴾ [الأنعام: 37]«⁽¹⁾.

من خلال قول سيبويه يتبين أن الفعل (نجا) ثلاثي لازم، ثم يتعدى بالهمز (أنجى)، والتضعيف (نجى).

والقراءتان بمعنى واحد؛ لأنهما لغتان.

ما قرأه ب (فَعَّل) وقرأه غيره ب (أفعل):

قال تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: 185].

قرأ يعقوب (لتكملوا) وهي قراءة عاصم برواية أبي بكر⁽²⁾.

والباقون (لتكملوا).

فوجه التشديد أنه مضارع (كَمَّل) بالتضعيف، ووجه التخفيف أنه من (أَكَمَل) المتعدي الهمز.

وهما لغتان: كَمَّل وأكمل، (فَعَّل) و(أفعل) كثيراً ما يستعمل أحدهما موضع الآخر.

(1) - سيبويه، الكتاب (167/4).

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 95. الكنز (422/2). مصحف القراءات، ص 28. إيضاح الرموز، ص 175.

والصيغتان متكافئتان من حيث الـكـ ومن حيث بدء كل منهما بمقطع مغلق:

كَ مَ | مَ لَ

أَ كَ | مَ لَ

ما قرأه (تفعّل) وقرأه غيره بـ (فعل):

قال تعالى: ﴿وَأَنَاظَنَّا أَنْ لَنْ نَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الجن: 05].

قرأ يعقوب (تَقَوَّل) بفتح القاف والواو مشددة، وقرأ الباقر (تقول)⁽¹⁾.

(تَقَوَّل) أصلها (تتَقَوَّل) فحذفت التاء الثانية، وهذا كثير ما يقع إذا ما ابتدئ بتائين.

وهي من التقول وهو الكذب، أو الادعاء على الإنسان ما لم يقله «والعرب تقول: قَوَّلْتَنِي مَا لَمْ أَقُلْ، وَتَقَوَّلْت عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ»⁽²⁾.

ووجه قراءة الجمهور أنه القَوْلُ و(تَقُوَّلُ) من قالت تقول قولاً. والقول يكون صادقاً وكاذباً.

والقراءتان متقاربتان في المعنى، فالتقول لا يكون إلا كذباً، فتكون (كذباً) مفعولاً مطلقاً فهو مصدر مؤكد من غير حذف موصوف، والتقدير: (أن لن يكذب الإنسان والجن على الله كذباً).

وأما (أن لن تقول) فتقول تحتل الصدق والكذب، فلذلك وجب تقدير مصدر محذوف، والتقدير: (أن لن تقول الإنسان والجن على الله قولاً كذباً)⁽³⁾.

ما قرأه بـ (فعل) وقرأ غيره بـ (افتعل):

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 222. الكنز (2/695). مصحف القراءات، ص 572. إيضاح

الرموز، ص 431.

(2)- ابن مريم، الموضح (2/810).

(3)- ينظر: ابن جني، المحتسب (2/333).

قال تعالى: ﴿ وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ ﴾ [الملك: 27].

انفرد يعقوب بقراءة (تدعون) بإسكان الدال والباقون بفتحها مع التشديد⁽¹⁾.

و(تدعون) مضارع (دعا)؛ أي: طلب، والتقدير: (هذا الذي كنتم تدعون الله أن يوقعه بكم، وتستعجلون العذاب استهزاءً، والأصل «هذا الذي كنتم تدعون، ولَمَّا قُدِّمَ المفعول جرّ بالباء»⁽²⁾).

وأما قراءة الجمهور فهي (تفتعلون) من الدعوى (مضارع ادعى)، وهو الكذب، والتقدير (هذا الذي كنتم به تكذبون، وتكفرون).

ويجوز أن يكون تفتعلون من الدعاء، فيكون كالأول في المعنى، والمراد تدعون الله بإيقاعه⁽³⁾.

وقد وجدنا في كتب اللهجات الصيغتين (فَعَل) و(افْتَعَل) بمعنى واحد، مما يدل على أنهما لغتان، وقد اختلفت المصادر العربية في نسبة الصيغتين، فقد نسبت (فَعَل) إلى أهل الحجاز، و(افْتَعَل) إلى تميم.

وفي بعضها وردت الصيغتان دون نسبة، وقد عزيت (فَعَل) نادرًا إلى بني تميم، ولم نطلع على من نسب (افْتَعَل) إلى أهل الحجاز.

ونستطيع القول إن (فَعَل) صيغة منتشرة في القبائل الحضرية التي تميل إلى الأناة واليسر في النطق، وأن صيغة (افْتَعَل) تنتشر في القبائل البدوية التي تحرص على مظاهر الخشونة.

(1) - ينظر: تحبير التيسير، ص 219. الكنز (2/688). مصحف القراءات، ص 564. إيضاح

الرموز، ص 427.

(2) - ابن عجيبة، الدرر النائرة، ص 407.

(3) - ابن مريم، الموضح (2/796).

هذا إذا كانت الصيغتان بمعنى واحد.

ما قرئ بـ (يَتَفَاعَل) و(تَتَفَاعَل) و(تُفَاعِل) و(تُفَاعَل):

قال الله تعالى: ﴿ وَهَزَىٰ إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقُطُ عَلَيْكَ رُطْبًا غَيْرًا ﴾ [مریم: 25].

قرأ يعقوب (يَسَاقُط) بفتح الياء وتشديد السين⁽¹⁾.

وقرأ أبو جعفر وخلف (تَسَاقُط) بفتح التاء وتشديد السين، وهي قراءة الجماعة.

وقرأ حفص (تُسَاقِط) بضم التاء وتخفيف السين وكسر القاف.

وقرأ حمزة (تَسَاقُط) بفتح التاء وتخفيف السين وفتح القاف.

– وجه قراءة يعقوب (يَسَاقُط) أصلها يتساقط، فأدغمت التاء في السين لقرب المخرج؛ ولأنهما مهموستان فبقيت (يَسَاقُط) والتذكير هو للجذع أو الهز، والمعنى: «يتساقط عليك جذع النخلة، أو يتساقط الهزُّ رُطْبًا»⁽²⁾.

– ووجه قراءة أبي جعفر وخلف (تَسَاقُط) أصلها تتساقط، فأدغمت التاء في السين لقرب المخرج؛ ولأنهما مهموستان، فبقيت (تَسَاقُط) والتأنيث للنخلة، والمعنى تتساقط عليك الرطب.

– ووجه قراءة حفص (تُسَاقِط) هو مضارع متعد، وماضيه: ساقط يُسَاقِط مساقطة، وعبر بفاعل؛ لأنه يسقط مرة بعد مرة ولا تسقط الرطب دفعة واحدة، والتأنيث للنخلة.

(1) - ينظر: تحبير التيسير، ص 159. الكنز (2/553). مصحف القراءات، ص 306. إيضاح

الرموز، ص 301.

(2) - ابن مریم، الموضح (1/486).

– ووجه قراءة حمرة (تَسَاقَط) أنّ أصلها (تَتَسَاقَط) فحذفت التاء الثانية، وهذا كثير في مثل (تتفاعل).

وقراءة التشديد تفيد التكثير، كما أنّها لا حذف فيها. والقراءات كلّها متواترة والمعنى واحد.

ما قرأه ب (تفاعل) وقرأه غيره ب (فعل):

قال تعالى: ﴿يُودُّوْا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُّوْنَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْأَلُوْنَ عَنِّ أَنْبِيَائِكُمْ﴾ [الأحزاب: 20].

انفرد يعقوب برواية رويس بقراءة (يَسْأَلُون) بتشديد السين وألف بعدها، وقرأ الباقون (يسألون)⁽¹⁾.

– يَسْأَلُون: أصلها يتساءلون، مضارع (تساءل)، حدث إدغام في (يتساءلون) أدغمت التاء في السين لقربهما في المخرج؛ ولأنهما مهموستان، والمعنى (يسأل بعضهم بعضاً).

– ويسألون: مضارع سأل والمعنى ظاهر، أي يسألون غيرهم، ومن قدم إليهم.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 186. الكنز (2/609). مصحف القراءات، ص 420. إيضاح الرموز، ص 356.

ظاهرة الاختلاف في المادة المعجمية:

اختلاف مادة الفعل: ما قرأه بـ (ربأ) وقرأه غيره بـ (ربي)

قال تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [الحج: 05].

انفرد أبو جعفر بقراءة (ربأت)، والباقون (ربت)⁽¹⁾.

– ربأت: هي من رَبَأَ يَرْبَأُ بالهمز، إذا ارتفع، قال ابن فارس: «فَالْمَرْبَأُ وَالْمَرْبَأَةُ مِنَ الْأَرْضِ، وَهُوَ الْمَكَانُ الْعَالِي يَقِفُ عَلَيْهِ عَيْنُ الْقَوْمِ. وَمَرْبَأَةُ الْبَازِي: الْمَكَانُ يَقِفُ عَلَيْهِ... وَأَنَا أَرْبَأُ بِكَ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، أَيِ أَرْتَفِعُ بِكَ عَنْهُ»⁽²⁾.

وربت: بحذف الهمز من ربا يربو، وهو الزيادة والنماء، قال ابن فارس: «رَبَا الشَّيْءُ يَرْبُو، إِذَا زَادَ. وَرَبَا الرَّابِيَةَ يَرْبُوهَا، إِذَا عَلَاهَا. وَرَبَا: أَصَابَهُ الرَّبْوُ وَالرَّبْوُ: عُلُوُّ النَّفْسِ... وَالرَّبْوَةُ: الْمَكَانُ الْمُرْتَفِعُ»⁽³⁾.

ما قرأه بـ (آلى) وقرأه غيره بـ (أتل):

قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينِ﴾

[النور: 22].

انفرد أبو جعفر بقراءة (ولا يَتَأَلُّ) وقرأ الباكون و(ولا يَأْتَلِ)⁽⁴⁾.

– يَتَأَلُّ: يحلف قال ابن فارس: «آلَى يُؤَلِّي: إِذَا حَلَفَ أَلِيَّةً وَإِلْوَةً، قَالَ شَاعِرٌ:

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 166. الكنز (568/2). مصحف القراءات، ص 332. إيضاح الرموز، ص 316.

(2)- ابن فارس، مقاييس اللغة مادة (ربأ)، ص 420.

(3)- المصدر نفسه، مادة (ربي)، ص 419.

(4)- ينظر: تحبير التيسير، ص 171. الكنز (578/2). مصحف القراءات، ص 352. إيضاح الرموز، ص 326.

أَتَانِي عَنِ النُّعْمَانِ جَوْرُ أَلِيَّةٍ يَجُورُ بِهَا مِنْ مُتِّهِمْ بَعْدَ مُنْجِدِ
وَقَالَ فِي الأَلْوَةِ:

يُكَذِّبُ أَقْوَالِي وَيُخْنِثُ أَلْوَتِي»⁽¹⁾. فالأيلاء: هو اليمين.

- ويأتل: التأخر والتخلف. قال ابن فارس: «أتل: وهو البطء والتثاقل. قال أبو
عبيد: الأتلان تقارب الخطو في غضب، يُقال: أتل يأتل، وأتن يأتن. وأنشد [شروان
العكلي]:

أَرَانِي لَا آتِيكَ إِلَّا كَأَنَّما أَسَأْتُ وَإِلَّا أَنْتَ غَضْبَانُ تَأْتِلُ
وَهُوَ أَيْضًا مَشْيٌ بِنِثْقَالٍ. وَأَنْشَدَ:

مَا لَكَ يَا نَاقَةَ تَأْتِلِينَا عَلَيَّ بِالِدَّهْنَاءِ تَأْرَحِينَا

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الأَصْفَهَانِيُّ: أَتَلَ الرَّجُلُ يَأْتِلُ أَتْوَالًا: إِذَا تَأَخَّرَ وَتَخَلَّفَ»⁽²⁾.

وقراءة أبي يعقوب ما يقويها من جهة المعنى، فسبب نزول هذه الآية هو أن أبا بكر
كان ينفق على (مسطح بن أثاثة) لقربته وفقره، فقال: «والله لا أنفق عليه بعد ما قال في
عائشة ما قال»⁽³⁾، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا
أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ﴾ [النور: 22]. والمعنى: ولا يحلف أولو الفضل منكم.

والمعنى في قراءة الجمهور: ولا يتأخر أولو الفضل منكم.

(1) - ابن فارس، مقاييس اللغة مادة (ألوي)، ص 69.

(2) - ابن فارس، مقاييس اللغة مادة (أتل)، ص 40.

(3) - الترميذي، برقم 3180.

وقد تكون آلى وتآلى بمعنى واحد وهو الحلف؛ لأنّ (يتأل) تحتمل أن تشتق من (آليت) قال ابن فارس: «(يُؤَلِّي، وَيَأْتَلِي، وَيَتَأَلَّى) في المبالغة»⁽¹⁾.

والحاصل أن يُقال بأنّ (يتألى) هي للمبالغة من (يأتلي)، وأن آلى وتآلى بمعنى واحد.

(1) - ابن فارس، مقاييس اللغة مادة (ألوي)، ص 69.

الاختلاف في أسماء الأعلام الأعجمية:

إنّ الأسماء الأعجمية لا يدخلها الاشتقاق العربي، ولذلك فإنّ العرب إذا عرّبت الاسم الأعجمي تصرفت فيه بالزيادة أو بالنقصان، وغيرت الأصوات التي لا توجد في العربية، بحيث قرّبتها إلى ما يشبهها، وقبائل العرب إذا تصرفت في الاسم الأعجمي جعلته يوافق عاداتها اللهجية. وسنذكر الأسماء التي اختلف فيها القراء الثلاثة:

1/- جبريل: قال تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ

بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: 97].

- أبو جعفر: جبريل؛ وهي توافق أصول قراءته، فهو يسهل ولا يهمز (حضري)⁽¹⁾.
- يعقوب: جبريل؛ وهي تخالف أصول قراءته.
- خلف: جبرئيل؛ وهي توافق أصول قراءته، فهو يهمز ولا يسهل (بدوي).

وهناك قراءتان:

- ابن كثير: جبريل؛ وهي توافق أصول قراءته التسهيل.
 - عاصم برواية أبي بكر: جبرئيل؛ وهي توافق أصول قراءته التحقيق.
- وهكذا نلاحظ بأنّ الغالب على هذا الاسم أنه جاء موافقاً لأصول صاحب القراءة إلّا قراءة يعقوب، وفي هذا دليل على أن القراءة سنة متبعة يرويها الآخر عن الأول، وأنّ القراءة قد تخالف البيئة التي قرئت فيها، كما نلاحظ أنّ الظواهر اللهجية لا تطرد.

2/- ميكائيل: قال تعالى: ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ

وَمِيكَائِيلَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: 98].

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 91. الكنز (2/413). مصحف القراءات، ص 15. إيضاح الرموز، ص 168.

- قرأ أبو جعفر (ميكائيل)⁽¹⁾.

- وقرأ يعقوب (مكأل).

- وقرأ خلف (مكائيل).

3/- زكريا: قال تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا

زَكْرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْرَأَتُ إِنِّي لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ

مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿ [آل عمران: 37].

- قرأ يعقوب وأبو جعفر: زكرياء⁽²⁾.

- قرأ خلف: زكريا.

والمدّ والقصر لغتان فاشيتان في العرب مثل العلماء والعلماء. قال أبو علي الفارسي:

«زكريا. ونظير القصر والمدّ في هذا الاسم قولهم: الهيجا والهيحاء، قال لبيد بن أبي ربيعة

العامري: [الوافر]

وَأَرْبَدُ فَارِسُ الْهَيْجَاءِ إِذَا مَا تَقَعَّرَتِ الْمَشَاجِرُ بِالْفَيْئَامِ

وقال جرير: [الطويل]

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعِصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكُ عَضْبٌ مُهْنَدُ

لَمَّا أَعْرَبَتِ الْكَلِمَةَ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةُ»⁽³⁾.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 91. الكنز (2/413). مصحف القراءات، ص 15. إيضاح الرموز، ص 168.

(2)- ينظر: تحبير التيسير، ص 103. الكنز (2/438). مصحف القراءات، ص 54. إيضاح الرموز، ص 189.

(3)- أبو علي الفارسي، الحجة (2/270).

4/- الیسع: قال تعالی: ﴿وَأَسْمَعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُوشَعَ وَخُوطًا وَكَأَلَّا فَضَّلْنَا عَلَى

الْعَلَمِينَ﴾ [الأنعام: 86].

- قرأ أبو جعفر ويعقوب (اليسع) ⁽¹⁾.

- قرأ خلف (اليسع) بلام مشددة وإسكان الياء.

قال الفراء: «من شدد اللام فهو أشبه بأسماء العجم من قراءة من قرأ (اليسع)؛ لأنّ

العرب لا تكاد تدخل الألف واللام فيما لا يُجرى، مثل يزيد ويعمر إلا في ضرورة

الشعر» ⁽²⁾.

كأنهم أدخلوا عليه الألف واللام للمدح.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 118. الكنز (470/2). مصحف القراءات، ص 138. إيضاح

الرموز، ص 221.

(2)- الفراء، معاني القرآن (342/1).

الفصل الثالث: المستوى النحوي

1- الاسم

2- الفعل والحرف

اللغة العربية لغة معربة وهذا ما يتيح للكلمة حرية الانتقال في الجملة؛ لأنَّ الإعراب يفرق بين المعاني المتكافئة وهو فرع المعنى. والعلامة الإعرابية تتطافر مع قرائن أخرى لتحديد المعنى. والقرائن نوعان: قرائن معنوية وأخرى لفظية، فالمعنوية مثل الإسناد والتبعية والمخالفة، واللفظية كثيرة أهمها: العلامة الإعرابية، والرتبة والبنية والمطابقة والربط والتظام والأداة والنعمة.

وقد بُني نحونا العربي على العلامة الإعرابية، واختص بأحوال أواخر الكلمات، فهو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية، وهو من أهم المستويات اللغوية التي اعتنى بها النحاة، فالكلمة لا قيمة لها إلا إذا أدرجناها في تركيب وسلكناه في نظم، والمستوى النحوي يفيد من المستوى الصوتي والصرفي، وقد استمد النحاة قواعدهم من كتاب الله وكلام العرب، وقعدوا القواعد لتكون عاصمة للسان من الزلل وحامية للقرآن والسنة من اللحن، ولا يوجد كتاب من كتب النحو المعتمدة إلا واستدل بالقراءات القرآنية المتواترة والشاذة، وقد خصصنا هذا الفصل لاختلافات القراء الثلاثة في التركيب وتناولنا فيه الاسم والفعل والحرف.

1- الاسم:

ما قرأه بـ (الرفع على الابتداء) وقرأه غيره بـ (النصب على المفعولية):

قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا نَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: 03].

قرأ أبو جعفر (فواحدة) بالرفع، وقرأ الباقر بالنصب⁽¹⁾.

(فواحدة) مبتدأ أي فواحدة كافية.

«أو هي خبر عن مبتدأ، وتقدير الكلام (فالمقنع واحدة)، أو هي فاعل لفعل محذوف يكفيكم واحدة»⁽²⁾.

وأما قراءة الجماعة: فهي مفعول به منصوب لفعل محذوف؛ أي انكحوا واحدة، أو اختاروا واحدة.

قال تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: 39].

قرأ أبو جعفر ويعقوب بالنصب (والقمر)، وقرأ الباقر بالرفع⁽³⁾.

قراءة الجمهور بالرفع على الابتداء.

وقراءة أبي جعفر ويعقوب بالنصب على المفعولية؛ أي هو مفعول به منصوب لفعل محذوف يفسره ما بعده. وتقدير الكلام: وقدرنا القمر قدرناه.

ما قرأه بـ (الرفع) وقرأه غيره بـ (النصب):

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 109. الكنز (2/449). مصحف القراءات، ص 77. إيضاح الرموز، ص 198.

(2)- ابن عجيبة، الدرر النائرة

(3)- ينظر: تحبير التيسير، ص 192. الكنز (2/619). مصحف القراءات، ص 442. إيضاح الرموز، ص 365.

قال تعالى: ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رُؤسَىٰ مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ

سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾ [فصلت: 10].

قرأ أبو جعفر (سواءً للسائلين) بالرفع، ويعقوب بالخفض، والباقون بالنصب⁽¹⁾.

— (سواءً) بالخفض: صفة للأيام، والمعنى: «في أربعة أيام مستويات»⁽²⁾.

— (سواءً) بالنصب: مفعول مطلق منصوب، والمعنى: «استوت استواءً فسواءً»⁽³⁾.

— (سواءً) بالرفع: خبر لمبتدأ مضمرة، وتقدير الكلام: «هي سواءً»⁽⁴⁾.

ويجوز في النصب أن تكون حالاً من الأقوات، وتقدير الكلام: «قدّر أقواتها مستوية

للطالبين»⁽⁵⁾.

واختار ابن عجيبة قراءة النصب على الحال لظهور المعنى، والله أعلم.

من النصب على (الحال أو المفعولية) إلى الرفع خبراً:

قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي

جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِن عَذَابٍ

أَلِيمٍ ﴾ [الحج: 25].

قرأ حفص (سواءً).

وقرأ الثلاثة (سواءً) بالرفع وهي قراءة الجماعة⁽⁶⁾.

ووجه الرفع أنه خبرٌ مقدم على المبتدأ، وتقدير الكلام: العاكف والبادي فيه سواء.

(1) - ينظر: تخبير التيسير، ص 200. مصحف القراءات، ص 477. إيضاح الرموز، ص 381.

(2) - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (89/4).

(3) - المصدر نفسه (89/4).

(4) - المصدر نفسه (89/4).

(5) - ابن عجيبة، الدرر النائرة، ص 349.

(6) - ينظر: تخبير التيسير، ص 167. الكنز (569/2). مصحف القراءات، ص 335. إيضاح

الرموز، ص 317.

ووجه النصب أنه يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً لجعلناه، وسواء بمعنى مستوٍ، «كأنه قال: جعلناه للناس مستويًا فيه العاكف والباد؛ لأنّ (سواءً) مصدر بمعنى اسم الفاعل، كعدل بمعنى عادل، فلما قام مقام اسم الفاعل صار يعمل عمله، فلهذا ارتفع به العاكف؛ فإن العاكف إنما ارتفع بأنه فاعل لسواء وسواء عَمِلَ عَمَلِ الفعل، والتقدير: جعلناه يستوي فيه العاكف والبادي»⁽¹⁾.

ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في (جعلناه).

والمعنى في قراءة النصب أنّ الله جعله سواءً فليكن سواءً.

والمعنى في قراءة الرفع أن المسجد الحرام سواءً، يطمئن فيه المؤمنون.

ما قرأه بـ (الرفع على الابتداء) وقرأه غيره بـ (النصب نداءً):

قال تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: 19].

قرأ يعقوب وحده بالرفع على الابتداء (رَبُّنَا بَاعَدَ)، وبعَدَ (فعل ماضي) وقرأ الباقون (رَبُّنَا) بالنصب على النداء؛ لأنه دعاء⁽²⁾.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو (بَعَّدَ) على وزن (فَعَّلَ).

وقرأ الباقون (باعد).

قراءة يعقوب: رَبُّنَا: مبتدأ مرفوع، و(باعد) فعل ماضي مبني على الفتح.

وقراءة الباقين: (رَبُّنَا) بالنَّصْب على النداء.

(1) - ابن مريم، الموضح (526/2).

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 188-189. الكنز (612/2). مصحف القراءات، ص 430. إيضاح الرموز، ص 359.

وقرأ أبو عمرو وابن كثير (بعّد) والباقون (باعد).

و(فَعَّل) و(فَاعَلَ) لغتان «والقراءتان بمعنى واحد، حكى سيبويه ضاعف وضعّف بمعنى، فهو بمعنى التباعد»⁽¹⁾. فقد كانوا في رغد العيش، وفي النعيم يتقبلون فكفروا النعمة ودعوا الله أن يباعد بينهم وبين أسفارهم. قال قتادة: «يغدون ويقيلون في قرية، ويروحون ويبيتون في قرية، يسировون غير خائفين، ولا جياع، ولا ظماء، وإن كانت المرأة لتمر وعلى رأسها مكتلها، فلا ترجع إلا وهو ملآن ثمرًا من غير اجتناء قال فبطروا النعمة ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾»⁽²⁾.

وأما قراءة يعقوب بالخبر فيجوز أن يكونوا أخبروا بذلك بعد العقوبة، وبعد أن تفرقوا في البلاد، وكانت العرب تضرب المثل بتفرقهم في البلدان، فكثير من القبائل العربية التي سكنت العراق وأطراف بلاد الشام من اليمنيين منهم؛ اللخميون في الحيرة والعراق، والطائيون على مشارف بلاد الشام، والأوس والخزج في المدينة، ولذلك تقول العرب (تفرقوا أيدي سبأ) و(أيادي سبأ).

(1) - مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف (310/1).

(2) - النحاس، معاني القرآن (986/2).

ما قرئ (رفعا على الخبر) وقرئ (جرا على النعت أو البدل):

قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ (١١) ﴿عَلِيمِ الْغَيْبِ﴾ [المؤمنون: 91 - 92].

قرأ أبو جعفر ويعقوب من الثلاثة، ونافع وحمة والكسائي وابن عامر وعاصم برواية أبي بكر (عالم)، وقرأ الباقر (عالم) (1).

وجه قراءة الرفع هو أن يكون الكلام مستأنفاً مقطوعاً عما قبله والتقدير: (هو عالم الغيب)، فهو خبر لمبتدأ محذوف، ومن قرأ بالجر فهو صفة لله سبحانه الذي تقدم في الآية التي قبلها ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [المؤمنون: 91]. فيكون الكلام متصلاً غير مقطوع. وقد يعرب بدلاً من اسم الجلالة (الله).

ما قرأه ب (الضم على النداء) وقرأه غيره ب (الجر بدلاً):

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرْزُ﴾ [الأنعام: 74].
انفرد يعقوب بقراءة (أرز) (2).

«وفي حرف أبي بن كعب - رضي الله عنه - يا آرز» (3).

ووجه أنه منادى حذف منه حرف النداء (يا) وتقدير الكلام: يا آرز. وآرز: منادى مبني على الضم في محل نصب، لأنه مفرد علم، قال ابن مريم: «وآرز اسم علم، فلذلك جاز حذف حرف النداء منه» (4).

(1) - ينظر: تحبير التيسير، ص 170. الكنز (575/2). مصحف القراءات، ص 348. إيضاح الرموز، ص 323.

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 117. الكنز (469/2). مصحف القراءات، ص 137. إيضاح الرموز، ص 220.

(3) - النحاس، معاني القرآن (340/1).

(4) - ابن مريم، الموضح (256/1).

وقرأ الباقون (آزر) بفتح الراء.

و(آزر) اسم أعجمي ممنوع من الصرف، والممنوع من الصرف يُجْرُ بالفتحة نيابة عن الكسرة، فهو هنا مجرور، ويعرب بدلاً من (أبيه).

ما قرأه بـ (الجر نعتاً) وقرأه غيره بـ (الرفع خبراً):

قال تعالى: ﴿وَكَلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾ [القمر: 03].

انفرد أبو جعفر بقراءة (مستقر) بالخفض، فقد جعله نعتاً لـ (أمر) والخبر محذوف، تقديره: بِالْعَوْءِ، ويحتمل أن يكون من خفض الجوار⁽¹⁾.

ووجه الرفع أنه جعل خبراً لـ (كل).

ما قرأه بـ (كان التامة) وقرأه غيره بـ (كان الناقصة):

قال تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 07].

قرأ أبو جعفر وحده برفع (دولة) وتأنيث (يكون)⁽²⁾. (كي لا تكون دولة) فقد جعل أبو جعفر (كان) تامة بمعنى حدث وحصل. ودولة فاعل مرفوع، وأنت الفعل لتأنيث فاعله، والدولة والدولة لغتان، وهي من تداول الأشياء، أو ما ينقل من شخص لآخر. قال ابن فارس: «وَيُقَالُ بَلِ الدُّوْلَةُ فِي الْمَالِ، وَالدُّوْلَةُ فِي الْحَرْبِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَا بِذَلِكَ مِنْ قِيَاسِ الْبَابِ؛ لِأَنَّ أَمْرًا يَتَدَاوَلُونَهُ، فَيَتَحَوَّلُ مِنْ هَذَا إِلَى ذَاكَ، وَمِنْ ذَاكَ إِلَى هَذَا»⁽³⁾.

(1) - ينظر: تحبير التيسير، ص 212. الكنز (668/2). مصحف القراءات، ص 528. إيضاح الرموز، ص 409.

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 216. الكنز (679/2). مصحف القراءات، ص 546. إيضاح الرموز، ص 419.

(3) - ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (دول)، ص 351.

وقرأ الباقون (يكون دولة) بنصب دولة وتذكير (يكون)، وعلى هذا فتكون (كان) ناقصة، و(دولة) خبرها واسمها مضمرة فيها، وترك تأنيث كان؛ لأنه تأنيث غير حقيقي.

ما قرأ به (كسر همزة إن):

قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِعَايَتِنَا فَقُلْ سَلَمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: 54].

قرأ خلف (إنه... فإنه) بكسر همزة (إن)، وبها قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي⁽¹⁾.

قال الزجاج: «(أنه... فإنه) بفتحهما جميعًا، ويجوز أن يكون (إنه... فإنه) بكسرهما جميعًا، ويجوز فتح الأولى وكسر الثانية، ويجوز كسر الأولى وفتح الثانية»⁽²⁾.

(1) - ينظر: تحبير التيسير، ص 117. الكنز (467/2). مصحف القراءات، ص 134. إيضاح الرموز، ص 219.

(2) - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (156/2).

وحجة من كسر (إنه من عمل منكم) أنه جعله تفسير للرحمة، فسرهما بالجملة التي بعدها و(إن) تكون مكسورة إذا دخلت على الجمل⁽¹⁾ فقد جعل تمام الكلام في قوله: (كتب ربكم على نفسه الرحمة) ثم ابتداء قوله: إنه، وعطف الثانية عليها⁽²⁾.

ويجوز كسرهما جميعاً على مذهب الحكاية؛ كأنه لما قال (كتب ربكم على نفسه الرحمة) قال: (أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم) بالكسر⁽³⁾.

أما كسر الهمزة في (فإنه غفور) فعلى الابتداء والاستئناف؛ لأنه بعد الفاء، فكسر لذلك، لأنّ حكم (إن) في الابتداء والاستئناف الكسر.

وأما من فتح الأولى والثانية فقد جعل (أنّ) بدلاً من (الرحمة) على بدل الشيء من الشيء. «كأنه قال: كتب ربكم على نفسه الرحمة وهي المغفرة للمذنبين التائبين؛ لأنّ معنى أنّه (غفور رحيم) المغفرة منه»⁽⁴⁾.

وأما من فتح (فإنه غفور) فقد أضمر خبراً مقديماً ورفع أنّ بالابتداء لأن ما بعد الفاء مبتدأ كأنه قال: فله أنه غفور له، أي فله غفران الله⁽⁵⁾.

ويجوز أن تكون الثانية وقعت مؤكدة للأولى لأن المعنى: كتب ربكم أنه (غفور رحيم)، فلما طال الكلام أعيد ذكر (إن) ⁽⁶⁾.

ما قرئ ب (فتح همزة إن):

- (1)- القيسي، الكشف (12/2).
- (2)- ابن خالويه، الحجة ص 139.
- (3)- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (156/2).
- (4)- المصدر نفسه (156/2).
- (5)- القيسي، الكشف (13/2).
- (6)- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (156/2).

قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [يونس: 04].
انفرد أبو جعفر بقراءة (أنه)⁽¹⁾.

فتح همزة (أن) على تقدير اللام. قال الزجاج: «فمن فتح فالمعنى إليه مرجعكم جميعاً لأنه يبدأ الخلق»⁽²⁾. أي حُذِفَ حرف الجر.
قال أبو جعفر النحاس: «وفتحها يحتمل معنيين: أحدهما: لأنه، والآخر: وعُدَّ الله أنه»⁽³⁾.

وأما قراءة الجماعة فهي على الاستئناف.
ما قرئ بكسر همزة (إن):

قال تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: 165].

قرأ يعقوب وأبو جعفر وحدهما (إن القوة) و(إن الله)⁽⁴⁾.

الكسر في (إن) على الاستئناف، أو على تقدير قول محذوف، قال الأزهري: «على إضمار جواب (لو)، والتقدير: ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب لقلت: إنَّ القوةَ لله جميعاً وإنَّ الله شديد العذاب»⁽⁵⁾.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 133. الكنز (501/2). مصحف القراءات، ص 208. إيضاح الرموز، ص 251.

(2)- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (303/2).

(3)- النحاس، معاني القرآن (476/1).

(4)- ينظر: تحبير التيسير، ص 94. الكنز (419/2). مصحف القراءات، ص 25. إيضاح الرموز، ص .

(5)- الأزهري، معاني القراءات، ص 187.

وترك الجواب في القرآن الكريم كثير مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ
الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمٌ بِهِ أَلْمُوتُ بَلِ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَأْتِسَّ الَّذِينَ
ءَامَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا
قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [الرعد: 31].

وأما قراءة الجمهور بفتح الهمزة في الموضعين؛ لأنها سدّت مسدّ مفعولي رأى بمعنى
علم.

قال تعالى: ﴿إِن يُوحَىٰ إِلَىٰ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [ص: 70].

انفرد أبو جعفر بقراءة (إنما) بكسر همزة (إن) ⁽¹⁾.

(إنما أنا نذير مبين) جملة محكية بقول محذوف؛ «أي ما يوحى إليّ إلا أن أقول لكم
إنما أنا نذير» ⁽²⁾.

ووجه قراءة الجمهور إما على حذف اللام، (لأنما). وإما على أنه نائب فاعل
(يوحى)، أي ما يوحى إليّ إلا إنذاركم ⁽³⁾.

من العطف بالرفع إلى العطف بالنصب:

قال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِن لَّدُنِّي لِلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ بِلِلَّهِ إِلَهًا إِلَّا بِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ إِنَّ اللَّهَ لَكَبِيرٌ أَنَّهُ لَمَّا رَأَىٰ أَنَّهُ
مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: 03].

(1) - ينظر: تحبير التيسير، ص 196. الكنز (2/628). مصحف القراءات، ص 457. إيضاح

الرموز، ص 373.

(2) - ابن عجيبة، الدرر النائرة، ص 339.

(3) - المصدر نفسه، ص 339.

انفرد يعقوب بقراءة (ورسوله) بالنصب عطفاً على اسم إنّ المنصوب. وقرأ الباقون و(رسوله) بالرفع⁽¹⁾.

فوجه قراءة يعقوب أنّ (رسوله) معطوف على اسم إنّ المنصوب، وتقدير الكلام: أن الله بريء من المشركين وأنّ رسوله بريء من المشركين.

وأما قراءة الرفع، فهو مبتدأ لخبر محذوف أي: ورسوله بريء.

ويحتمل أن يكون معطوفاً على الضمير في (بريء) وما بينهما يجري مجرى التوكيد ولذلك ساغ العطف⁽²⁾.

وهناك قراءة شاذة، وهي على القسم، ولا يكون عطفاً على المشركين؛ لأنّ هذا المعنى يؤدي إلى الكفر والعياذ بالله، وقراءة الكسر هي التي كانت سبباً في وضع النحو العربي.

ما قرأ ب (تشديد لكن) وقرأه غيره ب (تخفيفها):

قال تعالى: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ

فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: 198].

قال تعالى: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ عُرفٌ مِّنْ فَوْقِهَا عُرفٌ مَّبِينَةٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا

الْأَنْهَارُ وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ الْمِيعَادَ﴾ [الزمر: 20].

انفرد أبو جعفر بالثقل، فشدد (لكن). وقرأ الباقون بالتخفيف⁽³⁾.

(1)- ينظر: اتحاف فضلاء البشر (101/1). ابن مهران، أحمد بن الحسين، المبسوط في القراءات العشر، ت: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981 (225/1).

(2)- العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، التبيان في إعراب القرآن، ط1، شركة القدس، مصر، القاهرة، 2008، ص 540.

(3)- ينظر: تحبير التيسير، ص 108. الكنز (446/2). مصحف القراءات، ص 76. إيضاح الرموز، ص 197.

ووجه قراءة التشديد (لكنّ) أنّها عاملة والاسم الموصول بعدها اسمها، ومعناها كما هو معلوم الاستدراك، والاسم الموصول محله نصب. وقراءة الباقيين بتخفيف (لكن) ورفع الموصول على الابتداء.

وقيل: «يجوز إعمالها مخففة»⁽¹⁾.

ما قرأه ب (لا العاملة عمل ليس) وقرأه غيره ب (لا العاملة عمل إنّ):

قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: 38].

قرأ يعقوب (فلا خوف) حيث وقع في القرآن بالفتح وحذف التنوين. وقرأ الباقون (فلا خوف) بالضم والتنوين⁽²⁾.

ووجه قراءة الفتح؛ أنه نفى جميع أنواع الخوف، و(لا) النافية للجنس تنفي بدخولها وجود جنس ما دخلت عليه ونوعه، نحو: لا رجل في الدار، فإنه نفى لجميع أجناس الرجال في الدار، فكما أنّ: هل من رجل في الدار عامٌّ في الاستفهام، كذلك: لا رجل في النفي، وعليه فإنّ (لا خوف) أكد في نفي الخوف لما فيه من عموم النفي بجنس الخوف، و(لا) في قراءة يعقوب عاملة عمل إنّ، و(خوف) اسم مبني على الفتح في محل نصب.

وأما قراءة الجماعة (لا خوف) منونة، ف (لا) نافية عاملة عمل ليس، أو هي مهملة، فإذا كانت مهملة كان (خوف) مبتدأ، وإن كانت عاملة عمل ليس ف (خوف) اسمها).

والقراءتان بمعنى واحد، لأنّ النفي يراد به العموم والكثرة، ولأنّ النكرة فيها عموم، وإذا كانت في النفي فهي عامة.

(1) - قماحوي، محمد الصادق، طلائع البشر في توجيه القراءات العشر، ط1، دار العقيدة، مصر، الإسكندرية، 2006، ص 50.

(2) - ينظر: تجبير التيسير، ص 89. الكنز (407/2). مصحف القراءات، ص 7. إيضاح الرموز، ص 161.

قال أمية بن أبي الصلت: [المتدارك]

فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مقيم

فأمية أراد نفي اللغو ما أراده من نفي التأثيم⁽¹⁾.

التقارض بين الفعل اللازم والمتعدي:

تحول اللازم إلى متعدي:

قال تعالى: ﴿فَلَا نَذْهَبُ نَفْسَكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ﴾ [فاطر: 08].

انفرد أبو جعفر بقراءة (تُذْهَبُ نَفْسَكَ)⁽²⁾.

الفعل في هذه القراءة مسند إلى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وهو من (أذهب)

الرباعي، ونَفْسَكَ مفعول به منصوب.

وأما قراءة الجماعة فالفعل مسند إلى (النفس) وهو من (ذهب) الثلاثي والنفس فاعل

والقراءتان بمعنى واحد؛ «لأنَّ الإسناد إلى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إسناد إلى

نفسه»⁽³⁾.

تحويل المتعدي إلى لازم:

قال تعالى: ﴿يُنزِلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ

لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ﴾ [النحل: 02].

قرأ روح عن يعقوب (تَنْزَلُ) ورفع (الملائكة)⁽⁴⁾.

(1)- ينظر: ابن مريم، الموضح (138/1).

(2)- ينظر: تحبير التيسير، ص 190. الكنز (2/616). مصحف القراءات، ص 435. إيضاح الرموز، ص 362.

(3)- الفراء، إعراب القرآن (2/367).

(4)- ينظر: تحبير التيسير، ص 148. الكنز (2/531). مصحف القراءات، ص 267. إيضاح الرموز، ص 281.

أصل (تنزل) (تنزل) فحذف الثانية. والملائكة فاعل، والتاء لأجل تأنيث الملائكة وهو مجازي.

وقراءة الجماعة: أسند الإنزال إلى الله والملائكة مفعول به منصوب.

ما قرأه ب (الرفع عطفاً) وقرأه غيره ب (النصب مفعولاً معه):

قال تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: 71].

انفرد يعقوب بقراءة (وشركاؤكم). وقرأ الباقيون بالنصب.

وعلة الرفع في هذه القراءة أنه رفع (شركاؤكم) عطفاً على الضمير في أجمعوا، «وساغ عطفه عليه من غير توكيد للضمير في (أجمعوا) من أجل طول الكلام بقوله: (أمركم). وعلى نحو من هذا يجوز أن تقول: قم إلى أخيك وأبو محمد، واذهب مع عبد الله وأبو بكر، فتعطف على الضمير من غير توكيد وإن كان مرفوعاً ومتصلاً؛ لما ذكرنا من طول الكلام بالجاء والمجرور»⁽¹⁾. وقد حسنه الفصل بالمفعول.

ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف وتقدير الكلام: (شركاؤكم فليجمعوا أمرهم).

ما قرأه ب (النعته) وقرأ غيره ب (الإضافة):

قال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: 160].

انفرد يعقوب بقراءة (عشر) بالتنوين، و(أمثالها) بالرفع. والباقيون بغير تنوين والخفض (عشر أمثالها)⁽²⁾.

(1) - ابن جني، المحتسب (314/1).

(2) - ينظر: الكنز (477/2). مصحف القراءات، ص 150. إيضاح الرموز، ص 228.

ووجه التنوين إضافة (منذر) إلى (من)، «و» فيها التنوين والانفصال لأنه عمّل الفعل إذ هو في معنى الحال، فإضافته مجازية، وإنما أضيف طلباً للخفة بحذف التنوين»⁽¹⁾.

قال في الألفية: وانصب بذى الأعمال تلوا واخفض

والقراءتان متقاربتان، فقراءة أبي جعفر على بقاء الإنذار مستمراً، وأما قراءة الجماعة فعلى الإخبار، وهي أخف في القراءة.

ما قرأه ب (العطف على القريب) وقرأه غيره ب (العطف على البعيد):

قال تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾ [البقرة: 210].

انفرد أبو جعفر بقراءة (الملائكة) بالجر. وقرأ الباكون (الملائكة) بالرفع⁽²⁾.

أما قراءة أبي جعفر فقد عطف على الاسم القريب (على ظلل) أو (الغمام) ولم يعطف على اسم الجلالة (الله)، قال أبو حيان: «وعليه يختلف تقدير حرف الجر، فإن عطف على الأول يكون التقدير (وفي الملائكة)، وإن (عطف) على الثاني يكون التقدير (ومن الملائكة)»⁽³⁾.

وأما قراءة الجماعة بالرفع فبالعطف على اسم الجلالة (الله)، والمعنى يأتيهم الله والملائكة.

ما قرأه ب (العطف على البعيد) وقرأه غيره ب (العطف على القريب):

(1)- ابن مريم، الموضح (832/2).

(2)- ينظر: تحبير التيسير، ص 96. الكنز (424/2). مصحف القراءات، ص 32. إيضاح الرموز، ص 177.

(3)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط (136/2).

قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: 100].

انفرد يعقوب بقراءة (والأنصار) بالرفع، والباقون بالجر⁽¹⁾.

وأما قراءة يعقوب فهي بالعطف على المبتدأ (السابقون)؛ كأنه قال: والسابقون والأنصار، وهي قراءة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، «فقد أراد الأنصار كلهم، ولم يجعلهم من السابقين»⁽²⁾.

وأما قراءة الجماعة فهي عطف على المهاجرين والتقدير: من المهاجرين ومن الأنصار، وقد فضل الأزهري وابن عجيبة قراءة الجماعة، قال الأزهري: «ومن قرأ بالخفض عطفه على (المهاجرين)، وهو أجود الوجهين، والأولى صحيحة في العربية والله أعلم»⁽³⁾.

ما قرأه ب (العطف على المحل) وقرأه غيره ب (العطف على اللفظ):

قال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [المجادلة: 07].

انفرد يعقوب بالرفع (ولا أكثر). وقرأ الباقيون (أكثر) بالفتح⁽⁴⁾.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 132. الكنز (498/2). مصحف القراءات، ص 203. إيضاح الرموز، ص 248.

(2)- النحاس، معاني القرآن (462/1).

(3)- الأزهري، معاني القراءات (462/1).

(4)- ينظر: تحبير التيسير، ص 215. الكنز (677/2). مصحف القراءات، ص 543. إيضاح الرموز، ص 417.

ووجه قراءة يعقوب أنه عطف على محل (من نجوى)؛ لأنّ موضعه رفع و(من: زائدة) والتقدير: ما يكون نجوى ثلاثة⁽¹⁾.

فموضع (نجوى) هو اسم كان، ويجوز أن يكون مرفوعًا على الابتداء وما بعده الخبر⁽²⁾.

وأما قراءة الجماعة، فهو معطوف على المجرور بالإضافة (ثلاثة)؛ أي معطوف على اللفظ، والتقدير: «ما يكون من نجوى ثلاثة ولا نجوى أدنى من ذلك ولا نجوى أكثر»⁽³⁾. والقراءتان بمعنى واحد.

ما قرأه بـ (المنادى المفرد) وقرأه غيره بـ (المنادى المضاف):

قال تعالى: ﴿ قَلَّ رَبِّ أَحْكَمَ بِالْحَقِّ ﴾ [الأنبياء: 112].

انفرد أبو جعفر بقراءة (ربُّ) بالضم، والباقون بالكسر⁽⁴⁾.

وأبو جعفر عامل المنادى المضاف معاملة العلم المفرد، وهي «لغة معروفة جائزة في المنادى المضاف»⁽⁵⁾، وهي للتنبيه على الضم، وأنت تريد الإضافة.

وأما قراءة الجماعة، فهي على اللغات الخمس المشهورة (العلم المفرد، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف). وقد حذفت الياء وبقي ما قبلها مكسورًا، وهو اجتزاء بالكسرة عن ياء الإضافة وهي إحدى اللغات الجائزة في المضاف لياء المتكلم.

(1) - ينظر: ابن مريم، الموضح (777/2).

(2) - ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن (490/2).

(3) - ابن مريم، الموضح (777/2).

(4) - ينظر: تحبير التيسير، ص 166. الكنز (566/2). مصحف القراءات، ص 331. إيضاح الرموز، ص 314 (الهامش).

(5) - ابن عجيبة، الدرر النائرة، ص 267.

ما قرأه بـ (النصب على العطف والحال) وقرأه غيره بـ (الرفع على الابتداء):

قال تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ

بِأَمْرِ رَبِّكَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [النحل: 12].

قرأ خلف (والنجوم مسخرات) بنصب (النجوم) وكسر التاء في (مسخرات)، وبها قرأ السبعة سوى ابن عامر وعاصم برواية حفص⁽¹⁾.

فالحجة لمن نصبه: أنه عطف بالواو على أول الكلام فأتى به على وجه واحد⁽²⁾،

وأعمل فيه (وسخر) وجاز ذلك لبعدهما، وهو مثل قوله: ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة: 91]، في أنهما حالان مؤكدا⁽³⁾.

وهناك وجه آخر: أنه نصبه على إضمار فعل، والتقدير: وجعل النجوم مسخرات⁽⁴⁾، ف(النجوم) ستكون مفعولا أول، و(مسخرات) مفعولا ثانيا، إن كان الفعل جعل بمعنى (صير)، أما إذا كان الفعل (جعل) بمعنى (خلق)، فيكون قوله (مسخرات) منصوبا على الحالية⁽⁵⁾.

والحجة لمن رفع قوله: ﴿ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ ﴾ أنه: لما عطف: ﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ﴾ على قوله: (وسخر لكم) لم يستحسن أن يقول: (وسخر النجوم مسخرات)، فرفعها قاطعا لها مما قبلها⁽⁶⁾. وهو وجه قوي وقراءة حسنة، وهو الاختيار لأن الجماعة عليه⁽⁷⁾.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 148. الكنز (481/2). مصحف القراءات، ص 268. إيضاح الرموز، ص 281.

(2)- ابن خالويه، الحجة، ص 209.

(3)- القيسي، الكشف (145/2).

(4)- ابن خالويه، الحجة، ص 209.

(5)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط (479/5).

(6)- ابن خالويه، الحجة، ص 209.

(7)- ينظر: القيسي، الكشف (145/2).

والقراءتان سبعيتان صحيحتا المعنى، بل هناك قراءة ثالثة متواترة، وهي قراءة ابن عامر وكلها بالرفع؛ (والشمس والقمر والنجوم مسخرات) رفع كله.

كأن ابن عامر قطعه عن (سخر)، لئلا يجعل الحال مؤكدة، فابتدأ: (الشمس والقمر والنجوم) وجعل (مسخرات) خبراً عنها⁽¹⁾.

ويدل على جواز ذلك أنه إذا جاء (سخر لكم الشمس والقمر) علم من هذا أنهما مسخران، فجاز الإخبار بالتسخير عنهما لذلك⁽²⁾، وما دام أن القراءات متواترة فلا نفاضل بينها.

ما قرأه مجرورا:

ما قرأه بـ (الجر عطفاً على الجوار) وقرأ غيره بـ (النصب عطفاً على المفعول):

قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 06].

قرأ خلف و(أرجلكم) بالخفض عطفاً على (رؤوسكم) المجرورة بالياء، وهو عطف لفظي بسبب المجاورة⁽³⁾.

والمسح واجب على قراءة من قرأ بالخفض، والغسل واجب على قراءة من قرأ بالنصب. والحجة لمن خفض: أن الله تعالى أنزل القرآن بالمسح على الرأس والرجل، ثم عادت السنة للغسل⁽⁴⁾.

(1)- أبو علي الفارسي، الحجة (3/363).

(2)- أبو علي الفارسي، الحجة (3/363).

(3)- ينظر: تحبير التيسير، ص 113. الكنز (2/456). مصحف القراءات، ص 108. إيضاح الرموز، ص 209.

(4)- ابن خالويه، الحجة، ص 129.

وقد روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «الوضوء غسلتان ومسحتان»⁽¹⁾.

والأكثر في كلام العرب أن يحمل العطف على الأقرب من حروف العطف ومن العاملين.

واختلف النحويون في العطف على الجوار والمعنى للغسل في هذه القراءة فأجازه بعضهم وأنكره آخرون.

ويجوز أن يكون قوله (وأرجلكم) بالخفض حملت على العامل الأقرب للجوار، وهي في المعنى للأول، كما يقال (هذا جحر ضب خرب) فيحمل على الأقرب وهو في المعنى للأول⁽²⁾.

قال الفراء: «وقد يعطف بالاسم على الاسم، ومعناه يختلف كما قال عز وجل:

﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾﴾ [الواقعة: 17-18].

ثم قال: (وحوور حين) [22] وهن لا يطاف بهن على أزواجهن»⁽³⁾.

وقد تطرق سيبويه إلى الحديث عن العطف بالجوار فقال: «وقد حملهم قرب الجوار

على أن جزوا، (هذا جحر ضب خرب ونحوه)»⁽⁴⁾، وقوله تعالى: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ

مُحِيطٍ﴾ [هود: 84]. واليوم ليس بمحيط وإنما المحيط العذاب.

(1)- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (91/6). أبو زرعة، الحجة، ص 223.

(2)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 223.

(3)- المصدر السابق، ص 223.

(4)- سيبويه، الكتاب (113/1).

وكما أن لقراءة الجر مؤيدين فإن لها معارضين أو مضعفين منهم: الزجاج⁽¹⁾ وابن خالويه⁽²⁾، ومكي بن أبي طالب القيسي⁽³⁾.

وقالوا العطف على الجوار مستعمل في نظم الشعر للاضطرار وفي الأمثال، ولا يكون في القرآن، لأنه لا يحمل على الضرورة. قال محمد خان: «ومن أوجب الغسل تأول أن الجر هو خفض على الجوار، وهو تأويل ضعيف جدًا، ولم يرد إلا في النعت»⁽⁴⁾.

وقال أبو زيد: «إن المسح خفيف الغسل، وقال أبو عبيد في قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: 33]، إن معنى المسح: الضرب، فقد صار المسح، يستعمل للغسل، وكذلك مسح الأرجل مستعمل في الغسل نفسه»⁽⁵⁾.

وبذلك قرأ الحسن والحسين وأنس بن مالك وعلقمة والشعبي والحسن والضحاك ومجاهد⁽⁶⁾.

وإذا سلمنا أن الخفض لا يكون للجوار كما ذهب إلى ذلك بعض أئمة اللغة فالمسح عندئذ، هو مسح على الخفين لا مسح الرجلين بالماء، وفيه دليل على جواز المسح على الخفين لا مسح الرجلين بالماء كما ذهب إليه الإمامية.

وبما أن غسل الرجلين متفق عليه والمسح مختلف فيه، فيجب عقلا الأخذ بالغسل وحمل المسح على الخفين.

(1)- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (91/2).

(2)- ابن خالويه، الحجة ص 129.

(3)- القيسي، الكشف (446/1).

(4)- خان، محمد، محاضرات في المنهج اللغوي للقراءات، ص 17.

(5)- القيسي، الكشف (445/1).

(6)- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (91/6).

التنوين

ما قرأه بالتنوين:

قال تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ [الأنفال: 18].

قرأ خلف (موهِنٌ): بالتنوين ونصب (كَيْدِ)⁽¹⁾.

عرّف ابن مالك في تسهيله اسم الفاعل بأنه: «الصفة الدالة على فاعل الحدث، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها، في حالتي التذكير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي»⁽²⁾.

واسم الفاعل إن كان دالاً على المستقبل أو الحال فيجوز فيه حذف التنوين والإضافة، كما يجوز إثبات التنوين والنصب، وإن كان بمعنى الماضي فلا يجوز إلا حذف التنوين والإضافة خلافاً للكسائي⁽³⁾.

ووجه التنوين أن اسم الفاعل الذي يدل على الحال أو الاستقبال ينون في الأصل، وينصب ما بعده على المفعولية.

فمن نَوّن أراد الحال والاستقبال كقولك: (الأمير خارجُ الآن أو غداً)، ومن لم ينوّن جاز أن يريد الماضي والاستقبال⁽⁴⁾.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 129. الكنز (493/2). مصحف القراءات، ص 179. إيضاح الرموز، ص 241-242.

(2)- نقلا عن، ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك (106/3).

(3)- ينظر: المصدر نفسه (106/3).

(4)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 310.

قال تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ وَمَا ءَامَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [هود: 40].

قال تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوْحَيْنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ [المؤمنون: 27].

قرأ خلف (من كل زوجين اثنين) من غير تنوين، والإضافة، وبها قرأ القراء السبعة سوى عاصم برواية حفص⁽¹⁾.

ومن قرأ بالإنضافة أراد: أن يجعل الزوجين محمولين، وجمع بين سائر الأصناف، وعنى بقوله: زوجين: ذكراً وأنثى، لأن كل اثنين لا ينتفع بأحدهما إلا أن يكون صاحبه معه، فكل واحد منهما زوج للآخر، وأكد بقوله: (اثنين) كما قال تعالى: ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [النحل: 51]، فأكد من غير لَبْسٍ⁽²⁾.

(من كل زوجين) مضافاً، أضافوا (كلاً) إلى (زوجين) و(اثنين) مفعول به.

حين تكون (زوجين) مفعولاً به، فماذا يكون موضع (اثنين)؟

الجواب: إما أن يكون صفة لـ (زوجين)، وإما أن تكون توكيداً له.

لأن توكيد النكرة إما أن يكون بإعادة اللفظ ولو بمرادفه، مثال ذلك: (دكاً دكاً) و(فجاجاً سبلاً)، علماً أن (زوجين) معناها: اثنين، لذا تكون (اثنين) مرادفة لـ (زوجين).

(1) - ينظر: تحبير التيسير، ص 169. الكنز (2/506). مصحف القراءات، ص 343.

(2) - ابن خالويه، الحجة، ص 186.

وعلى قراءة (خلف) يكون المعنى أجمل فيها اثنين من كل زوجين، أي: من كل صنفين.

وعلى قراءة حفص يكون المعنى (احمل فيها زوجين اثنين من كل شيء، ثم حذف ما أضيف إليه (كل) فنون (كلام)⁽¹⁾.

والمعنى واحد في الزوجين أضفت أم لم تضيف.

(1)- القيسي، الكشف (102/2).

2- الفعل والحرف

البناء للمعلوم

أولاً: الفعل الماضي

قال تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسْفِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النساء: 25].

قرأ خلف: (أُحْصِنَ) بفتح الهمزة والصاد، وهي قراءة حمزة والكسائي وعاصم برواية أبي بكر⁽¹⁾.

(فإذا أُحْصِنَ) بفتح الألف والصاد أي أسلمن ويقال عففن، وقيل أحصن أنفسهن بالتزويج⁽²⁾.

وقال أبو علي الفارسي: «(أُحْصِنَ) أحصن بالأزواج: تزوجن»⁽³⁾، فيكون الحد لازماً لمن إذا زين بعد التزويج لا غير، و(أُحْصِنَ) على ما لم يسم فاعله. ومن فتح الهمزة فقد أسند الفعل إليهن، فعلى هذا يكون الحد لازماً لمن إذا زين في الوجوه الثلاثة (إذا أسلمن أو عففن أو تزوجن)، وقد أجمع العلماء على وجوب الحد على المملوكة إذا زنت⁽⁴⁾. وهو دليل شرعي على صحة فتح الألف. فالمعنى في القراءتين واحد، وقراءة الفتح الحكم فيها صريح.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 110. الكنز (452/2). مصحف القراءات، ص 82. إيضاح الرموز، ص 200.

(2)- القيسي، الكشف (425/1).

(3)- أبو علي الفارسي، الحجة (358/2).

(4)- ينظر: القيسي، الكشف (425/1).

قال تعالى: ﴿ قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا وَلَكِنَّا حَمَلْنَا أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَذَفْنَاهَا فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ ﴾ [طه: 87].

قرأ خلف: (حملنا) بفتح الحاء والميم، وبها قرأ أبو عمرو والكسائي وعاصم برواية أبي بكر وحمزة⁽¹⁾.

قرئ: بفتح الحاء والميم مخففة (حملنا) وهو فعل ثلاثي مجرد مبني للمعلوم، ومتعد لواحد هو (أوزارًا)، و(نا) فاعله.

قال أبو علي الفارسي: «حمل الإنسان الشيء وحملته إياه، بتعدي الفعل إلى مفعول واحد، فإذا ضعفت العين عديته إلى مفعولين قال عزَّ وجلَّ: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ وَكُنُوا بِهَا أَخْلَافًا كَالَّذِينَ حُمِّلُوا نَاقَتَهُمْ فَجَاءُوا حَمَلًا وَعَقْلًا فَأَخْرَجَهُ اللَّهُ لِيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ فِي رَحْمَتِهِ ﴾ [البقرة: 174]، والجمعة: [05]، والحمل: المصدر، والحمل: المحمول»⁽²⁾.

وقد أضافوا الحمل إلى أنفسهم من غير أن يكلفهم حمله أحد، وذلك أن القوم حملوا ما كان معهم من حلي آل فرعون.

وحجتهم قوله (فقدفناها)، وكذلك (حملنا)، فيكون الفعل مسندًا إليهم كما أن (قذفنا) مسند إليهم⁽³⁾.

وأما من قرأ بضم الحاء وكسر الميم المشددة على أنه فعل مزيد بالتضعيف مبني للمجهول متعد للثنتين: الأول (نا) وهو نائب الفاعل، والثاني: أوزارًا فأضاف الفعل إليهم لأنهم ادعوا أن غيرهم حملهم على ما صاغوا منه العجل.

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 163. الكنز (561/2). مصحف القراءات، ص 317. إيضاح

الرموز، ص 309.

(2)- أبو علي الفارسي، الحجة (539/3).

(3)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 462.

والفتح هو الاختيار كما يرى أبو عبيد القاسم بن سلام وأبو حاتم السجستاني لأنهم حملوا حليّ القوم وما حملوه كرها⁽¹⁾.

وذهب الطبري إلى أن القراءتين سواء في المعنى، فمن حمل شيئاً فقد حمله⁽²⁾، وهذا هو الصواب.

ثانياً: الفعل المضارع

قال تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾ [البقرة: 210].

قرأ خلف (ترجع) بفتح التاء، وبها قرأ ابن عامر والكسائي وحمزة⁽³⁾، بنوا الفعل للفاعل، لأنه المقصود، ويقوي ذلك إجماعهم على ﴿ إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ [الشورى: 53]، وقوله تعالى: ﴿ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾ [المائدة: 48]، فبنى الفعل للفاعل فحمل هذا على ذلك.

وإذا كان الفعل مبني للمفعول، فالفاعل المحذوف، إما الله تعالى: يرجعها إلى نفسه بإفناء الدنيا وإقامة القيامة أو ذووا الأمور، لما كانت ذواتهم وصفاتهم شاهدة عليهم بأنهم مخلوقون محاسبون مجزيون. أو يكون ذلك على مذهب العرب في قولهم: فلان معجب بنفسه ويقول الرجل لغيره إلى أين يُذهب بك وإن لم يكن أحد يذهب به⁽⁴⁾.

(1)- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (234/11).

(2)- الطبري، جامع البيان (199/16).

(3)- ينظر: تحبير التيسير، ص 96. الكنز (424/2). مصحف القراءات، ص 32. إيضاح الرموز، ص 177.

(4)- ابن عادل، اللباب (321/1).

ملخصه: أن يبنى الفعل للمفعول ولا يكون ثمة فاعل، وهذا خطأ؛ إذ لا بد للفعل من تصور فاعل، ولا يلزم أن يكون الفاعل للذهاب أحدًا، ولا الفاعل للإعجاب، بل الفاعل غيره، فالذي أعجبه بنفسه هو رأيه، واعتقاده بجمال نفسه، فالمعنى أنه أعجبه رأيه وذهب به رأيه؛ فإنه قيل: أعجبه رأيه بنفسه، وإلى أين يذهب بك رأيك بنفسك؟ ثم حذف الفاعل وبنى الفعل للمفعول.

فالفعل (يرجع) سواء قرئ بالبناء للفاعل أو المفعول فإن القراءتين متقاربتان، حسنتان بمعنى واحد.

«والأصل أن يبنى الفعل للفاعل، لأنه محدثه بقدرة الله جل ذكره، وبناءه للمفعول توسع وفرع»⁽¹⁾.

ثالثا: فعل الأمر:

ما قرأه بـ (فعل الأمر) وقرأه غيره بـ (فعل الماضي):

قال تعالى: ﴿ قُلْ أُولُوْا حِجَّتِكُمْ بَأْهَدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ ءَابَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِءَ كَافِرُونَ ﴾ [الزخرف: 24].

قرأ خلف: (قل) بغير ألف على الأمر، وبها قرأ القراء السبعة سوى ابن عامر وعاصم برواية حفص⁽²⁾.

وحجة من قرأ على الأمر أنه حملة على أنه من الله للنذير ليقول لهم ذلك يحتج به عليهم.

(1) - القيسي، الكشف (1/338).

(2) - ينظر: تحبير التيسير، ص 203. الكنز (2/540). مصحف القراءات، ص 491. إيضاح الرموز، ص 386.

فهو حكاية عن الحال التي جرت من أمر الله جل ذكره للذير فأخبرنا الله أنه أمر للذير، فقال له: قل لهم أو لو جئتمكم⁽¹⁾.

وقد أخبرنا سبحانه وتعالى بما أجابوا به الذير في قوله: ﴿إِنَّا بِمَا أَرْسَلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾⁽²⁾ فيما أن الخطاب للنبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ورد لفظه لفظ الجمع. وقرأ حفص وابن عامر (قال) على الخبر.

قال أبو علي الفارسي: «فاعل (قال) الذير، المعنى: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: 23]»⁽²⁾.

وقد خاطبهم النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بـ (جئنا لهم) يقصد هو والرسول - عليهم السلام -، والاختيار عند مكي بن أبي طالب القيسي هي قراءة (قل) لأنها قراءة جمهور القراء.

والذي أذهب إليه: أن القراءتين سبعيتان، وهما في معنى واحد. والقراءتان تعدان بمثابة آيتين؛ وفي الآيتين من الفائدة أن النبي محمداً - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أمره الله سبحانه وتعالى وأنه قال كما أمره الله.

(1)- القيسي، الكشف (2/360).

(2)- أبو علي الفارسي، الحجة (4/310).

البناء للمفعول

أولاً: الفعل الماضي

قال تعالى: ﴿ فَأَلَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقَاتَلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِمَّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ﴾ [آل عمران: 195].

قرأ خلف (وقتلوا وقتلوا) بضم القاف في الأول وفتح القاف في الثاني، وبها قرأ حمزة والكسائي⁽¹⁾.

جاءت هذه القراءة (وقتلوا وقتلوا) بالبناء للمفعول ثم بالمبني للفاعل، فتُخَرَّجُ هذه القراءة على أن الواو لا تدل على الترتيب، فيكون الثاني وقع أولاً.

قال أبو علي الفارسي: «ومن قرأ (قتلوا وقتلوا) كان حسناً؛ لأن المعطوف بالواو يجوز أن يكون أولاً في المعنى، وإن كان مؤخرًا في اللفظ، وليس العطف بها كالعطف بالفاء»⁽²⁾. ويجوز أن يكون ذلك على التوزيع، فالمعنى: قتل بعضهم وقتل باقيهم.

وقرأ عمر بن عبد العزيز (وقتلوا وقتلوا) بغير ألف، وبدأ ببناء الأول للفاعل، وبناء الثاني للمفعول، وهي قراءة حسنة في المعنى، مستوفية للحالين على الترتيب المتعارف.

وهناك وجه آخر لقراءة خلف، وهي أن يكون لما قتل منهم قاتلوا ولم يهنوا ولم يضعفوا للقتل الذي أوقع بهم؛ كما قال تعالى: ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا

(1)- ينظر: تجبير التيسير، ص 108. الكنز (446/2). مصحف القراءات، ص 76. إيضاح

الرموز، ص 196-197.

(2)- أبو علي الفارسي، الحجة (333/2).

وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا أَسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ ﴿١٤٦﴾ [آل عمران: 146].

ويرى ثعلب أن قراءة تقديم المفعول على الفاعل أبلغ في المدح لأنهم يقاتلون بعد أن يقتل منهم.

ثانيا: الفعل المضارع

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُعْلَئَ وَمَنْ يَعْلَلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 161].

قرأ خلف (يُعْلَئ) بضم الياء وفتح الغين، وبها قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحمزة⁽¹⁾.

وحجة من قرأ ببناء الفعل للمجهول، أنه حمل الفعل على النفي عن أصحاب النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أن يخونوه في المغانم، والمعنى: «وما كان لنبي أن يخان في المغانم». «وفيه معنى النهي عن فعل ذلك، فدل على هذا المعنى قوله: ﴿وَمَنْ يَعْلَلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ فدل على أنه كان في القوم غلول تنزيها للنبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وتعظيما له أن يكون أحد من أمته نسب إليه الغلول بل هم المخطئون والمذنبون، فالمعنى: ما كان لنبي أن يخان في الغنائم»⁽²⁾.

ويغل يحتمل معنيين:

أحدهما: يخان أي يؤخذ من غنيمته التي حازها، وإن كان لا يجوز أن يغل غير النبي محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من إمام المسلمين لأن ذلك لا يجوز، فالغلول كبير ويكبر

(1)- ينظر: تجبير التيسير، ص 106. الكنز (444/2). مصحف القراءات، ص 71. إيضاح

الرموز، ص 195.

(2)- القيسي، الكشف (405/1).

ويعظم بحضرتة عليه السلام، قال قتادة: «ما كان لنبي أن يُغله أصحابه الذين معه من المؤمنين»⁽¹⁾.

والمعنى الآخر: (يخون) أي يُنسب إلى الغلول كما قال بعض المنافقين (خاننا محمد وغلنا).

ويرى مكّي بن أبي طالب القيسي: «أن قراءة (يُغل) بضم الياء هي الاختيار، لأن عليه أكثر القراء، ولأن فيها تنزيها للنبي وتعظيما له، أن يكون أحد من أمته نسب إليه الغلول، بل هم المخطئون المذنبون»⁽²⁾.

قال تعالى: ﴿لَنْ تَنْفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصَلُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [المتحنة: 03].

قرأ خلف (يفصل) بكسر الصاد والتشديد وضم الياء على أنه لم يسم فاعله، وهي قراءة حمزة والكسائي⁽³⁾.

فالتشديد هو لتردد الفعل وكثرة ما يفصل الله بينهم يوم القيامة، لأن التشديد إنما يدخل في الكلام لتردد الفعل.

والحجة لمن ضم الياء وكسر الصاد وشدد أنه بنى الفعل لما لم يسم فاعله. وقد أضاف

الفعل إلى الله جل ذكره، لتقدم لفظ الإخبار منه تعالى عن نفسه في قوله: ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا

أَخْفَيْتُمْ﴾ [المتحنة: 01]⁽¹⁾ فالعنى يفصل الله بينكم.

ومن أتى به على ما لم يسم فاعله، فلأن الفاعل معروف.

(1)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 180.

(2)- القيسي، الكشف (1/405).

(3)- ينظر: تبخير التيسير، ص 217. الكنز (2/681). مصحف القراءات، ص 539. إيضاح

الرموز، ص 421.

(1)- القيسي، الكشف (2/418).

حرف الضمير:

ما قرأه ب (ياء الغيبة) وقرأه غيره ب (تاء الخطاب):

قال تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِنُحِصِّنَكُمْ مِّنْ بِأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ

شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: 80].

قرأ خلف (ليحصنكم) بالياء بدل التاء، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع وحمزة والكسائي ويعقوب⁽¹⁾.

من قرأ بالياء أراد ليحصنكم هذا اللبوس، ولفظه مذكر لأنه بمعنى اللباس، أو ليحصنكم الله من بأسكم، لتقدم ذكره في قوله: ﴿وعلّمناه﴾.

وقيل الفاعل يعود على داود - عليه السلام - أي: ليحصنكم بذلك داود من بأسكم وقد تقدم ذكر داود فحسن الإخبار عنه.

وقيل: «بأنه خروج من الإخبار إلى الغيبة»⁽²⁾، على سبيل الالتفات لأنه جاء بعد ضمير المتكلم.

والالتفات من أساليب العربية وهو أحد أقسام علم البديع وهو فن راقٍ ملاكه الذوق السليم، وقد لقبه ابن جني ب (شجاعة العربية) وذلك أن الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيعه غيره، ويتورد ما لا يتورده سواه، وكذلك الالتفات في الكلام، فإن اللغة تختص به دون غيرها من اللغات، فترى الشاعر أو الخطيب، ينتقل من حال إلى حال، فمن الغيبة إلى الخطاب ومن الكناية إلى التصريح يضمن حرفاً معنى حرف آخر، وربما ترى الشاعر ينشد قصيدة فيعطف مرفوعاً على منصوب، فإذا سئل عن سر ذلك أجاب بثقة وشموخ: (على ما

(1)- ينظر: تحبير التيسير، ص 165. الكنز (2/565). مصحف القراءات، ص 328. إيضاح

الرموز، ص 313.

(2)- القيسي، الكشف (2/216).

يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا). والالتفات فن أدبي رفيع يوهب لأناس ولا يوهب لآخرين وبه تستثار ألباب الألباء، وبه تستحث عقول الأذكفاء.

ليحصنكم: اللام: لام التعليل.

يحصنكم: فعل مضارع؛ منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل، وعلامة نصبه الفتحة. والفاعل ضمير مستتر، تقديره هو.

وكم: ضمير متصل؛ في محل نصب مفعول به.

أما قراءة (لتحصنكم) بالياء، فالإعراب نفسه؛ إلا أن الفاعل؛ تقديره: هي مراعاة للفظ (الصنعة) و(اللبوس)، لأن اللبوس: الدرع⁽¹⁾. وهي مؤنثة؛ أي: إنه راعى المعنى، قال أبو زرعة: «الدرع تؤنث وتذكر»⁽²⁾.

وقراءة الياء عليها أكثر القراء كما أسلفنا.

ما قرأه بـ (ياء الغيبة) وقرأه غيره بـ (نون العظمة):

قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَىٰ أَبِيهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَانَا نَكْتَلْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [يوسف: 63].

قرأ خلف (نكتل) بالياء، وبها قرأ حمزة والكسائي⁽³⁾.

ومن قرأ بالياء أعاد الضمير إلى الأقرب وهو الأخ، أي: يكتل أخونا فينضم اكتياله إلى اكتيالنا، أو يكون سببا للاكتيال، فإن امتناعه بسببه. «وأصل (نكتل): (نفتعل)، فاستثقلوا

(1)- الرازي، مختار الصحاح، مادة (ل ب س)، ص 286.

(2)- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 469.

(3)- ينظر: تحبير التيسير، ص 142. الكنز (514/2). مصحف القراءات، ص 242. إيضاح

الرموز، ص 268.

الكسرة على الياء فحذفت، فانقلبت الياء ألفا لانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت لالتقاء الساكنين»⁽¹⁾.

والحجة لمن قرأ بالنون، أنه أدخل أحاهم في الكيل معهم وهو إخبار عن جماعتهم. وقد اختار مكّي بن أبي طالب القيسي قراءة (نكتل) بالنون، لأن الأخ يدخل معهم، أما إذا قرئ بالياء، فهم لا يدخلون معه. فالنون إذا أعم⁽²⁾.

ويقوي هذا الرأي أنها سبقت بقوله: (منع منّا الكيل فأرسل) فإخبروا عن أنفسهم أنهم منعوا الكيل لغيبة أخيهم. فكذلك ينبغي أن يخبروا عن أنفسهم بإباحة الكيل لهم إذا حضر معهم أخوهم.

ولكن الذي نميل إليه أن القراءتين متواترتان، ولا يجوز لنا أن نفضّل واحدة على الأخرى.

ما قرأه بـ (نون العظمة) وقرأه غيره بـ (ياء الغيبة):

قال تعالى: ﴿ وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴾ [آل عمران: 48].

قرأ خلف (ونعلمه) بالنون، وبها قرأ القراء السبعة سوى عاصم ونافع⁽³⁾.

من قرأ (ونعلمه) بالنون جعله من إخبار الله تعالى عن نفسه عاطفاً به على قوله: (نوحيه إليك).

(1)- ابن خالويه، الحجة، ص 196.

(2)- القيسي، الكشف (2/123).

(3)- ينظر: تحبير التيسير، ص 103. الكنز (2/440). مصحف القراءات، ص 56. إيضاح الرموز، ص 190.

وهذه النون لا يخبر بها عن نفسه إلا ذو الممالك والأتباع، لأن من تحويه يده لا يخرج عن أمر، فكان إخباره بالنون عن نفسه وعنهم⁽¹⁾.

وقد ردّ أبو حيان الأندلسي على من عطف (ونعلمه) على (نوحيه إليك).

فقال: «أما قراءة النون فظاهر فساد عطفه على (نوحيه) من حيث اللفظ والمعنى، أما من حيث اللفظ فمثله لا يقع في لسان العرب لبعده الفصل المفرط وتعقيد التركيب وتنافر الكلام، أما من حيث المعنى فإن المعطوف بالواو شريك المعطوف عليه، فيصير المعنى بقوله: (ذلك من أنباء الغيب) أي: إخبارك يا محمد بقصة امرأة عمران وولادتها لمريم وكفالة زكريا وقصته في ولادة يحيى له وتبشير الملائكة لمريم بالاصطفاء والتطهير كل ذلك من أخبار الغيب (نعلمه) أي نعلم عيسى الكتاب فهذا الكلام لا ينتظم معناه مع معنى قبله»⁽²⁾.

وقيل أنه من باب الالتفات عند البلاغيين وهو من أنواع البديع.

وقرأ نافع وعاصم (ويعلمه) وقد ردّا على لفظ الغيبة التي قبله في قوله (إن الله يبشرك أي يبشرك بعيسى، ويعلمه الكتاب وأيضا فإن قبله: ﴿كذلك الله يخلق ما يشاء﴾ وقوله: ﴿إذا قضى أمراً﴾ فكله بلفظ الغيبة فجرى (ويعلمه) على ذلك.

وقال أبو منصور الأزهري: «المعنى واحد في يعلمه ونعلمه، والتعليم لله عزّ وجلّ في الوجهين»⁽³⁾.

ويعلمه إخبار من الملك لمريم عن الله عزّ وجلّ.

ونعلمه إخبار من الملك لمريم عن الله عزّ وجلّ.

ونعلمه إخبار الله تعالى عن نفسه.

(1) - ابن خالويه، الحجة، ص 109.

(2) - أبو حيان، البحر المحيط (463/2).

(3) - الأزهري، معاني القراءات (255/1).

والقراءتان سواء في المعنى لكن قد يكون الانتقال إلى أسلوب التكلم المباشر فيه زيادة شرف لعيسى (عليه السلام)، لأنه يبدو فيه أن الله تعالى أكثر قربا.

خاتمة

انتهى البحث إلى جملة من النتائج:

1/- القراءاتُ القرآنية صوّرت الواقع اللغوي الذي كان سائداً في جزيرة العرب زمن نزول القرآن الكريم؛ وهي الصورة المثالية التي تجلّت فيها اللهجات العربية التي كانت منتشرة آنذاك، وهي من الأصول المهمة التي يمكن الرجوع إليها - قبل الشعر - في تسجيل ذلك الواقع اللغوي، فالواقع اللغوي نقل إلينا غضا طريا على ألسنة القراء والحفاظ، بينما نقل الشعر مدوناً في الدواوين والكتب، وشتان بين الأمرين؛ فالأول نُقل حيا، والآخر نقل ميتا.

2/- لا توجد علاقة من قريب أو من بعيد بين القراءات السبع أو العشر والأحرف السبعة الواردة في الأحاديث؛ فالقراءات السبع والعشر كلّها حرف واحد من الأحرف السبعة؛ لأنّ عثمان -رضي الله عنه- حسّم الجدل، وجمع الأمة على حرف واحدٍ جمعاً للكلمة، ودرءاً لمفسدة الخلاف، وكان ذلك محل إجماع من الصحابة. وعثمان لم يترك واجبا ولم يحرم حلالا، إنما ترك رخصة أذن الله بها في وقت مخصوص، وكادت هذه الرخصة أن تؤدي إلى النزاع والشقاق والمراء المحرم؛ لأنّ النبي قد نهى عن المراء في القرآن وحذّر أمته أن تسلك مسلك أهل الكتاب. ويقال مصحف عثمان ولا يقال قرآن عثمان؛ لأنّ القرآن واحد.

3/- القراءات الصحيحة كثيرة ومتعددة لكن لم ينقل إلينا نقلاً متواتراً فوق القراءات العشر المعروفة، فهي القراءات التي جمعت شروط القراءة الصحيحة، ولا يفهم من هذا أنّ القراء المشهورين بالحفظ والضبط والإتقان منحصرين في سبعة أو عشرة، بل هم كثير أو أكثر من أن يحصوا، فالقراءات المقروء بها كانت كثيرة ومنتشرة وكلها صحيحة متواترة؛ لكنّ العلماء اقتصروا على هذه التي كتب لها الذيوع والانتشار.

4/- إنّ قراءة القراء الثلاثة متواترة، ثبت سندها واتصل، وهي موافقة لخط المصحف، ولها وجه في العربية. وقراءة يعقوب الحضرمي هي قراءة أهل البصرة قرون عديدة، والبصرة كانت حاضرة الدنيا في النحو واللغة، وكانت مشحونة بالعلماء والفقهاء قرونا، ومن أعجب

العجب عدّ هذه القراءة شاذة. ولا يُعرف هذا القول إلا في القرون المتأخرة لما انحصر العلم وفشا الجهل.

5/- علماء معاني القراءات وتخرّيج العلل لم يفاضلوا بين القراءات المتواترة، وإنما فاضلوا بين حجج القراءات وعللها، حيث تكون حجة أقوى من أخرى، أو أنّها هي الأكثر في العربية، أو هي لغة أكثر القراء، أو هي لغة قريش، أو حرفها أسهل وأخف في النطق من غيرها.

6/- اختلفت وجهة نظر القراء والنحاة إلى القراءات القرآنية، فالقراء منهجهم يقوم على الرواية والجمع، والجرح والتعديل؛ أي يقوم على أمور خارج النص تتعلق بالقارئ وسماعه، لأنّهم كانوا أهل رواية، أما النحاة فقد عنوا بالنص من وجهة نظر لغوية صرفة، على أساس أنّ القرآن وقراءاته المتواترة والشاذة تمثل مصدرًا أصيلاً من مصادر احتجاجهم، فهم يميلون إلى الشرح، وذكر لغات القبائل التي تنتمي إليها هذه القراءات، ومحاولة تخرّيجها وتحليلها، وما يتصل باللغة من أداء، واختلاف فيه، كما اعتنوا بالتفسير والتأويل والتقدير، إذًا هناك توجهان مختلفان؛ توجه القراء الذي يعتمد على النقل، ومنهج النحاة الذي يعتمد على العقل والنقل. لكنّ منهج النحاة فيه نوع من المغالاة؛ لأنّهم تورطوا في تخطئة بعض القراءات ونسبها تارة إلى وهم الرواة، وأخرى إلى قلة الضبط، وثالثة إلى اللحن والشذوذ، وكان ينبغي لهم أن يوسعوا قواعدهم لتشمل كل المسموع، خاصة وأنّ أغلب القراء كانوا في زمن الفصاحة، وقبل انتشار اللحن.

7/- تغلب على قراءة أهل العراق (يعقوب وخلف) سمات لهجات القبائل البدوية، التي تميل إلى الشدة في الأداء والاقتصاد في الجهد العضلي، فهي تميل إلى الإدغام وهو ظاهرة لغوية راقية؛ تسهل النطق وتجعل الكلمة في أعلى مراتب الخفة، كما تميل إلى الإمالة وهي ظاهرة بدوية كانت فاشية في قبائل تميم وقبائل شرق الجزيرة العربية عمومًا، كما تعتمد على التضعيف، وتجنح إلى التقليل من المقاطع الصوتية بتسكين وسط الكلمة، كما تبدل

بعض الصوامت المتجاورة فيؤدي ذلك إلى تغيير البنية المقطعية للكلمة. وقد لاحظنا أنّهم يفضلون المقاطع المغلقة غالباً، لما تحمله من تركيبية تساعد على الوصول بالكلمة إلى أعلى مراتب السهولة والخفة. وتكره توالي الحركات، وتوالي الأمثال؛ وهو مكروه عندهم في النطق والرسم مثل كلمة (شُؤُون، وَخَطُّوُوا...) فتكتب عند المشاركة (شُؤُون، وَخَطُّوُوا...) فرارا من توالي الأمثال.

8/- أظهرت هذه الدراسة بأنّ الصيغ المختلفة قد تحمل أحيانا دلالة واحدة، وفي الغالب تدل على معان مختلفة، وهذا الاختلاف قرينة مهمة في تحديد المعنى. كما أنّ جموع القلة قد تدل على الكثرة بقرائن، وأنّ المفرد قد يدل على الجمع أو العكس. وهذا مخالف لما هو شائع من أنّ كل صيغة تُستخدم لمعنى خاص اشتهرت به، والصيغ الصرفية تناوبت في سياقات مختلفة وتفاضت فيما بينها، وهذا العدول يكون للطيفة ويؤدي إلى أن تحتل الكلمة أكثر من توجيه. لأنّ المعنى الدلالي يختلف باختلاف التوجيه الصرفي والنحوي وهو الملاحظ في هذه الدراسة.

9/- المتتبع لقراءة الأئمة الثلاثة: أصولاً وفرشاً، يجدها قريبة من بعض القراءات، فقراءة الإمام أبي جعفر قريبة من قراءة نافع؛ لأنّ أبا جعفر هو شيخ نافع، وقراءة يعقوب الحضرمي قريبة من قراءة إمام البصرة أبي عمرو بن العلاء؛ فهما من القراء؛ وهما من علماء النحو واللغة، أما قراءة الإمام خلف فهي قريبة من قراءة حمزة والكسائي، وكذلك تقترب من قراءة عاصم برواية أبي بكر.

10/- لم تخرج قراءات الأئمة الثلاثة عن قواعد اللغة العربية، ولا عن سنن الفصحى؛ فلم يرو حرفاً واحداً يخالف قواعد اللغة العربية ولا نستطيع أن نحمله على أي وجه في العربية، حتى وإن كان ضعيفاً، فالقراءات فيها الفصح والأفصح، ولا غضاضة في ذلك، فإنّ الكلمة الفصيحة قد تحمل من المعاني والظلال ما تحمله الكلمة التي هي أفصح منها في هذا

الموضع، بالإضافة إلى المجانسة الصوتية وما تحققه من انسجام بديع وعجيب في أذن السامع.

11/- خدمت قراءة (يعقوب وخلف) بالإضافة إلى قراءة حمزة والكسائي مدرسة الكوفة، التي كانت أكثر احترامًا للمسموع، ولم تتسرع في تخطئة ما روي عن العرب من شعر أو نثر، كما لم تتورط في تخطئة بعض القراءات في بعض الحروف.

12/- تبين لنا خطأ زعم بعض القدماء والمحدثين بأن الكوفيين كانوا لا يعتدون بالشاذ، بل يقبلوا كلّ المسموع، فقد وجدنا بعض الكوفيين أمثال الكسائي والفراء يخطئون بعض القراءات وينسبونها إلى الشذوذ، ووجدنا أنّ قواعدهم قد ضاقت أن تشمل بعض القراءات المتواترة، كما تبين لنا خطأ قول بعض العلماء من أنّ نحاة البصرة هم الذين فتحوا باب الطعن في القراءات ورميها باللحن والشذوذ؛ لأننا وجدنا بأنّ الصحابة الكرام - رضوان الله عليهم - هم أول من خطأ بعض القراءات، والرواية في هذا مستفيضة عن عمر، وعثمان، وعائشة وابن مسعود، كما نحب أن ننبه إلى أمر مهم وهو أنّ الذي خطأ قراءة من القراءات - في الزمن الأول - لم يكذب القرآن ولا طعن فيه، ولا أساء الأدب معه؛ لأنّ الصحابة الكرام، كان مأذون لهم أن يقرؤوا القرآن بلغاتهم وما جرت عليه عاداتهم، فتخطئة بعض الحروف هي تخطئة للقارئ وليست للقرآن، أو لأنّ هذا الحرف الذي سمعه ينتمي إلى لغة لم يسمعها أو لأنها قليلة ضعيفة في عرفهم اللغوي، أو هي تنتمي إلى لهجة ضعيفة، أو غريبة؛ لأنّ قبائل العرب تتفاضل في الفصاحة. وكانت اللغة الحجازية عندهم هي الأفصح وهي اللغة الأثيرة عندهم، فقد وجدنا سببويه كثيرًا ما يفضلها على غيرها، فيقول مثلاً: وهذه لغة الحجاز، والاختيار لغة قريش، وأنها لغة الفصحاء من أهل مكة.

13/- قراءات الأئمة الثلاثة (أبي جعفر، ويعقوب، وخلف) سارت جنبًا إلى جنب في طريق الدراسات القرآنية واللغوية والتفسيرية، مع القراءات الأخرى، فلقد تسربت وانتشرت قراءاتهم في كتب الاحتجاج والتفسير والنحو واللغة والصرف والبلاغة، وقد اعتمد

عليها العلماء على اختلاف مشاربهم وتخصصاتهم من أجل الاحتجاج لها أو بها في مناظراتهم ومحاورتهم مع مخالفيهم، واتكؤوا عليها لتقوية مذاهبهم، واختياراتهم، وقد تلقوها بالقبول، واستدلوا بها على صحة قاعدة نحوية، أو لتعويضها، أو لرفضها.

14/- لقد اهتمت كتب التفسير بتوجيه القراءات القرآنية، وحثت علما غزيرا، لا يوجد في كتب التوجيه والعلل، وأخص بالذكر: تفسير الطبري، وتفسير ابن عطية الأندلسي، وتفسير أبي حيان الأندلسي، وتفسير السمين الحلبي، وتفسير ابن عادل الحنبلي، وتفسير الزمخشري، وتفسير الألوسي، والتحرير والتنوير، وهذه التفاسير تُعجّ بالقراءات القرآنية وتوجيهها مع التركيز على المعاني والدلالات واللطائف.

15/- يعد القرآن الكريم وقراءاته حجة في إثبات الأحكام الشرعية، وهو ذروة سنام أصول الشريعة الغراء، كما هو أيضًا حجة لإثبات قواعد اللغة العربية، فقد اعتمد العلماء عليه وعلى قراءاته المتواترة والشاذة في تقرير القواعد واستنباط الأحكام النحوية، فكيف تكون هذه القراءات مصدرًا للمعاني ولا يحتج بها في المباني، والمباني هي القوالب التي تظهر وتتجلى فيها المعاني، أو هي بنية شكلية سطحية، للبنية العميقة (المضمون).

16/- إنّ القراء أو النحاة حين ينسبون القراءة إلى لغة من لغات العرب أو إلى حيّ من أحياء العرب، فهم يصفون واقعًا لغويًا كان سائدًا في زمنهم ولا سبيل إلى إنكار هذا الواقع ما دام النقل صحيحًا والعزُّ سليمًا؛ فنحن اليوم نشاهد ونعاين هذه الاختلافات اللهجية المتناثرة حولنا، وهذه الاختلافات متعددة الجوانب، فمنها الاختلافات الصوتية التي لا تؤدي إلى تغيير المعنى، ومنها الاختلافات الصرفية والنحوية، ومنها الاختلافات الدلالية وهي الأكثر؛ لأنّ الدلالة؛ تتغير وتتطور تبعًا لاختلاف الأشخاص والنفسيات؛ ولأنّ القوانين التي تحكم الدلالة مرنة، وغير صارمة مثل القوانين الصرفية والنحوية، وما كان لبعض النحاة أن يورطوا أنفسهم في تخطئة بعض القراءات المنسوبة إلى بعض اللغات، والتساهل في

تلحين تلك القراءة ورميها بالشذوذ، وتجهيل قارئها حتى ولو كان عربيًا فحًا وُجد قبل أن يوجد اللحن، وروى القراءة كابرًا عن كابر.

17/- اعتمد النحاة على الشعر العربي بشكل كبير وقدموه في بعض الأحيان على القرآن الكريم في تععيد القواعد، وذلك لوفرة الشعر، بالإضافة إلى إجادتهم له، وتمكنهم من سبر أغواره، فكلام العرب قديم من الناحية التطبيقية الفعلية على القرآن وقراءاته والحديث النبوي الشريف، على الرغم من تقديم القرآن من الناحية النظرية، وقد رأى النحاة العربي يجري في كلامه وفق سنن وأنظمة يصدر عنها ولا يتجاوزها، وإن لم يفتن إليها، فأخذوا يسمعون كلامه ويسجلونه، ثم استقرؤوا هذه المادة اللغوية واستنبطوا القواعد، فلما استقامت لهم واطّردت عندهم، ألزموا كل ناطق بها، وطبقوا هذه القواعد بأثر رجعي، وخطئوا كل من خالفها، فتجرؤوا على تخطئة الفحول من أمثال النابغة والفرزدق ومن هم دونهما من شعراء الجاهلية والإسلام، وكذلك فعلوا مع القراء الحقاظ الأثبات، وكثير منهم جمع بين القراءة والتخصص في النحو واللغة، وكان ينبغي لهم أن يوسعوا قواعدهم لتشمل كل ما سمع من العرب في زمن الاحتجاج وعلى رأس هذا المسموع، القراءات القرآنية التي تزخر بثروة وافرة من اللهجات، والسماط والظواهر اللغوية التي كانت شائعة وفاشية على ألسنة العرب في زمن الجاهلية وأثناء نزول القرآن وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، ودخول الأعاجم في هذا الدين الحنيف الذي غيّر وجه الجزيرة العربية، ووهب للعربية صفة الخلود التي أبقتها شابة في ريعان شبابها قادرة على العطاء وعلى مسايرة التطورات الحاصلة في شتى ميادين الحياة.

18/- وعلم توجيه القراءات مثله مثل غيره من العلوم حوى بعض القواعد التي لم تكن مبنية على استقرار تام وواسع لكلام العرب وللقراءات. وفي بعض الأحيان نجد العلماء يذهبون في تخريجهم لهذه القراءات على شواهد مشكوك في صحتها أو منسوبة لأكثر من قائل، وربما كانت مصنوعة مختلفة، أو على تأويلات بعيدة تتعارض مع روح العربية ومع

نواميسها التي تسير عليها ولا تخرج عنها، وربما أوغلت في الإغراب والإبعاد إلى حد إدخال المذاهب الكلامية في تخريج القراءة والاحتجاج لها، كما صنع أبو علي الفارسي والزمخشري.

18- تُعدّ قراءات الثلاثة مادة ضافية، ونعمة صابغة على الدراسات الصوتية والصرفية والنحوية، فهي تمدّها بمادة أصيلة، وشواهد صحيحة؛ كيف لا وهي قراءة الأئمة الأعلام المشهود لهم بالضبط والرواية والورع. والقراءات القرآنية؛ المتواترة والشاذة معين لا ينضب ونهر يتدفق يمدّنا بالظواهر اللغوية المختلفة التي نطقت بها العرب على سيجيتها في عزّ قوتها فهي تساعدنا على رسم خرائط لغوية ولهجات العربية القديمة، كما تعطينا تصورا عن كيفية تطور اللهجات؛ لأنّ كثيرا من الظواهر الصوتية في القراءات القرآنية مازال لها حضور في لهجاتنا المعاصرة مثل ظاهر الإمالة والتشديد والميل للمقاطع المغلقة وغيرها.

19- بيّن البحث أنّ ظاهرة الهمز والتسهيل والإدغام والإشمام والاختلاس في قراءات القراء الثلاثة قد وافقت البيئات التي كانت سائدة فيها هذه الظواهر، كما ظهر لنا أنّ الضوابط التي وضعها النحاة واللغويون قد ورد ما يخالفها في المجال الصوتي والصرفي والنحوي، وهذا يُظهر بوضوح أنّ الأقيسة بُنيت على الغالب والمشهور من كلام العرب، ونحن لا ننتقد فعلهم في ذلك الزمن؛ لأنّ اللحن فاجأهم وهجم عليهم على حين غرة فكان لزاما عليهم أن يصنعوا ذلك.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، مصحف دار الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريق طيبة النشر، جمال الدين شرف، ط1، دار الصحابة، طنطا، مصر، 2006.
1. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، دط، مطبعة نهضة مصر، دت.
 2. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، دط، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، القاهرة، 2010.
 3. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، دط، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، القاهرة 1972.
 4. إبراهيم أنيس، موسيقى الشعر، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، القاهرة، 1952.
 5. إبراهيم السمراي، في اللهجات العربية القديمة، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1994.
 6. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، دط، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1997، ص 241.
 7. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، دار العروبة للنشر والتوزيع، ط1، 1982.
 8. الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، ت: هدى محمد قراعة: ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1990.
 9. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، ت: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، 2001.
 10. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، معاني القراءات، ت: عيد مصطفى درويش، عوض بن حمد القوزي، دار المعارف، مصر، 1991.
 11. الاستربادي، محمد بن حسن الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، د/ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975.
 12. الإشبيلي، أبو الأصبغ، المقدمة في أصول القراءات، ت: أحمد فريد المزيد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2007.
 13. الأصفهاني، الراغب، مفردات ألفاظ القرآن، ت: مصطفى بن العدوي، دط، مكتبة فياض للتجارة والتوزيع، المنصورة، مصر، 2009.
 14. الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب، الأصمعيات، ت: أحمد محمود شاکر وعبد السلام هارون، ط7، دار المعارف، مصر، 1993.

15. الأصيبي، عبد الحميد قدوع، الدراسات الصوتية بين القدماء والمحدثين، ط1، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ليبيا، طرابلس، 2010.
16. الأعشى، الديوان، ت: محمد محمد حسين، دار النهضة، بيروت، دت.
17. الأفوه العبدى، الديوان، ت: عبد العزيز التميمي، لجنة التأليف والنشر، مصر.
18. الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، أشرف على طبعه زهير الشاويش، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1408هـ.
19. أمرؤ القيس، الديوان، ت: عبد الرحمان المصطاوي، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2004.
20. الباقلائي، أبو بكر محمد بن الطيب، الانتصار للقرآن، ت: محمد عصام قضاة، ط1، دار الفتح، عمّان، الأردن.
21. الباقولي، أبو علي الحسن بن علي بن الحسين، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، ت: الشريبي شريفة، ط1، دار اليقين للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2010.
22. البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم - وسننه وأيامه، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ.
23. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، 1977م.
24. البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ت: عبد الرزاق غالب المهدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م.
25. البناء، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ت: أنس مهرة، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006.
26. البيلي محمد إسماعيل، الجمانة، أرجوزة في الأحرف السبعة، دار الكتب العلمية، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005.
27. تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دت.
28. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، داط، مكتبة الأنجلو المصرية.
29. التميمي، خميس عبد الله، الأصوات اللغوية في كتاب (المستوفى في النحو) للفرغاني، ط1، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2013.

30. ابن تيمية، أبو العباس عبد الحلیم، جواب سؤال المراد بالأحرف السبعة، ت: أحمد بن فارس السّلم، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2006.
31. ابن تيمية، أبو العباس عبد الحلیم، مجموع الفتاوى، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1995.
32. الجرجاني، الشريف بن علي، كتاب التعريفات، ت: نصر الدين التونسي، ط1، شركة ابن باديس للكتاب، الجزائر، الجزائر، 2009.
33. ابن الجزري، أبو الخير، محمد بن محمد بن محمد، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ت: جمال الدين محمد شرف، دط، دار الصحابة، طنطا، مصر، دت.
34. ابن الجزري، أبو الخير، محمد بن محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، عُني بنشره لأول مرة ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، 1351هـ.
35. ابن الجزري، أبو الخير، محمد بن محمد بن محمد، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ت: الشيخ زكريا عميرات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999.
36. ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، ت: علي محمد الضباع، دط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دت.
37. الجندي، علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، 1983.
38. ابن جني، أبو الفتح عثمان، التصريف الملوكي، ت: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية
39. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت: محمد علي النجار، دط، دار الكتب المصرية، دت.
40. ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007.
41. ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللّمع في العربية، ت: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1982.
42. ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، بتحقيق: على النجدي ناصف، وعبد الحلیم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط1، مصر، القاهرة، 1999.
43. جواد كاظم عناد، القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن، ط1، قراءة في التوجيه الصوتي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، 2011.

44. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، ت: شهاب الدين أبو عمر، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1998م.
45. حاجي، خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1999.
46. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحیحین، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1990.
47. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، ت: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، دت.
48. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، لجنة من العلماء، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1983.
49. حسام النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد، بغداد 1989.
50. حسن شيخ عثمان، حق التلاوة، ط3، مكتبة الإرشاد، صنعاء، 1990.
51. الحصري، محمود خليل، الميسر في قراءة الإمام أبي جعفر، ط1، مكتبة ابن تيمية، مصر، القاهرة، 2007.
52. الحصري، محمود خليل، نور القلوب في قراءة الإمام يعقوب، ط1، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، 2007.
53. الحمد، غانم قدوري، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، ط1، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، 1982.
54. الحمد، غانم قدوري، شرح المقدمة الجزرية، ط1، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الشاطبي، المملكة العربية السعودية، جدة، 2008.
55. الحمد، غانم قدوري، مسائل في الرسم والنطق، دار الغوثاني للدراسة القرآنية، ط1، دمشق، سوريا، 2012.
56. أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي، البحر المحيط، ت: محمد عثمان، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 2011.
57. ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ت: عبد العال سالم مكرم، ط1، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، 2013.

58. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ت: خليل شحادة، ط1، دار الفكر، بيروت، 1988.
59. الخليل بن أحمد، الفراهيدي، كتاب العين، ت: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دط، دار ومكتبة الهلال.
60. خليل السيد إبراهيم، انفرادات القراء السبعة - دراسة لغوية -، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2013.
61. الداني، أبو عمرو، الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، ت: محمد بن مجقان الجزائري، ط1، دار المغني، الرياض، 1999.
62. 58-الداني، أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع، ت: عبد الرحمن الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2006.
63. الداني، أبو عمرو، الفتح والإمالة، ت: عمر بن غرامة العموري، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2002.
64. الداني، أبو عمرو، المحكم في نقط المصاحف، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004.
65. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، سنن أبي داود، ت: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قرّة بللي، ط1، دار الرسالة العالمية، 2009.
66. داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، 1973.
67. ابن الدّهان، محمد بن علي بن شعيب، تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة، ونبد مذهبية نافعة، ت: د. صالح بن ناصر بن صالح الخزيم، ط1، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، 1422هـ-2001م.
68. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1405هـ/1985م.
69. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ط1، دار الكتب العلمية، 1997.
70. ذي الأصبع العداوني، حرتان بن محرث، الديوان، جمعه وحققه عبد الوهاب محمد علي العداوني ومحمد نائف الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل، 1393هـ/1973م.

71. الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، ت: أحمد إبراهيم زهرة، دط، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2004.
72. الرفاعي، مصطفى صادق، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2001.
73. رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، الخانجي (د.ت).
74. رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، دار الرفاعي، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط2، 1983.
75. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، معاني القرآن وإعرابه، ت: أحمد فتحي عبد الرحمن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007.
76. 72-الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ت: مازن المبارك، دار النفائس، لبنان، بيروت، ط4، 1982.
77. الزجاجي، مجالس العلماء، ت: عبد السلام هارون، الكويت، 1962م.
78. أبو زرعة، عبد الرحمان بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، ت: سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2001.
79. الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ت: أحمد بن علي، دط، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2001.
80. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1980.
81. الزمخشري، أبو القاسم محمود، المفصل في علم العربية، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2005.
82. زهير غازي زاهد، أبو عمرو بن العلاء وجهوده في القراءة والنحو، مطبعة جامعة البصرة، 1987.
83. ساجقلي زاده، محمد بن أبي بكر المرعشي، جهد المقل، ت: جمال الدين محمد شرف، ط1، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، 2005.
84. السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، ت: عبد الكريم الزبيدي، ط2، دار البلاغة، بيروت، 1993م.
85. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، دط، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

86. السعران، محمود، في علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1997.
87. سعيد رسلان، فضل اللغة العربية ووجوب تعلمها على المسلمين، ط1، دار المحسن، القاهرة، مصر، دت.
88. سمير شريف استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، دط، على الكتب الحديث، الأردن، عمان 2005.
89. ابن سنان الحفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982م.
90. سيويوه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ت: إميل بديع يعقوب، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009.
91. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2008.
92. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998.
93. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر، بيروت، لبنان.
94. أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، إبراز المعاني من حرز الأمان، ت: محمود عبد الخالق جادو، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1411هـ.
95. أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003.
96. الشنقيطي، إبراهيم بن أب الحسن، طريقة حفظ القرآن الكريم عند الشناقطة، دط، دار الرشاد، قسنطينة، الجزائر، 2007.
97. الشنقيطي، محمد الأمين، العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، ت: خالد بن عثمان السبت، ط2، دار علم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1426هـ.
98. الشوكاني، محمد، إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، ط1، مطبعة الحلبي وأولاده، مصر، 1938.

99. ضاحي عبد الباقي، لغة تميم - دراسة وصفية تاريخية -، مطبوعة مجمع اللغة العربية، المطابع الأميرية، مصر القاهرة.
100. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي، المعجم الأوسط، ت: طارق بن عوض بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، مصر، دت.
101. طليمات، غازي مختار، في علم اللغة، ط2، دار طلاس، سوريا، دمشق، 2000.
102. الطيب، عبد الجواد، لغة هذيل، ط1، مكتبة الآداب للطباعة والنشر، 1998.
103. ظبيان، نشأت محمد رضا، علوم اللغة العربية في الآيات المعجزات، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 1997.
104. ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي بن عادل اللباب في علوم الكتاب، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998.
105. ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، دط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.
106. ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، الأحاد والمثاني، ت: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، ط1، دار الراية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1411هـ-1991م.
107. عاطف فضل محمد، الأصوات اللغوية، ط1، دار المسيرة، الأردن، عمان، 2012.
108. عباس حسن، النحو الوافي، ط5، دار المعارف، القاهرة، مصر د/ت.
109. عبد التواب موسى حسن الأكرت، ميزان الذهب في معرفة لهجات العرب، ط2، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2010.
110. عبد الجبار علوان نايلة، الصرف الواضح، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، 1988م.
111. عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، (أبو عمرو بن العلاء)، مكتبة الخانجي، ط1، مصر، القاهرة، 1989.
112. عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، دط، القاهرة، مصر، دت.
113. عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديد في الصرف العربي)، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ط 1977م.

114. عبد الغفار هلال، أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي، ط1، دار الطباعة المحمدية، مصر، 1979م.
115. عبد الغفار هلال، اللهجات العربية نشأة وتطورًا، مطبعة جبلاوي، القاهرة، ط2، 1988.
116. عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة - القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.
117. أبو عبد الله سعيد بن مختار أبو شادي، إرشاد الطالبين إلى تاريخ المصحف وعلوم القرآن المبين، ط1، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، 2011.
118. عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ط1، دار الفيصل للثقافة، السعودية، 2006.
119. عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، دط، الإسكندرية، مصر، 1998.
120. ابن عجيبة، أبو العباس بن أحمد بن محمد بن المهدي، الإدريسي الحسني، الدرر النائرة في توجيه القراءات المتواترة، ت: عبد السلام العمراني الخالدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2013.
121. عزيز أركيبي، مخارج الحروف عند القراء واللسانيين - دراسة مقارنة، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، بيروت، 2012.
122. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ.
123. العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، التبيان في إعراب القرآن، ط1، شركة القدس، مصر، القاهرة، 2008.
124. عمرو بن كلثوم، الديوان، جمعه وحققه وشرحه: إميل بديع يعقوب، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1996م.
125. عنتر بن شداد العبسي، ت: أمين سعيد، د/ط، المطبعة العربية المصرية
126. غالب المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، الجمهورية العراقية منشورات وزارة الثقافة، 1978.

127. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997.
128. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء، معجم مقاييس اللغة، اعتنى به، محمد عوض مُرعب، والآنسة فاطمة محمد أصلان، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2001.
129. الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد، المذكر والمؤنث، ت: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، 1975.
130. الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد، معاني القرآن، ت: أحمد بن يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلي، دط، دار الكتب المصرية، 1955
131. فرغلي سيد عرباوي، تجويد الحركات الثلاث: الفتحة والضممة والكسرة، ط1، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2007.
132. الفضلي، عبد الهادي، القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف، دط، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1985.
133. فندريس، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مصر، 1950م.
134. فوزي حسن الشايب، ضمائر الغيبة أصولها وتطورها، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الثانية، الرسالة السادسة والأربعون 1987م.
135. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، ت: عزت زينهم عبد الواحد، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، 2008.
136. القاري، ملا علي، منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، ت: وهي سليمان غاوجي، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، دت.
137. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، الدينوري، تأويل مشكل القرآن، ت: سعد بن نجدت عمر، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2011.
138. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ت: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1964.
139. القرطبي، عبد الوهاب، الموضح في التجويد، ت: غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، 2000.
140. القسطلاني، اللآلي السننية في شرح المقدمة الآجرومية، ط1، مؤسسة قرطبة، 2004.

141. القلقشندي، أحمد بن علي، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دت.
142. قمحاوي، محمد الصادق، طلائع البشر في توجيه القراءات العشر، ط1، دار العقيدة، مصر، الإسكندرية، 2006.
143. القيسي، مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ت: فرغلي سيد عرباوي، ط1، كتاب- ناشروون، بيروت، لبنان، 2011.
144. القيسي، مكي بن أبي طالب، الرعاية لتجويد القراءة، ت: فرغلي سيد عرباوي، ط1، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، 2009.
145. القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ت: عبد الرحيم الطرهوني، د ط، دار الحديث، القاهرة، 2007.
146. كانتينو، جان، دروس في علم الأصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، الجامعة التونسية، 1966.
147. كحالة، عمر رضا، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1994.
148. كمال بشر، علم الأصوات، دط، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000.
149. كمال بشر، علم اللغة العام، الأصوات، ط1، القاهرة، 1973.
150. المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ت: أحمد محمد الخراط، ط3، دار القلم، دمشق، سوريا، 2002.
151. ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، 1982م.
152. المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، دط، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
153. محسن، محمد محمد محمد سالم، المغني في توجيه القراءات المتواترة، دط، بيروت، 1988.
154. محسن، محمد محمد محمد سالم، المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1987.

155. محمد حسن حسن جبل، المختصر في أصوات اللغة العربية (دراسة تطبيقية نظرية)، ط7، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2012.
156. محمد حسن سليمان طويلة، التوجيه الصرفي وأثره الدلالي في تفسير القرآن الكريم - تفسير ابن عطية نموذجًا -، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2013، ص 216.
157. المرعشي، محمد بن أبي بكر الملقب بساجقلي زادة، جهد المقل، ت: جمال محمد شرف، دار الصحابة للتراث، ط1، طنطا، مصر، 2005.
158. ابن مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، ت: عبد الرحمن بدر، ط1، دار الصحابة للتراث، مصر، طنطا، 2007.
159. مسعد زياد، الوجيز في الصرف، ط1، دار الصحوة، القاهرة، 2009، ص 08.
160. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1992.
161. مهدي عناد قبها، التحليل الصوتي للنص، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2013.
162. ابن مهران، أحمد بن الحسين، المبسوط في القراءات العشر، ت: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981.
163. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، ت: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1421هـ.
164. ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق، الفهرست، ت: إبراهيم رمضان، ط2، دار المعرفة بيروت، لبنان، 1997.
165. النميسي، محمد عبد الحميد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1999.
166. الواسطي، عبد الله بن عبد المؤمن، الكنز في القراءات العشر، ت: خالد أحمد المشهداني، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2004.

ملحق الآيات القرآنية:

سورة الفاتحة:

الصفحة	الآية:
- 27 -	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: 02]
- 175 -	﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: 06]
- 198 -	﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: 07]

سورة البقرة:

الصفحة	الآية:
- 246 -	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ [البقرة: 06]
- 121 -	﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ [البقرة: 20].
- 337 -	﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا ﴾ [البقرة: 22]
- 397 -	﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: 38]
- 278 -	﴿ يَبْنِي إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّيَ فَارْهَبُونِ ﴿٤٠﴾ وَءَامِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أُولَٰ كَافِرٍ بِهِ ۗ وَلَا تَشْتَرُوا بِإِيتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّيَ فَاتَّقُونِ ﴿٤١﴾ ﴾ [البقرة: 40 - 41]
- 314 -	﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ [البقرة: 48]
- 218 -	﴿ إِلَىٰ بَارِيكُمْ ﴾ [البقرة: 54]

- 200 - - 200	﴿ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ ﴾ [البقرة: 61]
- 235 -	﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَنْتَخِذْنَا هُزُوعًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ [البقرة: 67]
- 45 -	﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: 74]
- 326 -	﴿ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ﴾ [البقرة: 75]
- 286 -	﴿ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ [البقرة: 81]
- 285 -	﴿ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ﴾ [البقرة: 81]
- 327 -	﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة: 83]
- 45 -	﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: 85]
- 404 -	﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة: 91]
-- 381 - - 381	﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: 97]
- 270 -	﴿ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة: 124]
- 362 -	﴿ إِنَّ اللَّهَ بِالتَّكْوِينِ لَهِدٍ وَرَحِيمٌ ﴾ [البقرة: 143]
- 367 -	﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: 158]
- 295 -	﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْقُلُوبِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ

	فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿ [البقرة: 164]
- 394 -	﴿ وَلَوْ رَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴾ [البقرة: 165]
- 200 -	﴿ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة: 167]
- 262 -	﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ﴾ [البقرة: 168]
- 361 -	﴿ فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة: 182]
- 289 -	﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ [البقرة: 184]
- 373 -	﴿ وَاتَّكِمُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتَكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [البقرة: 185]
- 205 -	﴿ وَلَيْسَ إِلْرِبَان تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾ [البقرة: 189]
- 401 - - 413	﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقِضِيَ الْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾ [البقرة: 210]
- 3 -	﴿ يَطْهَرْنَ ﴾ [البقرة: 222]
- 251 -	﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ ﴾ [البقرة: 222]
- 341 -	﴿ إِلَّا مَنْ أَعْرَفَ عُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾ [البقرة: 249]

- 254 -	﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 280].
- 139 -	﴿ وَيُعَذِّبُ مَنْ ﴾ [البقرة: 284]
- 300 -	﴿ ءَأَمِنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَأَمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْ بِهِ سَمْعَهُ وَكُنِيَ بِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ [البقرة: 285]

سورة آل عمران:

الصفحة:	الآية:
- 382 -	﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْرِئُمُ أَنَّىٰ لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [آل عمران: 37]
- 294 -	﴿ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ﴾ [آل عمران: 38]
- 310 -	﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [آل عمران: 39]
- 421 -	﴿ وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴾ [آل عمران: 48]
- 224 -	﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّيهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ

	تَأْمَنُهُ بَدِينَارٍ لَا يُؤَدِّيهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيَنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿ [آل عمران: 75]
- 126 -	﴿ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي ﴾ [آل عمران: 81]
- 241 -	﴿ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [آل عمران: 110]
- 347 -	﴿ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ ﴾ [آل عمران: 118]
- 345 -	﴿ بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ [آل عمران: 125]
- 139 -	﴿ يُرِدْ ثَوَابَ ﴾ [آل عمران: 145]
- 416 -	﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ ﴾ [آل عمران: 146]
- 314 -	﴿ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنْكُمْ ﴾ [آل عمران: 154]
- 417 -	﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغُلَّ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: 161]
- 416 -	﴿ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُودُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ﴾ [آل عمران: 195]

- 396 -	﴿ لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ ﴾ [آل عمران: 198]
---------	--

سورة النساء:

الصفحة:	الآية:
- 386 -	﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا نَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ [النساء: 03]
- 294 -	﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ [النساء: 09]
- 361 -	﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ ﴾ [النساء: 11]
- 411 -	﴿ فَأَنكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسْفَحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النساء: 25]
- 285 -	﴿ وَءَاتُوهُنَّ بِأَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء: 25]
- 330 -	﴿ إِنْ تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ [النساء: 31]
- 120 -	﴿ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ ﴾ [النساء: 36]
- 138 -	﴿ نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾ [النساء: 56]

- 308 -	﴿ وَلَئِنِ اصْبَحْتُمْ فِضْلًا مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: 73]
- 79 -	﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: 82]
- 138 -	﴿ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: 90]
- 227 -	﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ سَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: 115]
- 349 -	﴿ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ ﴾ [النساء: 146]
- 291 -	﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ۚ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ ۚ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ ۚ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾ [النساء: 163]

سورة المائدة:

الصفحة	الآية:
- 3 -	﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة: 6]
- 31 -	﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: 6]
- 405 -	﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى

	﴿ الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: 06]
- 413 -	﴿ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾ [المائدة: 48]
- 261 -	﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ [المائدة: 89]
- 304 -	﴿ فَإِنْ عُرِضَ عَلَىٰ أُمَّتِهِمْ أَسْتَحَقُّوا إِثْمًا فَأَخْرَجْنَا مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقُّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَيْنَ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهِدْنَا أَحَقُّ مِنْ شَهِدَتَيْهِمَا وَمَا أَعْتَدْنَا لِإِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [المائدة: 107]
- 136 -	﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ ﴾ [المائدة: 110]
- 319 -	﴿ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [المائدة: 110]

سورة الأنعام:

الصفحة:	الآية:
- 373 -	﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً ﴾ [الأنعام: 37]
- 281 -	﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ ﴾ [الأنعام: 46]
- 392 -	﴿ وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِعَايَتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الأنعام: 54]
- 372 -	: ﴿ قُلْ مَنْ يُنحِيكُمْ مِنْ ظُلْمَتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ [الأنعام: 63]
- 390 -	﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَعِزَّ ﴾ [الأنعام: 74]

- 383 -	﴿ وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: 86]
- 302 -	﴿ وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ [الأنعام: 92]
- 360 -	﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ [الأنعام: 96]
- 357 -	﴿ أَنْظِرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: 99]
- 260 -	﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾ [الأنعام: 114]
- 260 -	﴿ وَالَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ [الأنعام: 114]
- 286 -	﴿ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ ﴾ [الأنعام: 124]
- 357 -	﴿ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ ﴾ [الأنعام: 141]
- 311 -	﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: 145]
- 294 -	﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [الأنعام: 160]

- 328 -	﴿ قُلْ إِنِّي هَدَيْتَنِي رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا ﴾ [الأنعام: 161]
- 276 -	﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: 162]

سورة الأعراف:

الصفحة	الآية:
- 277 -	﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَدَارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا ﴾ [الأعراف: 38]
- 340 -	﴿ وَالَّذِي خَبِثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ﴾ [الأعراف: 58]
- 309 -	﴿ كَانَ طَائِفَةٌ ﴾ [الأعراف: 87]
- 243 -	﴿ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ [الأعراف: 101]
- 352 -	﴿ يَا تُؤَكُّ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ ﴾ [الأعراف: 112]
- 328 -	﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ، قَالَ رَبِّ أَرِنِي إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرِنِي وَلَكِنِ أَنْظِرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ، فَسَوْفَ تَرِنِي فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَبِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف: 143]
- 320 -	﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطٰنِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴾ [الأعراف: 201]
- 365 -	﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ﴾ [الأعراف: 206]

سورة الأنفال:

الصفحة:	الآية:
- 346 -	﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِ مِّنَ الْمَلٰٓئِكَةِ مُرَدِّفِينَ ﴾ [الأنفال: 09]
- 408 -	﴿ ذٰلِكُمْ وَاۡتٰ اللّٰهُ مٰوِهِنُ كَيِّدِ الْكٰفِرِيۡنَ ﴾ [الأنفال: 18]
- 338 -	﴿ اَلَا تَرَ خَفَّفَ اللّٰهُ عَنْكُمۡ وَعَلِمَ اَنَّ فِيْكُمْ ضَعْفًا ﴾ [الأنفال: 66]

سورة التوبة:

الصفحة:	الآية:
- 395 -	﴿ وَاذٰنٌ مِّنَ اللّٰهِ وَرَسُوْلِهِۦٓ اِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْاَكْبَرِ اَنَّ اللّٰهَ بَرِيۡءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيۡنَ وَرَسُوْلُهُۥ ۗ ﴾ [التوبة: 03]
- 326 -	﴿ وَحَتّٰى يَسْمَعَ كَلِمَ اللّٰهِ ﴾ [التوبة: 06]
- 297 -	﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِيۡنَ اَنْ يَعْمُرُوْا مَسْجِدَ اللّٰهِ شٰهِدِيۡنَ عَلٰٓى اَنْفُسِهِمۡ بِالْكَفْرِ اُوْلٰٓئِكَ حَبِطَتۡ اَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خٰلِدُوۡنَ ﴾ [التوبة: 17]
- 298 -	﴿ اِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللّٰهِ مَنۡ ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْاٰخِرِ وَاَقَامَ الصَّلٰوةَ وَاٰتٰى الزَّكٰوةَ وَلَمْ يَحْشَ اِلَّا اللّٰهَ فَعَسٰٓى اُوْلٰٓئِكَ اَنْ يَكُوْنُوْا مِنَ الْمُهْتَدِيۡنَ ﴾ [التوبة: 18]
- 298 -	﴿ : اَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَٰجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْاٰخِرِ وَجَهَدَ فِي سَبِيْلِ اللّٰهِ لَا يَسْتَوِيۡنَ عِنْدَ اللّٰهِ وَاللّٰهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظّٰلِمِيۡنَ ﴾ [التوبة: 19]

- 347 -	﴿ يَحْذَرُ الْمُنْفِقُونَ أَنْ نُنزِلَ عَلَيْهِمْ سُورَةً تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ [التوبة: 64]
- 244 -	﴿ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَابِّ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [التوبة: 98]
- 402 -	﴿ وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: 100]

سورة يونس:

الصفحة:	الآية:
- 394 -	﴿ وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدُوهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ [يونس: 04]
- 11 -	﴿ أَنْتَ بِشَرِّانٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِي نَفْسِي ﴾ [يونس: 15]
- 325 -	﴿ وَلَا بُدَّ لِلَّهِ لِكَلِمَتِ اللَّهِ ﴾ [يونس: 64]
- 399 -	﴿ فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ [يونس: 71]

سورة هود:

الصفحة:	الآية:
- 199 -	﴿ أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا ﴾ [هود: 28]
- 409 -	﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ

	أَتْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ وَمَا ءَامَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿ [هود: 40]
- 140 -	﴿ أَرْكَبْ مَعَنَا ﴾ [هود : 42]
- 173 -	﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَسْمَأْهُ أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ ﴾ [هود: 44]
- 317 -	﴿ قَالَ يَنْفُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ [هود: 46]
- 173 -	﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئَاءَ بِهِ ﴾ [هود: 77]
- 406 -	﴿ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴾ [هود: 84]

سورة يوسف:

الصفحة:	الآية:
- 53 -	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: 02]،
- 315 -	﴿ رَأَيْتُمْ لِي سَجِدِينَ ﴾ [يوسف: 04]
- 288 -	﴿ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْنَلُوا يَوْسُفَ وَالْقَوْهَ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ يَلْقَظُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ ﴾ [يوسف: 10]
- 288 -	﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ، وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [يوسف: 15]
- 138 -	﴿ وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ ﴾ [يوسف: 19]
- 348 -	﴿ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِن عِبَادِنَا

	﴿ الْمُخَلَّصِينَ ﴾ [يوسف: 24]
- 309 -	﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف: 30]
- 310 -	﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ [يوسف: 30]
- 342 -	﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ [يوسف: 33]
- 62 -	﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [يوسف: 35]
- 343 -	﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ ﴾ [يوسف: 36]
- 343 -	﴿ يَصْحَجِي السِّجْنَ ﴾ [يوسف: 39]
- 343 -	﴿ فَلَيْثَ فِي السِّجْنِ ﴾ [يوسف: 42]
-- 114 - - 115	﴿ إِن كُنتُمْ لِلرِّئَاءِ يَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف: 43].
- 233 -	﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَابًّا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا نَأْكُلُونَ ﴾ [يوسف: 47]
- 233 -	﴿ سَبْعَ سِنِينَ دَابًّا ﴾ [يوسف: 47]
- 420 -	﴿ فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَىٰ أَبِيهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْدُ فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانًا نَّكْتَلُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [يوسف: 63]
- 343 -	﴿ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾ [يوسف: 100]
- 367 -	﴿ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [يوسف: 63]

[110]

سورة الرعد:

الصفحة:	الآية:
-- 92 -- - 152	﴿ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ ﴾ [الرعد: 29]
- 395 -	﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُفِّرَتْ بِهِ الْمَوْتُ بَلِ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَأْتِئِسَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴾ [الرعد: 31]

سورة إبراهيم:

الصفحة:	الآية:
- 69 -	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ [إبراهيم: 04]
- 313 -	﴿ كَرَمَادٍ أُشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾ [إبراهيم: 18]

سورة الحجر:

الصفحة:	الآية:
- 202 -	﴿ نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ [الحجر: 06]
- 296 -	﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ ﴾ [الحجر: 22]
- 363 -	﴿ قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [الحجر: 41]

- 136 -	﴿ إِذْ دَخَلُوا ﴾ [الحجر: 52]
---------	-------------------------------

سورة النحل:

الصفحة:	الآية:
- 398 -	﴿ يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ ﴾ [النحل: 02]
- 404 -	﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [النحل: 12]
- 164 -	﴿ أَنْبِ اعْبُدُوا ﴾ [النحل: 36]
- 283 -	﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ ﴾ [النحل: 48]
- 409 -	﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [النحل: 51]
- 349 -	﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ ﴾ [النحل: 62]
- 135 -	﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ [النحل: 65]
- 261 -	﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ [النحل: 91]
- 10 -	﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ [النحل: 102]

سورة الإسراء:

الصفحة:	الآية:
- 299 -	﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَيْنَا لَهُ حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الإسراء: 01]

- 302 -	﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسْتَوْفُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ [الإسراء: 07]
- 303 -	﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ ﴾ [الإسراء: 07]
- 301 -	﴿ أَقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ [الإسراء: 14]
- 310 -	﴿ أَفَأَصْفَكَ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنثًا ﴾ [الإسراء: 40]
- 291 -	﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ ۗ وَءَاتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾ [الإسراء: 55]
- 152 -	﴿ وَمَن كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: 72]
- 332 -	﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ [الإسراء: 80]
- 138 -	﴿ خَبَتْ زِدْنَهُمْ سَعِيرًا ﴾ [الإسراء: 97]

سورة الكهف:

الصفحة:	الآية:
- 234 -	﴿ وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ ۗ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِئْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف: 19]
- 11 -	﴿ وَأَتْلُ مَا أُوْحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ ۗ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ۗ ﴾

	[الكهف: 27]
- 325 -	﴿ لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَتِهِ ﴾ [الكهف: 27]
- 357 -	﴿ وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [الكهف: 34]
- 357 -	﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ [الكهف: 42]
- 331 -	﴿ وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَمَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا ﴾ [الكهف: 59]
- 50 -	﴿ فَمَا أَسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ نَقْبًا ﴾ [الكهف: 97].
- 328 -	﴿ لَا يَبْعُونَ عَنْهَا حَوْلًا ﴾ [الكهف: 107]

سورة مريم:

الصفحة:	الآية:
- 140 -	﴿ كَهَيْعَةِ ۝۱ ذِكْرٍ ﴾ [مريم: 1-2]
- 294 -	﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ [مريم: 05]
- 64 -	﴿ يَنْحِييَ ﴾ [مريم: 12]
- 122 -	﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [مريم: 17]
- 376 -	﴿ وَهَزَىٰ إِلَيْكَ بِجُنْعِ النَّخْلَةِ تَسْقُطُ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا ﴾ [مريم: 25]
- 294 -	﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ ﴾ [مريم: 58]

- 345 -	﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ [مریم: 61]
---------	---

سورة طه:

الصفحة:	الآية:
- 124 -	﴿ كَى نَسِجِكَ كَثِيرًا ۝ وَنَذْرِكَ كَثِيرًا ۝ إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا ﴾ [طه: 33 - 35].
- 336 -	﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا ﴾ [طه: 53]
- 149 -	﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرِينَ ﴾ [طه: 63]
- 322 -	﴿ وَالْقَ مَا فِي يَمِينِكَ نَلَقَفَ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سِحْرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى ﴾ [طه: 69]
- 412 -	﴿ قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا وَلَكِنَّا حَمَلْنَا أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَذَفْنَاهَا فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ ﴾ [طه: 87]
- 369 -	﴿ وَأَنْظِرْ إِلَىٰ إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُ ﴾ [طه: 97]

سورة الأنبياء:

الصفحة:	الآية:
- 138 -	﴿ كَانَتْ ظَالِمَةً ﴾ [الأنبياء: 11]
- 365 -	﴿ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: 26]
- 304 -	﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ [الأنبياء: 78]

- 419 -	﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِنُحِصِنَكُمْ مِّنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾ [الأنبياء: 80]
- 337 -	﴿ فَكَشَفْنَا مَا بِهِم مِّنْ ضُرٍّ ﴾ [الأنبياء: 84]
- 403 -	﴿ قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ ﴾ [الأنبياء: 112]

سورة الحج:

الصفحة:	الآية:
- 378 -	﴿ فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ ﴾ [الحج: 05]
- 387 -	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُظْلَمِ تُذَقُّهُ مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الحج: 25]
- 273 -	﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾ [الحج: 26]
- 197 -	﴿ وَلِيَطَّوَّفُوا ﴾ [الحج: 29]

سورة المؤمنون

الصفحة:	الآية:
- 302 -	﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ [المؤمنون: 09]
- 409 -	﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ووَحِينَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن

	سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ ﴿ [المؤمنون: 27]
- 390 -	﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَلِيمِ الْغَيْبِ ﴿ [المؤمنون: 91] - 92

سورة النور:

الصفحة:	الآية:
-- 378 - - 379	﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ ﴿ [النور: 22]
- 346 -	﴿ وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُبَيِّنَاتٍ ﴿ [النور: 34]
- 312 -	﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكُوتٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿ [النور: 35]
- 228 -	﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿ [النور: 52].

سورة الفرقان:

الصفحة:	الآية:
---------	--------

- 286 -	﴿ لَا نَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا ﴾ [الفرقان: 14]
- 296 -	﴿ وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ [الفرقان: 48]
- 293 -	﴿ نَبَارِكُ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا ﴾ [الفرقان: 61]
- 318 -	﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [الفرقان: 70]
- 318 -	﴿ وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴾ [الفرقان: 71]
- 293 -	﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ [الفرقان: 74]

سورة الشعراء:

الصفحة:	الآية:
- 292 -	﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: 105]
- 353 -	﴿ وَتَنَحُّتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَرِهِينَ ﴾ [الشعراء: 149]
- 10 -	﴿ وَإِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ [الشعراء: 192 - 195]
- 63 -	﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء: 195]

سورة النمل:

الآية:	الصفحة:
﴿ أَمْتَدُونَنِي بِمَالٍ ﴾ [النمل: 36]	- 120 -

سورة القصص:

الآية:	الصفحة:
﴿ قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصَدِرَ الرِّعَاءُ وَأُبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ [القصص: 23]	- 187 -

سورة العنكبوت:

الآية:	الصفحة:
﴿ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ ﴾ [العنكبوت: 43]	- 357 -

سورة الروم:

الآية:	الصفحة:
﴿ وَمَنْ عَائِنِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْلَفَ الْمَسْنَنِيكُمْ وَالْوَنِيكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ ﴾ [الروم: 22]	-- 356 - - 91 -
﴿ وَمَنْ عَائِنِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ ﴾ [الروم: 46]	- 296 -
﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ [الروم: 48]	- 297 -

سورة الأحزاب:

الآية:	الصفحة:
﴿ وَإِذْ قَالَتْ طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَعِذُّنَ ﴾	- 331 -

	فَرِيقٌ مِّنْهُمْ النَّبِيُّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴿ [الأحزاب: 13] ﴾
- 377 -	﴿ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ ﴾ [الأحزاب: 20]
- 309 -	﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا ﴾ [الأحزاب: 31]

سورة سبأ:

الآية:	الصفحة:
﴿ فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا ﴾ [سبأ: 19]	- 388 -
﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ [سبأ: 54]	- 173 -

سورة فاطر:

الآية:	الصفحة:
﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ [فاطر: 09]	- 297 -
﴿ فَلَا نَذْهَبُ نَفْسَكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ ﴾ [فاطر: 08]	- 398 -

سورة يس:

الآية:	الصفحة:
﴿ يَس ۝۱ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ۝۲ ﴾ [يس: 01 - 02]	- 140 -
﴿ لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾ [يس: 35]	- 358 -

- 386 -	﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ [يس: 39]
- 354 -	﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكِهِونَ ﴾ [يس: 55]
- 360 -	﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴾ [يس: 81]

سورة ص:

الصفحة:	الآية:
- 407 -	﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾ [ص: 33]
- 349 -	﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾ [ص: 46]
- 371 -	﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْنَحَةٍ لَهُمْ الأبوابُ ﴾ [ص: 50]
- 395 -	﴿ إِنْ يُوحَىٰ إِلَىٰ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ [ص: 70]

سورة الزمر:

الصفحة:	الآية:
- 396 -	﴿ لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ عُرْفٌ مِّنْ فَوْقِهَا عُرْفٌ مَّبْنِيَةٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ الْمِيعَادَ ﴾ [الزمر: 20]
- 292 -	﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾ [الزمر: 36]
- 350 -	﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴾ [الزمر: 56]
- 287 -	﴿ وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ وَلَا هُمْ

	يَحْزَنُونَ ﴿ [الزمر: 61]
- 173 -	﴿ وَجَاءَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ ﴾ [الزمر: 69]
- 173 -	﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ﴾ [الزمر: 71]

سورة غافر:

الصفحة:	الآية:
- 319 -	﴿ فَقَالُوا سِحْرٌ كَذَابٌ ﴾ [غافر: 24]

سورة فصلت:

الصفحة:	الآية:
- 387 -	﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رُوسِيَٰ مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّالِئِلِينَ ﴾ [فصلت: 10]
- 295 -	﴿ إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا يَعْلَمُهُ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ آيُنَ شُرَكَاءِى قَالُوا ءَاذَنَّاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ ﴾ [فصلت: 47]

سورة الشورى:

الصفحة:	الآية:
- 361 -	﴿ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الشورى: 13]
- 413 -	﴿ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ [الشورى: 53]

سورة الزخرف:

الصفحة:	الآية:
-- 310 - - 365	﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ سَتَكُنَّ شُهَدَاتُهُمْ وَيَسْتَلُونَ ﴾ [الزخرف: 19]
- 415 -	﴿ وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ ﴾ [الزخرف: 23]
- 414 -	﴿ قُلْ أُولُو حِجَّتِكُمْ بَاهِدِي مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ ﴾ [الزخرف: 24]
- 326 -	﴿ فَلَوْلَا أَلْقَىٰ عَلَيْهِ آسُورَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ ﴾ [الزخرف: 53]
- 168 -	﴿ قَدْ جِئْتُمْ ﴾ [الزخرف: 63]

سورة الدخان:

الصفحة:	الآية:
- 313 -	﴿ إِنَّا شَجَرَتِ الزُّقُومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ الْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾ كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ ﴿٤٥﴾ ﴾ [الدخان: 43 - 45]

سورة الجاثية:

الصفحة:	الآية:
- 281 -	﴿ وَأَخْلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ ءَايَةٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الجاثية: 05]
- 297 -	﴿ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ ﴾ [الجاثية: 05]
- 301 -	﴿ هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ ﴾ [الجاثية: 29]

- 126 -	﴿ ذَلِكُمْ بِأَنكُمْ اتَّخَذْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا ﴾ [الجاثية: 35]
---------	---

سورة الأحقاف:

الصفحة:	الآية:
- 335 -	﴿ وَحَمَلُهُ، وَفِصْلُهُ، ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ [الأحقاف: 15]

سورة محمد:

الصفحة:	الآية:
- 339 -	﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ﴾ [محمد: 26]

سورة الفتح:

الصفحة:	الآية:
- 337 -	﴿ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضُرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا ﴾ [الفتح: 11]
- 325 -	﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ قُل لَنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَك اللَّهُ مِنْ قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الفتح: 15]

سورة ق:

الصفحة:	الآية:
- 339 -	﴿ وَأَدْبَرَ السُّجُودِ ﴾ [ق: 40]
- 323 -	﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبَّحَهُ وَأَدْبَرَ السُّجُودِ ﴾ [ق: 40]

سورة النجم:

الصفحة:	الآية:
---------	--------

- 371 -	﴿ أَفْتَمُرُونَهُ عَلَى مَا يَرَى ﴾ [النجم: 12]
- 155 -	﴿ قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾ [النجم: 22]
- 120 -	﴿ فَبِأَيِّ آءِ آلاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى ﴾ [النجم: 55]

سورة القمر:

الصفحة:	الآية:
- 319 -	﴿ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴾ [القمر: 02]
- 391 -	﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ ﴾ [القمر: 03]
- 371 -	﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: 12]
- 266 -	﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذِيرُ ﴾ [القمر: 41]

سورة الرحمن:

الصفحة:	الآية:
- 284 -	﴿ رَبُّ الشَّرْقَيْنِ وَرَبُّ الْغَرْبَيْنِ ﴾ [الرحمن: 17]
- 268 -	﴿ وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴾ [الرحمن: 24]

سورة الواقعة:

الصفحة:	الآية:
- 406 -	﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ ﴾ [الواقعة: 17-18]

سورة الحديد:

الآية:	الصفحة:
﴿هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحديد: 24]	- 71 -

سورة المجادلة:

الآية:	الصفحة:
﴿مَا يَكُفُّ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [المجادلة: 07]	- 402 -
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا﴾ [المجادلة: 11]	- 299 -

سورة الحشر:

الآية:	الصفحة:
﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 07]	- 391 -
﴿لَرَأَيْتَهُ خَشِيعًا﴾ [الحشر: 21]	- 260 -
﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْءَانَ عَلَى جَبَلٍ﴾ [الحشر: 21]	- 260 -

سورة الممتحنة:

الآية:	الصفحة:
﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾ [الممتحنة: 01]	- 418 -
﴿لَنْ تَفْعَلَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ يَفْصَلُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الممتحنة: 03]	- 418 -

سورة الجمعة:

الآية:	الصفحة:
﴿ مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا الثَّورَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا ﴾ [الجمعة: 05]	- 412 -

سورة المنافقون:

الآية:	الصفحة:
﴿ كَانَتْ لَهُمْ جِبْتٌ مُمْسِدَةٌ ﴾ [المنافقون: 04]	- 358 -

سورة التحريم:

الآية:	الصفحة:
﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا مِنَ الْقَنِينِ ﴾ [التحريم: 12]	- 300 -

سورة الملك:

الآية:	الصفحة:
﴿ وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ ﴾ [الملك: 27]	- 375 -

سورة القلم:

الآية:	الصفحة:
﴿ تَ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾ [القلم: 01]	- 140 -

سورة الحاقة:

الآية:	الصفحة:
﴿ وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَابِلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [الحاقة: 44 - 46].	- 11 -

سورة المعارج:

الآية:	الصفحة:
﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ إِنَّا لَقَدِرُونَ ﴾ [المعارج: 40]	- 284 -

سورة نوح:

الآية:	الصفحة:
﴿ مُبِينٌ ﴿٢﴾ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ [نوح: 02 - 03]	- 109 -
﴿ وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجًا ﴾ [نوح: 16]	-- 293 - - 293
﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ بِسَاطًا ﴾ [نوح: 19]	- 337 -

سورة الجن:

الآية:	الصفحة:
﴿ وَأَنَا ظَنَنَّا أَنَّ لَنْ نقُولَ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ [الجن: 05]	- 374 -

سورة المزمل:

الآية:	الصفحة:
﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا ﴾ [المزمل: 09]	- 284 -

سورة المدثر:

الآية:	الصفحة:
﴿ فَقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ ﴾ [المدثر: 24]	- 319 -
﴿ كَانَتْهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ ﴾ [المدثر: 50]	- 347 -

- 348 -	﴿ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ ﴾ [المدثر: 51]
---------	--

سورة القيامة:

الصفحة:	الآية:
- 140 -	﴿ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴾ [القيامة: 27]

سورة المرسلات:

الصفحة:	الآية:
- 264 -	﴿ عُدْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾ [المرسلات: 06]
- 257 -	﴿ أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَهِينٍ ﴿٢٠﴾ فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿٢١﴾ إِلَىٰ قَدَرٍ مَعْلُومٍ ﴿٢٢﴾ ﴾ [المرسلات: 20 - 22]
- 256 -	﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ﴾ [المرسلات: 23]

سورة النبأ:

الصفحة:	الآية:
- 336 -	﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا ﴾ [النبأ: 06].

سورة النازعات:

الصفحة:	الآية:
- 354 -	﴿ أَيْ ذَا كُنَّا عِظْمًا تَّخِرَةً ﴾ [النازعات: 11]
- 400 -	﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَخَشَّهَا ﴾ [النازعات: 45]

سورة عبس:

الآية:	الصفحة:
﴿ مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ ﴾ [عبس: 19]	- 257 -

سورة التكوير:

الآية:	الصفحة:
﴿ بَأَيِّ ذَنْبٍ قُنَلْتَ ﴾ [التكوير: 09]	- 256 -
﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ ﴾ [التكوير: 19 - 20]	- 10 -

سورة الانفطار:

الآية:	الصفحة:
﴿ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ فَعَدَلَكَ ﴾ [الانفطار: 07]	- 258 -

سورة المطففين:

الآية:	الصفحة:
﴿ بَلْ رَانَ ﴾ [المطففين: 14]	- 140 -

سورة البروج:

الآية:	الصفحة:
﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ [البروج: 15]	- 34 -

سورة الطارق:

الآية:	الصفحة:
﴿ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ [الطارق: 06]	- 344 -
﴿ فَهَلِ الْكَافِرِينَ أَهْمَهُمْ رُؤْيَا ﴾ [الطارق: 17]	- 258 -

سورة الأعلى:

الآية:	الصفحة:
﴿ سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾ [الأعلى: 06]	- 10 -

سورة الغاشية:

الآية:	الصفحة:
﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴿٢٦﴾ ﴾ [الغاشية: 25 - 26].	- 335 -

سورة الفجر:

الآية:	الصفحة:
﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدٌ ﴿٢٥﴾ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقُهُ أَحَدٌ ﴿٢٦﴾ ﴾ [الفجر: 25 - 26]	- 34 -

سورة القدر:

الآية:	الصفحة:
﴿ سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [القدر: 05]	- 333 -

سورة البينة:

الآية:	الصفحة:
﴿ وَذَلِكَ دِينَ الْقِيَمَةِ ﴾ [البينة: 05]	- 328 -

سورة القارعة:

الآية:	الصفحة:
﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ [القارعة: 07]	- 344 -

سورة العصر:

الآية:	الصفحة:
﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [العصر: 02]	- 300 -

سورة الهمزة:

الآية:	الصفحة:
﴿ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ﴾ [الهمزة: 02]	- 255 -

سورة الفلق:

الآية:	الصفحة:
﴿ وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ﴾ [الفلق: 04]	- 355 -

فهرس المحتويات

- أ مقدمة
- مدخل: - 1 -
- 1- علم القراءات (الاسم، والموضوع، والفائدة): - 2 -
- 2- مصطلحات القراءة: - 4 -
- 3- القراءات: - 7 -
- 4- الفرق بين القرآن والقراءات: - 8 -
- 5- كيفية نزول القرآن الكريم: - 10 -
- 6- كتبة الوحي الشريف: - 11 -
- 7- أدوات كتابة القرآن زمن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: - 11 -
- 8- جمع القرآن في عهد عثمان بن عفان: - 14 -
- 9- أنواع القراءات: - 25 -
- 10- الفرق بين القراءة والرواية والطريق: - 29 -
- 11- فوائد تعدد القراءات: - 30 -
- 12- نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف: - 31 -
- 13- أسباب تنوع القراءات فيما احتمله خط المصحف: - 47 -
- 14- تعريف اللهجة: - 55 -
- 15- فوائد دراسة اللهجات: - 59 -
- 16- الاختلاف في لغة القرآن: - 62 -
- 17- القراء المشهورون من الصحابة: - 75 -

- 76 - جواز القراءة باللهجات تيسيرا على الأمة:
- 88 - الفصل الأول: المستوى الصوتي
- 90 - /1- لغة العرب أفصح اللغات، وبلاغتها أتم البلاغات:
- 91 - /2- الفرق بين اللغة واللهجة:
- 93 - /3- المقطع الصوتي:
- 98 - /4- الهمز:
- 118 - /5- الإدغام:
- 141 - /6- الإمالة:
- 160 - /7- التبر:
- 171 - /8- الإشمام:
- 190 - /9- المماثلة بين الصوائت:
- 217 - /10- اختلاس الحركة:
- 239 - /11- الإشباع:
- 249 - /12- التشديد والتخفيف:
- 267 - /13- ياءات الإضافة:
- 279 - الفصل الثاني: المستوى الصرفي
- 283 - /1- التبادل بين الأفراد والجمع:
- 306 - /2- التذكير والتأنيث:
- 315 - /3- أبنية الأسماء والمشتقات:
- 367 - /4- الفعل وأوزانه

- 384 - الفصل الثالث: المستوى النحوي
- 386 - /1- الاسم:
- 411 - /2- الفعل والحرف
- 424 - خاتمة
- 432 - قائمة المصادر والمراجع
- 445 - ملحق الآيات القرآنية:
- 482 - فهرس المحتويات